اللبنانيون في أستراليا

قراءة في الهوية والعنصرية في زمن العولمة

بول طبر

جاك كولينز غريغ نوبل

سكوت بوينتنغ



اللبنانيون في أستراليا

قراءة في الهوية والعنصرية في زمن العولمة

ترجمة حسن الشيخ

بول طبر
جاك كولينز غريغ نوبل
سكوت بوينتنغ



العنوان اللبنانيون في استراليا
تأليف بول طبر-جوك كولينز-سكوت بوينتنغ- غريغ نوبل
الموضوع علم إجتماع
ترجمة حسن الشيخ
الطبعة الأولى (إنكليزي) ٢٠٠٠
الطبعة الأولى (عربي) حزيران ٢٠٠٥
القياس ١٥٥ × ٢٣٥ مم
عدد الصفحات ٢٤٠
الناشر مختارات

العنوان الزلقا، شارع ميشال أبو جودة
هاتف ٠٠٩٦١١٨٩٨١٩٤/٥
فاكس ٠٠ ٩٦١ ١ ٨٩٠٣٣٣
ص ب ٦٠٢١٦
بريدال www.mokhtarat.com
تصميم الغلاف إميل منعم
isbn 9953-416 419

الاهداء

إلى جميع الناشطين السياسيين والاجتماعيين الذي يناضلون من اجل مجتمع استرالي ينبذ العنصرية ويعشق العدالة والحرية،

إلى جيل المهاجرين الاوائل،

إلى ذكرى القاضي انطوان الراهب،

نهدي هذا الكتاب.

مقدمة الطبعة العربية

مع نشر هذا الكتاب مترجمًا، تقوم دار «مختارات» بمبادرة جديدة من نوعها في مجال النشر: انها اطلاق مشروع لنشر دراسات علمية تعرّف القارئ على اوضاع المهاجرين اللبنانيين والعرب في كافة انحاء المعمورة. ولتكريس الطابع العلمي لهذا المشروع عمدت الدار الى تكليف مجموعة من الاكادميين الموثوق بهم في مجال دراسات الهجرة لتولي مسؤولية نشر اي كتاب ضمن هذه السلسلة المشار اليها. وتأتي هذه الخطوة على طريق الاستجابة المسؤولة لشعور «مختارات» بوجود نقص فادح في مجال نشر الكتب عن الهجرة والمهاجرين اللبنانيين (والعرب) والاجيال المتحدرة منهم في مختلف بلدان العالم.

اما بعد، فماذا عن الكتاب الاول من هذه السلسلة الذي هو بين ايدينا؟ هو كتاب مؤلف من أكاديميين استراليين تتوزع اختصاصاتهم على فروع الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا والدراسات الثقافية. يجمع هؤلاء الكتاب همّ مزدوج: الاول اكاديمي والثاني موقفهم المناهض للعنصرية وسعيهم لتطوير تجربة التعددية الثقافية في استراليا، واستطرادًا في العالم، بما تعنيه اساسًا المزاوجة بين بناء المواطنية والعدالة الاجتماعية وصيانة التنوع الثقافي. ينطلق الكتاب من حادثة وقوع جريمة في احدى ضواحي سيدني (بانشبول) ليرصد من بعدها ردود فعل المجتمع الاسترالي بمختلف مستوياته وفئاته على هذه الحادثة التي ثَبُتَ لاحقًا بان مرتكبيها هم صبية استراليون من خلفية لبنانية. كان لهذه الحادثة وقع الزلزال على مجتمع مدينة سيدني، وهي اكبر مدينة استرالية على المستوى السكاني (عدد سكانها يقارب الاربع ملايين نسمة)، ويقطن فيها اغلبية المهاجرين اللبنانيين وابنائهم الى جانب العديد من الجاليات التي تتحدر من اكثر من ١٨٠ قومية (تصل نسبة الاستراليين من أصول غير إنكليزية الى ٤٥ ٪ من مجمل سكان سيدني).

كانت ردة الفعل على حادثة بانشبول، ولاحقًا حادثة لاكمبا حيث قامت سيارة مجهولة باطلاق النار على مخفر الشرطة وهي سائرة بسرعة على الطريق، واسعة بحيث شملت الحكومة والمعارضة وجهاز الشرطة وكبار الاعلاميين

والعديد من افراد المجتمع الاسترالي الانغلو-سكسوني ورموز من الجاليات الاثنية وعلى رأسها الجالية اللبنانية بمختلف منظماتها الاهلية والمدنية. وكان من نتيجة هذا الرد اطلاق موجة ذعر اخلاقي (moral panic) مما سُمِّيَ بـ«العصابات اللبنانية»، الامر الذي شنج العلاقات بين الاستراليين البيض و«الاثنيين اللبنانيين» وادى الى بعض الصدامات بينهم في الاماكن العامة ذات طابع غير جسدي في اغلب الاحيان.

وكان الأهم بالنسبة لنتائج هذه الموجة ان الرأي العام الاسترالي بدأ يربط ذهنيًا وقوع الجريمة بـ «الثقافة اللبنانية»، اي انه قام بتجْريم كافة اللبنانيين وثقافتهم. واطلقت على اثر ذلك الدعوات الى انهاء سياسة التعددية الثقافية والعودة الى سياسة الدمج القسري للمهاجرين في الثقافة الانغلو-سكسونية للمسْتوطنين الاستراليين الاوائل. كل ذلك كان يجري ويلقى الدعم من الاحزاب الاسترالية الاساسية (مع بعض الفروقات ناقشناها في الكتاب بين حزب العمل وحزب الاحرار وذلك لدواعي انتخابية مؤقتة) وكبار المعلقين الصحافيين والمذيعين، لا سيما في برامج الـ .(talk-back)

والغريب في الامر، أن ذلك حدث بعد مرور ٢٥ سنة، اي عام ١٩٩٨، على انهاء ما كان يدعى «سياسة استراليا البيضاء» واحلال التعددية الثقافية نبراسًا لادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية للجاليات الاثنية، وذلك عام ١٩٧٣، على يد حكومة العمال بقيادة الزعيم التاريخي غوف ويتلم.

وقامت التعددية الثقافية على قواعد كانت تتبلور اكثر فاكثر مع مرور الزمن الى ان جرى الاتفاق المبدئي على ما هي عليه الحال الآن بين الحزبين الرئيسيين في استراليا، اي حزب الاحرار وحزب العمال. قامت هذه السياسة اولاً على اعتبار ان المجتمع الاسترالي يتألف من مجموعات اثنية متعددة هاجرت الى استراليا بمراحل زمنية متفاوتة وجعلت منها موطنًا نهائيًا لها. هذا مع الاقرار بان الاستثناء الوحيد على هذه القاعدة هم السكان الاصليون، اي الابوريجينال. وكل جالية لها ارثها الثقافي الذي ينبغي الحفاظ عليه واحترامه، وانما ضمن اطار حقوق وواجبات المواطنية التي يؤمنها خضوع الجميع بالتساوي الى دستور وقوانين البلاد. ويعني ذلك انه من غير الشرعي ان يقوم احد او اي مؤسسة بالتمييز ضد احد آخر بسبب لونه او عرقه او ثقافته. وفي الوقت الذي كان حزب الاحرار يركز فيه على الجانب الحقوقي لهذه السياسة، كان حزب العمال يدعو الى اعتبار ان هذه الحقوق ينبغي صيانتها باعتماد سياسة اجتماعية اقتصادية تزيل عن كاهل المهاجرين الاقليات عبء الاستغلال الرأسمالي المتوحش وتؤمن لهم ولغيرهم من المستغلين والمستضعفين العدالة الاجتماعية المطلوبة.

يعالج الكتاب الاسباب المتعددة، ومنها العولمة واثرها على الاقتصاد الاسترالي، التي ادت الى تراجع هذه السياسة لدى حزب العمال وغيره، وبروز خطاب

«سياسة استراليا البيضاء» من جديد. وبمعالجته لهذه الاسباب يكشف الكتاب عن آلية بروز العنصرية في استراليا من جديد ويشير الى اعطاب التعددية الثقافية وكيفية تجاوزها لتحقيق مجتمع اصلب من المواطنين الذين ينعمون بالتنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية في آن معًا.

إضافة الى كل ذلك، يعالج الكتاب مسألة الهوية، وتحديدًا «الهوية اللبنانية» في استراليا، ضمن الظروف المشار اليها، وعلى رأسها العنصرية المحدثة والعولمة.

عادة يطرح سؤال الهوية اللبنانية فيما يخص اللبنانيين في لبنان او انه عندما يطرح في الاغتراب فانه يطرح من زاوية حنين المهاجرين اللبنانيين وارتباطهم بالوطن الام. بعبارة اخرى، لا تحتوي الادبيات حول الهوية اللبنانية اي اشارة الى ظروف تكونها في المجتمعات التي يهاجر اللبنانيون اليها ولا اي تحليل لخصائصها المحدثة. وهذا هو بالضبط ما يقوم به هذا الكاتب مستخدمًا مثال «اللبنانيين في استراليا» لاسيما هوية الجيل الثاني والثالث. كما وانه يطرح على بساط البحث الزعامة السياسية للجالية اللبنانية في الانتشار و ظروف تكوين شرعيتها.

يمكن لهذا التحليل ان يبين جوانب من حياة المهاجرين وابنائهم لا تزال مجهولة عند القارئ العربي كما ويمكن له ان يفتح النقاش واسعًا حول مستقبل الارتباطات السياسية بين اللبنانيين في لبنان والمتحدرين منهم في الانتشار.

الاسئلة عديدة، والاجوبة مرهونة بتشجيع الكتابات المتخصصة عن الانتشار اللبناني والعربي عمومًا. وهذا ما تسعى الى بلورته دار «مختارات» على امل ان يلي هذا الكتاب كتب تتناول مواضيع و مواضع انتشار اخرى.

تعريف وشكر

كل كتاب يستفيد من جهود كثيرين ممّن لا تظهر أسماؤهم على غلافه. ولا يسعنا هنا إلاّ أن نتقدّم بالشكر إلى كل أولئك الذين أسهموا بإنجاز هذا الكتاب.

نحن ممتنون لطوني مور، لاستجابته الحماسية كناشر في دار بلوتو، وحماسه للفكرة، ولتشجيعه لنا طيلة فترة إعداد هذا الكتاب.

كما لا يسعنا إلاّ التقدّم بالشكر لكيت فلورنس وكل أفراد الطاقم العامل في مؤسسة بلوتو للطباعة الذين أظهروا الكثير من الصبر والديناميكية، ولمايكل وول على سعة معرفته وحسن أخلاقه أثناء تنقيحه مخطوطة الكتاب.

لا بدّ من الإعتراف بفضل كل الذين قاموا بالبحوث اللازمة لإعداده: ميشال كندي الذي نظّم وأدار حوارات مع ثلاثة شبان، وقدّم العديد من الملاحظات النقدية القيّمة؛ وجين برين الباحثة المساعدة في كلية التربية واللغات في جامعة غرب سيدني؛ ووفر نيل كوتس لتزويدنا بالعديد من المراجع الهامة من أرشيفات الصحافة؛ وكالفن ماكلين لمراجعته اللغوية وإعداده للائحة المراجع وكذلك كريستين بيباك، في تنقيح المقابلات.

وأخيرًا امتناننا لمن قدّموا المنح المالية، وعلى رأسهم جامعة غرب سيدني، وفي هذا الإطار، لا بدّ من التنويه أيضًا بأنّ هذا الكتاب حظي بدعم المجلس الأسترالي للفنون طيلة فترة إعداده. ولا يسعنا كمؤلفين إلاّ أن نشكر شركاءنا كارول ريد، وميغن واتكنز، وميبل بوينتينغ، ورجاء طبر على دعمهم وتفهمهم وانتقاداتهم البناءة.

وخاتمة المطاف شكرنا البالغ لكل الذين بذلوا من وقتهم ومنحونا الثقة لإجراء الحوارات معهم لخدمة البحث: زعماء الجالية، والعاملين في مجالات خدمة الشبيبة، على جهودهم الكبيرة - التي غالبًا لا يتم الإعتراف بها لرجال الشرطة - وعلى كرمهم وصراحتهم اللاّمحدودة. وشكرنا للأهالي الذين يعانون أكثر من غيرهم من أعباء المشكلات التي سنتعرّض لها في هذا الكتاب وعلى وجه الخصوص الشباب الذين أبدوا الكثير من الصدق، ونفاذ الرؤية والشجاعة.. هم الذين بدونهم ما كان لهذا الكتاب أن يكون.

الفصل الأول

علاقة الجريمة بالمهاجر

مزيج قاتل

في مساء السابع عشر من تشرين الأول سنة ١٩٩٨، وفي المنطقة السكنية لضاحية بانشبول غربي سيدني، طُعن حتى الموت الفتى إدوارد لي المتحدّر من خلفية كورية. إنّ موت إدوارد لي كان نتيجة لشجار بينه وبين أربعة من أصدقائه وعصابة من حوالى عشرين رجلاً تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والعشرين. وفي تغطيتها للحادثة استخدمت وسائل الإعلام تعابير مستقاة من مصادر الشرطة، في وصفها لمرتكبي الجريمة بذوي ملامح شرق أوسطية وكلبناني بحسب صحيفة الـ«سيدني مورنينغ هيرالد» (٣ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص ١٤).

وبعد انقضاء أسبوعين، في الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٨، استفاق سكان سيدني على تقارير إذاعية وصحفية عن حادث إطلاق نار ليلي تعرّضت له محطة الشرطة في ضاحية لاكمبا على مقربة من بانشبول. وعزت التقارير الإعلامية الحادث إلى ردّة فعل من قبل «عصابة لبنانية» على حملة الشرطة التي حملت إسم «أوقف وفتش» في منطقة بانكستاون، وشارك فيها حوالى ١٢٠ من رجال الشرطة في أعقاب مقتل إدوارد لي، وكان قوام الحملة خيالة الشرطة والكلاب البوليسية المدربة، ومحصّلتها توقيف ٢٤ شخصًا وتسطير ٧١ تهمة في يوم واحد («Daily Telgraph»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨).

ردود فعل الإعلام

طيلة ثمانية عشر شهرًا منذ تشرين الثاني ١٩٩٨، استأثرت حالة الذعر الأخلاقي وحملة الشرطة لفرض القانون والنظام بالعناوين الرئيسية في الصحف الصادرة في سيدني بسبب ما سمي «عصابات الشبيبة الإثنية»، وفي أثناء ذلك تمّت عملية طلاء الجالية اللبنانية وخصوصًا الشبيبة، بواسطة الإعلام بفرشاة الجريمة الإثنية. وهكذا جرّمت الجالية اللبنانية البالغ تعدادها حوالى ١١١ ألف شخص والتأمت بذلك عرقنة (racialisation) الجريمة الإثنية

بواسطة تقارير الإعلام، التي ربطت الأحداث مباشرة بالثقافة اللبنانية الإجرامية. وفي بعض الأحيان اتسعت عملية الطلاء بسبب التواجد الكبير والمتنوّع لجاليات مهاجرة من الشرق الأوسط تمّ زجّها في الأحداث بواسطة التقارير الإعلامية المتكرّرة عن «الملامح الشرق أوسطية»، وكان ذلك آخر فصل في تاريخ ما سمّي بالجريمة الإثنية في سيدني وأستراليا. ذلك الفصل الذي تكرّر مرارًا في القرن الحالي. وفي هذا السياق أبرزت إحدى صحف الإثارة صورة لشلّة من التلامذة من الصفين الحادي عشر والثاني عشر في طريق عودتهم من المدرسة إلى بيوتهم كعصابة لبنانية في حوزتها أسلحة نصف أوتوماتيكية. وكانت هذه الصورة التي أُظهرت على غلاف الكتاب بنسخته الإنكليزية، تحت عنوان «مسدسات تحت الطلب يمكن الحصول عليها بسهولة أكبر من الحصول على قطعة بيتزا»، كانت الصورة جزءًا من محاولة سبر الجريمة الإثنية في جنوب غرب سيدني. والحقيقة ان الشباب في هذه الصورة كانوا قد ارتضوا الوقوف امام العدسة نزولاً عند رغبة الصحافي الساعي الى اثبات وجود العصابات في تلك الناحية من مدينة سيدني. وتماشيًا مع هذا الطلب اتخذ الشباب وضعًا معينًا وقاموا باشارات تشي بطبيعتهم العصابية المزعومة. ولقد اكتشفنا عندما تقصّينا مصير هؤلاء الشباب ان متسمًا منهم كان يتابع تحصيله الجامعي ويعمل القسم الآخر في مصالح تجارية صغيرة.

إنّ عملية التخييل في الصورة، وعناوين الصحيفة المتطرّفة التي رافقتها، أسهمت إسهامًا كبيرًا بتسليط الضوء على الجريمة الإثنية وصناعتها في سيدني. ومن المحتمل أن تكون هذه الجماعة من المراهقين الأصدقاء قد استساغت تلك الشهرة المفاجئة على سوئها لفترة وجيزة. واستساغوا أيضًا سذاجة مراسلي الصحافة المهووسين بالإثنية وشجونها. في الوقت الذي كانوا فيه قد أرهقوا ممّا يعتبرونه مضايقات الشرطة عندما يتجمّعون في الأماكن العامة.

بدوره تطوّع رئيس وزراء الولاية بتقديم صوت «إضافي» إلى تلك الأصوات التي توجهت باللوم (للبنانيين) على الرغم من عدم وجود شهود على حادث إطلاق النار في لاكمبا. وفي عددها الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٨ نشرت صحيفة الـ«سيدني مورنينغ هيرالد» ملاحظات رئيس الوزراء بالصيغة التالية: «أثبتت تحقيقات الشرطة بأنّ عصابة لبنانية متورّطة بتجارة المخدرات وسرقة السيارات هي المسؤولة عن الإضطرابات الأخيرة في منطقة كانتربري - بانكستاون... إنّنا نتعامل مع عصابة إجرامية وظيفتها الكاملة هي العمل الاجرامي». لقد كان بنية رئيس وزراء الولاية دحض كل أشكال النقد أثناء الحملة الإنتخابية. وبمخاطبته شباب الأقليات الإثنية العاطلين عن العمل، وبفروسيته المعهودة، نفى رئيس الوزراء العلاقة، الموثقة والمعروفة في الكثير من الأبحاث، بين ارتفاع معدّلات البطالة والجريمة، ولعدّة عقود من الزمن حافظت معدّلات البطالة

في أوساط المهاجرين من خلفيات لبنانية وفيتنامية على ارتفاعها الذي بلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف المعدّل الوطني العام (لمن هم من غير الأبوريجينيز) في سيدني.

ولقد تمّ توجيه اللوم للجالية اللبنانية بكاملها، ولم ينج من ذلك وبوجه خاص - زعماء الجاليات الإثنية - الذين حُمّلوا مسؤولية إيجاد الحلول. وتمّت إدانتهم بالمحافظة على جدار الصمت بهدف حماية المجرمين. وفي افتتاحية عددها الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٨، طالبت جريدة «التلغراف» زعماء الجاليات الإثنية بتحمّل مسؤولياتهم بالتعاون وتقديم المعلومات لمفوض الشرطة السيد راين ولرئيس الوزراء، لتوقيف أولئك المجرمين، بدلاً من اللغط العرقي. وأتحفنا رسام الكاريكاتور في الجريدة المذكورة برسم وارن أحد زعماء الجالية بعباءة إسلامية، غارزًا رأسه في الرمل والرصاص يئز من حوله. وبتاريخ ١٨ آذار ١٩٩٩، أرعد راي شسترتون أحد كتاب العواميد في الصحيفة بقوله والجريمة لم يتم كشفها بعد:

«يجب أن يكون هناك تعاون ومحاولات صادقة من قبل الزعماء الإثنيين لتخليص نيو ساوث ويلز من هذه الحشرات الجبانة التي تشعل حرب قتل الأبرياء من الناس. إنّ نداءات الشرطة بالمساعدة في عملية إدانة العصابة التي يعتقدون بأنّها لبنانية، ولكنّهم بسبب الصوابية السياسية التي تبلي هذه الامة، لا يمكنهم الكلام إلاّ على قوميات مثل شرق أوسطية أو متوسطية الخلفية. وإذا لم تأت المساعدة من زعماء الجاليات الإثنية لإدانة هؤلاء المجرمين، قد تصبح التعدّدية الثقافية جثة هادمة مثل جثة داني كرم (زعيم العصابة القتيل)».

تشكل الجالية اللبنانية القسم الأكبر من الناطقين باللغة العربية في سيدني. ويتكثف تواجدها في ضواحي مثل بانشبول ولاكمبا. ولكنّها فقط واحدة من أكثر من مئة جماعة إثنية تتساكن في هذه المنطقة الكوسموبوليتية في جنوب غربي سيدني، وليس مفاجئًا ربط الحدثيْن المذكورين أعلاه بالجالية اللبنانية وفي بعض السياقات بالجالية العربية، وتمّ إلحاق ذلك الربط بحملة تنميط وقولبة حول النزوع اللبناني نحو الجريمة. وقد جوبه ذلك بحملة شجب واستنكار من قبل زعماء الجاليات الناطقة بالعربية لما رأوه من محاولة تشويه سمعة الجالية بكاملها، علمًا بأنّه لم يتم توقيف أو إدانة أي فرد بهذه الجرائم حتى ذلك الوقت - ونقلت جريدة الـ«سيدني مورنينغ هيرالد» في اليوم التالي على حادث إطلاق النار في لاكمبا، «أن زعماء الجاليات الإثنية يحذرون من مغبة توجيه اللوم إلى جماعة إثنية بذاتها»(٢ تشرين الثاني ١٩٩٨). وفي اليوم التالي كتبت ناديا جمال: «متحدثًا في مكتبه من مسجد لاكمبا، قال الإمام الهلالي إنّ الجالية تعاني من حالة هياج عاطفي شديد. وإنّه من الخطير في هذا الوقت القول بأنّ العصابات اللبنانية هي المسؤولة، خصوصًا أنّه لم يتم توجيه أي اتهام رسمي لأحد. إنّ من شأن ذلك تدمير العلاقات بين شبيبة الجالية ورجال الشرطة» (٢ تشرين الثاني ١٩٩٨).

ردود الفعل السياسية

لقد حدثت هذه المناورات في إطار التمهيد للإنتخابات التي كانت ستجري في ولاية نيو ساوث ويلز، حيث احتلت حملة فرض النظام والقانون حيزًا أساسيًا بالنسبة لحكومة كار العمالية، الحملة التي انتقد أشكال التعبير عنها مدعي عام نيو ساوث ويلز السيد نيك كوادري في جريدة الـ«سيدني مورنينغ هيرالد»، واصفًا إياها بأنّها سياسات مغلوطة وذات «خطر كامن» وشجب في الوقت نفسه اقتراحات الإئتلاف المعارض الداعي إلى تشديد العقوبات. وحذّر المدعي العام ممّا اعتبره بأنه «بازار القانون والنظام» الآخذ بالتكامل بين الأحزاب الرئيسية، وبتحريض من بعض الأوساط الإعلامية. واعترض كذلك على مزاعم الحكومة بأنّ حملة فرض «القانون والنظام» كانت استجابة لحالة القلق التي يمر بها المنتخبون قائلاً: «ان الحزبين الرئيسيين هما خلف حالة القلق الإجتماعي هذه». ولقد تجاهل رئيس الحكومة وجهة النظر تلك لمصلحة رفع رصيده الإنتخابي على أكتاف حملة فرض «النظام والقانون». وعشية الإنتخابات عكست استفتاءات الرأي تحبيذًا لسياسة العمال بلغت نسبة ارتفاعها ٩٪ بالمقارنة مع الخمسة أسابيع المنصرمة، بحسب ووكر وشولوف. وانحصر ردّ فعل زعيمة المعارضة على هذه الأرقام بالوعد بإجراءات قانونية أشد عنفًا وصرامة.

لقد حققت هذه المقاربة الامنية النجاح لبوب كار في الانتخابات السابقة، والتي كان شعاره فيها «الشدة مع الجريمة والشدة مع أسباب الجريمة». ومنذ عام ١٩٩٤ كانت صحيفة «الصن هيرالد» قد بدأت الترويج لـ«استراتيجية العمال المضادة للعصابات» معلنة بأنه لو أعيد انتخاب كار فإنه سينتهج سياسة صارمة تجاه العصابات. وكان ذلك الاعلان بمثابة انطلاق ما ثبت لاحقًا بأنه سيتحول الى سياسة توافقية بين حِزْبي العمال والاحرار تجاه مسألة التطبيق المتشدِّد للقانون والنظام في البلد. في هذا السياق أبدى كار ملاحظات حول عصابات جوالة من الشبيبة تعلو رؤوسهم قبعات الـ baseball المدارة الى الوراء (وين هوسن، ١٩٩٤).

أثناء نزاعة المرير في اجتماع فرع «حزب العمال» لاختيار المرشحين في تشدين الثاني ١٩٩٨، اعلن المرشح طوني ستيوارت عن نفسه بأنه من مؤيدي الحملة ضد الجريمة. وبذلك حظي بمدح قائد شرطة منطقة كامبسي في مقالة نشرها هذا الأخير في إحدى صحف الإثارة. يحاول هذا الكتاب تلمّس تفاصيل العلاقات ما بين مثلث الشرطة، الصحافة، والسياسيين - وحالة الذعر الأخلاقي السائدة. وقد حملت صحيفة «التلغراف» وعلى صفحتها الأولى عشية الإنتخابات قصة بعنوان «القنبلة الحارقة على علاقة بحملة عضو البرلمان الصليبية» ولم يبدُ أن هذه القصة قد أنقصت من حظوظ مستر ستيوارت الانتخابية. وأردفت الصحيفة بأنّ رجال الشرطة يعتقدون بأنّ حادث إلقاء القنبلة الحارقة متصل بحادثة ١٧ تشرين الأول والتي ذهب ضحيتها إدوارد لي. وليس هناك من حاجة

لإثبات ذلك الاتصال طالما يعتقد رجال الشرطة ذلك. وكان للرواية تلك تأثيراتها الأكيدة أو غير الأكيدة. وبهذا الأسلوب بدأت عملية حياكة حالة الذعر الأخلاقي. وفي الوقت نفسه تذمر العديدون من العاملين في المجال الإثني من مضايقات رجال الشرطة العشوائية للشبيبة المتحدّرة من خلفيات إثنية في أحد المنتديات التي عقدها «مجلس الجاليات اللبنانية» سنة ١٩٩٩. لقد تمّت حملة «أوقف وفتش» التي قامت بها الشرطة في منطقة كانتربري بانكستاون في أعقاب أحداث لاكمبا وبانشبول. وسارع أعضاء في الجالية الناطقة بالعربية إلى عقد اجتماع في أعقاب الحملة المذكورة، دعي لحضوره العديد من شباب المنطقة ليطرحوا تجاربهم، ولم ينج الاجتماع من حدوث ضجة، حيث اقتحمه النائب العمالي المحلي رافعًا بيان الإعلان عن الاجتماع ومذكّرًا منظميه بأنّهم يعتمدون على منح الحكومة لممارسة نشاطاتهم المتعلقة بالشأن الاجتماعي.

ردود فعل الجالية اللبنانية

لم يكن ردّ فعل زعماء الجالية اللبنانية على تلك الأحداث منسقًا، بل عكس طائفة من الآراء للأفراد والجمعيات في أوساط الجالية بتنوّعاتها المختلفة. وقد خفّف ردّ الفعل هذا من حدّة الموقف المعلن سابقًا عن إمكانية مقاضاة رئيس الوزراء من الزعيم الإسلامي المحلي – مفتي أستراليا – بسبب تشويه السمعة العرقية الذي لحق بالجالية العربية، الأمر الذي أطلق حملة جدل حادة ما بين المفتي من جهة ورئيس الجمعية الإسلامية اللبنانية حول أحقية تمثيل الجمعية الإسلامية وأغلبية المسلمين في نيو ساوث ويلز. ولقد رفض مجلس الجاليات العربية الإسلامية إقتراح مقاضاة رئيس الوزراء، ولكنّه سجّل شكوى لدى هيئة مناهضة العنصرية ضدّ عدد من الصحف الكبرى لما اعتبروه تغطية عنصرية لأحداث بانشبول ولاكمبا. وفي الوقت نفسه بعث المجلس برسالة إلى رئيس الوزراء بهدف المصالحة وتسوية الأوضاع، فحواها: «نعتقد بأنّكم بتراجعكم وبتوضيحكم لموقفكم من جديد من التصريحات التي أدليتم بها سابقًا، كما وباتخاذكم إجراءات لتعزيز الثقة بين الجالية من جهة والحكومة و«حزب العمال» من جهة أخرى تدعمون الوفاق والتفاهم». ومن جهتها وجهت صحيفة «النهار»، ثاني أوسع جريدة عربية انتشارًا، إدانة شديدة لرئيس الوزراء، والجريدة المذكورة تطبع في سيدني وتوزع في جميع الولايات الأسترالية. ولقد تحوّل الحادث المتصاعد إلى بيدق السياسة المحلية، حيث صعّدت المعارضة الفيدرالية من هجومها على الحكومة العمالية متهمة إياها باتباع سياسة تمزيق المجتمع على أسس إثنية. ولقد دعا زعيم المعارضة آنذاك – بيتر كولنز – إلى اجتماع مع الجالية اللبنانية حضره أكثر من خمسين من زعمائها حيث أعاد في الاجتماع إعلان تأييده لسياسة التعددية الثقافية، ونوّه بأنّ التغطية الإعلامية للجريمة الإثنية يمكن

فقط الكلام عليها إذا كان مرتكب الجريمة زائرًا لأستراليا، وفي كلمة الختام دعا وزير الظل للشؤون الإثنية جيم ساميوس رئيس وزراء الولاية إلى الاعتذار عن تصريحاته بالنسبة لحادث إطلاق النار في لاكمبا، وطالب باستقالته من وزارة الشؤون الإثنية، التي كان يحمّل حقيبتها الى جانب رئاسته لحكومة الولاية.

وكتب معلق الشؤون السياسية في جريدة الـ«صن هيرالد» قائلاً: «إنّها نقلة حرجة للسيد كولينز، كون العمال ينعمون بتأييد غالبية الإثنيين، وخاصة في أوساط اللبنانيين. وحيث أن عددًا لا بأس به من المقاعد في سيدني أصبح على محك الخسارة بسبب إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية وحركة انتقال السكان. ويعتقد استراتيجيو «حزب الأحرار» بأنّه لو استطاع الحزب كسب شريحة من الصوت الإثني سيصبح الفوز في مقاعد مثل كوغرا، باراماتا، روكدايل ورايد في متناولهم».

وفي حفل لإحياء ذكرى استقلال لبنان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٨، في بانكستاون، حضره حوالى ٦٠٠ شخص، علّق مستر كولينز قائلاً: «هؤلاء الناس أصبحوا عرضة للجنون بسبب استهداف جاليتكم بالرغم من عدم وجود حالة توقيف واحدة. لقد تسرّع بوب كار بإصدار الأحكام، ولم يقدّم أيّة تفسيرات لذلك، لأنّ اللبنانيين ليسوا بحاجة إلى وسمهم بالاجرام والانتماء الى عصابات كون الكثيرين منهم قدموا من بلاد مزّقتها صراعات العصابات وحروبها، وسيكون خطأ جسيمًا تحميل اللبنانيين تبعة النشاطات الإجرامية» (الـ«صن هيرالد»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٨).

إنّ وقوع جرائم على يد افراد ذات «ملامح شرق أوسطية» و«لبنانية» مزعومة سلّطت الأنظار على الجريمة الشبابية، وعلى وجه الخصوص الشبيبة اللبنانية. وقد أخفقت جريدتا «التلغراف» و«النهار» في افتتاحيتهما، بأن توصيا باعتماد سياسات أكثر تشدّدًا للتغلّب على مشكلة الجريمة في أوساط الشبيبة الإثنية، (أنظر «النهار» وخاصة أعداد ٥ و١٥ و١٢ تشرين الثاني ١٩٩٨. و«التلغراف» في الأعداد ٣ و٦ تشرين الثاني ١٩٩٨)، وعندما سألت جريدة «التلغراف» الزعماء الدينيين، ورئيس غرفة التجارة اللبنانية الأسترالية، والعديد من رجال الأعمال البارزين وربات البيوت عن آرائهم، أجمعوا بأنّهم يريدون من الحكومة أن تشرّع قوانين أكثر تشدّدًا للقضاء على النشاطات الإجرامية في أوساط الشبيبة اللبنانية (٧ تشرين الثاني ١٩٩٨).

ردود فعل الشرطة

في السابع عشر من أيلول، وبعد يوم واحد من مداهمات الشرطة في جنوب غربي سيدني، وجّهت التهم رسميًا إلى ثمانية رجال ومراهق واحد بجملة ارتكابات، من

ضمنهم ثلاثة أوقفوا على ذمّة التحقيق بالنسبة لحادث إطلاق النار على مخفر لاكمبا. وأربعة كانوا سجناء بالفعل وصادف أنّهم خارج السجن بإذن. وكان سجنهم قد تمّ بسبب إطلاق النار على شرطي من قبل اثنين منهم مع مرافقيهم أثناء ملاحقة الشرطي لهم في منطقة كينغ كروس في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٩٨. وفي مطالعتها حول الحادث، أعلنت القاضية بات أوشين بأن ليس هناك قضية لتتم مساءلة هؤلاء المتهمين على أساسها: ليس هناك ما يدل أو ما يوحي بأنّ الجراح التي أصيب بها الرقيب بيترش كانت نتيجة إطلاق نار من قبل المتهمين. وقد حضر المحكمة المتهم ميشال كنعان على كرسي متحرك بسبب إصابته بسبع طلقات مصدرها مسدس الرقيب فوتوبولوس - الذي ثبت تعاطيه للمخدرات قبل الحادث مباشرة. ولم يتقدّم الرقيب المذكور بشهادته نظرًا لحالته النفسية السيئة آنذاك. ووجدت القاضية أوشين بأنّ رجال الشرطة لم يكن لديهم مبرّر قانوني لتوقيف هؤلاء الرجال عندما قاموا بذلك. وأردفت قائلة بأنّ الشرطة في سيدني لديهم تاريخ طويل بملاحقة اليافعين والتحرّش بهم.

وعلا صراخ الصحافة والناطقين الرسميين باسم الشرطة، والسياسيين. واستهدف ذلك الصراخ القاضية أوشين عوضًا عن أن يوجّه إلى رجال الشرطة، المتعاطين للمخدرات والمزوّدين بأسلحة نصف أوتوماتيكية والذين وجدتهم القاضية حمقى ومهملين، ويعملون خارج ما يتيحه القانون. وكان لقرار القاضية أوشين أن يقلب لاحقًا، لأنّ المتهم الذي أطلقت الشرطة النار عليه كان في صدد المثول أمام جهاز القضاء في نيو ساوث ويلز على خلفية عدد من التهم، ومن ضمنها حادث إطلاق النار على مخفر لاكمبا. وفي أثناء طباعة هذا الكتاب، وبعد ما يزيد عن ثمانية عشر شهرًا على طعن إدوارد لي، لم يكن قد تمّ توقيف أحد بتهمة قتله (الجدير بالذكر، تم لاحقًا إلقاء القبض على مصطفى ديب وثلاث فتيان بتهمة القيام بجريمة قتل ادواردلي. وفي أواخر عام ٢٠٠٢، اصدرت المحمكة حكمًا زجّت بموجبه مصطفى في السجن لمدة عشر سنوات بتهمة قتل لي بدون سابق تصميم وتصور، والقت الفتيان الثلاث في السجن لمدة خمس سنوات بتهمة المشاركة في الجرم).

مضامين رحبة الآفاق

بعد أحداث أواخر سنة ١٩٩٨، عقدت سلسلة من الإجتماعات بين زعماء الجالية اللبنانية ، ورئيس الوزراء بوب كار، وكذلك مع المفوض العام للشرطة في نيو ساوث ويلز بالإضافة إلى مفوضية الشؤون الإثنية. إنّ استشارة الجالية فيما تعنيه هذه الأحداث لهو في غاية الأهمية. ولكن يبدو للكثير من المراقبين بأنّ إخراج القضية قد تم على أساس أنّها مشكلة على الجالية اللبنانية مسؤولية حلّها: أنّها مشكلة جالية إثنية، وليست مشكلة إجتماعية عامة. يبدو للمراقب ان

للحكومة نوايا حسنة في هذا المجال، إلا انها تعتمد سياسة المكيالين في التعاطي مع هذا الحدث. ففي حين تحوّلت أحداث لاكمبا وبانشبول إلى مشكلة على الجالية اللبنانية مناقشتها وإيجاد الحلول لها، لم يتم النظر إلى الكثير من الجرائم الذي ارتكبت على امتداد عقد من الزمن على أنّها من مسؤولية زعماء الجاليات الإثنية. ولنأخذ على سبيل المثال واحدة من أكثر الجرائم وحشية في سيدني لعدة عقود من الزمن، وهي حادثة مقتل انيتا كوبي بعد اغتصابها سنة ١٩٨٦، الأخوة الثلاثة الذين تمّت إدانتهم بارتكاب الجريمة، غاري، مايكل، وليزلي مورفيي كانوا من خلفية إيرلندية. ولم تشر أي من الصحف أو رجال السياسة لما يمكن اعتباره (الجريمة الإيرلندية)، ولم يسأل رئيس الوزراء آنذاك مفوضية الشؤون الإجتماعية لتحضير اجتماع مع زعماء الجالية الإيرلندية لمناقشة الجريمة، ولم يتم النظر إليها كجريمة إثنية، لأنّ الإيرلنديين أصبح يُنظر إليهم راهنًا كجزء من الأغلبية الأنغلو سلتية، ويبدو أن جميع المواطنين من غير الأنغلو سلتيك ينظر إليهم كإثنيين عندما يتعلق الأمر بعمل إجرامي ما.

وفي الوقت نفسه صرّح مفوض الشرطة، بأنّ هناك مشكلات يواجهها رجاله في سعيهم للحصول على تعاون الجالية اللبنانية في تحقيقاتهم حول مقتل إدوارد لي، ولحادث إطلاق النار على مخفر لاكمبا. وكرّر مزاعمه مؤخرًا في شباط ٢٠٠٠ أثناء قيامهم بالتحقيقات حول جرائم أخرى في سيدني تقوم بها العصابات اللبنانية بحسب زعمه. فلقد صرّح بان الشرطة يصطدمون عادة بما أسماه جدار الصمت حول الجريمة في الجالية اللبنانية، وهذا الصمت يعيق تحقيقات الشرطة حول هذه الجرائم. المشكلة مع هذا الرأي هي قناعته بأنّ جدار الصمت هو صنيع ثقافي خاص بالجالية اللبنانية في نيو ساوث ويلز. أو مع بعض الإضافة هو مشكلة توجد في أوساط الجاليات الإثنية بشكل عام. ولكن بعض التروي يحطم مصداقية هذا الرأي، حيث أنّه وفي سنة ١٩٩٨ ارتكبت جريمة قتل المراهقة - لي - بعد اغتصابها في رستوكتون على مقربة من نيوكاستل. وعلى أثرها أذيع بأنّ حالة من الصمت المطبق سيطرت على الناحية بكاملها. ولقد أدين أحد الشباب بارتكاب الجريمة، وتمّت محاكمته بعد سنوات من الجهد المرير الذي قامت به والدة لي مع عدد من الأكاديميين والمحامين لإعادة فتح القضية للتحقيق في أدوار قام بها آخرون في تنفيذ الجريمة.

إنّ الكثير من الجاليات تمارس نوعًا من التقية تجاه الشرطة حتى عندما يتعلّق الأمر بجرائم أقل أهمية من جريمة قتل إدوارد لي، وذلك نتيجة المخاوف الكامنة وراء جدار الصمت المزعوم. ممّا يدل على أن الجدار المعني ليس حالة إثنية فقط بل هو حالة إجتماعية عامة.

وغالبًا ما يشعر أولئك الذين لديهم بعض المعلومات عن الجريمة بالخوف على أنفسهم وعلى أفراد عائلاتهم من مغبة توريطهم في الجريمة. ويخافون أيضًا من نتائج كشفهم كمخبرين للشرطة، مع إمكانية انعدام ثقتهم برجال الشرطة،

خاصة بعد أن تكون الشرطة قد أنهت وضع مخطط ما استهدف جاليتهم وتعتقد الجالية بان هذا المخطط هو شديد القسوة.

إنّ عزو جدار الصمت الى الجالية اللبنانية، يوحي بمسؤولية الجالية عن تلك الجرائم: إستدلال تمّ رفضه بعنف من قبل الجاليات الناطقة بالعربية في سيدني خاصة بعد أن تمّ نعت الثقافة اللبنانية بواسطة بعض المذيعين الأكثر رجعية بأنّ الإجرام متأصل فيها. وذلك التأصل قد يكون ناتجًا عن تجارب الحرب الأهلية في لبنان، أو لنوازع فطرية في اللبنانيين. وقد تمّ وصم الشباب اللبنانيين بأنّهم مثيرون للقلاقل وأنّهم أعضاء في عصابات عنف إجرامية. إنّ استخدام هذه اللغة المنمّقة والمغالية تقود إلى الاحتمال الرهيب في أن تتحوّل سيدني مدينة عنف كبيروت إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

هناك خطآن أساسيان في وجهة النظر تلك، أولهما يقوم على تجاهل الحقيقة بانه فيما لو تم إتهام وإدانة بعض المهاجرين من الجيل الأول (مولودون خارج أستراليا) أو الجيل الثاني (أولادهم) بارتكاب تلك الجرائم، فأنهم يشكلون أقلية لا تذكر من الجالية اللبنانية في سيدني، الذي يبلغ تعدادها حوالى ١١١ ألف نسمة، كما ذكر سابقًا. وعندما تنتقل عملية إلصاق النعوت الإجرامية لبعض الأفراد إلى تجريم ثقافة بكاملها، يصبح لدينا حالة تنميط عنصري شديدة الفجاجة. والخطأ الآخر يفترض أن الجالية اللبنانية تمتلك تجانسًا يضعها في موقع الشراكة في هذه الأحداث الإجرامية. وواقعًا أن الجالية اللبنانية كغيرها من الجاليات الإثنية قد بلغت مرحلة اليأس. بعض اللبنانيين هم من المسيحيين الكاثوليك وبعضهم الآخر من المسلمين. وداخل هاتين الفئتين هناك الكثير من الفوارق والاختلافات. وتعود جذور بعض اللبنانيين إلى ما يزيد على مائة عام، وآخرون قدموا خلال العشرين سنة المنصرمة، بعضهم من الأغنياء والبعض الآخر يمتلكون مصالح تجارية صغيرة. بالإضافة إلى أعداد من الموظفين والعمال يضاف إليهم نسبة لا بأس بها من العاطلين عن العمل، بعضهم حصّل إجازات جامعية وكثيرون لم يستطيعوا إتمام دراستهم الثانوية. وتمتلك الجالية تاريخًا طافحًا بالمناطقية والولاءات المختلفة. وجوهر كل ذلك أن ليس هناك ما يمكن تسميته بالثقافة اللبنانية، بل هناك ثقافات لبنانية، كما هناك جاليات لبنانية ووجود التجانس اللبناني المفترض لا وجود له.

أسئلة أساسية

هناك الكثير من الأسئلة الناتجة عن أحداث الجريمة اللبنانية في سيدني وردود فعل الإعلام والسياسيين، وزعماء الجالية على تلك الأحداث. هل اللبنانيون الأستراليون والجماعات الإثنية الأخرى لديهم معدّلات جريمة أكثر من غيرهم؟ وهل يعني ذلك بأنّ لديهم نزوعًا فطريًا لارتكاب الجريمة؟ هذه الأسئلة ستتم

الإجابة عليها في الفصل الثالث الذي يشمل دلائل على نسبة معدّلات الجريمة بالقياس إلى مكان الولادة. والسؤال الثاني يتعرّض لوجود عصابات لبنانية في سيدني، نعم هناك عصابات لبنانية في سيدني، وكذلك هناك عصابات أنغلو سلتية أيضًا، وأيضًا عصابات إيطالية وصينية وفيتنامية. وجماعات إثنية أخرى منغمسة بتجارة المخدرات والدعارة وسرقة السيارات والى ما هنالك. وهل نسينا بهذه السرعة «السيد الكبير» للجريمة في سيدني من أمثال لاني وماكفيرسون ووندي سميث. ومن كانوا نجوم صحافة سيدني المفضلين لعقد من الزمن تقريبًا؟ من الواضح أن هناك مشكلات جريمة وشباب في مدينة شديدة التنوّع مثل سيدني. ولكن هل هذه المشكلات تنحصر ضمن جماعة إثنية محدّدة؟

وهل يمكن اعتبار قلّة من اليافعين وشبكات الأصدقاء من المراهقين في الجاليات الأخرى، هل يمكن اعتبارهم عصابات ضالعة في الأعمال الإجرامية؟ هل يمكن معاملتهم بالطريقة نفسها؟ هذه المسألة سوف تتم معالجتها في الفصلين الرابع والخامس من الكتاب بالاستناد إلى أبحاث ميدانية تمّ إجراؤها مع الجالية اللبنانية في منطقة كانتربري - بانكستاون شاملة الشبيبة أيضًا.

وبنتيجة الأبحاث الميدانية التي قمنا بها، تبيّن لنا وبوضوح بأنّ الجالية اللبنانية في سيدني كغيرها من الجاليات يساورها القلق حول السلوكيات المضادة للمجتمع والإجرامية أحيانًا لأقلية من شبيبتها. وثمة قلق متميز لدى الجالية أيضًا لأنّ الجالية بكاملها قد تمّ تلطيخها وبغير حق بشبهة الجريمة. وهناك بعض الدلائل على وجاهة ذلك القلق. فكما سننوّه في الفصل الثالث بأنّ نسبة الأحداث اللبنانيين قيد الإحتجاز هي أكبر من نسبتها لأسترالي المولد. والرقم الحقيقي هو أقل من ١٠٠ في مدينة يبلغ عدد أفراد الجيل الأول من المهاجرين فيها حوالى ٥٠ ألف نسمة والجيل الثاني يربو على ٦٠ ألف نسمة. بعض ردود فعل الإعلام والتي ستتم مناقشتها بالتفصيل في الفصل الثاني اعتبرت أن جرائم الشباب مسألة ثقافية وربطتها بتجارب اللبنانيين، والذين كان الكثيرون منهم لاجئين بسبب الصراع الذي طال لأكثر من ثلاثة عقود في لبنان؛ وبعض وسائط الإعلام الأخرى فسرت الأمر بأنّه حالة ضياع يعانيها المراهقون الذين ضلوا السبيل بين ثقافتين. مسألة ستتم مناقشتها في الفصل الخامس. وعندما يبدأ الجنوح لعزو الدوافع الإجرامية لدى البعض إلى أسباب ثقافية تمتد قرارات التجريم لتشمل كل من هم من خلفيات إثنية. وبهكذا تنميط سلبي تبدأ عملية حياكة التحامل في واحدة من أكثر مدن العالم تعددية ثقافيًا، علينا أن نكون حذرين من محاولات تدعيم العنصرية والتحامل كحذرنا من قضايا الجريمة ومشكلاتها.

كيف يمكن لنا أن نشرح ونستوعب هذه الأحداث؟ ماذا تقول لنا هذه الأحداث حول المكوّنات الإجتماعية للثقافة اللبنانية والتي تمّ بناؤها على أساس «نحن» و«هم» بفضل الدور الحاسم للإعلام في هذا المجال؟ وكيف تتصل هذه العملية

بتأريخ شديد الصراحة بعنصرية تجاه سياسة الهجرة والتعددية الثقافية وصعود «حزب أمة واحدة» منذ ١٩٩٦؟ وما هو حجم مساهمة الأحداث الآنف ذكرها بإعادة إنتاج المواقف المسيئة وذهنيات التحامل نحو الأقليات المهاجرة؟ وإلى أي مدى كانت أحداث الجريمة اللبنانية قد تأثرت بردود الفعل العنصرية من قبل الأفراد والمؤسسات في المجتمع الأسترالي؟

الخلفية التاريخية - الإثنية والجريمة منذ سنة ١٩٤٥

إنّ العلاقة المفترضة بين الخلفيات غير الناطقة بالإنكليزية والجريمة هي نغمة متكرّرة في تاريخ الهجرة الأسترالية. وقد استحوذت المسألة على اهتمام الصحافة بين حين وآخر وتحوّلت إلى قضية عامة للنقاش. وعرف القرن التاسع عشر حالات ذعر أخلاقي بسبب النوازع الإجرامية الصينية (مجلة البولتن) وشبيهاتها. وبسبب تلك المخاوف تكرّرت الأبحاث حول جريمة المهاجرين في أعقاب الحرب (الحرب العالمية الثانية). وفي عقود تبرعم الهجرة في خمسينيات القرن العشرين وستينياته هيمن اليونانيون والإيطاليون، وما أسرع ما تمّ ربط هذه الجماعات بالجريمة في أستراليا.

وفي سنة ١٩٦١ على سبيل المثال، نشرت صحيفة الـ«أوبزرفر» في سيدني بأنّ مهاجري جنوب أوروبا متورطون بشبكات الدعارة في ملبورن (مكتب أبحاث الهجرة، ١٩٩٥) وشهدت السبعينيات (قضية المؤامرة اليونانية) وفحواها أن مجموعة من الأطباء اليونانيين يمارسون الإحتيال على الضمان الصحي. وقد تمّت تبرئة المتهمين لاحقًا بعد أن تبيّن أن رجال الشرطة استخدموا أساليب غير ملائمة أثناء التحقيق (مكتب أبحاث الهجرة، ١٩٩٥). وقد نشرت «الناشونال تايمز» آنذاك - والمتوقفة عن الصدور راهنًا - بأنّ إيطاليين من منطقة الكاريبي بالإضافة إلى لبنانين وأتراك ضالعين بتجارة المخدرات (المصدر السابق).

إنّ تصاعد أعداد المهاجرين الآسيويين في أواسط السبعينيات لأول مرة منذ حوالى ١٠٠ سنة في أعقاب الإلغاء الفعال لسياسة أستراليا البيضاء في أواسط الستينيات ترافق مع حالة خوف من الجريمة الآسيوية، وخصوصًا عصابة «الترايد»، ومنذ ذلك الحين كان وقع حادثان إجراميان إثنان وقد تحوّلا إلى معالم في الذاكرة الشعبية، وكل من الحادثين كان متصلاً بمقتل أحد رجال السياسة. وفي السبعينيات كانت محاكمة وإدانة عدد من الإيطاليين في غريفيث جنوب غرب نيو ساوث ويلز، كان ذلك باعثًا على الخوف من احتمال استقدام المافيا إلى أستراليا. وفي سنة ١٩٧٧ كان اختفاء رئيس فرع «حزب الأحرار» في غريفيث، (اعتبر ميتًا لاحقًا). وباعتباره واحدًا من المحاربين ضدّ الماريجوانا ومرشحًا سابقًا عن مقعد الأحرار في غريفيث إسمه دايف ك. رفع حالة الخوف إلى درجة غير مسبوقة.

وفي سنة ١٩٩٤ سقط صريعًا نائب كابراماتا العمالي السيد جون نيومن بعدة طلقات خارج منزله (الـ«سيدني مورنينغ هيرالد»، ١٩٩٤). وعلى غرار ماكي، كان نيومن ضالعًا في حرب التصدّي لتجارة المخدرات. ولقد تحوّلت كابراماتا منذ أواسط السبعينيات إلى مركز تجمّع سكني للهنود الصينيين، وقد لقّبت بـ«فيتناماتا» بواسطة الصحافة. وبعد سنوات من التحقيقات المستمرّة تمّ توقيف ثلاثة أشخاص من ضمنهم فونغ نغو عضو مجلس بلدي سابق، وأول فيتنامي يتم انتخابه للحكومة المحلية في أستراليا. وقد اتهم الثلاثة المذكورون آنفًا بجريمة قتل نيومن. ونقلت وسائل الإعلام بأنّ مقتل نيومن كان نتيجة لصراع بين متنافسين على مقعد إنتخابي خلال عملية تجييش المناصرين، وكان فونغ نغو أثناء كتابة هذا الكلام ماثلاً أمام المحكمة بجريمة قتل نيومن. وفي أعقاب الأحداث الآنفة الذكر، وهواجس الصحافة الكبيرة حول «العصابات الإثنية»، في مناخ كانت المشاعر قد استثيرت فيه بشكل واضح ضدّ هجرة الآسيويين إلى أستراليا.

خلفية تاريخية - الهجرة والتنوّع الثقافي

إنّ سكان سيدني على درجة كبيرة من التنوّع: أكثر من ١٨٠ قومية تمّ تسجيلهم متواجدين في مدينة سيدني ليلة الإحصاء الوطني العام ١٩٩٦، والتنوّع المذكور بلا شك هو تحصيل حاصل للهجرة وخصوصًا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك ثلاثة أمور يجب فهمها حول مسألة الهجرة إلى أستراليا.

الأول هو أن أستراليا كان لها برنامج هجرة يفترض أنّه الأوسع والأكثر تعددًا في العالم الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين. وتستوعب سيدني حوالى ٤٠٪ من جميع المهاجرين الوافدين إلى أستراليا؛ والأمر الثاني هو أن مسألة الهجرة كانت على الدوام قضية جدالية، وثالثًا كان لبرنامج الهجرة إلى أستراليا دائمًا طابعًا عنصريًا.

وسننظر في المسألة الأولى - التنوّع الثقافي في سيدني وعادات المهاجرين وتقاليدهم السكنية - في الفصل الرابع من هذا الكتاب، حيث سنتوسع هنا في مناقشة النقطتين الأخريين، الطبيعة الجدالية لمسألة الهجرة، وعرقنة الهجرة والمهاجرين في المجتمع الأسترالي.

السجال حول الهجرة والتعدّدية الثقافية

لا غرابة أن تتحوّل الهجرة إلى قضية سجالية خاصة في أستراليا، لكون هذه الأخيرة قد استقبلت أعدادًا كبيرة من المهاجرين، أكثر من أي بلد آخر وبتنوّع لا

محدود. إنّ منتقدي سياسة الهجرة الأسترالية «حزب أمة واحدة» أو الأكثر صوابًا منتقدي دخول مهاجرين من غير أصول إنكليزية إلى أستراليا كان واحدًا من أسباب اعتراضهم بحسب رأيهم الخوف من المهاجرين وجرائمهم. ويشيرون إلى الارتباط بين الهجرة واستقدام العصابات الإجرامية مثل المافيا، ياكوزا، والترايد إلى أستراليا، وعمومًا فإنّ الهجرة بنظر هؤلاء المنتقدين من مسبّبات النزاعات الاجتماعية، والديون الاقتصادية، وتدمير البيئة. ويضيفون أخيرًا سياسة التعدّدية الثقافية التي كان لها دور كبير التأثير على عادات وأنماط المهاجرين السكانية منذ السبعينيات.

وكتب دنيس كيغن في صحيفة «الأستراليان» (١٩٨٥): «لقد تفجر الحقد العنصري في كل مكان! يا لبؤس هذا الخليط وبأسه». أمّا جفري بليني فقد توقع بأنّ الأستراليين سوف يرون الدم في شوارعهم على خطوط النار الأولى لضواحي سكن المهاجرين، عندما سيحاولون الدفاع عن أنفسهم بوجه الغزو الثقافي (١٩٨٤). وهكذا فقط نظر إلى التعدّدية الثقافية كجزء من المشكلة. «إنّ التعددية الثقافية وصفة للمشاكل، ولكنها مطلية بالملاحظات التافهة ومحلّات بالشراب الاصطناعي» («ملبورن هيرالد»، ٣٠ آب ١٩٨٤). ثمّ إنّ نهجنا بمنح امتيازات خاصة لكل أنواع الأقليات يهدّد بتقطيع أوصال هذه الأمة إلى مجموعة من القبائل (الـ«سيدني مورنينغ هيرالد»، ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٦). إنّ بواعث القلق حول التعدّدية الثقافية لم تتلاش. ويحذّر «حزب أمة واحدة» من أنّ معدّلات الهجرة لو استمرّت على ما هي عليه فسوف توصلنا إلى أستراليا مقسّمة إثنيًا، ناهيك عن قدرة أستراليا على تحمّل أعبائها الاقتصادية واستيعاب عللها الاجتماعية. وزيادة على ذلك فالتعدّدية الثقافية سوف تؤدّي إلى تقسيم المواطنين على أساس إثنياتهم، وإلى تدمير ثقافتنا وهويتنا (حزب أمة واحدة). وبدوره اعطى الصحفي بول شيهن نكهة شعبوية للنقاش في كتابه «بين البرابرة» الذي حقق أعلى نسبة مبيعات بنقده لصناعة التعدّدية الثقافية كونها أصبحت ملفًا طبيعيًا لمحامين نشطاء سياسيًا، ولمناضلين ضد العنصرية الذين تضخمت اعدادهم مثل طفيليات هائلة خارجة من مبدأ التزام أستراليا البطولي بالتنوّع الثقافي. وحول مسألة الهوية القومية والمجتمع المتنوّع ثقافيًا، رفض الصحافي المذكور وبشدّة المنطق القائل بأنّ أستراليا لا تمتلك ثقافة قومية مميّزة تجمع وتوطد أركان المجتمع. لكن ما يبطل مثل هذه الادعاءات هو ما تشير إليه كل الدلائل بأنّ أستراليا قد حققت نجاحات مرموقة في إدارتها لشؤون التعدّدية الثقافية بدليل غياب النزاعات الاجتماعية، ما عدا بعض صغائرها بين فئات دينية وعرقية مختلفة.

وحيث أنّ هناك دائمًا إستثناءات للقاعدة، فلم تعرف أستراليا وبشكل نسبي أية نزاعات إثنية. وقد أكدت الدراسات في عقد الثمانينيات من القرن الفائت بأنّ درجات التسامح في الضواحي ذات الكثافة السكانية المهاجرة أكثر منها في كثير

من ضواحي أخرى (١٩٨٦). ومنذ ذلك الوقت لم تتجاوز النزاعات الدينية أو الإثنية في أستراليا أصابع اليد الواحدة. ومع ذلك فالتنازع على أشدّه في تأهيل عادات التسامح وارتفاع معدّلاتها. والنوايا الحسنة تجاه المهاجرين من خلفيات متنوّعة تختلط بالخوف المؤيّد من المهاجرين والتحامل عليهم(HREOC ،١٩٩١) وزيادة على ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى حالات شرائح إجتماعية واسعة تعارض الهجرة والمهاجرين (ماركوس، ١٩٨٨). وفي ظل ظروف كهذه فإنّ حالة التناغم الاجتماعي هي إنجاز كبير آخذين بعين الاعتبار التنوّع الثقافي الواسع في المجتمع الأسترالي.

يستّند الخوف، كلّ الخوف من أن تتحوّل الأمة إلى مجموعة من القبائل بدلاً من توحدها كأمة «بريطانية» متجانسة (رايمر، ١٩٩١ وبلانسي، ١٩٨٤)، إلى ما يسميه غسان الحاج (١٩٩٨) بـ «استيهام الامة البيضاء» المسربل بالخيال حول الماضي والحاضر بدل الاعتماد على الدلائل التاريخية.

وعلى الرغم من ذلك فإنّ منتقدي سياسة الهجرة والتعدّدية الثقافية، والذين كانت لهم مساهمات واسعة في الصحافة المحلية لعدّة عقود من الزمن، يساعدون في عملية البناء الاجتماعي للمهاجرين كـ «آخرين» طافحين بالمشاكل ومنتجون في آن لحالات القلق لأستراليا والأستراليين. ووجدت هذه الآراء متنفسًا لها مؤخرًا في حالة الذعر الأخلاقي (من الجريمة الإثنية) ومسألة المهاجرين غير الشرعيين. ولقد تم طرح مسألة المهاجرين غير الشرعيين في العناوين الرئيسية للصحافة في أعقاب وصول مجموعة من القوارب الصدئة إلى الشاطئ في كوينزلاند وشمالي أستراليا في النصف الأول من سنة ١٩٩٩ (الـ«صن هيرالد»، ١١ آذار ١٩٩٩). لقد دخلت هذه المراكب المياه الإقليمية الأسترالية بشكل غير قانوني محمّلة بأناس من جنوب الصين كانوا قد دفعوا للعصابات المنظمة ثمن عملية نقلهم. «رؤوس الأفاعي» كما يحلو للصحافة أن تصفهم والمبالغ الطائلة التي يدفعها المهاجرون بشكل غير قانوني تصل إلى ٣٠ ألف دولار للدخول إلى أستراليا مع الوعد بالعمل بوظيفة ما ممّا أفرزته الألعاب الأولمبية سنة ٢٠٠٠، وفي النصف الثاني من سنة ١٩٩٩ كانت هناك مخاوف بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من الشرق الأوسط الذين يدخلون غرب أستراليا عن طريق البحر، فيما وصف بأنّه أكبر موجة من ناس الزوارق في تاريخ الأمة، ويتم استدراجهم بواسطة وعود بالعمل وتأمين فيزة لاجيء (ريردون، ١٩٩٩).

وبعد اكتشاف الزورق المذكور والذي كان متوجهًا إلى شمال نيو ساوث ويلز طلعت علينا صحف الإثارة الـ«صن هيرالد» في ١١ آذار ١٩٩٩، والـ«صنداي تلغراف» في التاريخ نفسه بعنوان بالأحرف الكبيرة والبارزة: «إنّنا نتعرّض للغزو». وكم كانت سريعة عملية الربط بين الهجرة الآسيوية وخوف الأستراليين العصابي منها، بإحيائها وإعادة إنتاجها بواسطة الإعلام. إنّ نغمات «الغزو الآسيوي» كانت من

بنات أفكار مينزيس لخدمة أهداف مؤقتة ومنها صوابية التورّط الأسترالي في فيتنام في ستينيات القرن العشرين، وأعيد تعويمها في ردّ جيفري بليني مؤخرًا في معرض ردّه على سؤال حول الهجرة الآسيوية في أوائل الثمانينيات في أعقاب إلغاء سياسة أستراليا البيضاء. وملاحظات بليني ١٩٨٤ صبّت الزيت على نار الجدل الدائر على امتداد سنة بكاملها، حين تنبّأ بأنّ معدّلات الهجرة الآسيوية فيما لو استمرّت على ما هي عليه ستكون بمثابة وصفة للاحتقان الإجتماعي. ووجد هذا صداه في مناخات «حزب أمة واحدة»، الذي تحوّل إلى ثالث أكبر قوّة سياسية في أستراليا، بعد «العمال» و«الأحرار». وعلى الرغم من ذلك فإنّ «حزب أمة واحدة» الآن يصارع محاولاً الاحتفاظ بزخمه، خاصة بعد خسارة زعيمته بولين هانسون لمقعدها الانتخابي وبتواصل المبررات بالنظر إلى الهجرة والمهاجرين (كمشاكل).

مفهوم العنصرية

لقد أدخل بوب مايلز (١٩٨٢) مفهوم العرقنة كتعبير «يشير وبوضوح كبير إلى وجود عملية إجتماعية، يعبّر من جلالها البشر ويعدوا إنتاج العنصرية، ولكن دائمًا ضمن سياق يعجزون أنفسهم عن تحديد معالمه». وكان المفهوم يقوم على فرضية بأنّ العرق ليس مقولة علمية، ولكنّه بنية أيديولوجية - وبحسب مايلز فإنّ عرقنة العلاقات الاجتماعية تتعرّقن (raclalised) وتحرّف مفهوم «العرق» كشكل أساسي من أشكال الوعي الاجتماعي. «العرق» يتواجد كبنية إجتماعية وليس كبيولوجيا. وما الإجماع على إحاطة الكلمة بالفواصل المعلّقة إلاّ ليذكرنا بذلك.

إنّ فكرة العرقنة قد خسرت بريقها منذ زمن طويل في حقل العلم الاجتماعي لعدد من الأسباب، ولكن المشكلة الأساسية أنّ مايلز تعاطى مع المسألة لكونها «أثرًا أيديولوجيًا»، إلاّ أنّ العرقنة ليست ببساطة مسألة تمثّل بل ممارسة إجتماعية تبنى من خلال العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بكلام آخر، في حين لا يوجد «اعراق» بذاتهم - هناك فروقات داخل «العرق» الواحد اكثر من وجود فروقات بين «الاعراق» - يتصرّف الافراد والمؤسسات كما لو انهم موجودين فعليًا. إنّ «الملامح الشرق أوسطية» و«الملامح القوقازية» على سبيل المثال هي اختراعات يتم إلباسها للآخرين ليستطيع مطلقوا هذه الاوصاف ان يروا الموصوفين بصفتهم كذلك. ولكن وجود مثل هذه المواصفات والأعراق المتصلة بها تعني بأنها منتشرة اجتماعيًا ولها تأثيرات بالغة القوة. وهذا لا يعني أبدًا أنّ التوصيفات والأعراق، لا يتم تحديها بواسطة أولئك الذين تمّت عرقنتهم. ومع أن فكرة العرقنة في الأساس استخدمت من حيث المبدأ لتشير الى عمليات التهميش والاحتواء، بدون وعي مدى التحدي وتحويل عمليات العرقنة من

قبل الطرف «المعرقن»، الأمر الذي يؤدي الى ابتداع «اثنيات جديدة» في الفضاءات المتوافرة.

يتم استخدام تعبير العرّقنة في هذا الكتاب في محاولة لالتقاط الدينامية الاجتماعية المعقدة التي تحتل موقعها ما بين الأبعاد البنيوية للتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتمثّلات الثقافية للعلاقات الاجتماعية - انها «وجهات النظر» التي تؤطر اختبارات العلاقات الاجتماعية، لكنها تخضع للتفاوض عبر عمليات التعريف عن الذات. والمهم بصورة خاصة هنا، كما سنحاول كشفه لاحقًا، هو تبيان كيف ان «المشاكل الاجتماعية» كمشكلة «عصابات الشبيبة الاثنية» يتم تكوينها وفق منظورات معرّقنة تُستَخدم هي نفسها لمعالجة هذه المشاكل.

والعرقنة بحدّ ذاتها هي عملية إجتماعية معقدة بكونها تستخدم جيشًا متكاملاً من الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات كالصحافة، ورجال السياسة، وزعماء الجالية الإثنية، والشرطة، والافراد العاديين وخصوصًا الشباب المنتمين الى الجماعات المعنية، موضوع عملية العرقنة. والدينامية التي تستخدمها العرقنة لاطلاق النعوت والتوصيف والاحتواء والتنظيم، تصطدم بمقاومة تهدف إلى تغييرها. ومن الأجدى في هذه الحال أن نستخدم تعبير «إثني» الذي يبدو أنّه مناسب أكثر في المحيط الأسترالي، آخذين بعين الاعتبار أن الإثنية تلعب دورًا أساسيًا في سياق الخطاب العام والخاص في أستراليا. ولكن العرقنة المعنية في مجال بحثنا تتضمّن إحساسًا أكبر بالعنصرية المنشرة في المؤسسات وعلى صعيد المواقف.

والأمر المركزي بالنسبة لصيرورة العرقنة هو خلق «الآخر» المعرّقن: هذا «الآخر» الذي يمتلك خصائص تحدّد هوية الـ«نحن» القومية السائدة عبر التمايز معها. ويتطلب هذا الامر إنتاج المعرفة عن الآخر - أي جملة من المواصفات والسلوكيات وحتى الظاهرة المرضية في المجتمع - يتم استخدامها لشرح الفروقات الاجتماعية والثقافية وتبرير الإقصاء الاجتماعي (سعيد، ١٩٧٩؛ غولدبيرغ ١٩١٣، ص. ١٥٠ - ١٥١). وتشتمل هذه الصيرورة أيضًا على إسقاط القلق الذي يرافق عادةً ظهور المشاكل الاجتماعية على «الآخر»، هذا «الآخر» الذي يتحوّل هو نفسه إلى مسبّب لهذه لمشاكل، ومصدرًا للنزاع والفوضى. هكذا نتلمّس جملة من الصيرورات المتشابكة ضمن إنتاج الخطاب المعرّقن: عرّقنة جماعات الشباب وتجريمهم كجزء من تاريخ أوسع، لتحويل الشباب إلى مشكلة إجتماعية وما ينتج عن ذلك من عرّقنة الجريمة نفسها.

عرقنة الهجرة الإسترالية

إنّ عرقنة الهجرة الأسترالية تتم على عدة مستويات. بعض أشكال العرقنة مباشر وبعضها الآخر غير مباشر، بعضها مؤسساتي وبعضها الآخر فردي. لقد بدأت عرقنة سياسة الهجرة الأسترالية منذ حوالى مائة سنة بإبعاد المهاجرين الملوّنين، حتى أوائل السبعينيات من القرن الفائت. على المستوى المؤسساتي إنّ المهاجرين غير الناطقين بالانكليزية يعانون من التمييز العنصري في سوق العمل الأسترالي. وزيادة على ذلك، فالكثير من الأستراليين يحملون مواقف سلبية تجاه المهاجرين غير الناطقين بالانكليزية والمهاجرين الآسيويين. وفي بعض الأحيان تترجم تلك المواقف إلى أفعال عنف عنصري أو لفظي.

إنّ سياسة الهجرة الأسترالية كانت عنصرية بشكل واضح منذ اعتماد «سياسة أستراليا البيضاء»، والتي كانت حجر الأساس في قيام الأمة الأسترالية سنة ١٩٥١، حتى تمّ انتخاب حكومة غوف ويتلم العمالية سنة ١٩٧٢ وألقت سياسة أستراليا البيضاء في سلّة المهملات. وأول وزير للهجرة في أستراليا-آرثر كالويل- ومهندس برنامج الهجرة لما بعد الحرب صرّح بأنّه يريد لأستراليا أن تبقى مجتمعًا بريطانيًا، وإنّ من أصل كل عشرة مهاجرين سوف يكون تسعة منهم من بريطانيا؛ ووعد بأن الذين قدموا الى استداليا سيتم دمجهم بحيث تصعب عملية تمييزهم من باقي الأستراليين. إلى ذلك، لم يكن مجتمعنا المتنوّع الثقافات وليد خطط الهجرة لما بعد الحرب. فقد كان على أستراليا أن تختار بين مجموعة من الأهداف في برنامج الهجرة الذي اتبعته: كأن تستقدم سنويًا - كما هي الخطة - ١٪ من المهاجرين بالنسبة لعدد السكان في جهد منظم لتحقيق شعار «تكاثروا أو انكم ستنقرضون»، او انها تستهدف تحقيق الصفاء العرقي للحفاظ على أستراليا بيضاء. وبذرائع ذلك الزمن انتصرت الحاجة لملء الوظائف الشاغرة مفسحة في المجال لسياسة الهجرة أن تتسع لتشمل المقبولين نسبيًا أي لاجئي شرق أوروبا في أواخر الأربعينيات. وفي العقود اللاحقة حقّقت هجرة البريطانيين نصف النتائج من حيث أعداد الوافدين منهم. وبذلك تمّ نشر شبكة الهجرة الى شمال اوروبا ومن ثم جنوب اوروبا والشرق الاوسط. وبحلول السبعينيات أفسحت سياسة الاستيعاب المجال أمام سياسة التعدّدية الثقافية، وانتفى التمييز من سياسات الهجرة حيث استقبلت أعداد كبيرة من المهاجرين الآسيويين في أستراليا. وفي العقدين الأخيرين كانت البلاد الآسيوية دائمًا من ضمن العشرة دول الأوائل كمصادر للهجرة إلى أستراليا. وهكذا بالصدفة غالبًا والتردّد تحوّل المجتمع الأسترالي إلى واحد من أكثر المجتمعات في العالم متعددًا على المستوى الثقافية.

إنّ الكثير من الأستراليين عارضوا هذا التغيير وناهضوا المهاجرين الذين يجسّدون الوجه المتغير للمجتمع الأسترالي. والمعترضون ليسوا فقط من اليمين

المتطرف أو «حزب أمة واحدة» العنصري الذي يمثل التي تمثل هكذا وجهات نظر، بل انتهز فرصة الهمروجة عضو البرلمان الفيدرالي عن «حزب العمال» مارك لايثام - بعد أحداث بانشبول ولاكمبا - لينفث بآرائه في صحف الإثارة حول المشكلة مع الهجرة، واصفًا برامج جمع شمل العائلات، «بالدعوة المفتوحة وعلى سجادة حمراء لمقتحمي الأبواب».

ومن أكثر المواقع التي تتجلّى فيها سياسة العرقنة هي سوق العمل. وسوف نناقش في الفصل الرابع كيف أنّ السوق المذكورة قد أخفقت في الاستجابة للتنوّع الثقافي. وأحد مظاهر ذلك الإخفاق الارتفاع غير العادي لمعدّلات البطالة في صفوف أبناء الجيل الأول والجيل الثاني من المهاجرين كاللبنانيين مثلاً. وبوجود معدّلات بطالة كهذه، يتبادر الى الذهن عدد من الاسئلة:الى اي مدى ترتبط معدّلات الجريمة في أوساط الجالية غير الناطقة بالإنكليزية. بالظروف الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة؟ ،وكيف يرتبط ذلك بغياب الاستقرار الاقتصادي المتزايد وسيرورة العولمة الوطنية والعالمية إعادة هيكلة الاقتصاد المترتبة على ذلك؟ واخيرًا ما علاقة كل ذلك بعرقنة الأقليات الإثنية في مدن مثل سيدني؟

وللعرقنة تناقضاتها أيضًا وتبدلاتها مع الوقت. التبدلات التي يمكن ملاحظتها في أشكال الهجرة الآسيوية إلى سيدني ومناطق أخرى في أستراليا. دعنا نتصوّر دخول المهاجرين الآسيويين الاختصاصين الذين يمتلكون الكفاءات العلمية والمهنية التي افتقر إليها من سبقهم من المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية. لقد كان بإمكانهم إشغال وظائف عالية الدخل مع فرص الترقي في سوق العمل على خلاف المهاجرين الآخرين على شاكلة اللبنانيين. هؤلاء المهاجرين الذين على ما يبدو وقعوا في شرك العمل اليدوي المنخفض الاجر، أو انهم استغلوا جهودهم في المصالح التجارية الصغيرة لحاجتهم إلى العمل. ويمكن كذلك تبيان التناقضات بالنسبة للهجرة الآسيوية مؤخرًا بالحملة الإعلانية الواسعة لمواقف بولين هانسون المعادية لهجرة الآسيويين، وتراخي جون هاورد المقصود بالنسبة لهذه المسألة، الامر الذي أعاق جهود الشركات الأسترالية لتوسيع أعمالها في منطقة آسيا واضاع فرصًا كبيرة للتوسّع الاقتصادي وتوفير فرص عمل محلية.

العالمي والمحلي

لنمتلك القدرة على فهم العلاقات ما بين الهجرة والجريمة في سيدني علينا أن نوسّع دائرة الاهتمام من سيدني إلى المدى الوطني والعالمي الذي يتحكم بتحديد عدد المهاجرين الى استراليا، كالفرص الاقتصادية والانظمة المتغيرة لعرقنة الأقليات المهاجرة في بلاد مثل أستراليا. واستطرادًا علينا أن نفهم الأبعاد المحلية للجالية اللبنانية في غرب سيدني، كي نتمكن أن نرى تأثيرات العالمي على المحلي.

نهدف من هذا الكتاب التوصل الى فهم عميق لظاهرة «الجريمة الاثنية» مستفيدين من ان مؤلفي هذا الكتاب متعددو الاختصاصات. وينبغي ألا ننسى الطبيعة المعقدة لمهمتنا: ان دراستنا للعلاقة بين الجريمة والاثنية في سيدني تؤدي حتمًا الى دراسة مدينة سيدني بذاتها، ،اناسها، وأماكنها وغناها وفقرها. وبنقل اهتمامنا من اوسع الدوائر الى أضيقها، نقوم بدراسة القوى الاقتصادية الوطنية والمعولمة التي تغير وجه سيدني الاقتصادي كما نستخلص الدروس من تجارب مجتمعات اخرى متعددة الثقافات في مجال فرض الامن ومعالجة قضايا الاقليات الاثنية. ومن ثم، ننتقل الى الدائرة الاصغر فنتناول المستوى الوطني قبل الولوج الى ولاية نيوسوث ويلز وسيدني والضواحي الجنوبية - الغربية والغربية من مدينة سيدني. نهدف من وراء ذلك إلى فهم جملة من الأمور المتتابعة: العوامل الفاعلة في تحديد السمات الاقتصادية والاجتماعية لجاليات المهاجرين في سيدني، الدلائل والأبحاث حول الجريمة الإثنية والجريمة، دور العرقنة في تحديد الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأقليات المهاجرين. كذلك العرقنة التي يمارسها السياسيون والصحافة والشرطة.

العرقنة والجريمة الإثنية

هناك أبعاد متعدّدة لعرقنة الأقليات المهاجرة بواسطة الجهاز القضائي الأسترالي. بعض المسائل على علاقة بالتركيز على الجريمة وإطلاق المزاعم حولها، حيث الدلائل على ذلك ستتم مناقشتها بشكل منهجي في الفصل الثالث من هذا الكتاب. والجدير ذكره هنا أن ليس هناك أية دلائل تدعم الاعتقاد بأنّ المهاجرين أكثر إجرامًا من باقي المواطنين. هناك مسائل أخرى تتعلق بمهام الشرطة، وإلى أي مدى بلغت درجة التمييز ضدّ المهاجرين بواسطة الجهاز القضائي على خلاف باقي المواطنين في الشوارع، وفي المحاكم، والسجون. وإحدى سمات مهام الشرطة تتعلق بعنصريتهم. تقول جانيت شان (١٩٩٧) في هذا الصدد: «غالبًا يتم توجيه التهمة لرجال الشرطة بتكوين مواقف مسبقة حول إجرامية بعض الجماعات الإثنية». وفي هذا الإطار تلْفتً إلى تقرير غير منشور لمفوضية الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز استفتى بموجبه ٥٥ رابطة إجتماعية في نيو ساوث ويلز وخلص إلى أنّ الشباب من بعض الخلفيات الإثنية، يُصنفون كجانحين وخارجين على القانون. وعبّرت الروابط الإثنية عن مخاوفها من اعتبار رجال الشرطة للشبيبة غير الناطقة بالانكليزية بأنّهم مثيرو مشاكل ومؤلفو عصابات. والانطباع الذي تكوّن لدينا بنتيجة مقابلاتنا مع بعض الزعماء والعاملين الاجتماعيين في الجالية العربية ينسجم مع المخاوف آنفة الذكر. وفي الوقت الذي يأخذ هذا الكتاب طريقه إلى الطبع يتعالى الصراخ ضدّ رجال الشرطة المتواجدين في منطقة بانكستاون، حيث ضبطوا متلبسين بواسطة

كاميرات استطلاعهم وهم يطلقون نعوتًا عنصرية تستهدف إستراليين ذوي ملامح عربية. وتعرض شان بأنّه حتى ولو كان رجال الشرطة لا ينحازون بالفعل ضدّ شباب الأقليات في سيدني يكفي الانطباع الواسع الإنتشار في أوساط الأقليات العرقية حول التمييز لأثارة المشاكل:

«في ظل الخوف وانعدام الثقة الواسع الإنتشار بين بعض الجماعات ورجال الشرطة، فآن توفير اي دليل على سوء تعاطي الشرطة مع الجاليات الاثينة يسهم في توسيع الهوّة بين الشرطة والأقليات. واستنتاجًا ليس من المفاجئ أنّ رجال الشرطة في سعيهم للحصول على تعاون بين بعض أفراد جمعيات الأقليات غالبًا ما يصطدمون بصعوبات تعيق مهماتهم. (تشان، ١٩٩٧، ص. ٢٣).

وهناك تماثل بين التنميط العنصري للأقليات المهاجرة في سيدني والتنميط العنصري للأبوريجينز: في الحالتين يتم النظر إلى الشبيبة من تينك الخلفيتين كمشكلات، وحيث أنّنا لا نتعاطى مع الشبيبة الأبوريجينية وقضايا العدالة الجرمية التي تخصها في هذا الكتاب، فقد أدركنا بأنّ هناك تماثلاً وفروقات عندما قارنا بين عرقنة الجريمة الأبوريجينية ومثيلتها جريمة غير الناطقين بالانكليزية.

هواجس هذا الكتاب

تمحورت المقاربة التي اعتمدناها في إنجاز هذا الكتاب حول بنية الجريمة وجذورها الاقتصادية والاجتماعية للمجرمين وللسلوكيات الاجرامية. وبينّا ان فهم الخصومات والنزاعات بين رجال الشرطة والشباب في مدينة سيدني، يستدعي النظر الى ما هو ابعد من شخصيات رجال الشرطة والشباب كافراد بمواقفهم وسلوكياتهم. يصف وايت (١٩٩٤) العلاقة بين الشرطة والشباب كما يلي: «إنّ العلاقة بين رجال الشرطة والشباب يتم بناؤها من خلال مزيج من التأثيرات الواسعة النطاق: الحالة الاجتماعية للشباب، توفير حيّز إجتماعي لهم، الضغوط السياسية والمهنية للقيام بواجبات الشرطة في حماية المواطنين». واهتمام هذا الكتاب ينصب على الجريمة في سيدني بشكل عام وعلى الجريمة الاثنية بشكل خاص. واستنتاجًا علينا أن ننظر إلى الكيفية التي ينشئ المجتمع بواسطتها الشبيبة المهاجرة. وذلك يتطلب دراسة تاريخ وردود فعل الناس بالنسبة للهجرة والمهاجرين، في المجتمع بشكل عام، وخصوصًا في مؤسسات المجتمع مثل سوق العمل، النظام التعليمي، نظام الرعاية الاجتماعية والجهاز القضائي. وعلينا أن ننظر أيضًا إلى بنية الفرص المتغيرة بالنسبة للشبيبة الاثنية في أستراليا، ووشائج ارتباطها بالعولمة والعرقنة محليًا وعالميًا. وأكثر تحديدًا علينا أن نلحظ الجوانب اللغوية والثقافية والدينية في ثقافة الشباب. وإلى أي حد تصوغ الذكورية التجارب المعاشة للشبيبة المهاجرة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية؛ وعلينا أيضًا أن نلحظ المحلي: الحيّز الإجتماعي الذي تحيا في ظلاله

نهدف من هذا الكتاب التوصل الى فهم عميق لظاهرة «الجريمة الاثنية» مستفيدين من ان مؤلفي هذا الكتاب متعددو الاختصاصات. وينبغي ألا ننسى الطبيعة المعقدة لمهمتنا: ان دراستنا للعلاقة بين الجريمة والاثنية في سيدني تؤدي حتمًا الى دراسة مدينة سيدني بذاتها، اناسها، وأماكنها وغناها وفقرها. وبنقل اهتمامنا من اوسع الدوائر الى أضيقها، نقوم بدراسة القوى الاقتصادية الوطنية والمعولمة التي تغير وجه سيدني الاقتصادي كما نستخلص الدروس من تجارب مجتمعات اخرى متعددة الثقافات في مجال فرض الامن ومعالجة قضايا الاقليات الاثنية. ومن ثم، ننتقل الى الدائرة الاصغر فنتناول المستوى الوطني قبل الولوج الى ولاية نيوسوث ويلز وسيدني والضواحي الجنوبية - الغربية والغربية من مدينة سيدني. نهدف من وراء ذلك إلى فهم جملة من الأمور المتتابعة: العوامل الفاعلة في تحديد السمات الاقتصادية والاجتماعية لجاليات المهاجرين في سيدني، الدلائل والأبحاث حول الجريمة الإثنية والجريمة، دور العرقنة في تحديد الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأقليات المهاجرين. كذلك العرقنة التي يمارسها السياسيون والصحافة والشرطة.

العرقنة والجريمة الإثنية

هناك أبعاد متعدّدة لعرقنة الأقليات المهاجرة بواسطة الجهاز القضائي الأسترالي. بعض المسائل على علاقة بالتركيز على الجريمة وإطلاق المزاعم حولها، حيث الدلائل على ذلك ستتم مناقشتها بشكل منهجي في الفصل الثالث من هذا الكتاب. والجدير ذكره هنا أن ليس هناك أية دلائل تدعم الاعتقاد بأنّ المهاجرين أكثر إجرامًا من باقي المواطنين. هناك مسائل أخرى تتعلق بمهام الشرطة، وإلى أي مدى بلغت درجة التمييز ضدّ المهاجرين بواسطة الجهاز القضائي على خلاف باقي المواطنين في الشوارع، وفي المحاكم، والسجون. وإحدى سمات مهام الشرطة تتعلق بعنصريتهم. تقول جانيت شان (١٩٩٧) في هذا الصدد: «غالبًا يتم توجيه التهمة لرجال الشرطة بتكوين مواقف مسبقة حول إجرامية بعض الجماعات الإثنية». وفي هذا الإطار تلفتّ إلى تقرير غير منشور لمفوضية الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز استفتى بموجبه ٥٥ رابطة إجتماعية في نيو ساوث ويلز وخلص إلى أنّ الشباب من بعض الخلفيات الإثنية، يُصنفون كجانحين وخارجين على القانون. وعبّرت الروابط الإثنية عن مخاوفها من اعتبار رجال الشرطة للشبيبة غير الناطقة بالانكليزية بأنهم مثيرو مشاكل ومؤلفو عصابات. والانطباع الذي تكوّن لدينا بنتيجة مقابلاتنا مع بعض الزعماء والعاملين الاجتماعيين في الجالية العربية ينسجم مع المخاوف آنفة الذكر. وفي الوقت الذي يأخذ هذا الكتاب طريقه إلى الطبع يتعالى الصراخ ضدّ رجال الشرطة المتواجدين في منطقة بانكستاون، حيث ضبطوا متلبسين بواسطة

كاميرات استطلاعهم وهم يطلقون نعوتًا عنصرية تستهدف إستراليين ذوي ملامح عربية. وتعرض شان بأنّه حتى ولو كان رجال الشرطة لا ينحازون بالفعل ضدّ شباب الأقليات في سيدني يكفي الانطباع الواسع الإنتشار في أوساط الأقليات العرقية حول التمييز لأثارة المشاكل:

«في ظل الخوف وانعدام الثقة الواسع الإنتشار بين بعض الجماعات ورجال الشرطة، فآن توفير اي دليل على سوء تعاطي الشرطة مع الجاليات الاثنية يسهم في توسيع الهوّة بين الشرطة والأقليات. واستنتاجًا ليس من المفاجئ أنّ رجال الشرطة في سعيهم للحصول على تعاون بين بعض أفراد جمعيات الأقليات غالبًا ما يصطدمون بصعوبات تعيق مهماتهم. (تشان، ١٩٩٧، ص. ٢٣).

وهناك تماثل بين التنميط العنصري للأقليات المهاجرة في سيدني والتنميط العنصري للأبوريجينز: في الحالتين يتم النظر إلى الشبيبة من تينك الخلفيتين كمشكلات، وحيث أنّنا لا نتعاطى مع الشبيبة الأبوريجينية وقضايا العدالة الجرمية التي تخصها في هذا الكتاب، فقد أدركنا بأنّ هناك تماثلاً وفروقات عندما قارنا بين عرقنة الجريمة الأبوريجينية ومثيلتها جريمة غير الناطقين بالانكليزية.

هواجس هذا الكتاب

تمحورت المقاربة التي اعتمدناها في إنجاز هذا الكتاب حول بنية الجريمة وجذورها الاقتصادية والاجتماعية للمجرمين وللسلوكيات الاجرامية. وبيّنا ان فهم الخصومات والنزاعات بين رجال الشرطة والشباب في مدينة سيدني، يستدعي النظر الى ما هو ابعد من شخصيات رجال الشرطة والشباب كافراد بمواقفهم وسلوكياتهم. يصف وايت (١٩٩٤) العلاقة بين الشرطة والشباب كما يلي: «إنّ العلاقة بين رجال الشرطة والشباب يتم بناؤها من خلال مزيج من التأثيرات الواسعة النطاق: الحالة الاجتماعية للشباب، توفير حيّز إجتماعي لهم، الضغوط السياسية والمهنية للقيام بواجبات الشرطة في حماية المواطنين». واهتمام هذا الكتاب ينصب على الجريمة في سيدني بشكل عام وعلى الجريمة الاثنية بشكل خاص. واستنتاجًا علينا أن ننظر إلى الكيفية التي ينشئ المجتمع بواسطتها الشبيبة المهاجرة. وذلك يتطلب دراسة تاريخ وردود فعل الناس بالنسبة للهجرة والمهاجرين، في المجتمع بشكل عام، وخصوصًا في مؤسسات المجتمع مثل سوق العمل، النظام التعليمي، نظام الرعاية الاجتماعية والجهاز القضائي. وعلينا أن ننظر أيضًا إلى بنية الفرص المتغيرة بالنسبة للشبيبة الاثنية في أستراليا، ووشائج ارتباطها بالعولمة والعرقنة محليًا وعالميًا. وأكثر تحديدًا علينا أن نلحظ الجوانب اللغوية والثقافية والدينية في ثقافة الشباب. وإلى أي حد تصوغ الذكورية التجارب المعاشة للشبيبة المهاجرة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية؛ وعلينا أيضًا أن نلحظ المحلي: الحيّز الإجتماعي الذي تحيا في ظلاله

شبيبة الأقليات الإثنية بشكل عام وشبيبة الجالية اللبنانية خاصةً في سيدني. ولا نضع نصب اهتمامنا أحداث ما يسمى بالجريمة الإثنية فقط، بل نسعى إلى أن نصنف ونحلل نقديًا ردود فعل عدد من المعنيين في أعقاب أحداث بانشبول ولاكمبا... المعنيين أفرادًا ومؤسسات. وننظر إلى الكيفية التي تعاطى بها الإعلام مع الأحداث، وما كان ردّ فعل المفوض العام للشرطة والشرطة بشكل عام. ونستقصي ردود السياسيين في نيو ساوث ويلز وزعماء الجالية العربية واللبنانية المتنوّعة. ونعرض وجهات نظر لشبيبة من خلفيات لبنانية. كذلك ننظر إلى أحداث «الجريمة اللبنانية» في غربي سيدني في أواخر عام ١٩٩٨، وردود فعل السلطات والإعلام وجمعيات الجالية للاطلاع على أسئلة أكثر اتساعًا حول الجريمة والتنوّع الثقافي في سيدني والمسائل الضمنية على درجة من التعقيد وتثير الكثير من الأسئلة. ولا ندّعي بأنّنا نوفر إجابات حاسمة في هذا الكتاب، ولكنّنا نعتقد بأنّه من المهم جدًا البدء بطرح الأسئلة. بعض هذه الأسئلة تعني اللبنانيين تحديدًا وغيرهم من الجاليات الإثنية في منطقة كانتربري - بانكستاون، وبعضها الآخر يتعرّض لقضايا شبابية أكثر عمومية، كالإثنية في أستراليا، ولقضايا أكثر شمولية بالتنوّع الإثني في أستراليا، كالهجرة والتعدّدية الثقافية والإسهامات التي تقدّمها الدولة، والإعلام والجاليات في بناء سمات «الإثنية» و«الشباب» وكيفية توفير ما هو محوري في توجيه السياسة الإثنية والشبابية والأمنية.

إنّ المجموعة الأولى من الأسئلة تنبع من مسألة الدلائل والبراهين حول الأنشطة الإجرامية، وهل يبدي أبناء الجيل الأول والثاني من اللبنانيين خاصة ومن أبناء الجالية غير الناطقة بالانكليزية عمومًا ردود فعل أعلى من غيرهم في المجتمع على مستوى الميول والممارسات الإجرامية، وهل شباب الجاليات غير الناطقة بالانكليزية يرتكبون جرائم أكثر من غيرهم... من أولئك المتحدرين من الخلفيات الناطقة بالانكليزية كالأنغلو - سلتيك على سبيل المثال؟ وهل هناك عصابات إثنية في أحياء سيدني؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو حجم حضورهم؟ أو هل غالبية شبكات الصداقة للمراهقين هي في الحقيقة «عصابات إثنية»، هم الذين وبالنظر إلى ضيق الحيّز الاجتماعي والمكاني يتواجدون في الأسواق العامة، ومحطات القطار، وزوايا الشوارع؟ وبكلام آخر: ما هي الحقيقة التي تواجه كل ذلك اللغط حول الإثنية وعلاقتها بالارتكابات الإجرامية؟

والمجموعة الثانية من الأسئلة تتعلق بتقدير وفهم حوادث ارتكاب الجريمة في أوساط الجاليات الإثنية المختلفة. كمثل ما هو الدور الذي تلعبه الإثنية: الذكورية، السن، والعلاقات الطبقية. وما مقدار التفسير الذي يقدّمه الانتماء الإثني للأنشطة الإجرامية؟ وهل من الممكن امتلاك تفسيرات تأخذ بالحسبان الاختلافات الثقافية دون الوقوع في فخ التنميط وإعادة تعزيز التنميط العنصري؟ ما هي العلاقة بين عرقنة الجاليات المهاجرة غير الناطقة

بالانكليزية في سيدني والظروف الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء الجريمة وردود الشارع والإعلام على ذلك؟

والمجموعة الثالثة من الأسئلة تتعلق بدور الشرطة في هذه الأحداث. هل العنصرية رائجة في جهاز الشرطة؟ وهل سياسات وإجراءات الشرطة تناسب واحدة من أكثر مدن العالم تنوّعًا؟ وكيف تمّ استغلال هذه القضية بالكثير من الإنتهازية من قبل السياسيين قبيل انتخابات ولاية نيو ساوث ويلز سنة ١٩٩٩؟ وماذا عن تجارب ما وراء البحار في التعاطي مع المشكلة الأمنية في مدن متنوّعة ثقافيًا؟ وما هي التجربة الأسترالية والدروس المستفادة من ذلك؟

تتعلق المجموعة الرابعة بدور الإعلام، في النقاش الدائر حول هذه القضية وغيرها من قضايا الهجرة والتعدّدية الثقافية. ومن الواضح أنّ دور وسائل الإعلام هنا على درجة لا بأس بها من التعقيد. كيف أثيرت المسألة وبواسطة من؟ وما كان دور الجالية وردود الفعل على أشكال التغطية الإعلامية لذلك؟ وما هي تنوّعات التقاطع الداخلي بين أدوار السياسيين، والإعلام والشرطة. وما هي آليات ذلك التقاطع؟ وماذا يقول لنا هذا التقاطع عن علاقة الإعلام بإعادة إنتاج العنصرية كنظرية وتطبيق في أستراليا؟

وخامس مجموعة من الأسئلة تعني شبيبة الأقليات الإثنية في سيدني. كيف تتداخل الذكورية الإثنية والعنصرية ودورها في تحديد معالم حياة الشبيبة من الخلفيات غير الناطقة بالانكليزية في المجتمع الأسترالي اليوم؟ إنّ دراستنا لثقافة الذكورية، وعلاقتها المتبادلة مع الإثنية والطبقة الاجتماعية في أوساط الشبيبة الناطقة بالعربية في هذه المنطقة، توحي بأنّ العنف والمواجهات مع السلطة غالبًا ما يتم إرجاعها إلى محاولات الاحتفاظ بالكرامة، وللتخفيف من آلام «الجراح الخفية» للعنصرية التي تحرّم الشباب من الشعور بالاحترام (بوينتنغ، نوبل وطبر، ١٩٩٨) ويكون لذلك كله نتائج سياسية بالغة الأهمية: كم هي حملات «لا رحمة» التي تنفذها الشرطة ذات فعالية معكوسة؟ وما هو حجم الخلافات الناتجة عن الصراع حول إمكانية إشغال الأماكن العامة وإدارتها بالنسبة لليافعين من المهاجرين؟

وتبرز مجموعة أخرى من الأسئلة حول الاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والدولي. وما علاقتها بالقضايا الأكثر اتساعًا والمطروحة للنقاش حول دور وتأثيرات الهجرة، والتنوّع الثقافي في المجتمع الأسترالي المعاصر؟ على المستوى العالمي: ما هي تأثيرات العولمة على المجتمع الأسترالي، وعلى الشؤون الإثنية بالتحديد؟ وما هي تأثيرات إعادة البناء الاقتصادي محليًا وعالميًا على فرص حياة الشبيبة عامة، والشبيبة غير الناطقة بالانكليزية، وعلى وجه الخصوص في أفياء العولمة في العقدين الآخيرين؟ وهل تقود تلك التأثيرات إلى ارتفاع حالة الإحساس بعدم الأمان في حياة البشر؟ هل شبيبة المهاجرين آخر المتضررين من

تاريخ طويل من «لوم الضحية» في بلد ذي تاريخ عنصري يكره الغريب ويخاف منه. وما هو الحاصل في عمالة الشبيبة؟ وما هي أبعاد الحيّز الإثني والمكاني لذلك في مدينة مثل سيدني؟

وأخيرًا ما هي الدلالات والمضامين المفهومية والنظرية لذلك؟ وماذا تقول لنا عن المجتمع الأسترالي المعاصر وفرص وتحديات تجربة التنوّع الثقافي؟ وما يجب على الحكومة والأجهزة الأمنية والجاليات القيام به للتعاطي مع الظروف الدقيقة للجريمة الإثنية والخوف منها في أستراليا.

الدراسة

في هذا الكتاب، تداولنا وبحسب الإمكان الأسئلة التي أثارها مقتل إدوارد لي على امتداد ثمانية عشر شهرًا. وللقيام بذلك اعتمدنا بالأساس على المعلومات المنشورة والتي تتضمّن خلاصات الأبحاث المحلية والعالمية المعنية بكل أبعاد العلاقة بين الإثنية والشباب والذكورية والعرقنة والجريمة. ونيّتنا إظهار عيّنات مختصرة من الدلائل المحلية والعالمية عن علاقة الأقليات الإثنية بالجريمة، وتقديم رؤية عامة للأدبيات المتعلقة بوضع الأقليات المهاجرة في أستراليا واللامساواة التي يعانون منها في سوق العمل، ولتأثير العرقنة على حظوظ الشبيبة الحياتية من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية... ونعرض نتائج بعض الأبحاث الميدانية التي تمّ إعدادها في إطار هذا الكتاب بالإضافة إلى أبحاث قيّمة تمّ إعدادها سابقًا بواسطة ثلاثة من المعنيين (نوبل وبوينتنغ وطبر).

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المقابلات التي تمّ القيام بها بلا تخطيط مسبق في منطقة كانتربري بانكستاون مع يافعين أستراليين من أصول لبنانية وأهاليهم وزعماء الجالية اللبنانية، والعاملين الاجتماعيين، ومع رجال الشرطة وضباط ارتباط الجالية الإثنية في المنطقة المعيّنة، تلك المقابلات قابلة للتعديل، ولقد تمّت صياغتها لتفسح في المجال لجميع المعنيين لإسماع صوتهم بتوفير الكثير من محتويات هذا الكتاب. والمقابلات مع رجال الشرطة تمّت بكاملها في أحد مخافر جنوب غرب سيدني، وتمّ اختيارهم بواسطة جهاز الشرطة كممثلين عن ذلك الجهاز. كان هناك خمسة ذكور وأنثى واحدة جميعهم من خلفيات ناطقة بالانكليزية مع اختلاف بالرتب والتجربة. وبقية المقابلات تمّ إعدادها بالاعتماد على علاقات داخل الجالية. ولقد تحوّلت العيّنات بعد توسيع نطاقها إلى كرة ثلج بين جماعات الأصدقاء. وتمّ إعداد المقابلات بالانكليزية حيث سجلت وأعيد نسخها بهدف تحليلها. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد في هذا الكتاب على أبحاث قام بها سكوت بوينتينغ – في جنوب غرب سيدني – شملت شبابًا لبنانيين ذكورًا وإناثًا مع بول طبر وغريك نوبل سنة ١٩٩٨ و١٩٩٩. وأحد مصادر مكوّنات هذا الكتاب تأتي من عملية مسح قامت بها وسائل الإعلام لردود الفعل على أحداث ١٩٩٨

وما أعقبها. وقد راقبنا الصحافة المحلية مضافًا إليها الصحافة الإثنية وأخبار الإذاعات والبرامج الإذاعية الحوارية على امتداد فترة من تشرين الأول ١٩٩٨ حتى آذار ٢٠٠٠ لنتمكن من تشريح ردود الفعل المعقدة والمتناقضة للتغطية الإعلامية، ولافتتاحيات الصحف حول الجريمة الإثنية واللبنانية. ومن أهدافنا استكشاف دور الإعلام الأسترالي في حالة التنميط السلبي حول السلوكيات اللاإجتماعية والمنازع الإجرامية لشبيبة الأقليات الإثنية على وجه الخصوص، وذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب. إنّ واضعي هذا الكتاب قدموا من مدارس مختلفة للعلوم الاجتماعية، شملت الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا. وتكمن قوة هذا الفريق في واقع أنّ مؤلفيه ليسوا خبراء مدربين في علم الجريمة بل في امتلاكهم لخلفيات تتيح لهم مقاربة داخلية، نعتقد بأنّها مهمة في السعي لفهم الطبيعة المعقدة للعلاقات بين الإثنية والشباب والذكور، والطبقة الاجتماعية في سياقات محلية وعالمية. وما زلنا على قناعتنا بأنّ دراسة الإثنية والشباب والجريمة تتطلب تركيزًا على التداخل ما بين الطبقة والجنس والانتماء الإثني، كذلك نسعى إلى موضعة دراسة الجريمة الإثنية والشباب في سياق عالمي أكثر رحابة: للعولمة شأن كبير فيه من حيث تأثيراتها على حركة الهجرة ومستوياتها ومكوّنات الفرص المتاحة للأقليات المهاجرة في المجتمع الأسترالي المعاصر.

ونحاول في سياق هذا الكتاب التعرف على بعض أشكال عنصرية الأجهزة الأمنية، كواحدة من سمات عرقنة الجريمة في سيدني، وكذلك نعرض السمات السلبية كردود فعل المفوض العام للشرطة بواسطة الإعلام حول مسألة الجريمة الإثنية في سيدني وردود الفعل السلبية للجاليات على استراتيجيات الشرطة في لاكمبا وبانكستاون في السنوات الأخيرة. إنّ عديد أفراد الأجهزة الأمنية لا يمثل تمثيلاً صحيحًا الواقع التعدّدي لسكان سيدني، على الرغم من إدخال الكثير من الإصلاحات على تلك الأجهزة في السنوات الأخيرة بتوجيهات المفوض راين؛ وهناك بعض الإصلاحات الواعدة التي تمّ اعتمادها في الأجهزة الأمنية في نيو ساوث ويلز لتدريب متنوّع الثقافات لرجال الشرطة وتبني مبادرات ذات طابع أمني في أوساط الجاليات في المناطق الأكثر تنوّعًا، والمبادرة باعتماد ضباط ارتباط إثنيين في تلك الأجهزة، تستهدف التأسيس لعلاقات أفضل بين رجال الشرطة والأقليات الإثنية، ولكن الاكتشافات الأخيرة لحكومة نيو سلوث ويلز لوجود عنصرية في صفوف الشرطة حسب تقرير المفوضية المختصة (Police Integrity Commission) التي أقامتها لهذا الغرض، توحي بأنّ هناك لا يزال شوطًا طويلاً لقطعه لحل هذه المشكلة.

بنية الكتاب

نبدأ في الفصل الثاني عملية بحث حالات الذعر الأخلاقي الأخيرة في تاريخ ما يسمّى عصابات الشبيبة الإثنية - الشبيبة اللبنانية هذه المرة- التي حفزت هذا الكتاب يبحث هذا الفصل عرقنة الإعلام لأقليات الشبيبة المهاجرة في أعقاب قتل إدوارد لي، وإطلاق النار على مخفر شرطة لاكمبا في أواخر ١٩٩٨، وقد تمّ تحليل ذلك بالاستناد إلى تداخل أدوار الصحافة والسياسة ورجال الشرطة في اختلاق أزمة «عصابات الشبيبة الإثنية» ومعالجتها بحلول دراكونية مبسطة.

يحاول الفصل الثالث التمييز بين الحقيقة والوهم للعلاقة بين الإثنية والجريمة في أستراليا. أولاً قمنا بعملية مراجعة نقدية لمفهوم الجريمة الإثنية لنكشف ما إذا كان التعبير ذا فائدة في فهم العلاقات المعقدة بين التنوّع الثقافي والجريمة معتمدين على مصادر محلية وعالمية. ويراجع هذا الفصل دلائل العلاقة بين الأقليات الإثنية والحدث وطبيعة الجريمة في سيدني.

وسيكشف الفصل الرابع كيفية بناء التجارب وفرص ذلك البناء ومعوقاته بواسطة القوّة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأقليات الشبيبة الإثنية في أستراليا اليوم، ويلحظ دور الهجرة وتعدّديتها الإثنية في سيدني تاريخًا ومكانًا، وتصوّر السمات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لمنطقة كانتربري بانكستاون حسب الحدود البلدية. كما ويتم تناول أحوال الجاليات اللبنانية بالتحليل عبر ربط المحلي بالوطني والعالمي وإظهار دور العولمة بالاحساس بالأمان في شرائح إجتماعية ذات حساسية من الجمهور.

وتعرض الفصول الخامس والسادس والسابع خلاصات الأبحاث ذات الطابع الإثنوغرافي، والتي تمّ القيام بها في هذا الكتاب. الفصل الخامس ينظر إلى قضايا الإثنية، الجريمة وتعاطي الشرطة معها من وجهة نظر الشبيبة المهاجرة نفسها. ولنستكشف أكثر العلاقة المعقدة بين الشباب الذكور، والفروقات الحضارية: الجريمة والخوف منها، ويتضمن ذلك الأخذ بعين الاعتبار ما يسمّى «العصابات الإثنية» واستكشاف العلاقات بين الميول الإجرامية وبطالة الشباب والتمييز العرقي في سوق العمل.

وسنكشف في الفصل السادس العلاقة بين الشرطة وشباب الأقلية الإثنية معتمدين على مقابلات أجريت مع رجال شرطة نيو ساوث ويلز والشبيبة المهاجرة وعائلاتهم والجمعيات في منطقة كانتربري وبانكستاون. ويعالج هذا الفصل نقدًا لردود فعل الشرطة على أحداث منذ عام ١٩٩٨. كما وننظر إلى تداخل العلاقات العرقية المذكورة والشبيبة في منطقة كانتربري وبانكستاون، آخذين بعين الاعتبار مسائل مثل نشاط الشرطة وتقاليدها وخصوصًا في حملتهم المدعوة بـ«Zero tolerance».

الفصل السابع يعتمد على أبحاث مع الأهالي في الجالية اللبنانية والعاملين الاجتماعيين وزعماء الجاليات لاستكشاف أعمق للعلاقة بين الجريمة والجاليات الإثنية في سيدني. وعلى ضوء ذلك يكون السؤال لماذا يبدو أنّ الجريمة الإثنية هي ممّا يتم تحميله للجاليات علمًا بأنّ مسؤولية جريمة الأنغلو سكسون ليست كذلك. وكيف كانت استجابات الجاليات الإثنية لتلك الأمور. هل هناك تناقض بين خوف المهاجرين من الأهالي على أولادهم وخوفهم من أنّ جاليتهم الإثنية تمّ تصويرها بطريقة تفتقر إلى العدالة؟ وهل هناك نزاعات بين أجيال هذه الجاليات المختلفة عن غيرها؟

أخيرًا تُجمع خطوط النقاش التي تمّ عرضها في هذا الكتاب بكونها تعرض مراجعة مضامين النظرية لدراستنا، كما وتراجع مضامين سياسة الدولة بمستوياتها الأمنية المحلية، والسلطات المحلية والجاليات الإثنية. وتتضمن إيجابيات وسلبيات جمع الشرطة للمعلومات الإثنية. وتبقى للنقاش الاستنتاجات التي خلص إليها من حوادث ١٩٩٨، كونها تتطلب تفهمًا أكبر لقضايا التعدّدية الثقافية وتمثيل الجالية الإثني، وإفساح المجال امام التنوع الثقافي المميز لاستراليا.

الفصل الثاني

السيماء الشرق أوسطية

العصابات الإثنية والتوتير الإعلامي

يضع هذا الفصل بالتفصيل حالة الذعر الأخلاقي التي أعقبت حادث طعن الفتى الأسترالي الكوري إدوار لي، وحادث إطلاق النار على مخفر للشرطة في ضاحية لاكمبا في ١٩٩٨ وأوائل ١٩٩٩، يضعها في سياقها العولمي والتاريخي. ويحلل البنية الأيديولوجية للإعلام المتعاون مع رجال الشرطة والسياسيين حول العلاقات المتخيلة بين العرب، والشباب والجريمة. ويبيّن بوضوح كيف أنّ هذه الظواهر الأيديولوجية للتناقضات الاجتماعية الحقيقية تحرف الانتباه عن التقاط أسبابها الكامنة، والتي سوف نتطرق لها بالتحليل في الفصلين الثالث والرابع.

الإعلام وعرقنة الجريمة عالميًا

قلائل من أولئك الذين أتيحت لهم رؤية صور الأخبار العالمية سوف يكون بمقدورهم نسيان صورة السائق الإفريقي - الأميركي الأعزل رودني كينغ، وهو يتعرض للعنف الوحشي لرجال شرطة لوس أنجلوس البيض البشرة سنة ١٩٩١، والاقل شيوعًا هو الاقرار بعنصرية الإعلام في تغطيته للحادث المذكور، حيث مارس نوعًا آخر من العنف استهدف سود البشرة في المدينة. وفي كتابه «مدينة الكوارتز» المنشور سنة ١٩٩٠، و«بيئة الخوف» المنشور سنة ١٩٩٨، يقدّم مايك دايفز الرؤية الأكثر عمقًا للعلاقات في المدينة الأكثر تنوّعًا في الولايات المتحدة، باعتباره أنّ الإعلام الأميركي بشكليه الرسمي والخاص أصر على تقديم أحداث ١٩٩٢ بوصفها حوادث عنصرية بين البيض والسود. في الوقت الذي يحتوي كتاب «مؤسسة الصحافة البديلة» على أكثر من ٧٠ صورة دراماتيكية، وفقط واحدة من تلك الصور كانت لأميركيين لاتينيين (دايفز، ١٩٩٨، ص ٣٧١) وذلك بالرغم من أنّ المصالح التجارية الكورية كانت هدفًا للأعمال العدوانية من قبل السود، واللاتينيين كذلك. ويلفت دايفز هنا بأنّ العلاقات الطبقية كانت المحرك للأحداث أكثر من كونها أحداثًا عرقية.

وعلى الرغم من هوس صحف الأثارة بالعنف الأسود، فقط ٣٦٪ من الذين تمّ إيقافهم في أعقابها كانوا من سود البشرة، في الوقت الذي بلغت نسبة الموقوفين من حملة الأسماء الإسبانية ٥٢٪ و١٠٪ من البيض. وللتذكير فإنّ معظم الحوادث حصلت، في المناطق ذات الكثافة السكانية الآسيوية واللاتينية، مثل سانتا مونيكا (دايفز، ١٩٩٨، ص ٣٧١). وكما في الانفجارات غير العادية لمثل هذه الأزمات، ما انفك الإعلام في الولايات المتحدة يسبغ عليها التوصيفات والتعابير العنصرية. وعلى النسق نفسه، يطرح لوكس (١٩٩٨) بأنّ العصابة في كاليفورنيا قد تحوّلت إلى دلالة على العرق وتعني فيما تعنيه: أسلحة ومخدرات وعنف وجريمة.

وكما أنّ الحال بالحال تذكر، فإنّ أحداث العنف في بريكستون سنة ١٩٨١ في المملكة المتحدة مثلاً، والتي فاقم من آثارها ضغط الحاجة للحصول على الضرورات الاجتماعية لدى الطبقة العاملة في الأحياء الداخلية للمناطق (في مقابل واجهات المجلات التي تعرض السلع بصورة فاقعة)، وتحرش رجال الشرطة والتمييز العنصري، قد تمّ فهمها من قبل الرأي العام بالاستناد إلى تغطية الإعلام كحوادث عنف عرقي. وقد وجهت «الدايلي مايل» في افتتاحيتها اللوم إلى المجتمع الأسود متهمة اياه بالمسؤولية الكبيرة عن حالة الخوف الذي أعيد إنتاجها بعد أكثر ما يزيد عن القرن في مدن هذه البلاد (وردت في بيرسون، ١٩٨٣، ص ٤). وعزت «الدايلي تلغراف» المشاكل إلى الهجرة: «إنّ بريكستون تمثل قمة جبل جليد الأنشطة الإجرامية للإثنيين، والتي لا تتحمل بريطانيا أية مسؤولية عنها - باستثناء تحمّل المسؤولين فيها تبعة استيرادها غير المبرر» (وردت في بيرسون أيضًا، ١٩٨٣، ص ٢٢٨).

ففي الوقت الذي خلص اللورد سكارمان في تقريره الحكومي الرسمي بأنّ البيض والسود يتحملون مسؤولية الأحداث على حد سواء، لكون الكثيرين منهم ومن صغار السن تحديدًا يتحملون مسؤوليات عمليات النهب وإشعال الحرائق، أضاف التقرير، بالاستناد إلى الكثيرين من الشهود: لقد بدا من الواضح أنّ بيض البشرة كانوا بشكل عام أكبر سنًا، وأكثر منهجية وتنظيمًا في سلوكياتهم. وزيادة على ذلك فإنّ كثيرين من خارج المنطقة (بريكستون) تمّ جذبهم بواسطة التغطية الإعلامية للأحداث، بيضًا وسودًا على حدّ سواء، حيث شاركوا في أعمال الشغب. واتخذت أشكال مشاركتهم توزيع القنابل الحارقة... (سكارامان، ١٩٨١، ص ٤٤). فضلاً عن الإشارة أيضًا إلى أنّ حملة الشرطة «أوقف وفتش» أسهمت في تأجيج الأحداث خاصة من حيث استهدافها الواضح للشبيبة السوداء. وباختصار فإنّ وجود عامل عرقي قوي في حوادث الشغب، كان من نتائج حالة الفوضى الناشئة عن جملة معقدة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سكارمان، ١٩٨١، ص ٤٥).

وفي أستراليا، فقد بيّن كل من إيستيل (١٩٩٧)، وأوماجي (١٩٩٧)، طغيان صور الانحراف المتفشي على السجالات التي اطلقتها وسائل الإعلام حول عصابات الشباب، والتي وصلت إلى حدود الادعاء بوجود ارهاب مديني. وبيّن ستكويل (١٩٩٣) المدى الذي بلغته حالة الذعر الاجتماعي في غرب أستراليا بحيث أدّى ذلك إلى إعادة النظر بسياسات العدالة فيما يعني الأحداث والشباب. وتشير الدراسات إلى المدى الذي بلغته حالة التوتر الإعلامي مسهمة في عرقنة جريمة الشباب كحالة مستقلة، من خلال نسبة التغطية التي تحوزها تلك الجريمة بالقياس إلى الجريمة بشكل عام. فمثلاً سيركومب (١٩٩٦) (أنظر بيسان، ١٩٩٨)، وجد بأنّ ٦٤٪ من الجرائم يتم عزوها للشباب، و٨٤٪ عندما يكون الشباب المعنيون من الأبوريجينال. وتوضح الدراسات المذكورة كيف أنّ عملية الربط بين الأنشطة الإجرامية للشباب ترافقت مع عرقنة الجريمة في الوقت ذاته او ساوت بين العصابات والجريمة التي يقوم بها الشباب من خلفية غير انكليزية (لا سيّما الفيتنامين واللبنانيين) والشبيبة الابوريجنية، موحية بأنّه هنا، في هذه النقطة بالذات، تكمن عملية فهم تلك الأحداث.

إنّ مسؤولية الإعلام في المجتمعات المتعدّدة ثقافيًا تمّ التعرّض لها من قبل الإتحاد الأوروبي في مؤتمر إعلامي عقد في كولون في أيار سنة ١٩٩٩، حيث خلص المؤتمر إلى أنّ التغطية الإعلامية لقضايا على علاقة بالتعدّدية الثقافية من الممكن لها أن تسهم في تصعيد حالات الخوف والكراهية من كل ما هو غريب وأجنبي في أوروبا.

وقد جاء في أحد التقارير المقدمة إلى المؤتمر:
إنّ فعالية الصور المثيرة، والتغطية الواسعة للتلفاز تتطلب حساسية خاصة في طريقة عرض المشاكل التي تحدث بين أقليات المهاجرين الذين يعيشون في الغالب على هوامش المجتمع وهوامش الكتلة السكانية الكبرى للمواطنين. إذا ما أراد الإعلام تجنّب إثارة الأحاسيس العنصرية في أوساط المشاهدين والمستمعين والقراء. ولكن الصحافيين، وفي معرض قيامهم بأعمالهم اليومية، يظلّون محكومين بسباق محموم للحصول على الأخبار في الوقت الذي يستدعي نشر الأخبار ذات الطابع الحساس جهدًا ووقتًا، والكثير من البحث والتقصي، ولكن هواجس السبق الصحفي تترك القليل من الوقت لذلك. وتتحوّل بذلك التغطية الإعلامية إلى كليشيهات مبسطة وإلى إرض خصبة لإنتاج الإستعداء العرقي. ومع تقديمنا باحساسنا بعدم الامان العنصري بهذه الطريقة، يشجع الإعلام السعي لتقديم أجوبة ومبسطة وقائمة على ثنائيات سهلة. فمثلاً التقارير حول المهاجرين غالبًا ما تكون أحادية الجانب. فمن ناحية لدينا مشكلة الأطفال الأجانب، والمجرمين والمستفدين من خدمات الرعاية الاجتماعية المتحدّرين من ثقافات اجنبية، ومن الناحية الأخرى الجيران اللطفاء الذين لا يمكنهم إيذاء فراشة (المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ونزعة الخوف والكراهية من الآخر).

الإعلام والعنصرية في أستراليا

منذ عقد من الزمن بيّن المجلس الإستشاري لشؤون التعدّدية الثقافية (١٩٨٨، ص ١٥٠) ما يلي: «كناقلين للمعلومات، ومرايا تعكس صورة المجتمع ولاعبين في ميادين العملية السياسية، فإنّ للإعلاميين دورًا إجتماعيًا بارزًا، وهكذا يتحملون التزامات تجاه المجتمع بتوفير المساحة المطلوبة لكل الجماعات، وتقديم صورة منصفة للمجتمع الأسترالي».

وبحسب دراستين أجريتا مؤخرًا تبيّن أنّ الإعلام في أستراليا يسهم بتكريس العنصرية في المجتمع الأسترالي، لأنّه وبنتيجة مراقبة استمرت لأسبوعين لوسائل الإعلام في سيدني من محطات التلفزة، والإذاعات، والصحف والمجلات وتمّ تصنيف موادها على أساس مدى حجم وكيفية الإهتمام الإعلامي بالمهاجرين والأبوريجينال، وبعد عملية فرز مضنية للمواد الإعلانية في تلك الوسائط تبيّن بأنّه، وعلى امتداد ١٩٥ ساعة بث شملت ٢٧٧١ إعلانًا تجاريًا في التلفاز، تمّ تكرار ٤٦ إعلانًا فقط بث بمشاركة شخصيات إثنية من غير الأنغلو في الوقت الذي ظهرت صورة واحدة ولمدة ٩ ثوانٍ لأبوريجينال ولثلاث مرات فقط.

وجاء تعليق المؤلفين كما يلي: «إنّ المشكلة الأولى التي اعترضتنا لم تكن في تفسير تمثّلات غير الأنغلو في المجتمع الأسترالي، بل بإيجاد ولو غير أنغلو - ساكسوني استرالي واحد، بحيث كانت الرسالة الطاغية تشي بأنّ المجتمع الأسترالي هو مجتمع أحادي الثقافة، وبهذا المعنى كانت الإعلانات واضحة المعنى بعدائها للتعدّدية الثقافية، وبعنصريتها وعدائها للإثنيات التي يجري استبعادها».

ولقد دعمت هذا الرأي «مفوضية حقوق الإنسان وتساوي الفرص»، التي وجدت بأنه على الرغم من الاختلافات الكبيرة الموجودة بين اعضاء الجاليات العربية المسلمة، فان الاعلام قد ساوى بين جميع العرب وجميع المسلمين. وأضاف التقرير بأنّ التعاطي الإعلامي دلّ على جهل عميق بالاسلام، وعلى الاحتفاظ على تنميط سلبي ومدمّر بحقه. وكان من تداعيات هذه التغطية الإعلامية رفع درجة الاحتقان في المجتمع، و تصاعد الأعمال العدوانية ذات الطابع العنصري التي استهدفت العرب والمسلمين أثناء حرب الخليج، حيث طالب الكثيرون من المتصلين بالإذاعات باحتجاز كل المسلمين في أستراليا، وهدّدوا بحرق المساجد في حالة مقتل جندي أسترالي واحد في حرب الخليج. وكان هناك الكثير من الاعتداءات التي استهدفت النساء، بنزع الحجاب عن رؤوسهن وسط الشارع. وتعرضت التعدّدية الثقافية للهجوم أيضًا بادعاء إضعافها للولاء لأستراليا. بالإضافة إلى الهجمات العنصرية المعهودة على غرار: المهاجرون يتكلمون لغاتهم الخاصة؛ المهاجرون يعيشون عوالمهم الخاصة... وتركزت الحملات بمعظمها على الناطقين بالعربية.

وكتب دانكن شابل مدير المؤسسة الأسترالية لعلم الجريمة في «هازلهرست» (١٩٩٠): «لقد تمّ نسج صورة مكفهرة في الماضي لجماعات المهاجرين المترابطة في المدينة والمناطق الصناعية، وقد صوّرت التغطية الإعلامية المنحازة والمتحاملة مناطق سكن الأقليات بأنّها تعج بالجريمة والخروج على القانون والنزاعات الثقافية». مضافًا إلى حالة الخوف التي تمّ إنتاجها، يرسم الإعلام صورًا لـ«شباب الآخر»، أشارت دبرا لبتون في دراستها حول الخوف من الجريمة في أستراليا أنّ الناس يهجسون بالمناطق الخطرة مع العلم بأنّهم لم يزوروا تلك المناطق على الإطلاق. فقط لأنّهم يسمعون عنها بواسطة الإعلام وبشكل متواصل، وأنّ الأماكن التي ينطبق عليها وصف «الخطرة»، هي الأماكن حيث يلحظ وجود الصبية في أسواقها وساحاتها العامة. وفي إجابة لكهل من شمال المدينة الغني أشار إلى الضواحي الغربية بأنّها مناطق خطرة وتعج بأناس خطيرين:

«هناك الكثير من الجرائم في الضواحي الغربية، وكذلك الكثير من البطالة، لا شيء لديهم يفعلونه فقط يجولون الشوارع بسيارات الفان. وبالتأكيد هناك حضور للعصابات الآسيوية في النوادي، وتجارة المخدرات الجوالة وأمور كثيرة غيرها. عليك فقط أن تقرأ الصحف: هناك جرائم ترتكب بشكل يومي غربي المدينة.

ولقد أشار «مستشارو النبض» (Pulse consultants) (١٩٩٤، ص ٨) إلى دور الإعلام في إنتاج الخوف والتعريف بعصابات الشباب، ويركز هاورد سيركومب (١٩٩٩، ص ١٠ – ١١) على أنّ التغطية الإعلامية للثقافات الفرعية للشبيبة تعتمد بشكل أساسي على تقارير الشرطة كمصادر: وهكذا تضعهم في إطار جرائمي دائم. وكما أشار هايلي (١٩٩٦، ص ٣ – ٤) بأنّ العصابات كانت في حالة بروز دائم في الإعلام الأسترالي لأكثر من مائة سنة بأشكالها وتسمياتها المختلفة. وقد عرفت أستراليا في مراحل كثيرة في الماضي العنصرية، وعصاب الخوف من الغرباء في أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والجدير بالذكر هنا أنّ صحيفة «البوليتين» في أواخر القرن الماضي كانت دائمًا طافحة بأشكال النقد اللاذع للمهاجرين الصينيين. وقد أظهرت إحدى رسومات الكاريكاتور أخطبوطًا صينيًا بعدّة أذرع وكل ذراع حمل إسم رذيلة مثل القمار، الدعارة، المخدرات، الرشوة والـ«بوليتين» هذه الأيام قلقة من تنامي الجريمة في أعقاب ازدياد معدّلات هجرة الآسيويين من النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي. وشنّت بقية الصحف «الصنداي تايمز» و«ملبورن هيرالد» حملات متواصلة على المهاجرين الفيتناميين ومطالبة باتخاذ إجراءات حاسمة للحدّ من نشاط التراييد الصيني والياكوزا – وفي أحد مقالات «السيدني مورنينغ هيرالد» بعنوان «الغرب المتوحش» استهدف العصابات الفيتنامية الشرسة التي تتحرك في

غرب سيدني في أحياء مثل كابراماتا وبانكستاون، وضاحية ماركفيل. وفي الشهر نفسه نشرت «كانبيرا تايمز» و«الأستراليان» مقالات استهدفت الترايديد في أستراليا مشيرة إلى أنّ الرشوة هي سلوك مقبول في الثقافات الإثنية (مكتب أبحاث الهجرة، ١٩٩٠، ص ١ – ٢ – ٧ – ٩). وبذلك لم يكن من المفاجئ في أستراليا التسعينيات أن يصبح الخوف من العصابات ذا صيغة إثنية على خلفية مقتل جون نيومن عضو البرلمان العمالي، والذي اتهم في تنفيذه ثلاثة مهاجرين فيتناميين، كان منهم فونغ نغو أول مهاجر فيتنامي ينتخب لحكومة محلية في أستراليا، ما كرّس حالة الخوف من العصابات الآسيوية. وفي الوقت الذي استهدف الهجوم الإعلامي العصابات الإثنية أسهم ذلك أيضًا في تأجيج المعارضة الشعبية للهجرة الآسيوية بشكل عام. وعملية القتل المذكورة كانت لأسباب سياسية بحسب الادعاء العام في محكمة باراماتا هوغارت (١٩٩٨، ص ١١)، حيث كان نيومان وفونغ نغو يتنافسان داخل فرع «حزب العمال» لتجييش المناصرين. وهكذا تنامت حالة الخوف من النزوع الثقافي للعصابات نحو العنف، وخاصة عصابات الفيتناميين واللبنانيين. وبالتالي تضاعفت حالة الخوف من الثقافات الفرعية عامة الذين يميزون أنفسهم، بأزيائهم، والعلامات الفارقة على أجسادهم كالوشم والأقراط...

وفاقمت من حالة الخوف وسائط الإعلام، وخاصة صحافة الإثارة والبرامج الإذاعية الحوارية. واستمر ضخ تلك المخاوف للناس وخاصة كبار السن ذوي القابلية لتصديق ذلك أكثر من غيرهم، وخصوصًا عندما تشرعن حالة خوفهم وتحاملهم بواسطة بعض الخبراء.

خطوط تماس ثقافية

إنّ حالة التوتير الإعلامي التي نحن بصدد تحليلها هنا، نتجتْ عن حادثة الطعن حتى الموت، التي راح ضحيتها في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٩٨ الفتى الكوري إدوارد لي، إبن الرابعة عشرة، في أحد شوارع غرب سيدني خارج المنزل التي كانت تقام فيه حفلة عيد ميلاد لصديقة مراهقة. وقد وصفت وسائل الإعلام الضحية بأنّه الابن الوحيد لعائلة كورية تقطن في كانتربري (كونيل وكندي، ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٣) ونقلت الحادث كما يلي:

«إنّ تلميذ الصف التاسع في ثانوية كانتربري للبنين طعن ليلة السبت بعدما ذهب وأربعة من أصدقائه إلى حفلة في تيلوبيا ستريت في ضاحية بانشبول، بعد أن تورّط في عراك مع حوالى عشرين يافعًا من ذوي الملامح الشرق أوسطية» (موري وباور، ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٢).

ومنذ البداية تمّ ربط الجريمة من خلال الشرطة والإعلام بالإثنية وتمّ وصف المرتكبين بتعابير عرقية، وإبراز شبح «العصابات الإثنية»، بواسطة الشرطة

ووسائل الإعلام وتفاعليهما. تقارير التلفزيونات التجارية (مثلاً القنال ٩) وجهتْ الاتهام في الليلة التي أعقبت حادث القتل بأنّ الفاعل هو «عصابة»، وعممتْ بأمانة كبيرة الاوصاف العرقية التي استخدمها رجال الشرطة واشاروا بواسطتها إلى المهاجرين اللبنانيين. وقد نجح رجال الشرطة بقول ذلك دون قوله صراحة، ونجحت الصحافة بقول ذلك بتلميحها بأنّ رجال الشرطة لا يريدون قول ذلك: «وقد امتنعت الشرطة عن القول بأنّ حادث القتل كان لأسباب عرقية، مع الإشارة إلى أنّهم بصدد التحقيق في حوادث إطلاق نار في المنطقة مؤخرًا جرّاء حادثتي إطلاق نار استهدفتا بعض المواطنين، الأولى يعتقد بأنّ مرتكبيها من خلفيات شرق أوسطية، والثانية من خلفيات آسيوية» (كلانيل وكندي، ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٣).

وفي هذا الإطار، لعب رجال الشرطة ووسائل الإعلام سويًا دور مكبرات الصوت الإعلامية في الوقت الذي قاموا فيه بتأطير الجريمة وتعريفها - والمقصود جريمة «العصابة الاثنية» - تسليط الضوء عليها وبالتالي كشْف المزيد منها. (كلارك، كريتشر، جفرسون، كلارك وروبرت، ١٩٨٧، ص ٣٨؛ ويلكينغ، ١٩٦٤؛ سيركومب، ١٩٩٩).

وبعد أسبوعين من حادثة الطعن، وبعد الحملة الإعلامية الواسعة التي روّجت لحملات الشرطة: «بلا رحمة» و«أوقف وفتش» والتي استهدفت بشكل مباشر الشبيبة المتحدّرين من خلفية لبنانية، في الضاحية المعنية، في الوقت عينه تعرض مخفر شرطة لاكمبا لحادث إطلاق نار. في حين لم يصب أحد في الحادث، تصاعدت بصورة لولبية المؤتمرات الصحفية من قبل الناطقين باسم الشرطة، وتعليقات البرامج الإذاعية، وتصريحات السياسيين، ورسائل إلى الصحف وكتّاب الإفتتاحيات فيها.

وفي تعليق كلاسيكي، وصف ستانلي كوهن (١٩٨٠، ص ٩) «الذعر الاخلاقي» على الشكل التالي: «ظرف، حدث، شخص أو مجموعة أشخاص يصلون إلى حالة التعريف بهم كخطر على قيم المجتمع ومصالحه؛ يجري تقديم طبيعة ذلك بأسلوب تحاملي منظم بواسطة الإعلام الجماهيري، حيث يتمترس محررو الصحف ورجال الدين والسياسيون وغيرهم من أصحاب الفكر اليميني، ويعلن الخبراء الاجتماعيون عن تشخيصاتهم للمشكلة وحلولهم لها؛ وتتطور اساليب التعاطي مع الظاهرة او يتم اللجوء اليها؛ ومن ثم يختفي الظرف، يغور او يتحلّل ويصبح أكثر بروزًا».

وزيادة على ذلك الرسم التخطيطي لدورة الذعر الأخلاقي - نعرض في هذا الفصل تحليلاً أيديولوجيًا بالاستناد إلى جيفري بيرسون في كتابه «الأزعر» (١٩٨٣) والذي يشتمل على عناصر دراسة ظواهر مثل الطابع الغريب المزعوم للمشكلة، والطابع الجديد المزعوم لها وخرافة الشباب الخارجين عن السيطرة

(وخاصة عن سلطة أهلهم) والدعوة إلى إجراءات حاسمة بشأنهم، ونداءات لكسر جدار الصمت ودعوة «الجماعة» للمساعدة. وتغلف العنصرية كل عنصر من هذه العناصر بواسطة تجرْيم الشباب من الاقليات الاثنية وأثْنَنَة الجريمة (آي اسباغ الطابع الاثني عليها).

الأجنبي الغريب

منذ اللحظة الأولى للتقارير الاولية الصادرة عن الشرطة والتي تمّ نقلها بواسطة وسائل الإعلام، بأن «عصابة» كانت متورطة بطعن إدوارد لي، وأولئك الذين شوهدوا يفرون من مكان وقوع الجريمة كانوا من ذوي «الملامح الشرق أوسطية»، منذ تلك اللحظة جرى تحديد ما يسمّى «بالعصابات الإثنية» كخطر كما عرّفه ستانلي كوهين، ونصحتْ ضيوف الاعلام من اصحاب التفكير اليميني ضرورة اجراء حملة لتطبيق القانون والنظام في منطقة كانتربري - بانكستاون. ونقلاً عن مصادر الشرطة أعلنت صحف الإثارة بأنّ الحرب قائمة بين العصابات اللبنانية والفيتنامية في منطقة بانكستاون (تمبل وتروت، ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٥).

وقد أنجزت كما هو مطلوب وصفة «كُن حاسمًا». ونقلاً عن لسان مفوض الشرطة، نقلت بدورها «القنال ٢» في الثاني من تشرين الثاني، بأنّ هناك حملات ستستهدف العصابات الإثنية. وأذاعت «القنال ٩» بأنّه وفي نهار الجمعة الفائت قام ١٣٠ رجل شرطة بحملة تنظيف في منطقة بانكستاون أسفرت عن اعتقال ٢٤ شخصًا.

ينظر شبيبة الأقليات المستهدنة إلى كل ذلك من زاوية أخرى:

أحد اليافعين: «أنّى ذهبت يستهدفونك دائمًا بلا سبب واضح يا صاحبي».

يافع آخر: «البارحة كنت منتظرًا أبي، طردني رجال الشرطة».

اليافع الثاني: «قلنا لهم إنّنا ننتظر والده ليقودنا بسيارته الى المنزل» أجابوا: «لا يهمنا، لا نريد رؤيتكم في أي من مطاعم ماكدونالد في شارع ريتشارد أو أي مكان آخر في بانكستاون».

«إلى أين يمكننا أن نذهب؟ لا شأن لنا في ذلك، سنعتقلكم إذا لم تنفذوا ما نقوله لكم» («القنال ٢»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨).

«... قلت لرجل الشرطة الذي أمرنا بالتحرك (أختي وأنا) بينما كنا ننتظر والدينا لينقلاننا بالسيارة الى المنزل، لأننا كنا نبدو له كمتسكعيْن! أسألك أن تعْطينا سببًا لذلك» (ن. رحمة - بانكستاون في رسالة إلى صحيفة «التلغراف»، ١١ تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ١٢).

وأشار أحد زعماء الجالية بأنّ وسائل الإعلام تخلط بين العصابات وجماعات الشبيبة: «أعتقد بأنّ هنا فرقًا كبيرًا بين العصابات المنظمة وجماعات الشبيبة التي تتأثر أحيانًا بضغط الزمالة، إنّهم يخلطون الفئتين معًا، إنّهم وفي أية مناسبة يعمدون إلى السخرية من الجاليات العربية ويصفونها بالإجرام» (سايد).

وعبّر أحد اللبنانيين الأستراليين عن استيائه من الصحافة والسياسيين: «إنّهم يحتقروننا، إنّهم يتهموننا بالعصابات، لقد عشت طيلة حياتي في هذه المنطقة، لا عصابات هنا، وعندما يدعي بوب كار بأنّ هناك عصابة، فإنّ حقيقة الأمر لا تتعدّى مجموعة من الأخوة والأصدقاء صادف وجودهم في مكان ما لسبب ما. لأنّهم ليس لديهم ما يفعلونه، ولا مكان آخر يذهبون إليه» (علي، ١١ أيلول ١٩٩٩).

أعلنت أوساط الشرطة عن تصاعد متزايد لأعمال السطو، بالإضافة لحادث الطعن وحوادث العنف الأخرى، مغتنمين الفرصة التي وفرتها حالة الهياج الاجتماعي (الحملة التي أسهموا هم أنفسهم في إثارتها) لتسويغ الحملة البوليسية الشرسة التي استهدفت جرائم الشوارع من نوع: سرقة السيارات، الاتجار بالمخدرات، السرقة، والسطو المسلح (كندي، ١٩٩٨). وكردّة فعل على حملة البوليس العنيفة الآنف ذكرها عمدت مجموعة من الصبية الذين يطلقون على أنفسهم إسم أولاد بانكستاون إلى اعتراض محطة البث الخاصة بالشرطة بالسباب والتهديد، ومن خلال أصواتهم المسجلة والتي بثتها محطات التلفزة لاحقًا رشح الهزء والتحدي، ولم تكن نبرات أصواتهم منذرة بالشؤم على أية حال. علمًا بأنّ الجرأة بالتحدّي تمّ التعبير عنها من خلال ذكورية هجومية مقصودة. ومن السخرية بمكان أخذ تهديدات هؤلاء الصبية على محمل الجد بأنّهم قادمون لاستئصال شوكة رجال الشرطة في بانكستاون.

ورغم ذلك، فقد تعاطى الإعلام ورجال الشرطة مع تلك التهديدات بجدية كبيرة. ودفعتهم تلك الجدية إلى المطالبة بالحماية المسلحة، وبالحصول على بذلات واقية من الرصاص («الدايلي تلغراف»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٥، ص ٥).

«لن أسمح لأحد بتهديد رجالي»، أرعد مفوض الشرطة السيد راين، «ولا يهمني من هم ومن أين أتوا» («2BL News»، ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٨).

من أين أتوا هم (أو أهلهم)! «من أين أتوا» كانت بالتأكيد مسألة مهمة. لأنّ التهديدات الإذاعية بثت باللغتين الانكليزية والعربية، بحيث وصف وزير الشرطة بول ويلن التهديدات بأنّها جبانة وليست من طبائع الأستراليين («الصنداي تلغراف»، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٨). ومع لحن وزير البوليس أضافت الرصاصات التي أطلقت على مخفر شرطة لاكمبا جلبة لعدّة أسابيع لاحقة. وساد شعور واسع بأنّ إطلاق النار على مخفر لاكمبا، كان من نوعية التهديدات الإذاعية نفسها، لا

يتعدّى كونه ردة فعل على حملات رجال الشرطة في الأسابيع المنصرمة. وأذاعت «القنال ٩» نقلاً عن مفوض الشرطة أن لا شك لديه «بأنّ ذلك الحادث هو تسوية حساب معنا بسبب الحملات التي نفذناها، ونتج عنها إنقاص نِسب الجرائم بشكل ملحوظ، إنّنا نعتقل اللصوص ونسجنهم. إنّ درجة التحدّي للصبية التي مثلها إشراك الكلاب البوليسية وخيالة الشرطة في حملاتهم... مع أنّ الجياد ليست ذات فائدة كبيرة في القبض على اللصوص، ولكنّها معنية في عمليات الدهم والاقتحام ذات البروفيل المرتفع لاستعادة السيطرة على الشوارع». ونشرت صحيفة «التلغراف» مسهمة بدورها بعملية النفخ بإيحائها بأنّنا فقدنا السيطرة على الشوارع. إنّ هدف هذه الحملة، التي اشترك فيها أكثر من ١٣٠ رجل شرطة بالإضافة إلى الكلاب البوليسية والجياد، كان البحث عن المسروقات وتنفيذ عمليات جلب المطلوبين، والقضاء على الصعلكة والمسلكيات الموجهة ضد الاعراف الاجتماعية.

ومعلقًا على ذلك قال الشيخ خليل الشامي: «من المتوقع أن تثأر العصابة المذكورة لنفسها بعد حملة الشرطة التي استهدفت الجالية العربية، إنّ الحملة المذكورة تشغل الجميع باعتبارها غير عادلة بإيقافها وتفتيشها لكل أصحاب الملامح الشرق أوسطية بلا استثناء».

ونقلت «الويك أند أستراليان» (٧ – ٨ تشرين الثاني ١٩٩٨) بأنّ رجال الشرطة عمدوا إلى إزاحة مجموعة من الصبية يوم الثلاثاء الفائت على الرغم من كونهم كانوا ودعاء وبلا سبب واضح. وتصاعدت حالة الرضى والموافقة على الحملة من قبل برامج الإذاعات الحوارية، وأعلنت إذاعة «z2KY» على سبيل المثال بأنّ ٢٠٠ شخص تمّ تفتيشهم، وتمّت مصادرة ٦ سكاكين. وأوردت جريدة «بانكستاون» المحلية (تورش) بأنّه نتج عن الحملة توجيه ٤٦ تحذيرًا و١٩٩ توقيفًا و٢٤٧ عملية إبعاد. وأعلن السيد غراهام ريتشاردسون «أنّ الوقت قد حان ليتعامل رجال الشرطة مع هؤلاء الناس». وأعلن مفوض الشرطة السيد راين في مقابلة إذاعية بـ«أنّ هدفنا هو العصابات الإثنية المسؤولة بالتأكيد عن حادث إطلاق النار» (٢ تشرين الثاني ١٩٩٨).

وقد شبّهت إحدى صحف الإثارة إطلاق النار بما يحدث في إيرلندا وإسرائيل وكشمير («الدايلي تلغراف»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ١٠؛ و«سيدني مورنينغ هيرالد» في التاريخ نفسه أيضًا). وشبّه السيد كولينز، رئيس حزب الاحرار المعارض، ما يحدث بديكتاتوريات أميركا الجنوبية دون أن يذكر رجال الشرطة على الإطلاق («ABC TV News»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨)؛ وشبّهت السيدة بربارة خوري الوضع بما يحدث في دول العالم الثالث حيث يتعرّض رجال الشرطة للخطر بشكل دائم.

وقال أحد رجال الشرطة، دون ذكر إسمه، «إنّنا نتعامل مع عصابات ذات أصول

إثنية قدمت إلينا من بيئات عنيفة حيث الحياة لا قيمة لها». وقد شجب الأحداث كل من مفوض شرطة لاكمبا السيد موريس وست، الزعيم الديني المسلم تاج الدين الهلالي، قائلين بأنّ للأحداث المذكورة طبيعة غير أسترالية. وبدوره صرح رئيس وزراء الولاية السيد بوب كار قائلاً: «إنّ مرتكبي تلك الأحداث يهدفون إلى تدمير طريقة حياتنا، والطبيعة غير الأسترالية».

هذا النعت «غير استرالي» تمّ استخدامه أيضًا وبشكل واسع بواسطة وسائل الإعلام في أعقاب مقتل عضو البرلمان السيد جون نيومن سنة ١٩٩٤، وأيضًا عندما تعرّض شخصان للضرب خارج أحد المطاعم الكورية في منطقة الكينغ كروس في سيدني. والمسألة هنا ليست متعلقة بطبيعة الاحداث، ولو كانت بمستوى حادث إطلاق نار على أحد السياسيين، أو الضرب بآلة حادة (على نسق ما قام به السيد ويلسون تاكي صاحب أحد المقاهي سابقًا، والسياسي المحافظ حاليًا، عندما هاجم وبقضيب حديد أحد الأبوريجينال لأنّه رفض استقباله) وانما بربط العنف المستخدم بالغرباء والاجانب.

ولقد لفت الباحث في علم الجريمة ستيناشو موكرجي (١٩٩٨، ص ٢٥) بأنّ لجنة البحث في سلوكيات المهاجرين في الخمسينيات لحظت، وبأسف، إلى أنّه في حالة ارتكاب جناية ما بواسطة أسترالي يحمل مسؤوليتها كفرد، أما إذا ارتكبها مهاجر فيتم تحميل مسؤوليتها إلى الجماعة المهاجرة بكاملها.

وتنبأ الصحافي طوني ستيفن بانتشار ما تمتْ تسميته بعوارض حالة لازلو توت، نسبة إلى المواطن الأسترالي الذي عمد إلى تخريب منحوتة مايكل أنجلو في الفاتيكان سنة ١٩٦٥، وتمت الإشارة إليه وبشكل متكرّر في الصحافة الأسترالية «بأنّه مواطن هنغاري يحمل جواز سفر أسترالي».

وهكذا، فمن الواضح أنّ عملية الربط الأيديولوجي بين الغرباء والجريمة ليست جديدة في المجتمع الأسترالي، ومن ظواهرها على امتداد السنتين الأخيرتين اتهام المهاجرين الآسيويين بتجارة المخدرات، والقمار والسلوكيات اللاأخلاقية، بالإضافة إلى الاستيلاء على أعمال ووظائف الأستراليين. ولا يشكل ذلك إلاّ آخر مظهر من مظاهر عنصرية تجاوز عمرها القرن في أستراليا. وعليه فإنّ اللبنانيين لم يأتوا بـ«Rocks Push» وعصابات الشوارع الأخرى إلى سيدني في القرن المنصرم. وبالفعل فقد عنى تعبير «المتسكعون المشاكسون» بالتحديد ثقافة الطبقة العاملة الشارعية الخشنة في ذلك الوقت.

ويتم اعتماده حاليًا كخاصية مميزة للشخصية الذكورية الأنغلوسلتية الأسترالية. ففي رسالة من أحد القراء والمدعو جيم ماكنزي إلى الـ«سيدني مورنينغ هيرالد» أشار وبسخرية واضحة بأنّ واحدة من الأيقونات الأسترالية المقدسة التي تمّ اعتمادها وإعادة تأهيلها كأنجلو سلتية قد تكون ما أوصل إلى «العصابة الإثنية»:

«إنّ اليافعين الذين يترعرعون في عائلات مختلفة، بالمعنى الإثني والديني، بالمقارنة مع المجتمع السائد، والذين يعانون من العنصرية، بتعليمهم المحدود وفرص حصولهم على عمل شبه معدومة، ينزعون لإطلاق النار على الشرطة، وهذا ما فعله نيد كيلي وأصحابه بالضبط» (٦ تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ٢٢).

إنّ اللجوء إلى المسدسات والسكاكين، وبحسب وصف السيد كيفن موس نائب كانتربري العمالي، يظهر وبوضوح غرابة هذه الأساليب الذكورية والتي حمّل مسؤوليتها للبنانيين بدون أية دلائل. وأردف قائلاً: «إنّ هذه المنطقة طافحة بالزعران، الذين تمّ تخريبهم بواسطة آبائهم منذ ولادتهم لم يدخلوا ابدًا بمواجهة يدوية في الشوارع الخلفية، بل كل ما يعرفونه هو إشهار مسدساتهم وسكاكينهم في وجوه الناس».

ويذكر هذا الكلام بتقرير هيتز في بريطانيا سنة ١٩٨١ الذي ذكره بيرسون، والذي ندب استخدام السكاكين في حالات العراك بأنّه غير إنكليزي بالرغم من التاريخ المدون والسيئ السمعة للعصابات الإنكليزية في القرن التاسع عشر والتي تميزت بذلك فقط. وفي ذلك الوقت وصفت المسدسات والسكاكين بأنّها غير إنكليزية، بل غريبة.. أحيانًا إيطالية، وأحيانًا أخرى فرنسية (بيرسون، ١٩٨٣، ص ١٣١).

إنّ توصيف الجريمة وخاصة جرائم الصبية في الشوارع، بكونها غريبة حضاريًا ومستوردة من الخارج تجد مكانًا لها في اللغة الإنكليزية، حيث يدرج قاموس ماكواري التعبير تحت «عرب الشوارع» للدلالة على أبناء الأزقة اللصوص؛ ويعيد بارتريدج هذا الاستخدام في بريطانيا إلى أواسط القرن التاسع عشر. ويذكر بيرسون أنّ الإشارة كانت تنعتهم بـ«الكفار الإنكليز»، ومفردة قاطع الطريق أو السفاح (thug) تمّ استيرادها من الهند لترمز إلى القتلة والسفاحين، من الإسم الهندي لعصابات السفاحين المتخصصة التي كانت تخنق ضحاياها (قاموس ماكواري)، وكلمة حشاش، التي استعيرت من العربية أثناء الحملات الصليبية، رمزت إلى مجموعات المسلمين الذين يهاجمون الصليبيين، وهم تحت تأثير الحشيش (قاموس ماكواري). ويلفت جيفري بيرسون ببراعة كيف تمّ استخدام تعبير أزعر (hooligan) في بريطانيا حوالى ١٨٩٨ وعزوه إلى عنف الشوارع الذي يمارسه الإيرلنديون. وتمّ توصيف حالة الفلتان الأخلاقي، والتي كان من مظاهرها السكر، والاعتداء على رجال الشرطة بأنّها ليست بريطانية وليست إنكليزية. ولقد سجل بيرسون بأنّه كانت هناك مخاوف في القرن التاسع عشر من الهجرة اللامحدودة للمشردين الإيرلنديين التي أسهمت في رفع نسب جرائم الشوارع، وأدخلت في السلوك العام التقليد غير الإنكليزي بمقاومة رجال الشرطة والاعتداء عليهم.

ويُلاحظ ان فاغان (fagin)، قد اعطيَ اسمًا ايرلنديًا في رواية الكاتب الكبير شارلز

ديكنز. ويحرص بيرسون على وضع حالة الذعر الاخلاقي خلال السبعينات في سياقها الصحيح بالنسبة لحالات السلب والتي تمّ ربطها أيديولوجيًا بالمهاجرين السود، وتمّ توصيفها بأسماء استوردت من الولايات المتحدة (بيرسون، ١٩٨٣).
ان الثقافة الفرعية للطبقة العاملة المجسَّدة مظاهرة «The Teddey Boy » خلال الخمسينيات، والتي تمّ تدجينها الآن بصفتها حنينًا لماضي، كانت قد اعتبرتْ آنذك بانها ظاهرة خطيرة ومستوردة من الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٥٦ عبرت جريدة الـ«Daily Mail» عن حزنها الشديد تجاه ظاهرة الـ «Rock'n Roll» واصفة اياها بانها ظاهرة بائسة وقبائلية وقادمة من الولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة متسائلة هل هي عمل ثأري يقوم به الزنوج؟ وفي الوقت نفسه، تُتهم الطبقة العاملة بتأثرها الخطر بالثقافة الشعبية الامريكية، وذلك خلال حالة الذعر التي اصابت المجتمع الاسترالي تجاه ظاهرة «راكبي الدراجات» «Bodgies» في العام نفسه نشر الإتحاد الفيدرالي للمدرسين في نيو ساوث ويلز كتيّب احتجاج جاء فيه: «إنّه وفي المؤتمر الفيدرالي لمدرسي نيو ساوث ويلز قدّمت الأدلة عن الأثر الكبير لِ «عبادة العنف» على بعض الافراد في ضاحية نيوتاون (بحيث تمّ ضبط سكين مع أحد التلاميذ، وكان قد سمعه البعض وهو يهدّد قائلاً: إنّني سأطعن المدرس في أحد الأيام) بعد اطلاق فيلم «غابة اللوح الاسود» ومشاهدته من آلاف الشباب، لوحظ كيف ان التلاميذ اصبحوا ينشدون الاغنية الخاصة بذلك الفليم. ولقد واجه المدرسون ولوقت طويل السلوكيات المنافية للاصول الاجتماعية لبعض التلاميذ لبعض التلاميذ مثل حملهم للسكاكين، وطريقة لباسهم، والخروج على أنظمة المدارس مما شكّل تحديًا مباشرًا لسلطة المدرس» (وودكوك، ١٩٥٧، ص ١).

ولننظر إلى الكيفية التي تقدم بها «الدايلي تلغراف» صورة أبناء الطبقة العاملة بعد ٤٢ سنة: «إنّ صبية بانشبول هم صورة طبق الأصل لأندادهم من أفراد العصابات في الولايات المتحدة. إنّهم يلبسون الثياب نفسها، وسراويل الجينز الفضفاضة، والأحذية الرياضية نفسها، ويستمعون إلى الموسيقى نفسها» (كايسي واوغ، ١٩٩٨، ص ٤). يسجّل الصحافيون بافتخار بأنّ أفراد العصابة المزعومة الذي عُرض عليهم أن يتم تصويرهم مع مسدساتهم، قد رفضوا ذلك بصورة اخلاقية. وتظهر الصفحة الأولى في صحيفة الإثارة المذكورة بأنّ أولئك الصبية يعبثون بسخرية واضحة من مراسلي الصحف. ومثل آخر إنّ ثيابهم تدل على هويتهم، كما الموسيقى التي يستمعون اليها هي موسيقى «الراب» العصابية. والملفت ان لغة تخاطبهم هي ليست أكثر من خليط هجين من الاحاديث الامركية القذرة والاحاديث العربية والانكليزية (ستيفنسون، ١٩٩٨، ص ٣٢).

أن تكون مستجدًا

إنّ حالة القلق الإجتماعي بالنسبة لعنف الشوارع تشمل استرجاعًا حنونًا لعصور الماضي الذهبية، حيث لم يكن يسمع بأمور كهذه، يُكتب تأريخه وبطريقة مقلوبة وذكية، في محاولة للتفتيش عن عصر السكينة الخرافي. لعشرين سنة خلت أو لما قبل الحرب، ينحدر جيفري بيرسون متراجعًا إلى بدايات القرن السابع عشر، حيث يكتشف حالة الغضب الحانق على اصحاب الشعر الطويل، وعراك الشوارع، والسلوك العدواني للمتدربين على حرفة ما. بمعنًى ما، هذه الايديولوجيا لا زمن لها: وظيفتها متعلقة بالتقادم في السن بحيث يقدم الحنين الى الماضي بإحياء الشياطين الفولكلورية المنتمية الى الماضي ويحول المتقدمون في السن بسبب ضعفهم الجسدي صخب الشباب الى عنصر مهدد لوجودهم. مع التذكير هنا بأنّ مصدر الخطر هو دائمًا شبيبة الطبقة العاملة منذ ان وجدت. وعلى ما يبدو فإنّ الذعر الاخلاقي يأتي عادة مصاحبًا للأزمات والاضطرابات الإجتماعية.

في منطقة تتميز بديموغرافية كانتربري – بانكستاون المعاصرة، تبدو العلاقات بين العمر والطبقة على درجة من التعقيد، وغالبًا ما يتم النظر إليها أيديولوجيًا كعلاقات اثنية، كما وأنّ تدفق المهاجرين إلى هاتين المنطقتين على امتداد العقدين الأخيرين، وبروفيلهم العمري يعني ان العديد من المعمرين الأنكلو – ساكسون يختبرون اي احتكاك بالصبية بصفته احتكاكًا مع صبية اثنيين. هذا مع سوف نبرهن علية في الفصل السادس.

كما أنّ احتكاك الاجيال داخل الجماعات الإثنية، يصبح اكثر تعقيدًا بسبب التجارب المتخلفة للهجرة والعلاقات المختلفة بثقافة الوطن الام، والعلاقات بين الفئات العمرية والاجيال المختلفة للمهاجرين. هكذا يُتلى الخطاب الأزلي للانحدار الأخلاقي للشبيبة، لا سيّما من قبل المسنين المحافظين، كخطر يتهدّد ثقافتهم وقيمهم. إنّ الشكوى المزمنة من انعدام الإحترام للمسنين تنقلب الى شكوى من غياب الإحترام لثقافة البلد. كما ان تصاريح بعض «القيادات الاثنية للجالية» تؤدي الى دعم الخطاب الرجعي حول انحطاط المقاييس الاخلاقية، وتشخيص اسباب التساهل الاخلاقي، واطلاق العنان للاهواء والرغبات، والوصفات الداعية الى الشدة في التربية. لقد تمّ تناول استخدام هذا الخطاب في اطار السياسة الاثنية الخاصة بالجالية في الفصل السابع.

ولقد أعلن مفوض الشرطة راين بأنّ سيدني قد دخلت بعد الأول من تشرين الثاني ملعب كرة جديد من العنف («Bearup»، ١٩٩٨، ص ٣٣). ووصف زعيم المعارضة بيتر كولينز الأحداث بأنّها «نقطة تحول في تاريخ الجريمة في أستراليا»، و«لا علم لي حتى الآن بأنّ أي مخفر شرطة في أستراليا قد تعرض لحادث مماثل» (موري، ١٩٩٨، ص ٦).

وبكثير من المبالغة نشرت «الهيرالد» قائلة إنّ طبيعة عمل الشرطة في الولاية قد تغيرت إلى الأبد. والصحافي في محطة «إي بي سي» ميشال بريسندن اعتبر الحادث بمثابة خسارة للبراءة في أستراليا. «وهكذا، وبشكل مفاجئ، خسرت أستراليا حصانتها بوجه العنف المدني» («إي بي سي تي في»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨).

وردّدت «الأستراليان» أصداء تصاريح بيتر راين معلنة «أنّه عصر الجريمة الجديد». ويصرّح علي الذي ترعرع في المنطقة: «لقد تحول العنف إلى قاعدة سلوكية عامة». وفي اليوم الثاني نسبت الصحيفة نفسها إليه القول: «لقد كانت منطقة ممتازة في الماضي. أما اليوم فقد فقدت إحساسي بالأمان. لقد تغير البلد كثيرًا. لقد ذهب بلا رجعة الزمن الذي كنا نترك فيه أبواب بيوتنا مفتوحة. وناحت صحف الإثارة معلنة في افتتاحياتها: «حتى هذا الصباح كانت أخبار العنف تحتل صفحات الأخبار الخارجية لصحفنا» (١٩٩٨، ص ١٠).

ولو تتبّعنا دليل جيفري بترسون يمكننا اختبار جدة انفجار الجريمةالعنيفة، بالنظر إلى الوراء لجيل انصرم، لماض جميل حيث لم تعرف شوارعنا الخوف وممتلكاتنا كانت آمنة. لكننا نلاحظ انّ خلال عام ١٩٨٦ نصادف وجود حالة اقل أمنا وهدوءًا: حملت عناوين الصحف أخبارًا على غرار «حرب في الغرب» «بانكستاون ساحة حرب». «العنف العرقي يستحوذ على بانكستاون..». وإذا ما نظرنا إلى أبعد من ذلك نجد ان مجلة «البوليتين» عام ١٨٩٣ ترثي حالة سيدني بالقول انها: «مغزوة بقطاع الطرق على شاكلة كاللبريا وسيسيلي في اسوأ ايامهما». وعطفًا على ما سلف، إنّ ند كيلي وعصابته أطلقوا النار على الشرطة في أستراليا منذ ١٢٠ سنة، مع ما رافق ذلك من ذعر اخلاقي من انعدام الأمن واللصوصية التي كانت من عوارض الحالة الاجتماعية المرضية.

شبيبة خارج السيطرة

تحت راية «العصابات الإثنية صاحبة اليد الطولى» كتب أحد القراء الغاضبين من منطقة تويد هيد البعيدة في صحيفة «التلغراف» (٣ تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ١٢) قائلاً: «إنّه عار كبير على مسني الجاليات العربية إظهار وجوههم في سيدني بسبب ما يفعله أحفادهم. أنا أكثر من متأكد بأنّ هذه الأعمال لا تمر بسهولة في بلادهم»، ووجه اللوم إلى التساهل القضائي، واعتبر ترحيلهم من استراليا بمثابة العلاج. ومن المفاجئ أن يكون رأي مفتي أستراليا تاج الدين الهلالي متوافقًا مع الرأي السابق حيث قال: «إنّ القانون هو جزء من المشكلة، وإنّ المرتكبين لا يستأهلون كونهم مواطنين أستراليين». وفي مقابلة أجراها آلن جونز مع ريتشارد متري الناطق باسم الجمعية الإسلامية اللبنانية، قال هذا الأخير: «إنّ العائلات اللبنانية قلقة جدًا لأن أولادهم يخسرون أفضل ما في تقاليدهم».

وأجاب جونز: «إنّ الأهل يحسون بأنّه من غير المسموح لهم ضبط أولادهم كما يجب».

والشيخ خليل الشامي من مركز الخدمات الاجتماعية في لاكمبا اشتكى بدوره من أنّ الحكومة لا تسمح للأهل بالسيطرة على أولادهم. وداعا الحكومة الأسترالية للعودة إلى الوراء خمسة وعشرين عامًا، حيث «القانون يحرم الأهل من الحق في عقاب أولادهم»، مقترحًا إعطاء منع التجوّل قوة القانون. «إنّ الأهل يعانون بشدة لضبط أولادهم والسيطرة على سلوكياتهم. لقد فقدوا احترامهم لهم، كما فقدوا السيطرة بشكل تام، وذلك يسهم بتفكك الجاليات المحلية».

إنّ حالة الشكوى الدائمة التي يعبّر عنها اللبنانيون بصدد عجزهم عن ضبط أولادهم، والتي عبّر عنها أحد المواطنين قائلاً: «إنّهم عاجزون تمامًا عن السيطرة، والأولاد يفعلون ما يشاؤون». وبحسب مايكل حواط، أحد زعماء الجالية وعضو في المجلس البلدي: «إنّ جاليتنا فقدت السيطرة على أبنائها». وعزا عضو في المجلس البلدي، السيد كوري، ذلك إلى تفكك وحدة العائلة. ووافق الشيخ خليل على هذا الرأي. وكذلك كان رأي قائد شرطة المنطقة موريس وست.

وكشفت «الهيرالد» بأنّ استراتيجية رئيس وزراء الولاية بدعوة زعماء الجالية ورجال الدين لمناقشة المسألة «قد اضحكت بعض رجال الشرطة»، ونقلت عن أحدهم قوله: «فيما لو حدث ما حدث في الضواحي الشرقية أو الشمالية وكان الصبية المعنيون أنكلو – ساكسون، هل كان رئيس الوزراء سيعمد إلى الأسلوب نفسه بدعوة رجال الدين وغيرهم لعلاج القضية؟». كان المقصود من هذا الكلام أنّ الصبية المعنيين الذين تلاحقهم الشرطة لا يذهبون إلى مسجد لاكمبا لأداء الصلاة، إنّهم خارج دائرة تأثير رجال الدين وأهلهم في الوقت نفسه.

ولكن وجهة النظر هذه تخطئ المرمى في العديد من النقاط. بحيث إنّه ومن الممكن للدين بممارسته المعقدة، وليس بالضرورة بأشكال الممارسة الأكثر ورعًا واستقامة أن يتحوّل إلى بؤرة لاستجماع غضب الشبيبة الذي يستهدف رجال الشرطة. وعلى سبيل المثال: تصرُّف مجموعة من الصبية داخل سيارة عابرة من أمام مخفر لاكمبا، حيث يعمد أحدهم إلى إخراج قبضته من النافذة صارخًا: «قل لهم محمد يقول «إذهبوا إلى جهنم». ونقلت جريدة «التلغراف» عن شقيق إمام مسجد لاكمبا قوله: «إنّه شاهد العديد من المصلين متمنطقين بالسكاكين والأسلحة النارية، وبالتأكيد لقد كان ذلك بهدف الدفاع عن النفس». وقد تمّ اعتماد وكالات الأمن الخاص لمراقبة وحماية مسجد لاكمبا، وتاليًا وضعه تحت الحماية البوليسية المباشرة بعد استهدافه بالتهديدات العنصرية. وتمّ التبليغ عن العديد من حوادث الاعتداء التي تعرّض لها الأستراليون من خلفيات لبنانية. ولم يكن هدف الاجتماعات التعاون لاعتقال مرتكبي جريمة قتل إدوارد لي، ولا اكتشاف مطلقي النار على مخفر لاكمبا، بل لاسترضاء الجالية اللبنانية الغاضبة

لما اعتبرته استهدافًا لتشويه سمعتها باعتماد سياسات تروّج لفرض القانون والنظام بهدف الحصول على الدعم الشعبي في انتخابات الولاية الوشيكة الحدوث. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد سعت السلطة إلى الحصول على تعاون الجالية في محاولتها السيطرة على الشبيبة، الذين كانت تعتبرهم خارج دائرة السيطرة والضبط. وأيضًا مناشدة الجالية اللبنانية، كما سنناقش لاحقًا، الابلاغ عن مرتكبي الجرائم.

إنّ الاعتراض والشكوى حول انعدام احترام الشبيبة اللبنانية لكبار السن ولثقافتهم، وكذلك الشكاوى التي أطلقت بواسطة أشخاص من الجالية اللبنانية، وتكرار تلك الشكاوى بواسطة السياسيين والاعلاميين... كانت في غير مكانها. لأنّ من يتجشم عبء الانصات للشبيبة سيسمع عكس ما تدعيه تلك الشكاوى. وبالفعل فقد وجدنا من خلال دراستنا الإثنوغرافية لمنطقة كانتربري - بانكستاون سنة ١٩٩٦ بأنّ احترام الشبيبة لما يعتبرونه ثقافة جاليتهم، ولإيمانها الديني، كان يتم النظر إليه بواسطة جماعاتهم التي تمّ توصيفها «كعصابات». كمكوِّن من مكوّنات هويتهم، واسترجاعًا لكرامتهم المهدورة وبشكل يومي بواسطة الممارسات العنصرية. (ونلفت هنا إلى أنّه تمّ استخدام الأسماء المستعارة للأشخاص الذين أجريت المقابلات معهم وكانوا من الناس العاديين).

- «هنا في لاكمبا وبسبب اعتقادنا الديني، وقربنا من المسجد ووجود الكثيرين من الأصدقاء المسلمين... هناك دائمًا شيء ما يحترمونه... وعلى سبيل المثال، يدفعهم الاعتقاد الديني لاحترام الاهل. انه الاحترام المستند الى ما تفعله، وليس الى من انت... اتدرك ما اعني؟» (محمد، ١٦ عامًا).

والصبية الذين مثلتهم صحيفة «التلغراف» وليس أولئك الذين أظهرتهم الصورة والعنوان الرئيسي، يقولون بأنّ دمهم اللبناني هو ما يوحدهم، بكلمات مراسل الصحيفة وليس بكلامهم. يحفزهم الاضطهاد والإهانات التي عاناها أهلهم: «نحن لسنا عنصريين، على حدّ قول أحد زعماء تلك الجماعات. إذا شتمت واحدًا منّا، فإنّك تشتم أخًا لنا، وإذا ما شتمت أخًا لنا، فإنّك تشتم آباءنا وأمهاتنا، ممّا يشكل عارًا كبيرًا لعائلاتنا... إحترمنا نحترمك».

جدار الصمت

منذ أول تصريح في أعقاب مقتل إدوارد لي، ناشد الناطقون باسم الشرطة والزعماء السياسيون سكان المحلة، وتحديدًا الجالية اللبنانية، بتقديم المعلومات حول الحادث.

وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ الناس الذين وجدوا أنفسهم هدفًا للحملات البوليسية الشرسة، متحمّلين عبء الحقد العنصري الذي ينفثه مفكرو العنصرية، من

الطبيعي ألاّ يتعاونوا مع الشرطة وزعماء الولاية السياسيين في ظل حرمانهم من حقوقهم المدنية، وحقهم في التجمع والحركة، والحق بالبراءة حتى تثبت إدانتهم. وبدوره أعلن السيد طوني ستيوارت الذي سعى وبالتعاون مع المفتي للقاء شبيبة المحلة بأنّهم متردّدون ويشكون رجال الشرطة، ولا رغبة لديهم في أن يكونوا طرفًا في أي حل بيروقراطي. وبعد أن وجّه السيد بوب كار اللوم علنًا للجالية اللبنانية استدعى العديد من زعمائها وناشدهم من جديد أن يقدّموا دعمًا أكثر فعالية في أعقاب حادث لاكمبا، فحصل على جواب ملائم من السيد معن عبدالله من مجلس الجالية اللبنانية: «إنّنا لسنا بحاجة إلى من يذكرنا بواجباتنا كمواطنين، إنّنا نعرف واجباتنا جيدًا».

وفي يوم الإثنين الذي تلا عطلة نهاية الأسبوع بعد حادثة طعن إدوارد لي، اشتكى رجال الشرطة من تردّد واضح بالتقدّم بالمعلومات قائلين بأنّ هناك بلا شك كثيرين ممن شهدوا الحادثة، مذكرين بأنّ التستّر هو بحدّ ذاته جريمة جدية. وفي اليوم التالي عزا مفتش الشرطة ذلك إلى العوامل الثقافية، مشيرًا إلى عوائق إثنية وثقافية ولغوية تُعيق من يمتلكون المعلومات عن تقديمها لرجال الشرطة، نحن نعلم بأنّ هناك من شاهدوا الحادثة. وبعد أسبوعين من إطلاق النار على مخفر شرطة لاكمبا تسارعت عناوين الصحف الرئيسية: «الشارع حيث لا أحد يتكلم» - جريدة «التلغراف»، إلى جانب صورة جوّية للشارع، وصورة أخرى تظهر إشارة يبيّن من خلالها إسم الشارع. «الجميع يعرفون قاتل إدوارد لي، ولكنّهم لا يريدون الكلام» - جريدة «الهيرالد». وبدوره أعلن قائد شرطة المنطقة: «إنّنا نعرفهم»، مضيفًا إلى ما أعلنه نائب لاكمبا السيد طوني ستيوارت، «بأنّ الجالية العربية مطالبة بالتعامل مع الأحداث وبشكل إيجابي». وبدورها، وفي أحد عناوينها الرئيسية أعلنت «الهيرالد»: «الشرطة تتصدّى لجدار الصمت». وانضم إلى جوقة جدار الصمت الموهوم السيد غراهام ريتشاردسون بالإضافة إلى الإذاعات التجارية مثل «2GB» و«2WS»، التي طغت على برامجها الحوارية نغمات الاعتراض والشكوى بسبب عدم القابلية على قراءة واجهات المحلات المكتوب عليها بالعربية، مطالبين في الوقت نفسه بسياسات الذوبان ومعارضة التعدّدية الثقافية والشؤون الإثنية بشكل عام، مقحمين شبح الإرهاب ناصحين باعتماد قوانين أكثر تشددًا في وجه العصابات. ومصدر تعبير «جدار الصمت»، كان بلا شك رجال الشرطة. لأنّ أول من استخدمه كان مفتش شرطة بانكستاون في مقابلة إذاعية مع مايك بيلي («2KY»، ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨) حيث قال: «إنّ الظاهرة ليست غريبة على الإطلاق، إنّنا نعلم عن حوادث طعن حصلت في شوارع أخرى وواجهنا جدار الصمت إزاءها»، عانيًا الجالية اللبنانية بلا شك، والتي تمّ تحميلها المسؤولية بواسطة السيد بوب كار، ومفتشي الشرطة، والصحف الأساسية بالإضافة إلى الإذاعات التجارية، على عكس طريقة التعاطي مع حادث اغتصاب وقتل المراهقة لي لي في منطقة ستوكتون بالقرب من نيو كاسل، حيث

لم تتم الإشارة أبدًا إلى «جدار صمت» أنكلو - ساكسوني عنيد ومتصلب. ولا يمثل ذلك ظاهرة مستجدة على أية حال، ففي سنة ١٨٩٣، وبنقلها لحادث قتل أحد البحارة في وضح النهار في منطقة الروكس، أشارت «البوليتين» إلى أنّه من غير الممكن الحصول على معلومات حول الحادث، لأنّ كل من يجرؤ على ذلك سوف يحمل روحه على كفّيه! ويسجل جيفري بيرسون أحداثًا مشابهة في أواخر القرن التاسع عشر رافقت حالة الذعر الاجتماعي في إنكلترا، حيث ظهر «الزعْران» الاصليون (hooligans)، وهم في وضعيات الهجوم على رجال الشرطة، وكان ذلك متناغمًا مع الحالة الشعورية السائدة في الضواحي المعنية، عاكسًا واقع أنّ العداء لرجال الشرطة في الضواحي العمالية كان حالة تشمل السكان ورجال العصابات، وغالبًا ما كانت تُطْلق حالة العداء تلك بسبب فقدان العدالة والاستخدام العشوائي للقوة بواسطة رجال الشرطة. إنّ تضامن الطبقة العاملة يمكن له أن يمتد ليشمل التستّر على حوادث القتل. ويشير جيفرسون إلى حادثة وقعت سنة ١٨٩٨، حيث أدلت إحدى السيدات بإفادة ضدّ شاب أدين بحادثة قتل، وكان بالنتيجة أن عانت عزلة شديدة حيث كانت تسكن، ممّا اضطرها إلى هجر منزلها. ويشير جيفرسون إلى أنّ مثل هذه الحالات تظهر الطبيعة المعقدة لبنية الولاءات والتقاليد، التي تعاكس بكل وضوح الأيديولوجيا القومية المتعلقة بإطاعة القوانين والمسؤوليات المدنية.

إنّنا نؤكد بأنّ حالة الذعر الاخلاقي، في جنوب غرب سيدني، ولو بعد مائة سنة، ناتجة عن أيديولوجيا العنصرية التي تقدّم تشخيصًا مصطنعًا وعلاجات للظاهر - السيماء الشرق أوسطية - التي تظهر المسألة في إطار العلاقات الإثنية، حيث تختفي المصالح الطبقية في سيرورة بناء رأي عام طاغٍ حول الطبيعة الحقيقية للمشكلة وأسبابها. إذ وبعد ما يزيد على تسعة أشهر من انطلاق الشكاوى حول - جدار الصمت - أغار رجال الشرطة على عدد من المنازل في جنوب غرب سيدني، حيث تمّ اعتقال ثمانية رجال ومراهقًا واحدًا، وتمّت إدانتهم بمجموعة من الجرائم، كان من بينها مقتل تاجر المخدرات داني كرم، وحادثة إطلاق النار على مخفر شرطة لاكمبا. لقد توخت وسائل الإعلام الحذر هذه المرة بنقلها لتلك الأحداث والتعليق عليها على الأرجح بسبب حالات الشكوى والاعتراض التي صدرت عن أوساط الجالية، علمًا بأنّه قد تمّ ذكر أسماء من مثلوا أمام محكمة بانكستاون وسيدني، وواقع أنّ واحدًا منهم كان متأبطًا القرآن أثناء محاكمته. وأخرجت «الهيرالد» كل ذلك تحت عناوين مثل: «الغرب (أي غرب سيدني) المتوحش»، «الشرطة ترد الصاع صاعين»، وعاد مراسل «الهيرالد» إلى استخدام تعبير «جدار الصمت»، والذي كان أول من أطلقه مفوض شرطة بانكستاون، «الشرطة تدهم جدار صمت العصابات». ومراسل «الهيرالد» والذي على الأرجح كان قد أعلم سلفًا بالهجوم على تيلوبيا ستريت - «الشارع الذي لا أحد يتكلم فيه كان حاضرًا، يوم آخر في تيلوبيا ستريت: لم نر شيئًا» - كان عنوان

«الهيرالد» الرئيسي. وهذه المرة بإنكليزية رديئة، في معرض الإشارة إلى مقتل إدوارد لي في تشرين الأول الفائت - كان موتًا شهده حوالى عشرين شخصًا. وعندما حاول رجال البوليس التحقيق كانت ردة الفعل: «لم نر شيئًا... ولم نسمع شيئًا». وبقلّة اعتبار واضحة لمفهوم البراءة حتى الإدانة في أعقاب الاعتقالات الآنفة ذكرها، صرّح مفوض الشرطة راين بأنّ شوارع سيدني أصبحت أكثر أمنًا بعد الاعتقالات تلك. وحتى تلك اللحظة لم يكن أحد قد أدين بتلك الجريمة. وعلى الرغم من ذلك وبّخت الصحافة الجاليات الإثنية على صمتها المتواطئ حول الجريمة، في الوقت نفسه التي قطرت فيه سيارة أحد المراهقين بهدف تفحصها. بعض المراهقين كانوا مستائين من ذلك وبدأوا بمضايقة رجال الشرطة وسائق العربة - القاطرة. وتقدّم أحدهم من مصوّر «الهيرالد» قائلاً: «إذا ما التقطت مزيدًا من الصور سأحطم كاميرتك ووجهك، ولن يردعني عن ذلك وجود رجال الشرطة».

ومن السهولة بمكان تلمس تعاطف مراسل الصحيفة باعتماده التام على مصادر الشرطة للحصول على المعلومات، علمًا بأنّ الشبيبة الأسترالية من أصل لبناني كانوا يعانون مثل رجال الشرطة، وليس ليوم واحد بل لوقت طويل من إزعاج الصحف ورجال الشرطة والصحافيين.

وفي سنة ١٩٨٦، بعد الصدامات التي حصلت بين رجال الشرطة وبعض الصبية من خلفية لبنانية في غوف ويتلم بارك في تامبي، وفي أعقاب تحقيق أجرته مفوضية الشؤون الإثنية، وُجِدَ أنّ رئيس الوزراء السيد كار هو الشخص الوحيد الذي يمكن أن يقدّم من خلال الإعلام إرشادًا للرأي العام. وخلص المشاركون في التحقيق إلى أنّ ذلك فقط من شأنه أن يطرح بديلاً للتهويل الإعلامي للحدّ من الانعكاسات السلبية على العلاقات بين الجاليات.

ومن ناحيتها، استنتجت لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس التشريعي بأنّ اهتمام الصحافة بعصابات الشوارع أكسب تلك العصابات اعتبارًا من خلال التركيز على ذكورية الطبقة العاملة المعادية لرجال الشرطة. وأشارت اللجنة إلى أنّ التهويل الإعلامي يُسهم في تجديد المشكلة التي يدّعي العمل على إيجاد الحلول لها. وعلى السياسيين تحمّل مسؤولياتهم بطريقة أفضل، ولعله من المناسب أن يأخذ السياسيون ورجال الإعلام هذه النصيحة على محمل الجد.

الفصل الثالث

الجريمة والإثنية في أستراليا
أوهام وحقائق

اكتسب الجريمة أهميتها لما تسببه من قلق للناس على اختلاف مستوياتهم، من رجال الأعمال إلى زعماء الجاليات والحكومات، وكذلك في آثارها النفسية على الأفراد والمؤسسات في أستراليا. ففي المدن (كما في سيدني) وكذلك في الأرياف يعبّر الناس عن مخاوفهم من الجريمة، وتحديدًا جرائم الشبيبة وبشكل خاص الذكور منهم. إنّهم يخشون السفر في القطارات والتواجد ليلاً في الأماكن العامة. ويخشون أن تنهب منازلهم وتسرق سياراتهم، وتقضّ مضاجعهم العصابات، وخاصة إذا ما كانت هذه العصابات إثنية أو من أقليات عرقية – الآخر – وتماشيًا مع ما تثيره البرامج الإذاعية الحوارية والإعلام المكتوب من مخاوف بتسليطها الاهتمام على الجريمة الإثنية وجريمة الأبوريجينال.

وكما بيّنا في الفصل الثاني، فقد شكلت أحداث الجريمة اللبنانية في سيدني في أوائل ربيع ١٩٩٨ مناسبة أخرى في تاريخ أستراليا، حيث تحوّل الخوف في بعض قطاعات المجتمع الأسترالي من الجريمة إلى خوف مضاعف من الجريمة الإثنية. وأصبح للمجرم في سيدني بروفيل تشبيهي جديد بحيث أضيفت إلى صورة اليافع الذكر مقولة «السيماء الآسيوية»، وأيضًا المظهر الشرق أوسطي. إنّ هذه الأوصاف لا تفتقر إلى المحدّدات الجغرافية فقط بل تستبطن حكمًا مسبقًا بأنّ الناس من هذه الأماكن يتشابهون إلى الدرجة التي تسمح بتعريفهم إثنيًا ببساطة بواسطة الآخرين. وهنا يضاف عنصر آخر إلى عناصر الخوف من الجريمة: الخوف من الغريب. المجهول القادم من أمكنة أجنبية ومجهولة. وهكذا بدأت كلمات مثل «لبناني» و«شرق أوسطي» و«عصابات إثنية»، تتواكب مع صور ومخاوف من الجريمة في سيدني. ولم يتفوّه بهذه الكلمات العاديون من الناس فقط بل أتت على لسان رئيس وزراء الولاية السيد بوب كار ومفوض الشرطة في نيو ساوث ويلز السيد راين – وبالفعل فقد تمّ استدراج باقي الجاليات الإثنية بفضل تلك التوصيفات إلى معمعة الإعلام. قصص صحفية على خلفية تقارير حول أحداث بانشبول ولاكمبا وما أعقبها، مع الإشارة الدائمة إلى كابراماتا

كعاصمة المخدرات الآسيوية في غرب سيدني. هذه القصص أحيت في ذاكرة الناس تاريخ الترايد، والمافيا، والياكوزا والعصابات الإثنية الأخرى بكل نشاطاتها الإجرامية من مخدرات وقتل ومقامرة ودعارة. كما أطلقت سيل المزاعم حول تفاوت الجريمة الإثنية، وحول العصابات الإثنية الإجرامية، وعصابات الشبيبة، وما هو الحقيقي وما هو الوهمي من هذه المزاعم في الخطاب الأسترالي. وباعتبار أنّ التنوّع الثقافي من ميزات المجتمع الأسترالي، فلا يمكن تجاهل مثل هذه القضايا أو تجاهل بعض المزاعم حول الجريمة الإثنية من دون تحديدها، كما قال المدعي العام في نيو ساوث ويلز السيد جيفري شو، حين نسبها أمام أحد المنتديات حول الجريمة الإثنية في سيدني إلى التصاعد المستمر للتنوّع في مجتمعنا وباعترافنا بحق استخدام جهازنا القضائي، «نحن في موقع المسؤولية الدائمة لكشف أوهام وحقائق الجريمة وتأثيرها على الجاليات الإثنية. يجب أن ندمّر الوهم.. يجب أن نخفف الاستعداء وأن نتمتع بالحساسية عند تغطيتنا لأخبار الجريمة».

إنّ مشكلات الجريمة الإثنية معقدة في العمق، ولدراستها نحن بحاجة لنزع طبقات تلك العقد واحدة إثر أخرى. والطريقة الأمثل للقيام بذلك هي أن نعمد إلى طرح الأسئلة، وأن نتصدّى لعدد من الأسئلة المهمة التي تواجهنا على كل المستويات.

والسؤال الأول يتعلق بـ«الجريمة الإثنية» بحدّ ذاتها كمفهوم وما تعنيه في الحقيقة؟ وثانيًا بمراجعة تجارب العلاقة بين الإثنية والجريمة في بلدان على شاكلة أستراليا، طوّرت مجتمعات متنوّعة ثقافيًا من خلال الهجرة مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا؛ ونطرح السؤال عمّا يمكن لنا أن نتعلمه من تجارب هذه البلدان. والسؤال الثالث: ما هو حجم الجريمة في أستراليا؟ وما هي كلفتها على المجتمع الأسترالي؟ وهل هناك ما يكفي من الأدلة في أستراليا لدعم المزاعم بأنّ بعض الجماعات الإثنية كاللبنانيين أحداثًا وبالغين هم أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة من غيرهم من الجماعات الإثنية، وكذلك من الأستراليين من خلفية أنغلو – سلتية؟ وبمحاولة الإجابة على هذا السؤال لا بدّ من الإشارة إلى نقص المعلومات الإحصائية التي يمكن الوثوق بها حول إثنية الأفراد من ذوي القضايا العالقة أمام المحاكم. وقد أعلن جيفري شو عن نيته بمراجعة هذا الخيار. والسؤال الرابع: هل يمكن للمعلومات حول الخلفية الإثنية لأولئك الناس أن يتم جمعها وتسجيلها بواسطة جهاز الشرطة؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن لذلك أن يتم على مستوى التطبيق؟ وينتقل اهتمامنا هنا لأن ندرس وبشكل نقدي المزاعم حول العصابات الإثنية التي تعرضنا لها في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ما الذي نعرفه عن العصابات الإثنية في أستراليا؟ وهل تعبير «عصابة» يمكن استخدامه لوصف ديناميكية جريمة الشباب في سيدني؟

وفي هذا الإطار، لا بدّ من إلقاء نظرة سريعة على مسائل الشباب والأماكن العامة ومسائل النوع وجريمة الشباب، ونطرح سؤالاً حول علاقات الشرطة والشبيبة وهل تتأثر تلك العلاقة بالعنصرية؟

وبنظرة عامة إلى هذه الأسئلة نجد أنفسنا في موقع طرح السؤال الكبير ماذا يمكننا أن نفعل؟ وما هو الدور الذي تمارسه الشرطة بحسناته وسيئاته؟ وما هي الممارسات والسياسات التي يجب على الحكومة اعتمادها؟ وقبل أن نحاول تقديم الأجوبة على هذا السؤال الصعب، يجب أن نطرح سؤالاً أكثر قساوة، في الوقت الذي نعترف بأنّه ليس هناك من سبب بسيط أو علاج سحري لجريمة الشباب في أوساط الأقليات الإثنية. إنّه من الضروري أن نسأل ما هي أسباب الجريمة، وخاصة جرائم الأقليات العرقية في أستراليا.

الجريمة الإثنية: ماذا تعني؟

مشاكل مفهومية

إنّ الإثنية ليست مفهومًا سوسيولوجيًا محددًا، وهي عرضة للكثير من النقاش في أوساط الأنتلجنسيا. ومن الصعوبة بمكان تعريف الإثنية ببساطة، ناهيك عن قياسها. وكما قالت عالمة الأنثروبولوجيا ماري دي لبرفانش في إحدى المرات: لا وجود لما يكن تسميته بالإثنية. إنّ المسألة برمتها هي في رؤية الآخرين كإثنيين، وبعض مشكلات تعبير «الجريمة الإثنية مشكلات مفهومية وبعضها الآخر عملاني».

وآخذين بعين الاعتبار قلّة المعلومات المتوافرة حول الإثنية في أستراليا، وللتأكيد على ذلك، فقد تضمّن إحصاء سنة ١٩٨٦ سؤالاً واحدًا يتعلق بالتعريف الذاتي للإثنية في الأسرة الأسترالية.

ومع الأسف ولأسباب تتعلق بالكلفة، لم يُعد طرح هذا السؤال أبدًا، وبدلاً من ذلك فإنّ أغلب المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ترتكز على مكان الولادة. والسؤال عن مكان الولادة في الإحصاء المذكور تطلّب تحديد مكان ولادة الأفراد وأمكنة ولادة أهلهم، لكنّ المشكلة في ذلك هي أنّ العديد من الجماعات الإثنية المختلفة كانوا من مواليد بلد واحد. وفي حالة صينيي أستراليا الإثنيين فالكثيرون منهم كانت ولادتهم في بلدان مختلفة مثل ماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام وأندونيسيا. وبفضل ذلك يصعب القيام بأبحاث حول الإثنيين الصينيين في أستراليا، وليس من الممكن أيضًا تعدادهم. وللقيام بذلك يجب علينا استقراء استفتاء سنة ١٩٨٦، وينطبق الشيء نفسه على جماعات إثنية أخرى مثل الأفارقة الكاريبيين

من مواليد المملكة المتحدة، والألمان من مواليد كندا والهنود المولودين في جزيرة فيجي... وهكذا دواليك. وأخيرًا إذا كان بالإمكان التعريف إحصائيًا بهذه الجماعات الإثنية المختلفة بحسب مكان الولادة، سنبقى بحاجة إلى توخي الحذر بسبب حالة التنوّع الكبيرة داخل هذه الجماعات بحدّ ذاتها.

إنّ تعبير إثني قد يكون باعثًا على الإرباك نظرًا لافتقاره إلى الشفافية، عندما يتم استخدامه بما يعني الجريمة في أستراليا. أولاً، بسبب الفهم المغلوط والقائل بأنّ الجماعات الإثنية هي جماعات منسجمة. والواقع أنّ هناك تعدّدية بين الجماعات الإثنية وفي داخلها، والاختلافات الكبيرة هي اختلاف الطبقة الاجتماعية، وعلى سبيل المثال هناك فروقات أكثر ممّا هناك تشابه بين حيوات صينيّي هونغ كونغ من أصحاب الملايين والمهاجرين غير الشرعيين من الصين الأم الذين يكسبون أرزاقهم من غسل الصحون بأجور وظروف عمل تشبه العبودية إلى حدّ بعيد. أو لنأخذ مثالاً حالة الجالية اللبنانية: البعض من أفرادها من أصحاب الملايين، وآخرون من أصحاب المصالح الصغيرة والطلاب، وكثيرون من أبنائها من العمال اليدويين والعاطلين عن العمل.

وبعض الفروقات داخل الجاليات الإثنية تتعلق بالفترة الزمنية التي مضت على وجود كل منها في أستراليا. وكمثال على ذلك: اللبنانيون والصينيون الذين مضى على وجودهم في أستراليا ما يزيد عن ١٥٠ سنة (كولينز وكاستيلو، ١٩٩٨). هل يمكننا أن نصدق بأنّه ليس هناك من اختلاف بين العائلات اللبنانية والصينية التي بلغ عمر تواجدها في أستراليا لخمسة أو ستة أجيال وأولئك الذين قدموا في العقد الأخير من التسعينيات. ويبقى هناك الاختلاف الديني كون معظم ديانات العالم موجودة في سيدني. وليس من الغريب وفي حالات كثيرة بأن يتم التعريف ببعض الجماعات على أساس معتقدها الديني – وغالبًا بواسطة الآخرين. ولكن داخل معظم الجماعات الإثنية في سيدني هناك تنوّع ديني، وعلى سبيل المثال أبناء الجالية اللبنانية – مسيحيين ومسلمين، الذين يعرّفون عن أنفسهم غالبًا كلبنانيين مسيحيين أو لبنانيين مسلمين عوضًا عن لبنانيين فقط. إنّ أبناء الجيل الأول من المهاجرين اللبنانيين وفدوا من الشرق الأوسط وكذلك الجماعات الإثنية كالمغاربة والسودانيين والأردنيين والأتراك والأكراد وغيرهم. وعلى كل حال، فإنّ أبناء الجيل الثاني من المهاجرين أصبحوا أستراليين، وما انفك استخدام تعبير شرق أوسطي سائدًا وبدون أي تفريق، مشيعًا الانطباع بحالة انسجام غريبة موهومة.

وأبرز مشكلات الإثنية كمفهوم هي في مساواتها بالفطرة مع ما يسميه المنظرون – الآخر، وبذلك تعني الإثنية الأقليات أو الثقافات المسودة، مثل المتحدرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية.

ويتحوّل بذلك – الإثني – إلى تعبير ملطّف – لـ«ووغ»، بكونه التعبير العنصري

الذي تمّ تبنّيه بواسطة الأستراليين من أبناء الطبقة السائدة في ما بعد الحرب لتحقير غير الناطقين باللغة الإنكليزية، ولكن كل الناس إن انتسبوا إلى أقليات عرقية أم لا، هم إثنيون في النهاية، بالرغم من الاعتقاد الخاطئ حول ذلك. ويمكن اعتبار الثقافة الأنغلو - سلتية المهيمنة في المجتمع الأسترالي ثقافة إثنية، أو بالأحرى ثقافات، كون البريطانيين والاسكوتلنديين والإيرلنديين في المجتمع الأسترالي من أبناء ثقافات وتقاليد وأصول لغوية مختلفة، وكذلك فروقات طبقية ودينية واسعة النطاق.

وتكتسب مسألة إثنية هذا وذاك أهمية خاصة عندما نحاول دراسة جريمة الشباب، كما بيّنا في الفصل الثاني. ولقد ركزت الصحافة وعلى امتداد ١٨ شهرًا في عناوينها الرئيسية على «عصابات الشبيبة اللبنانية» متناسية أنّ أغلبية الشباب اللبنانيين كانوا من مواليد أستراليا، وهم بالتالي أستراليون قانونًا، ولهم حق حيازة جوازات أسترالية وحق ممارسة الإقتراع. وكنّا أشرنا إلى أنّ هؤلاء الشباب وأهلهم وزعماء جاليتهم دينيين وزمنيين قد عبروا عن إحساسهم بالمهانة، لأنّ أسترالية هؤلاء الشباب لا يُعترف بها ولم تكن موضع احترام، وعلى امتداد النقاش الذي أعقب مقتل إدوارد لي. وشكل أحد جوانب مشكلة الجريمة الإثنية في سيدني استخدام الإعلام لتعابير «شرق أوسطية» أو «لبنانية» و«إثنية» ممّا عزّز وهم افتراض التجانس. وعلى كل حال، فإنّ استخدام تلك التعابير روّج لتركيبة مخادعة، وهي إذا ما ركزنا على الإثنية كعامل مسبب للجريمة فإنّ آثام أقلية إجرامية في أوساط الإثنيين يتم عزوها إلى جاليات بكاملها من الخلفية الثقافية نفسها، على الرغم من أنّنا نتكلم هنا على أقلية. وسنتعرض في هذا الفصل كمثال لمراجعة معدّلات نسبة الأحداث قيد التوقيف على أساس مكان الولادة. وهذا ما سيظهر أنّ الشبيبة من خلفيات لبنانية وفيتنامية وباسيفيكية قد جرى تضخيم نِسبها بالمقارنة مع جماعات أخرى، الأمر الذي يبرّر للبعض خوفهم من الجريمة، ومن جميع الشبيبة من الخلفيات المذكورة سابقًا.

ولكن العدد الحقيقي للشبيبة المهاجرين، من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية في مراكز الاعتقال، لا يشكل أكثر من نسبة قليلة من الشبيبة المهاجرة. ويمكن برهنة ذلك إذ ما نظرنا إلى إحصاءات جريمة اللبنانيين والفيتناميين الأحداث في بداية التسعينيات. ففي الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣ كان هناك ٢٩ شابًا لبنانيًا قيد التوقيف لأسباب عنفية و٥٦ موقوفًا بسبب السطو المسلح و٦٣ شابًا فيتناميًا موقوفًا لأسباب عنفية و٣٠ بسبب السطو المسلح (اللجنة البرلمانية في المجلس التشريعي للشؤون الاجتماعية في نيو ساوث ويلز).

وكما نرى، فإنّ هؤلاء أقلية قليلة. وبحسب إحصاء ١٩٩١ كان هناك حوالى ٥٠ ألفًا فيتناميًا من أبناء الجيل الأول وحوالى ٥٠ ألف من أبناء الجيل الأول من اللبنانيين في نيو ساوث ويلز. وكذلك حوالى ٢٥ ألفًا من أبناء الجيل الثاني من

الفيتناميين و٦٦ ألفًا من أبناء الجيل الثاني من المهاجرين اللبنانيين (مفوضية الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز، ١٩٩٨، ص ٢ - ٧). إنّ هذه الصورة تؤكد بأنّنا نتكلم هنا على عدد قليل من الشبيبة اللبنانية والفيتنامية من أصحاب الارتكابات الجرمية، ورغم ذلك لم تُظهر صحافة الإثارة في سيدني هذا الواقع. وتجدر الإشارة هنا إلى المخاوف التي عبّر عنها ستيبان كيركياشريان (١٩٩١، ص ١٣ - ١٤) مفوض الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز حيث حذر قائلاً: «يجب علينا أن نكون حذرين من عملية الربط بين الإثنية والجريمة، وإنّه لخطأ شائع أن نلوم الأغلبية بسبب أخطاء قلائل... إنّ معظم الجرائم المكتبية يرتكبها محامون ومحاسبون، ولكن غالبية المحامين والمحاسبين ليسوا بمجرمين».

وبكلمات ڤان دايك، الذي لخّص نتائج الأبحاث الدولية حول العلاقة بين العنصرية والإثنية والإعلام في العديد من البلدان، من سريلانكا إلى إفريقيا، ومن أستراليا إلى الولايات المتحدة:

«إنّ الملامح التي تظهر وبشكل منهجي متكرّر، وبالتأكيد بأشكال مختلفة، هي في كون الإعلام يهيّج العلاقة بين الإثنية والجريمة من خلال مسرحة الأحداث والنفخ فيها مستخدمًا مراجع إثنية غير ضرورية، وبالتالي محملاً اللوم للاختلاف الثقافي بتسببه مشاكل معتمدًا على هيئات سلطوية كمصادر لتعزيز ذلك، وبشكل خاص الشرطة. وبالنتيجة يعمد الإعلام لإخراج صور للأحداث غير متوازنة ومحرّفة».

مشكلات قياس الإثنية

كيف تتحوّل المشكلات المفهومية لتعبير إثنية إلى مشكلات قياس، وكيف يمكن قياس الإثنية بما تعنيه بالنسبة للجريمة. وكما ذكرنا آنفًا، لقد كان هناك استفتاء واحد هو الذي جرى سنة ١٩٨٦، وتضمّن أسئلة مفصّلة حول الإثنية بإزاء السؤال عن مكان الولادة أو اللغات المحكية. وهناك الكثير من الأدلة من بلدان عديدة، بأنّ فئات كثيرة من المهاجرين تعرّف عن نفسها بكونها جزءًا من الإثنية المهيمنة في البلد الذي يستقرون فيه. كما وأنّ واقع أنّ الكثيرين من أبناء الجيل الأول والثاني من المهاجرين عرّفوا أنفسهم كأستراليين بحسب إحصاء ١٩٨٦، كان باعثًا على الرضى بالنسبة لصنّاع السياسة، لأنّه مكّنهم من المنافحة بنجاح عن برنامج الهجرة وسياسة التعدّدية الثقافية الذي يتم التعبير عنها من خلال نِسب الحاصلين على الجنسية الأسترالية من المهاجرين والمتحوّلين وبشكل رسمي وقانوني إلى مواطنين أستراليين، ولكن أبحاث ما وراء البحار تشير إلى أنّ التعريف عن الذات الإثنية يقود إلى التقليل من أحجام لجماعات الإثنية في المجتمع. ويشير باركر (١٩٩٥) كمثال على ذلك إلى أنّ دراسة الصينيين في

بريطانيا وجدت بأنّ ٢٢،٢٪ منهم عرّفوا عن أنفسهم كصينيين، والعدد نفسه تقريبًا كبريطانيين، والثلث الأخير أعلنوا بأنّهم بريطانيون صينيون.

إنّ معدّلات التعريف عن الذات لم يجرِ قياسها في أستراليا بالنسبة للإثنيين. وبالتأكيد فإنّ تلك المعدّلات تختلف من جماعة إلى أخرى، وهذا ما يجعل من الصعب دراسة المعدلات النسبية لجريمة الجماعات الإثنية على اختلافها باستخدام هكذا معدلات. وزيادة على ذلك هناك مشكلة اختلاط الأجداد. وقد أكد الدكتور شارلز برايس في أبحاثه، التي امتدت لعدد من العقود، أنّ نسبة كبيرة من الأستراليين هم من مختلطي الأجداد. وهذا يعني أنّ آباءهم وأمهاتهم متحدّرين من خلفيات إثنية متنوّعة، وفي هذه الحالة: إثنية مَن التي يجب تسجيلها: الأب أو الأم. وحتى في هذه الحال، فإنّ مصداقية المعلومات التي يجري جمعها بهذه الطريقة تبقى مثار تساؤل كبير.

إنّ مكان ولادة الفرد أو ولادة أهله هو الطريقة المعتمدة لدى علماء الإجتماع لاستكشاف الأبعاد الإثنية والاقتصادية والاجتماعية للأستراليين، وحيث أنّ نقاط الضعف المشار إليها أعلاه توفر فائدة تجنب مطبات البديل عن الإثنية بواسطة تعريف الذات. كما أنّ مكان ولادة الأفراد أو أهلهم توفر فائدة التعريف بأبناء الجيل الثاني، الذي لم يكن ممكنًا إذا ما وجه السؤال عن الإثنية كبديل. ولكن مكان الولادة وحده غير كافٍ هنا، ومثال على ذلك فهناك الإثنيون الصينيون في أستراليا الذين هم من مواليد بلدان متعدّدة، منها الصين وهونغ كونغ وتايوان وماليزيا وسنغافورة وفيتنام وغيرها. وعليه لامتلاك رؤية أفضل حول التنوّع الإثني في الأوساط ذات مكان الولادة المشترك، ينبغي استقصاء معلومات حول اللغة المحكية والمعتقد الديني لبناء بروفيل إثني أكثر مصداقية في أستراليا. وتكون مسائل الدين واللغة ذات حساسيات خاصة، لكنها تسهل عندما تكون مرفوقة بمعلومات عن مكان الولادة.

ما حجم الجريمة الإثنية في أستراليا وما هي كلفتها؟

هناك العديد من المقاربات التي يمكن بواسطتها قياس تأثيرات الجريمة الإثنية على سكان المدن وممتلكاتهم. إحدى هذه المقاربات هي بقياس الكلفة الاقتصادية للجريمة، أي بوضع قيمة رقمية لكلفتها. والمقاربة الثانية هي في محاولة التخمين، علمًا بأنّه ما من أحد جرّب حتى الآن أن يخمّن وبشكل منهجي الكلفة الاقتصادية للجريمة الإثنية في أستراليا، بل حدثت محاولات لتخمين كلفة الجريمة في أستراليا بشكل عام. ففي أحد تقديرات أوائل التسعينيات كانت الكلفة ما بين ١١ و٢١ بليون دولار سنويًا) (lawlink nsw 1992, p 1) ولكن هذه التقديرات لا توحي بثقة كبيرة من ناحية دقة أرقامها. وقد جرت وبطريقة مشابهة محاولات لتقدير كلفة جريمة الأحداث في نيو ساوث ويلز فكان تقديرها

بحوالى ٢٥٠ مليون دولار سنويًا (lawlink nsw أيضًا)، ولكن لم يُعمل على تقدير الحصة الإثنية في تلك الكلفة.

وعلى أي حال، فكل هذه التقديرات تبقى ضمن دائرة التخمين بسبب عدم امتلاكنا لصورة واضحة ودقيقة عن مستويات الأنشطة الإجرامية في أستراليا من حيث المبدأ. إضافة إلى أنّ هذه التقديرات تعاني أيضًا من الضعف بما هي منتمية الى علم الاقتصاد كعلم اجتماع عندما تتعرض لقضايا على شاكلة كلفة الجريمة.

إنّ التحليل الاقتصادي المجرد يمكن له الإشتغال بالبضائع والخدمات التي يحدّد السوق أسعارها. كما يحدّد السوق أسعار السلع - الوقود - السجائر - قص الشعر من خلال تداخل العلاقة بين العرض والطلب. إنّه اقتصاد السوق الحرة - الكلاسيكي الجديد، والذي يطلق عليه العقلانية الاقتصادية التي ترشد سياسات توزيع المواد وتقرير سياسات الحكومات فقط عندما تعرف كلفة وفائدة سلعة ما، ولكن ذلك قلّما يصح بالنسبة للقضايا الاجتماعية ومنها الجريمة التي يصعب على السوق قياس كلفتها. ومن هنا فإنّ التحليلات الصادرة عن العقلانية الاقتصادية تصبح قليلة الفائدة. وبكلام آخر تفشل السوق هنا، لأنّ حسابات الكلفة والفائدة فقط ما تحويه المعادلة، وفقط عندما تكون قيمتها التجارية معروفة. إنّ الكلفة النفسية للجريمة على الأفراد لا يمكن تحديد أسعارها بواسطة السوق، وهكذا يتم تجاهلها بواسطة العقلانية الاقتصادية. وبسبب من ذلك، فإنّ الكلفة الحقيقية للجريمة لا تتم معرفتها. واستنتاجًا ليس من المفاجئ ما خلصت إليه «الورقة الخضراء» لسنة ١٩٩٣ للمجلس الإستشاري للعدالة الخاصة بالأحداث في نيو ساوث ويلز، إلى أنّه من المستحيل تقدير كلفة جريمة الأحداث على المدى القصير أو البعيد (lawlink nsw 1992, p. ١).

يوجد مقاربة أخرى لفهم «الجريمة الإثنية» تقوم على مراجعة الأبحاث التي تناولت هذه القضية. وفيما يلي مراجعة عامة لهذه الأبحاث وعرض البراهين المتعلقة بجريمة الأقليات الإثنية في أستراليا.

بحث في الجريمة الإثنية

في الفصل الأول، استعرضنا بعض الأدبيات التاريخية حول العلاقة بين الأقليات الإثنية والجريمة في أستراليا. وعلى الرغم من المزاعم بأنّ بعض الجماعات الإثنية كانت متورطة بأنشطة العصابات، فإنّ معظم الدلائل لا تدعم وجهة النظر القائلة بأنّ جماعات المهاجرين أكثر تورّطًا من غيرها من الجماعات. وعلى كل حال، فإنّ هذه الإستنتاجات ليست بالدقة المطلوبة بسبب ضعف المعلومات المتوافرة حول سلوكيات الإثنيين الإجرامية. لقد استنتج بروسكي وتوماس (١٩٩٤، ص ٦٤٩) بمراجعتهما للأدلة في كندا وأستراليا ما يلي:

« إنّ المخاوف من الأخطار التي تمثلها جرائم المهاجرين أحداثًا وبالغين على الاستقرار الاجتماعي لا أساس لها. كما ويجب الاعتراف في الوقت نفسه بأنّ الكثير من الأبحاث التي يستند إليها هذا الإستنتاج في الخمسينيات تعاني من ضحالة المعلومات».

وفي العقد الأول من برنامج الهجرة لما بعد الحرب، والذي كان له أن يغير وجه المجتمع الأسترالي، قادت المخاوف حول العلاقة المحتملة بين الإثنية والجريمة إلى إعداد ثلاثة تقارير (عُرفت بتقارير دوفي الثلاثة آنذاك) بواسطة اللجنة الاستشارية للكومنولث (١٩٥٢، ١٩٥٥ و١٩٥٧) حول الموضوع، وجدت أنّ المهاجرين كانوا في الحقيقة أقل تورطًا في النشاطات الإجرامية: لأنّ نسبة إدانة الغرباء كما كانوا يعرفون آنذاك كمهاجرين غير مجنسين كانت أقل من ٣،٩ بالألف. ووجدت التقارير أيضًا بأنّ معدل إدانة المهاجرين من جنوب أوروبا بالارتكابات الجرمية بلغ نسبة ربع الإدانات بشكل عام، وإلى أنّ نزوع المهاجرين لارتكاب الجريمة مجدّدًا بلغ نصف نسبته بالقياس إلى مواليد أستراليا. وعلى كل حال، كلما طالت فترة بقاء المهاجر في أستراليا قلّ الميل لديه لارتكاب الجريمة (بروسكي وتوماس، ١٩٩٤).

ولقد أشارت الأبحاث التي جرت في النصف الأول من الثمانينات إلى انخفاض وقوع الجريمة الإثنية. فافترض فرانسيس (١٩٨١) بأنّ معدّلات ارتكاب الجريمة لدى المهاجرين أكبر ممّا هي بالنسبة للأستراليين. ولكن الأرقام أثبتت خطأه، كون المهاجرين من أبناء الجيل الثاني - أي أولئك الذين كان أحد أبويهما قد ولد خارج أستراليا - كانت معدّلات ارتكاب الجريمة في أوساطهم أكثر منها في أوساط أبناء جيل المهاجرين الأول، ومعدّلات جريمة الجيل الثاني من البالغين كانت أقل منها لدى أولئك الذين كان أهلهم من مواليد أستراليا.

وقد استنتجت دراسة أخرى في أوائل الثمانينيات حول جريمة الأحداث بأنّ شبيبة الجيل الثاني من المهاجرين كانوا أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة من أبناء الجيل الأول، ولكنهم لم يكونوا أكثر جرائمية ممّن هم من غير المهاجرين (بروسكي وتوماس، ١٩٩٤). وبعد حوالى ٦ سنوات أكد هايزلهرست (١٩٨٧)، وبعد مراجعته لإحصائيات السجون، بأنّ المهاجرين أقل تورطًا في ارتكاب الجرائم من غيرهم. وقد بلغت نسبة السجناء من أستراليي المولد سنة ١٩٨٥ ١٠٧،٥ من كل ١٠٠ ألف، بينما بلغت ٧٥،٥ من كل ١٠٠ ألف للمواليد خارج أستراليا (هايزلهرست، ١٩٨٧).

وعلى كل حال، عندما تفحص هايزلهرست المعلومات المتوافرة حول أماكن ولادة المهاجرين من الجيل الأول، بدا من الواضح أنّ هناك نمطًا أكثر تنوّعًا. فمثلاً الذين ولدوا في نيوزيلاندا (ولا تشير الأرقام إلى نسبة الماوري بينهم) ولبنان، ويوغوسلافيا، وبلدان شرق أوسطية أخرى، كانت نسبة السجناء في أوساطهم

أرفع نسبيًا من أستراليي المولد. ويتبدّى هنا أنّ هناك علاقة قوية بين الجريمة والإثنية قد تمّ إثباتها. ولكن عندما تعرّضت دراسة لاحقة للموضوع نفسه تبيّن بالفعل بأنّ معدّل ارتكاب الأحداث الفيتناميين للجريمة كان أقل، وبالكاد بلغ معدّله نصف ارتكابات الآخرين.

وتبيّن أيضًا أنّ معدّلات الجريمة في أوساط مواليد فيتنام هي نسبيًا أرفع ممّا هي بالنسبة لأستراليي المولد. وبناء على ما سبق، يمكن القول إنّ العلاقة بين الإثنية والجريمة أكثر تعقيدًا ممّا يعتقد الكثيرون.

وقد أكدت الأبحاث في التسعينيات بأنّه ليس هناك علاقة واضحة بين الأقليات الإثنية والارتكابات الجرمية. ففي دراسة لإحصائيات السجون سنة ١٩٩١ تبيّن بأنّه ليس هناك فرق كبير بين معدّلات سجن أبناء الجيل الأول من المهاجرين والمواطنين بشكل عام. وعليه، فعندما تمّ تفكيك المعلومات حول أماكن الولادة إلى مجموعات، تبيّن أنّ المهاجرين من مواليد تركيا امتلكوا أرفع نسبة من السجناء (٣٠٩،٢ من ١٠٠ ألف) يتبعهم مواليد لبنان (١٣١،٦ من ١٠٠ ألف)، ولكنّه ليس من الصواب الخلوص إلى إستنتاجات على أساس من هذه المعلومات القائلة بأنّ المهاجرين، أو المتحدرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية بالتحديد، من نزلاء السجون هم أكثر من مواليد أستراليا، بحسب رأي أعداء الهجرة من أنصار «حزب أمة واحدة». ولقد بيّن إحصاء السجون لسنة ١٩٩١ بأنّ نسبة السجناء غير الناطقين بالانكليزية هي: اليونانيون ٤٩،٦٪ والايطاليون ٤٩،٣٪ والافارقة ٥٤،٢٪ والبريطانيون ٥٥،٩٪.

لقد تمّ ربط الأقليات الإثنية بالنزاعات والجريمة بحسب ريتشموند (١٩٩٨) في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بكونها المجتمعات التي شهدت أكبر الهجرات على امتداد الخمسين سنة الماضية. وكما استنتج توماس، فإنّ الأدلة لا تدعم تلك المزاعم والإستنتاجات:

« على الرغم من التنظير الاجتماعي والأبحاث التي تناولت جريمة المهاجرين، فقد أثبتت كل الدراسات التي تناولت الموضوع بأنّ نسبة المهاجرين من ذوي الارتكابات الجرمية هي أقل من نسبتها لدى الآخرين. وهذه هي حقيقة الأمر في بلدان استيطان المهاجرين مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة.

رقم الجدول (١-٣) عيّنة من معلومات أظهرتها الدراسات اللاحقة في أستراليا، مرتكزة إلى معلومات حول أماكن ولادة السجناء مستقاة من إحصاء السجون الوطنية نشر سنة ١٩٨٢.

جدول ١-٣- نسبة المساجين حسب أماكن الولادة لعام ١٩٩٧ (الإحتساب بالالاف)

مكان الولادة	نسب المساجين
استراليا	١
المملكة المتحدة	٠،٦
نيوزيلندا	١،٦
فيتنام	٢،٧
اليونان	٠،٥
ايطاليا	٠،٦
تركيا	١،٦
لبنان	٢،٠

المصدر: Mukherjee (1999a,p.8)

واستنادًا إلى هذه المعلومات يبدو من الواضح بأنّ المهاجرين من مواليد لبنان، تركيا، فيتنام ونيوزيلاندا ذوي نِسب أرفع في السجون عندما تتم مقارنتها بالسجناء أستراليي المولد، بينما المهاجرون من مواليد إيطاليا واليونان يشكلون نِسبًا أقل. ومرة أخرى، يبدو من الجلي صعوبة الربط بين الإثنية والجريمة في أستراليا، والمطلوب أيضًا وأيضًا المزيد من الحذر في استخدامنا لهذه الأرقام لاستخلاص استنتاجات نهائية حول العلاقة بين الإثنية والجريمة في أستراليا. ثمّ إنّ إطلاق الأحكام حول جرائمية الجماعات أو الثقافات الإثنية المختلفة في أستراليا بالاعتماد على أعداد الموقوفين لا يمكن أن تكون إلاّ إدعاءات باطلة إلاّ في افتراضها أنّ مواليد ما وراء البحار متساوون في احتمالات توقيفهم، ويتم التعاطي معهم بالسوية بواسطة الجهاز القضائي (توماس، ١٩٩٣، ص ٧).

كيف يمكننا تفسير ذلك

المشكلة هنا في كون المعلومات المتوافرة حاليًا حول الجرمية الموثقة تجعل من المستحيل تقريبًا مقارنة معدّلات الجريمة في الجاليات الإثنية المختلفة في نيو ساوث ويلز. وسبب ذلك كما يشير ماكريجي (١٩٩٩، ص ٣) أنّ سجلات الشرطة تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات حول الجريمة في أستراليا، وذلك يعني فقط الجرائم التي تمّ الإبلاغ عنها أو الجرائم التي اكتشفتها الشرطة، مع الملاحظة أنّ ٤٠٪ من الجرائم يتم الإبلاغ عنها و٢٥٪ يتم تسجيلها. ويخلص ماكريجي (١٩٩٩، ص ٤) إلى أنّ ١٠٪ فقط من الجرائم التي تقع في أستراليا يتم كشفها ولا يعرف من المرتكبين إلاّ من تمّ كشف جرائمهم.

وإذا كانت مهمتنا تفحُّص السجلات حول جرائم اللبنانيين وغيرهم من

الجماعات الإثنية، فإنّها مهمة على درجة من الإستحالة، لأن شرطة نيو ساوث ويلز لا تجمع ولا تنشر المعلومات عن إثنية الأشخاص الذين يتم التعاطي معهم. وحدها ولاية فيكتوريا تنشر وبشكل منتظم معلومات تتناول مكان ولادة - كما وعمر وجنس - الأفراد الذين تتعاطى معهم. والمشكلة هنا هي أنّ مكان الولادة وحده لا يقدّم إحصاءات إثنية يمكن الوثوق بها. ولا بدّ من التنويه هنا بأنّ شرطة فيكتوريا وشرطة غرب أستراليا هما الجهازان الوحيدان اللذان يقدّمان معلومات عن السيماء الإثنية للمشبوهين.

وقد بيّن ماكريجي (١٩٩٩) وبوضوح أنّ السيماء الإثنية هي وحدة قياس غير موضوعية للإثنية ومليئة بالأخطاء. والإحصائيات التي درج نشرها في فيكتوريا فقط إبتداء من سنة ١٩٩٣ لا تقدّم تفاصيل عن طبيعة الارتكابات ومن قاموا بها.

حتى ولو توافرت المعلومات فلن يكون من السهولة بمكان الخروج باستنتاجات واضحة حول الموضوع - كما أشار ماكريجي (١٩٩٩، ص ٥)، لأنّ ترجمة تلك المعلومات قاصرة إلى حدّ كبير. فهناك عدد محدود من المهاجرين تمّ تسجيله، ناهيك عن الأعداد القليلة للسجناء الذين لا يمكن استخدامها لتقدير نسب تورّط الجماعات المهاجرة بالجريمة. وبكلام آخر إنّه من غير الممكن الاستنتاج من إحصائيات علم الجريمة المنشورة، إذ ما كانت جماعة إثنية محدّدة - اللبنانيون مثلاً، أو أي جماعة أخرى - هي أكثر تورطًا بالأعمال الإجرامية بالمقارنة مع غيرها من الجماعات في سيدني.

وعلى كل حال، فهناك مشكلات كبرى باستخدام هذه المعلومات للحصول على استنتاجات حاسمة حول جريمة الأحداث في سيدني. أولاً لأنّ هذه المعلومات تنطبق على أبناء الجيل الأول، وليس الثاني. علمًا بأنّ شبيبة الجيل الثاني - لبنانيين أو غير لبنانيين - يشكلون مصادر الخوف الأساسية من الجريمة في سيدني. وبحسب لولنك (١٩٩٩، ص ١): من المعروف، وعلى نطاق واسع، أنّ محاولة تبيان المعدّلات المجهولة لجريمة الأحداث إستنادًا إلى تقارير الشرطة أو إحصاءات المحاكم، لهي ذات طبيعة إشكالية. وكمثال على ذلك، يشير غانّين (١٩٩٥)، وكذلك غيّرا ووايت إلى عوامل إجتماعية وثقافية وسياسية تعمل ضدّ الوصول إلى قراءة دقيقة لطبيعة جريمة الأحداث.

من الواضح إذًا أنّ الأبحاث والمعلومات، المتوافرة حتى الآن، ليست كافية لدعم الإستنتاج بأنّ هناك علاقة واضحة وأكيدة بين الإثنية والجريمة في سيدني، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الدقيقة في أي مكان في أستراليا حول الجريمة الإثنية. وأنّ بعض المعلومات، التي تستخدم مكان الولادة كتعويض عن الإثنية، تظهر بأنّ في بعض الولايات بعض الجماعات الإثنية يبالغ بمعدّلات تورّطها في نواح مختلفة من ميدان الأنشطة الإجرامية المتنوّعة. وعلى التحديد، تظهر نِسب توقيف الأحداث المرتفعة بشكل جلي في بعض الجماعات - آخذين مكان الولادة

كمقياس - كاللبنانيين والفيتناميين والأتراك والصينيين وغيرهم. ولكن الأرقام ليست أكثر من جزئية ضئيلة من أعداد شبيبة تلك الجماعات. وعلى العموم، فإنّ الكثير من الدراسات الأسترالية والعالمية مستخدمة الأرقام المتوافرة نفسها استنتجت بأنّ الجماعات الإثنية ليست أكثر تورطًا بالنشاطات الإجرامية من غيرها.

وهكذا، فإنّ إحصائيات علم الجريمة والأبحاث في أستراليا لم تستطع التأكيد، وبحدّ أدنى من الثقة، على العلاقة بين الثقافة الإثنية والجريمة. ومن المحتمل أنّ الإستنتاج الحاسم الوحيد، الذي يمكن استخلاصه من المعلومات المتوافرة، هو أنّ تلك المعلومات لا تدعم بأي شكل من الأشكال المزاعم الهستيرية التي تمّ إطلاقها حول إجرامية اللبنانيين، وكانت جزءًا من حالة الذعر الأخلاقي على أمواج البث التلفزيوني في سيدني وفي صحفها في بدايات ربيع ١٩٩٨، وأعيد تكرارها في شباط ٢٠٠٠.

بحث في الخوف من الجريمة

إنّ الخوف من الجريمة لا يستند إلى معلومات الشرطة عن الموقوفين والمشتبه بهم بقدر ما هو ناتج عن حالة القلق التي تساور المجتمع في مدنه وأريافه، وعلى ما يبدو فإنّ ذلك الخوف يشكل جزءًا من نسيج مناخات الريبة التي نشأت لعدد من العقود المنصرمة، والتي تميّزت بالعولمة وارتفاع معدّلات البطالة وارتفاع معدّلات القلقلة الاقتصادية. هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى حالة القلق التي تساور الناس في نيو ساوث ويلز جراء انتشار الجريمة في أوساط الشباب لكون هؤلاء يحتلون رأس قائمة رموز الجريمة. ومثال على ذلك، فقد أظهرت الدراسة التي قام بها لولنك (تصوّرات حول مشكلات الجريمة والازعاج في الضواحي، نيو ساوث ويلز، ١٩٩٥) أنّ واحدًا من كل خمسة أشخاص يعتبر أنّ هناك مشكلة عصابات شبيبة، مع أنّ ٢١،٢٪ من الأشخاص الذين قابلهم اعتبروا أنّ عصابات الشبيبة كانت المشكلة الأساسية. وعلى كل حال فقد أكدت أبحاث أخرى بأنّ الشباب أنفسهم قد يكونون من ضحايا الجريمة، وخاصة الأحداث وصغار السن عمومًا، لاسيما عندما تكون الجرائم ذات طابع عنفي.

كما وأنّه من الواضح أنّ الخوف من الجريمة يتم النظر إليه من خلال عدسة العرقنة: الخوف من الآخر. وقد أجرت ديبرا لبتون (١٩٩٩) بحثًا ميدانيًا (في سيدني، باترست، وولونغونغ في نيو ساوث ويلز، وفي هوبارت في تازمانيا) حول الخوف من الجريمة. وكان من ضمن المشاركين في البحث شباب بين السادسة عشرة والعشرين من أعمارهم، وكذلك أناس تجاوزوا الستين من العمر، ونساء من كل الأعمار؛ ولم يجر تسجيل الخلفية الإثنية للمشتركين. وكان البحث ذاك بمثابة النموذج المثال على أحد أبعاد عملية العرقنة في نيو ساوث ويلز، حيث

يتوجه الناس باللائمة على الآخر بسبب مخاوفهم وعدم إحساسهم بالأمن، وكذلك بالنسبة لمخاوفهم الحياتية الأخرى، ويلعب الإعلام دورًا رئيسيًا في ذلك (لبتون، ١٩٩٩، ص ١٤):

« إنّ صورة الغريب الذي لا يمكن التنبؤ بطباعه «الآخر مصدر الخطر»، يُعطى دور الهدف، ويشكل مخزنًا للمخاوف العامة، كما لحالات القلق والعصاب: القلق حول طبيعة الحياة العصرية والمجتمع الحديث بانهيار قيمهما، وكذلك فقدان الإحساس بالأمن بالنسبة للعلاقات الاجتماعية وتصاعد الفظاظة وطغيانها على علاقات الأفراد فيما بينهم، وانعكاس تأثير البطالة و البؤس وتفكك الأسر».

وخلصت لبتون (١٩٩٩، ص ١٢) إلى القول: «إنّ أماكن الخطر يتم تحويلها إلى أساطير، وينظر إليها كأماكن رعب بسبب جاذبيتها لأناس من جماعات منحرفة وفئات مهمشة إجتماعيًا، على شاكلة مدمني المخدرات ومروجيها، وبنات الهوى والعاطلين عن العمل، والمشردين اليائسين والغاضبين، ورجال الشرطة الفاسدين والأبوريجينال والعصابات الآسيوية الإجرامية... ينظر إلى حالة الخطر في صورة الغريب المبهم، الذكر دائمًا، الذي لا يتغير من خلال تصنيفات مختلفة للثقافات الفرعية بواسطة جماعات إجتماعية مختلفة: بالنسبة لصغار السن مثلاً غالبًا ما تكون صورة الغريب في الشباب من أعضاء العصابات؛ وبالنسبة للنساء كان الرجل الغريب في الأماكن العامة، وبالنسبة للبالغين كان غالبًا السكارى خارج الخمارات».

وهكذا، فالمهاجرون والأبوريجينال، بوصفهم الآخر، يتم النظر إليهم كمصدر دائم للخوف، ومن النادر جدًا أن ينظر إلى المهاجرين كضحايا لهذا الخوف. وعلاوة على ذلك، فقد أشار السيد دانكن شابل، مدير المعهد الأسترالي لعلم الجريمة، بأنّ الكثيرين من المهاجرين أنفسهم يعانون الخوف من الجريمة الإثنية، والجريمة بشكل عام. إنّ اهتمام الإعلام الواسع النطاق بالجريمة، وحوادث التعرّض للسرقة، أو التهديد بالعنف، ينشر الخوف في كلّ مكان ويجعل الناس يتحسسون الأخطار في بيئتهم، بحيث أنّ بعض المواطنين تحوّلوا إلى سجناء خوف (هايزلسهرست، ١٩٩٠).

بحث في جريمة الشباب

يحتل الشباب حيّزًا واسعًا في عقول أولئك الذين يخشون على سلامتهم في نيو ساوث ويلز. وبما أنّ ارتفاع معدلات الجريمة يكاد أن يتحوّل إلى أنشودة شعبية تتردّد أصداؤها بين المعلقين الإذاعيين ووسائل الإعلام. والكثير من القلق حول الجريمة الإثنية في سيدني يرتبط غالبًا بسلوكيات أبناء الجيل الثاني من المهاجرين. ولكن ما هو حجم جريمة الشباب في نيو ساوث ويلز بشكل عام وفي

سيدني خاصة؟ وهل هناك من الأبحاث ما يدعم مسببات هذا الخوف من جريمة الشباب في نيو ساوث ويلز؟

إنّ جانبًا من المشكلة في الإجابة على هذا السؤال يكمن في قلّة الأبحاث حول جريمة الشباب في أواخر التسعينيات. لأنّ كل ما هو متوافر منها تركز في ما بين منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات. وهنا لا بدّ من تسليط الضوء على تلك الأبحاث وما خلصت إليه حول الموضوع آنف الذكر. ولقد أظهر أحد التقارير المقدمة إلى برلمان نيو ساوث ويلز بواسطة لجنة الشؤون الاجتماعية (١٩٩٥، ص ٢٣) دلائل حول ارتفاع الارتكابات العنفية بواسطة الشباب:

« إنّ سجلات محكمة الأطفال تدل على ارتفاع ملحوظ بمعدلات الارتكابات العنفية المثبتة على امتداد العقد الأخير من القرن الماضي، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ نسب المثول أمام المحاكم لأسباب عنفية قد تصاعدت بشكل ملحوظ أيضًا. والمفارقة هي أنّ الارتكابات العنفية بواسطة الأحداث كانت قد شكلت ٩،٩٪ في سنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ومع حلول الـ١٩٩٣ - ١٩٩٤ بلغت النسبة المئوية لحالات المثول أمام المحاكم ضعف ذلك العدد» .

إنّ رؤية عميقة لحقيقة الأمر يوفرها التقرير المقدم لبرلمان نيو ساوث ويلز بواسطة لجنة الشؤون الاجتماعية في البرلمان المذكور (١٩٩٥) بما أشارت إليه أدناه:

- إنّ عدد حوادث السطو لمن هم بين ١٨ و٢٤ سنة، والتي استخدم فيها سلاح ناري أو أسلحة أخرى، قد هبطت إلى أدنى مستوياتها على امتداد السنوات الأربع مجال التقرير (١٩٩٣).

- إنّ عدد حوادث السطو لمن هم من ١٠ إلى ١٧ سنة من العمر بلغت أعلى معدلاتها سنة ١٩٩٣.

- إنّ العدد السنوي للاعتداءات الجنسية لمن هم بين ١٨ و٢٤ سنة حافظ على معدّلاته تقريبًا.

- إنّ عدد الأشخاص من ١٨ إلى ٢٤ سنة الذين تمّت إدانتهم بجرائم القتل والاغتصاب حافظت على النسبة ذاتها تقريبًا منذ عام ١٩٨٨؛ وعلى العكس من ذلك، فإنّ نسب جرائم الإبتزاز والسطو المسلح قد ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

- ولقد أشار قاضي محكمة الأطفال بأنّ حمل الأحداث للسكاكين كان أمرًا شبه عادي في المدارس والشوارع. وكانوا يزعمون دائمًا بأنّ السكين تستعمل لنزع قشور البرتقال أو لاستخدامها في صيد السمك «... إنّنا نحملها للدفاع عن أنفسنا» (دلائل بلاكبرن ٢٨ تموز ١٩٩٤).

- وفي تقرير إستشاري أعد بطلب من شرطة نيو ساوث ويلز، وحمل عنوان «عصابات الشوارع» جاء ما يلي: «إنّ هناك الكثير من الدلائل بأنّ الأسلحة أصبحت في متناول الشباب وخاصة المسدسات. مع الزعم بسهولة الحصول عليها. ولو كان ذلك الأمر صحيحًا فسيكون باعثًا على قلق كبير» (١٩٩٤، ص ٢٦).

إلى ذلك تتوافر بعض المعلومات عن جرائم الشباب الإثني (أو أكثر دقة جرائم الشباب على أساس مكان ولادتهم)، فقد أورد لولنك في تقرير له (١٩٩٩، ص ٤) بأنّ بعض الجماعات الإثنية تمتلك معدلات قضايا قانونية مرتفعة نسبيًا، وأشار التقرير إلى الهنود الصينيين وأبناء جزر الباسيفيك وإلى أنّ معدّل القضايا القانونية التي تعنيهم والعالقة في الجهاز القضائي يتناسب مع عددهم بالقياس إلى الآخرين، وكان ذلك المعدّل قد تصاعد في السنوات الأخيرة.

وفي تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس التشريعي لولاية نيو ساوث ويلز (١٩٩٥)، بتحليله للمعلومات حول أمكنة الولادة للشبيبة في إصلاحيات الأحداث الذين تمّت إدانتهم بأحداث عنف وسطو، تبيّن أنّ اللبنانيين والهنود الصينيين والنيوزيلانديين يمتلكون معدّلات، وبالتتابع كما يلي: ففي الوقت الذي يشكل فيه اللبنانيون ٠،٩٪ من جميع الأحداث (أولئك الذين حدّدت أعمارهم من ١٢ إلى ٢٥ سنة بلغت نسبتهم ٥،٦٪ من الذين تمّ توقيفهم لارتكابات عنفية و٢،٨٪ تمّ إيقافهم بسبب جرائم سطو)؛ تشكل نسبة النيوزيلانديين ١،٦٪ من المجموع العام بلغت نسبة ارتكابات الأحداث في أوساطهم ٣،٦٪ من الجرائم العنفية و٣،٨٪ من جرائم السطو؛ والشبيبة الهندو - صينية والتي ولد أغلبهم في فيتنام ومن ضمنهم الكمبوديون واللاوسيون، كانت نسبة تمثيلهم ٣،٣٪ من الأحداث الموقوفين لأسباب عنفية من المجموع العام. ولا بدّ من أن نلفت بأنّ الأحداث محط اهتمامنا هنا لا يشكل مجموعهم أكثر من ١،٥٪ من مجموع الشبيبة في نيو ساوث ويلز.

وأخيرًا، فقد سجل التقرير بأنّ الموقوفين من أحداث جزر الباسيفيك قد ارتفع عددهم بنسبة ٧٥٪ من نيسان ١٩٩٣ إلى نيسان ١٩٩٤، ومعلقًا على ذلك: إنّ الإرتكابات التي قام بها هؤلاء الصبية، وتمّ احتجازهم على أساسها، توحي بأنّ هناك ميلاً نحو النشاطات الإجرامية العنفية.

بيان ١-٣- الجرائم العنفية حسب الخلفية الإثنية/الثقافية: مراكز العدلية للأحداث من ١ كانون الثاني ١٩٩١ إلى ٣١ أيار ١٩٩٣

أستراليون	٪٥٠،٨
الأبوريجنيون	٪٢٨،٤
آخرون	٪١١،١
النيوزيلنديون	٪٣،٦
الهندو-صينيون	٪٣،٣
اللبنانيون	٪٢،٣

المصدر: NSW Parliament legisiative Council Standing Committee on Social issues (1995 p. 58)

بيان ٢-٣- سرقات حسب الخلفية الإثنية/الثقافية: مراكز العدلية الحديثة للأحداث من ١ كانون الثاني إلى ٣١ أيار ١٩٩٣

الأنغلو-أستراليون	٪٤١،٧
الأبوديجينيون	٪٢٤،١
آخرون	٪٢١،٨
اللبنانيون	٪٥،٦
النيوزيلنديون	٪٣،٨
الهندو-صينيون	٪٣،٠

المصدر: NSW Parliament legisiative Council Standing Committee on Social issues (1995 p. 58)

ومن الواضح هنا أنّ الخوف من جريمة الشباب في نيو ساوث ويلز وفي سيدني له أساس واقعي. وقد بيّنت الأبحاث بأنّ هناك مشاكل تتعلق بالشبيبة والأماكن العامة حول سيدني، كالملاعب والحدائق والأسواق ووسائط النقل العام. وهناك دلائل أيضًا بأنّ استخدام السلاح بواسطة الشبيبة آخذ بالتصاعد، ولهذه الأسباب تبرز الحاجة إلى المزيد من البحث حول الموضوع.

وغالبًا ما يكون الخوف من جريمة الشباب ليس فقط بسبب ما يقومون به من أعمال العنف والسرقة كأفراد، إنما لأشكال تجمعهم في الأماكن العامة. وسنتعامل وبشكل أكثر منهجية مع قضايا الشباب والأماكن العامة في الفصل اللاحق. وعلى كل حال، فإنّ التقارير الأخيرة حول مجموعات من الشباب تثير الشغب في Bondi Beach إنما تبعث على القلق، ولكن في الوقت نفسه يجب أن نحذر من استعجال الإستنتاجات الكثيرة عن المدى الذي بلغته جريمة الشباب بالاعتماد على حادثين فقط. وكما أشار وايت (١٩٩٤، ص ١١٤)، فإنّ الإعلام يتحمل مسؤولية موجة الذعر الأخلاقي بالنسبة للشباب، وموجة الجريمة، وبالتالي مسؤولية تنميط بعض الشباب كمثيري شغب وخطرين لما في ذلك من إمكانية رفع حالة الخوف العام ورفع معدلات العصاب الاجتماعي.

أبعاد الجندرة في جريمة الشباب

بما أنّ اهتمام هذا الكتاب ينصب على جريمة الشباب، يبدو من الواضح أنّ معظم الشباب (إثنيين أو غير ذلك) المتورطين بالارتكابات والجنح هم غالبًا من الذكور، (بلغت نسبة الموقوفين من الذكور ٩٥٪ في إصلاحيات الأحداث في نيو ساوث ويلز). ويعتبر الاحتيال الجريمة الوحيدة التي يتساوى بارتكابها تقريبًا الذكور والإناث.

والجريمة التي تحتكرها الإناث تقريبًا هي الدعارة: ٩٠٪. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام هي انعكاس لارتفاع نسبة جرائم الأحداث أو هي كناية عن جريمة منظمة. يستخدم لولنك (١٩٩٠) أرقامًا من تقرير الأطفال والعدالة تبيّن أنّ إمكانية إدانة الصبية الذكور هي أرفع بسبعة أضعاف من إدانة الإناث. ومن الواضح أنّ دراسة الجريمة الإثنية في سيدني تعني في الأساس الشباب الذكور بكون الأبحاث تلك تؤكد ما أسماه كارينغتون (١٩٩٠) بذكورية الجريمة. ولكن آدلر (١٩٩٤، ص ١٥٩) يشير إلى أنّه وبالرغم من النمو المتسارع للأبحاث حول جرائم النساء، فإنّ هذا الحقل لم يجر استكشافه بما فيه الكفاية حتى الآن. وبما أنّ مهمة هذا الكتاب ليست في إصلاح هذا الخلل، ولا يعني قولنا بأية حال بأنّنا تجاهلنا مركزية علاقة الجنس وربطها بين الشباب والإثنية والجريمة، فسيصار إلى بحث أسئلة الذكورية في الفصلين الخامس والسادس من هذا الكتاب.

كما وأنّ بعض الملاحظات وثيقة الصلة بالشباب والإثنية والجريمة كانت قد تمّت الإشارة إليها بواسطة لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس التشريعي في نيو ساوث ويلز (١٩٩٥، ص ٤٦):

«يفرق الشاهد بين العنف الخارجي والداخلي للشابات والشباب موحيًا بأنّ النساء يعبّرن عن ذلك الغضب داخليًا بواسطة إيذاء الذات بالادمان على المخدرات، واختلال الأنظمة الغذائية وحتى في إقامة العلاقات. وعندما تعبّر النساء عن غضبهن وتتصرّفن بعنف يقع ذلك السلوك ضمن دائرة الملاحظة، ولا يتم التساهل إزاءه، كما الحال بالنسبة للشباب (أدلة ويلسون، ١٩٩٥، ص ٤٦)».

«وأشار شاهد آخر إلى أن تكون مسيئًا ينظر إليك بطريقة رومنطيقية ومن خلال صورة إيجابية للذكور. في الوقت الذي تغيب فكرة السيّئ بالنسبة للإناث التي يمكن قبولها، (أدلة أدلر، ٢٠ تموز ١٩٩٤)».

وإضاءة أخرى للعلاقات المعقدة بين المهاجرين، الشبيبة والجريمة، يقدّمها مانويل كاستيل (١٩٩٨، ص ٢٠٤)، الذي يصف نمو وامتداد اقتصاد الجريمة العالمي بقوله إنّ لشبكة الجريمة العالمية آثارًا إقتصادية وسياسية في المجتمعات المعاصرة:

«إنّ الأثر السياسي الأساسي لشبكة الجريمة العالمية على المجتمعات لهو أبعد من

بيان ١-٣- الجرائم العنفية حسب الخلفية الإثنية/الثقافية: مراكز العدلية للأحداث من ١ كانون الثاني ١٩٩١ إلى ٣١ أيار ١٩٩٣

أستراليون	٪٥٠،٨
الأبوريجنيون	٪٢٨،٤
آخرون	٪١١،١
النيوزيلنديون	٪٣،٦
الهندو-صينيون	٪٣،٣
اللبنانيون	٪٢،٣

المصدر: NSW Parliament legisiative Council Standing Committee on Social issues (1995 p. 58)

بيان ٢-٣- سرقات حسب الخلفية الإثنية/الثقافية: مراكز العدلية الحديثة للأحداث من ١ كانون الثاني إلى ٣١ أيار ١٩٩٣

الأنغلو-أستراليون	٪٤١،٧
الأبوديجينيون	٪٢٤،١
آخرون	٪٢١،٨
اللبنانيون	٪٥،٦
النيوزيلنديون	٪٣،٨
الهندو-صينيون	٪٣،٠

المصدر: NSW Parliament legisiative Council Standing Committee on Social issues (1995 p. 58)

ومن الواضح هنا أنّ الخوف من جريمة الشباب في نيو ساوث ويلز وفي سيدني له أساس واقعي. وقد بيّنت الأبحاث بأنّ هناك مشاكل تتعلق بالشبيبة والأماكن العامة حول سيدني، كالملاعب والحدائق والأسواق ووسائط النقل العام. وهناك دلائل أيضًا بأنّ استخدام السلاح بواسطة الشبيبة آخذ بالتصاعد، ولهذه الأسباب تبرز الحاجة إلى المزيد من البحث حول الموضوع.

وغالبًا ما يكون الخوف من جريمة الشباب ليس فقط بسبب ما يقومون به من أعمال العنف والسرقة كأفراد، إنما لأشكال تجمعهم في الأماكن العامة. وسنتعامل وبشكل أكثر منهجية مع قضايا الشباب والأماكن العامة في الفصل اللاحق. وعلى كل حال، فإنّ التقارير الأخيرة حول مجموعات من الشباب تثير الشغب في Bondi Beach إنما تبعث على القلق، ولكن في الوقت نفسه يجب أن نحذر من استعجال الإستنتاجات الكثيرة عن المدى الذي بلغته جريمة الشباب بالاعتماد على حادثين فقط. وكما أشار وايت (١٩٩٤، ص ١١٤)، فإنّ الإعلام يتحمل مسؤولية موجة الذعر الأخلاقي بالنسبة للشباب، وموجة الجريمة، وبالتالي مسؤولية تنميط بعض الشباب كمثيري شغب وخطرين لما في ذلك من إمكانية رفع حالة الخوف العام ورفع معدلات العصاب الاجتماعي.

أبعاد الجندرة في جريمة الشباب

بما أنّ اهتمام هذا الكتاب ينصب على جريمة الشباب، يبدو من الواضح أنّ معظم الشباب (إثنيين أو غير ذلك) المتورطين بالارتكابات والجنح هم غالبًا من الذكور، (بلغت نسبة الموقوفين من الذكور ٩٥٪ في إصلاحيات الأحداث في نيو ساوث ويلز). ويعتبر الاحتيال الجريمة الوحيدة التي يتساوى بارتكابها تقريبًا الذكور والإناث.

والجريمة التي تحتكرها الإناث تقريبًا هي الدعارة: ٩٠٪. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام هي انعكاس لارتفاع نسبة جرائم الأحداث أو هي كناية عن جريمة منظمة. يستخدم لونك (١٩٩٠) أرقامًا من تقرير الأطفال والعدالة تبيّن أنّ إمكانية إدانة الصبية الذكور هي أرفع بسبعة أضعاف من إدانة الإناث. ومن الواضح أنّ دراسة الجريمة الإثنية في سيدني تعني في الأساس الشباب الذكور بكون الأبحاث تلك تؤكد ما أسماه كارينغتون (١٩٩٠) بذكورية الجريمة. ولكن آدلر (١٩٩٤، ص ١٥٩) يشير إلى أنّه وبالرغم من النمو المتسارع للأبحاث حول جرائم النساء، فإنّ هذا الحقل لم يجر استكشافه بما فيه الكفاية حتى الآن. وبما أنّ مهمة هذا الكتاب ليست في إصلاح هذا الخلل، ولا يعني قولنا بأية حال بأنّنا تجاهلنا مركزية علاقة الجنس وربطها بين الشباب والإثنية والجريمة، فسيصار إلى بحث أسئلة الذكورية في الفصلين الخامس والسادس من هذا الكتاب.

كما وأنّ بعض الملاحظات وثيقة الصلة بالشباب والإثنية والجريمة كانت قد تمّت الإشارة إليها بواسطة لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس التشريعي في نيو ساوث ويلز (١٩٩٥، ص ٤٦):

«يفرق الشاهد بين العنف الخارجي والداخلي للشابات والشباب موحيًا بأنّ النساء يعبّرن عن ذلك الغضب داخليًا بواسطة إيذاء الذات بالادمان على المخدرات، واختلال الأنظمة الغذائية وحتى في إقامة العلاقات. وعندما تعبّر النساء عن غضبهن وتتصرّفن بعنف يقع ذلك السلوك ضمن دائرة الملاحظة، ولا يتم التساهل إزاءه، كما الحال بالنسبة للشباب (أدلة ويلسون، ١٩٩٥، ص ٤٦)».

«وأشار شاهد آخر إلى أن تكون مسيئًا ينظر إليك بطريقة رومنطيقية ومن خلال صورة إيجابية للذكور. في الوقت الذي تغيب فكرة السيّئ بالنسبة للإناث التي يمكن قبولها، (أدلة أدلر، ٢٠ تموز ١٩٩٤)».

وإضاءة أخرى للعلاقات المعقدة بين المهاجرين، الشبيبة والجريمة، يقدّمها مانويل كاستيل (١٩٩٨، ص ٢٠٤)، الذي يصف نمو وامتداد اقتصاد الجريمة العالمي بقوله إنّ لشبكة الجريمة العالمية آثارًا إقتصادية وسياسية في المجتمعات المعاصرة:

«إنّ الأثر السياسي الأساسي لشبكة الجريمة العالمية على المجتمعات لهو أبعد من

التعبير عن هوية تلك المجتمعات الثقافية. إنّه في الثقافة الجديدة التي يحدثها، وبأشكال مختلفة، وبتقديمه المجرم الجريء الناجح كنموذج للأجيال الجديدة التي لا تمتلك إمكانية الانعتاق من الفقر والتمتع والاستهلاك وعيش المغامرة... في عالم الإستبعاد، وفي خضم مشكلات الشرعية السياسية، بحيث تبدو الحدود بين أشكال الاعتراض والرضى، بين الجريمة والمغامرة، غير واضحة المعالم».

كما وتربط أبحاث أخرى بين عنف الذكور على الذكور بقضايا الهوية الذكورية، من خلال توافر الكثير من الأدبيات التي تشدّد على أهمية الشرف الذكوري في أوساط شبيبة الطبقة العاملة، والطبقات المهمشة (كامبل، ١٩٨٦؛ غانّين، ١٩٨٥؛ آرثر، ١٩٩٤)؛ ولكن القليل من تلك الأبحاث يتعرّض للكيفية التي تتم بواسطتها عملية بناء قضايا الإثنية حول الذكورية. لقد قام بوينتينغ، نوبل، وطبر (١٩٩٩) بعملية استكشاف الكيفية التي بواسطتها تؤثر وتتأثر بها الإثنية المسودة للشبيبة بالذكورية، وبما أسماه كونيل بـ«الذكورية المعترضة»، وشدّد تومسن (١٩٩٦، ص ١٩٣) على أنّ السمة الذكورية للجريمة الإثنية يجب أخذها بعين الاعتبار قبل وضع السياسات لكيفية التعاطي مع جريمة الأحداث الذكور. وبالنظر إلى الطبيعة المتشابكة للعلاقة بين الشرطة والشباب، ومن خلال أطر الذكورية، التي يتم تعريفها وإعادة إنتاجها من خلال حالة الرفض المتبادل، يتبيّن أنّ هناك الكثير من الموارد التي يساء استغلالها في مواجهة الجريمة. كما أنّ تفاعل تحليلات مسائل الشرف تتجاهل حتى الآن أهمية المصالح الذكورية لرموز السلطة كضباط الأمن ورجال الشرطة (تومسن، ١٩٩٦، ص ٢)، وسيتم التعرض لهذه المسألة بتفصيل أكبر في الفصل السادس.

الشبيبة والأماكن العامة

إنّ العلاقات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجريمة هي مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسه. ويتبدى بعض تلك العلاقة خاصة بالنسبة للشباب من ذوي الدخل المنخفض، أو الذين بلا مداخيل، من خلال عجزهم عن إيجاد الفسحات الخاصة بهم، وبالتالي اعتمادهم على الأماكن العامة مثل الأسواق والحدائق العامة. ويتم استكشاف هذه العلاقة في التقرير الذي أعدّه مجلس الجاليات الإثنية في نيو ساوث ويلز حول استخدام الأماكن العامة.

إنّ الشبيبة العاطلين عن العمل، والذين لا يمتلكون الكثير للترفيه عن أنفسهم والمعزولين جغرافيًا، ووسائط النقل العام بعيدة عن متناولهم. يفتقرون إلى المنازل كفسحات للقاء ولتمضية أوقاتهم، لذلك يلجأون إلى الأسواق بكونها الأماكن الوحيدة والمتوافرة لتمضية الوقت وللترويح عن أنفسهم هربًا من البطالة وفي غياب الالتزامات التربوية والعائلية.

وكما يذكرنا وايت (١٩٩٤، ص ١١٠): حتى يمكننا الحديث عن أماكن وقوع جريمة الشباب، من المهم أن نفرّق بين الكيفية التي يتعاطى بها رجال الشرطة مع بعض الجماعات (اللبنانيين فقط) وبعض النواحي مثلاً (لاكمبا) وبين التعاطي مع أماكن حيث تتعايش جماعات كثيرة التنوّع. ويطلق وايت تعبير «حياة الشارع» على سمات ثقافة الشباب المتعلقة بالاماكن العامة مثل مراكز ومجمعات التسوق.

هناك تناقض في لب مشكلة الأولاد ومجمعات التسوق (shopping malls)، بكون هذه الأخيرة تمثل الشكل الأكثر تعقيدًا لتسليع الأماكن العامة، في الوقت الذي يمثل افتقار هؤلاء الناس إلى النقود استبعادًا لهم من «تجربة التسوّق» (shopping experience)

إنّ السوق مصمّم لجذب الناس بتوفير الإحساس بالراحة لهم، ولاستدراجهم لشراء السلع، ولكن المشكلة أنّ الكثيرين من الشباب يزورون تلك الأسواق لأسباب غير الأسباب التي صمّمت الأسواق من أجلها. وبكونهم يفتقرون إلى المال، يمكننا هنا تلمّس بعد إجتماعي طبقي، يبدو جليًا من خلال الترحيب بالشبيبة الموسرين في الوقت الذي يعتبر وجود فقرائهم أمرًا غير مطلوب على الإطلاق. لقد نجح وايت في التقاط هذا البعد (١٩٩٤، ص ١١٢) بتأكيده على أنّ التعاطي الاجتماعي مع الشبيبة يتم من خلال موقعهم كمستهلكين وكمنتجين في سياق «حياة الشارع». الشباب الذين يشترون السلع والخدمات، أو الذين تبدو عليهم أمارات الغنى بما يشي بكونهم زبائن محتملين، من النادر أن يتم النظر إليهم كمسببين للمشاكل من قِبل أصحاب المحلات التجارية ورجال الشرطة. أمّا في حالة الفقراء والذين يبدو أنّهم من فقراء جماعات الأقليات، فغالبًا ما يتم تحديد موقعهم من خلال الشك بهم وبالمواقف الصدامية من المحيطين بهم. من وجهة نظر الإستهلاك إنّ هؤلاء الصبية بلا فائدة على الإطلاق.

وهكذا، فإنّه من المهم فهم العلاقة المتناقضة بين الشباب والأسواق. يكون وجودهم غير مرغوب فيه من قبل أصحاب الأسواق بسبب فقرهم وبسبب تجمّعهم وبأعداد كبيرة. وكونهم بلا مصادر دخل أو أي اعتبار اقتصادي واجتماعي آخر هو في الحقيقة ما يجذبهم إلى الأسواق. يصف وايت (١٩٩٤، ص ١١١) جاذبية تلك الأماكن بالنسبة للشباب كما يلي: «إنّ استخدام الشباب للأسواق العامة نابع من مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمها: أضواء المدينة الباهرة، وندرة وجود أماكن التسلية والترفيه في الضواحي التي يسكنونها، وغياب وجود النقود مع توافر وسائل النقل بالإضافة إلى السمعة الحسنة لبعض الأماكن لتمضية الوقت... والأخطار التي يمثلها الاختلاط بشبيبة من خلفيات مختلفة... وكذلك توافر المناخات حيث يحسّ الشباب بالأمن وبوجود أعداد من أقرانهم رغم أنّهم غير معروفين ومتحرّرين من رقابة الأهل ورقابة البالغين».

هل هناك عصابات جريمة إثنية في أستراليا؟

إنّ وجود العصابات العالمية يشكّل جزءًا من سيرورة العولمة لا يمكن تجاهله (كاستيل، ١٩٩٨، ص ١٦١ – ٢٠٥)، ومفردات «مافيا»، «ترايد»، و«ياكوزا» معروفة بما فيه الكفاية لسكان سيدني من حيث ارتباطها بتجارة المخدرات، والدعارة، والقمار... ومؤخرًا تجارة الرقيق الأبيض وتهريب البشر. وتتواتر في مناخات الشرطة تعابير مثل: «عصابات شرق أوسطية»، كما أشرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب. وبالفعل فإنّ سرقة السيارات بواسطة «عصابات شرق أوسطية»، والتي حظيت بتغطية واسعة في الصحف، أجبرت أصحاب الملايين من سكان لويزا رود في ضاحية بريتش غروف على استخدام وكالات الحراسة الخاصة لضبط أمن الشارع الذي يعيشون فيه. وفي الوقت الذي نتحدّى مقولة «السيماء الشرق أوسطية» لانطباعيتها وافتقارها إلى الدقة، سوف يكون من الحماقة ألاّ نعترف بوجود عصابات منظمة، ومن ضمنها عصابات ذات طابع لبناني أو إثني في سيدني. ولكننا في هذا الكتاب تحدونا الرغبة في أن نميّز بين المهاجرين المتورطين فعلاً بالأنشطة الإجرامية وعلى مستوى الامتهان وبين جماعات الشبيبة المهاجرة الذين يتورّطون بين الحين والآخر ببعض الارتكابات الجرمية، وآخذين ذلك بالاعتبار سوف نعمد إلى دراسة الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة من خلال ما تعكسه الدلائل العالمية والأسترالية في هذا الإطار. عرّفت مفوضية الرئيس لمعالجة الجريمة المنظمة سنة ١٩٦٧ «الجريمة المنظمة» كما يلي: «إنّ لبّ الجريمة المنظمة يتمثل بالنشاطات اللاقانونية والتي يتوافر من خلالها سلع وخدمات مثل القمار والقروض ذات الفوائد الباهظة، وأشكال مفاسد أخرى للمواطنين». (فيورنيتي وبلاتزمن، ١٩٩٥، ص ٣). وأضاف شلنغ (١٩٧١) إلى هذا التعريف «بأنّ الجريمة المنظمة يرافقها في غالب الأحوال التهديد بالعنف». ويشدّد رويتر (١٩٨٣، ص ١٧٥) «على السمات التراتبية للعصابات المنظمة، بكونها تتألف من جماعات تداوم على ممارسة النشاطات الإجرامية باختلاف أشكالها».

وكما أشرنا في الفصل الأول إلى أنّ العلاقة بين الجريمة المنظمة والهجرة تمّ التعرض لها في العديد من المرات في فترة ما بعد الحرب. ووجود العصابات المنظمة مثل المافيا والياكوزا والترايد في أستراليا لا يمكن نكرانه بأية حال، لأنّ إسم تلك العصابات ارتبط وبشكل وثيق بالأنشطة الإجرامية على غرار تهريب المخدرات وتوزيعها، والدعارة، ومؤخرًا تهريب البشر كمهاجرين غير شرعيين، وغسيل الأموال وناتجها المادي. وهذه هي أشكال أنشطة العصابات المنظمة البادية للعيان أكثر من غيرها. ومن المؤكد أنّ الهجرة الشرعية تسمح لهذه العصابات برفع عدد أعضائها بواسطة تجنيد بعض عناصر أبناء إثنياتهم في أستراليا، وبالتشديد على قيم الولاء والثقة من قبل المجندين (داكر وفان وينكل، ١٩٩٦، ص ٢٧٣).

إنّ المدى الذي بلغته أنشطة الجريمة المنظمة ومدى تورط المهاجرين إلى أستراليا بتلك الأنشطة يمكن التكهن حولها فقط، لأنّهم لا يخضعون لقانون الضريبة مثل الشركات والمصالح الشرعية. وقد نشرت الأسبوعية البريطانية «الاقتصادي» مؤخرًا تخمينًا حول المدى الذي بلغه ما يسمّى بالاقتصاد الأسود في أستراليا وفي ٧٥ بلدًا آخر، معتمدة على البحث الذي أعدّه الاقتصادي النمساوي فردريك شنايدر، والذي وجد بأنّ قيمة الاقتصاد الأسود في أستراليا تبلغ حوالى ١٥٪ من الناتج الوطني العام، ويعتبر ذلك معدلاً وسطًا بالنسبة للبلدان المتطوّرة – أكثر من التقديرات الأميركية واليابانية، ولكنه يتماثل مع فرنسا وكندا وبريطانيا («الاقتصادي»، ١٩٩٩، ص ٦٣). ومن اللافت هنا أنّ البلدان ذات التقديرات الأكثر ارتفاعًا مثل نيجيريا ومصر وتايلاند والفيليبين ليس لها تاريخ هجرة. ومن الواضح أنّ عوامل أخرى غير الهجرة مثل الفساد المستعصي تكتسب أهمية كبيرة في محاولة فهم مدى وطبيعة الجريمة المنظمة في بلدان مثل أستراليا. كما ويجب التشديد أيضًا على أنّ عصابات المهاجرين ليست وحدها المسؤولة عن النشاطات الإجرامية، وأنّ النشاطات الإجرامية بحدّ ذاتها هي جزء من الأنشطة التي تكوّن اقتصاد الظل في أستراليا. كما أنّ الدفع نقدًا ثمنًا للسلع والخدمات ولأصحاب المصالح والحرفيين للتهرب من دفع الضرائب يلعب دورًا مهمًا في ذلك الاقتصاد.

وفي الوقت الذي تمّ الاتفاق على أنّ الهجرة مرتبطة بالجريمة المنظمة، من حيث تشكيلها وتجنيد عناصرها، تبرز نقطتان مهمتان: الأولى هي أن تنحو باللائمة على الهجرة والمهاجرين وعلى الجريمة المنظمة في أستراليا أو في مجتمعات أخرى كما يصفها كاستيل (١٩٩٨، ص ٢٠٣) كما يلي:

«في الوقت الذي يتم استخدام شبكات المهاجرين من قبل عصابات الجريمة المنظمة لاختراق المجتمعات، يتحوّل ذلك الربط المبالغ فيه وغير العادل بين الجريمة والمهاجرين لدى الرأي العام إلى حالات عصاب، تسهم في زعزعة الإنسجام والقدرة على الاحتمال اللذين يعتبران من الحاجات الملحة في مجتمعنا».

والنقطة الثانية، هي أنّه من المهم التمييز بين العصابات المنظمة والشبيبة الذين يتم تجنيدهم فيها، والذين وبحسب تعبير السيد بوب كار «مجرمون بدوام كامل»، وبين بعض الشبيبة الذين يتواجدون في الأماكن العامة أحيانًا، ويتورطون بين الحين والآخر ببعض الارتكابات. وقد أشارت الأبحاث السابقة في الولايات المتحدة إلى واقع أنّ العصابات يتم تشكيلها في البداية بواسطة الشبيبة كردّ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ويعني ذلك أنّ العصابات تنظم نفسها لخلق النظام حيث لا نظام (شن، ١٩٩٦، ص ١٩)، وقد ترافق نمو العصابات مؤخرًا في المجتمعات الغربية مع ارتفاع نسب البطالة، وما يطلق عليه «رعاع المدن» بمواكبة العولمة وإعادة البناء الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية في الغرب

(هيغدورن، ١٩٨٨). ولكنّ هناك فرق شاسع بين عصابات الشبيبة youth gangs وعصابات الشباب الإجرامية (criminal gangs of youth). كما لفت شن (١٩٩٦) في دراسته حول عصابات «المدن الصينية» في الولايات المتحدة إلى أحد أهم العوامل في التمييز بين عصابات الشبيبة... التي ليست أكثر من أشكال تعبير عن الصبيانية المراهقة أو البلوغ المبكر وبين عصابات الشباب الإجرامية ، باعتبار الأخيرة مرتبطة مباشرة بعصابات البالغين:

«إنّ العوامل التي تسمح لعصابات المراهقين بالظهور ليست بعيدة عن أنشطة منظمات البالغين من حيث أنّ هذه الأخيرة توفّر لهم أماكن اللقاء، والسماح لهم بالحركة في مناطقهم... وهكذا تكتسب العصابة شرعية وجودها في المجتمع، من خلال توفير فرص الأنشطة الإجرامية مثل حماية مواخير القمار ودعم العصابات بالنقود والمسدسات».

عصابات الشباب

إنّ التقارير حول السلوكيات الموجهة ضد المجتمع والأنشطة الإجرامية لعصابات الشبيبة الإثنية ملأت أعمدة الصحف في سيدني وشغلت اهتمام الكثيرين من نجوم البرامج الإذاعية الحوارية. ولكن على شاكلة المزاعم حول الجريمة الإثنية، فأوهام وحقائق عصابات الشبيبة - إثنية كانت أو غير إثنية - تتطلّب المزيد من البحث.

لم يتم حتى الآن إثبات أنّ بعض الذكور من خلفية لبنانية وكجزء من عصابة إجرامية هم المسؤولون، وبحسب زعم الإعلام والسياسيين ورجال الشرطة، عن حادث إطلاق النار الذي تعرّض له مخفر لاكمبا، ولا زالت المسألة أمام المحكمة وقت كتابة هذا النص - كما وأنّه لم يتم حتى الآن إدانة أحد بجريمة قتل إدوارد لي. وهذه ليست المسألة الحقيقية، لأنّ الأسئلة المهمة تتعلق بطبيعة وديناميكية عصابات الشباب من حيث تماثلها أو تمايزها مع عصابات البالغين، وكيفية التعبير عن الثقافي أو الإثني من خلال السلوكيات الإجرامية، وتبعاتها على سياسات الهجرة كشؤون الشبيبة، والأمن، والتخطيط المدني، وإلى ما هنالك. ونصل الآن إلى عدد من النقاط المهمة:

هل عصابات الشبيبة الإثنية هي شيء آخر غير شبكات صداقة للشبيبة - وأغلبهم ذكور - غالبًا ما تستند إلى الإثنية أو اللغة أو غيرها من العلامات الفارقة للتنوّع الثقافي؟ وهل هناك فروقات جوهرية بين العصابات الأنكلو-سلتية الطابع، والتي راجت في الخمسينيات، وبين عصابات شبيبة هذه الأيام؟ وما هو حجم ما يمكن ربطه من هذه الظاهرة بالثقافة الإثنية، عوضًا عن ربطه بثقافة المراهقين الذكورية بشكل عام؟ وما هي كيفية ارتباط عصابات الشباب بالطبقة الاجتماعية، وما مدى جرائميتها؟

إنّ حالة الذعر الأخلاقي الذي أنتجها الإعلام حول العصابات اللبنانية في سيدني ليست أكثر من تعبير عن شغف مبالغ فيه لعزو تعبير «عصابة» إلى كل أشكال تجمع الشبيبة في الأماكن العامة، والذين يعتبرون تلقائيًا مثيري شغب. إنّ الشباب الإثني الذين يتواجدون في الأماكن العامة في سيدني (لأنّه ليس هناك أماكن يذهبون إليها)، هم في الحقيقة جماعات أصدقاء وليسوا أعضاء عصابات، لأنّ بنية «عصابتهم» غير محكمة الترابط وعلاقتهم بعصابات البالغين متدنية المستوى أو حتى لا وجود لها. إنّها «عصابات» ترفيه عن النفس، لأنّ من أسباب تجمعهم وفرة الوقت بسبب من بطالتهم. بعضهم طلاب يواصلون تحصيلهم العلمي وبعضهم الآخر من العاملين بدوام جزئي، وبالتالي ليسوا مجرمين «بدوام كامل ومتفرّغ». ووجهة النظر التي نحن في صددها حظيت بدعم لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس التشريعي في نيو ساوث ويلز، بمراجعتها لأوضاع الشبيبة ولمدى تورّطهم في أنشطة العصابات في نيو ساوث ويلز. وقد خلصت اللجنة تلك وبعد الكثير من الدراسة إلى أنّ تعبير «عصابة» غالبًا ما يستخدم وبشكل مغلوط للدلالة على أي جماعة من الشباب، ودعت إلى الحذر من ذلك الاستخدام (هايلي، ١٩٩٦، ص ١).

ولقد أعلنت شرطة نيو ساوث ويلز بأنّ هناك حوالى ٤٠ عصابة شارع متواجدة في سيدني. وما دعم هذا الزعم ما خلص إليه جماعة الـ«Pulse Consultants»، من أنّ هناك مشكلة عصابات شبيبة. إنّهم موجودون وأحيانًا يتورطون بالأنشطة الإجرامية الخطرة. وعلى كل حال لا دلائل بأنّ المشكلة آخذة بالتفاقم، ولكن من الممكن أن تكون في حالة تطوّر.

وقد درست اللجنة الأدلة المتوافرة حول العصابات الإجرامية في سيدني وخاصة الـ«T5»، وعلى الأرجح فإنّ الـ«T5» ترمز إلى الخمسة شروط التي ينبغي توافرها في طالب الإنضمام إلى العصابة المذكورة، وهي: الجنس، صدور أحكام قضائية بحق المنتسب، السجن، العنف، والتهديد بالموت. هذه العصابة وبحسب المزاعم تتألف من حوالى ٤٠ عضوًا وما يقرب من ١٥٠ عضوًا على مستوى الزمالة من تلامذة المدارس. ويسود الاعتقاد أنّ مجال عمل العصابة المذكورة يتركزعلى اقتحام المنازل والتهديد بالعنف الذي يستهدف تلامذة المدارس في المنطقة. وعلى كل حال فقد سمعت اللجنة تعريفًا بديلاً للعصابة المذكورة كان مصدره الشبيبة الفيتنامية والعاملون الاجتماعيون، من خلال الأوراق التي قدّموها.

إنّ الـ«5T» هي الأحرف الأولى للمفردة الفيتنامية «Tuol Tre Thieu Tinh Thuong»، والتي تعني أنّ صغار السن بحاجة إلى الحب والرعاية؛ ولقد أصر العاملون الاجتماعيون أنّ «T5» ليست عصابة منظمة على الإطلاق، بل هي في الحقيقة إئتلاف لمجموعة من الشباب يعانون من الوحدة والاغتراب. وبالرغم من الادعاءات لم تقع اللجنة حتى على القليل من الدلائل بأنّ هناك عصابات بهيكليات في نيو ساوث ويلز، واستنتجت بالتالي أنّ تعبير «عصابة» لا صلة وثيقة تربطه

بأنشطة الشبيبة في الجاليات في نيو ساوث ويلز. واستنتجت أيضًا وفي الوقت الذي توجد عصابات في نيو ساوث ويلز، أنّ أعدادها وسيطرتها مبالغ فيها بشكل كبير بواسطة الإعلام، وهذا الاستنتاج الأخير كان منسجمًا مع النصيحة التي تلقتها اللجنة من وزارة العدل في نيو ساوث ويلز. تلك النصيحة التي فحواها أن ليس هناك ما يكفي من أدلة حول الأحداث قيد التوقيف توحي بكونهم «عصابة»، على الرغم من تعريفهم لذواتهم بذلك. وكما أشار أحد مدراء المدارس في الورقة التي قدّمها إلى اللجنة «... كل علمي، أنّهم جماعات متجاورة سكنيًا وهم منتشرون في عدد من المدارس. ولا علم لي بوجود عصابة مدرسية، ولكني أعلم بوجود العصابات التي تتحدث عنها الصحف، وهي بغالبيتها ليست من تلامذة المدارس».

الأولاد والشرطة والقوانين

إنّ أحداث أواخر سنة ١٩٩٨، وتحديدًا حادث إطلاق النار على مخفر لاكمبا، سلطت الاهتمام في سيدني على الجريمة الإثنية والشباب، وبالتالي جعلت اهتمام الشرطة يتركّز على الشبيبة اللبنانية في المنطقة بشكل غير مسبوق. وكان ردّ فعلها (أي الشرطة) حملة منظمة ومباشرة تدعى «أوقف وفتش»، استهدفت أول من استهدفت الشبيبة اللبنانية. ما أثار غضبًا كبيرًا لدى الشبيبة وأهلهم وزعماء الجالية. ولكي يكون بإمكاننا فهم هذه الحالة يجب علينا أن نضع تلك الأحداث، في الإطار الواسع لتصاعد التوتر والنزاع في العلاقات بين الشبيبة ورجال الشرطة. إنّ مناخ النزاع كان على علاقة بالضغوط السياسية المتعلقة بعملية الإصلاح لأجهزة الشرطة من جهة، ومن جهة أخرى بنقص في الفرص والتسهيلات المتاحة للشبيبة في بعض الضواحي، أكثر ممّا هي على علاقة بقضايا الإثنية بشكل عام أو قضية «النوع اللبناني (lebaneseness)» على وجه الخصوص. وبحسب مقدمة المجموعة المنشورة لـ«وايت وأدلر» المعنونة بـ«الشبيبة ورجال الشرطة في أستراليا»، فقد جاء:

«في الوقت الحاضر هناك ضغوط كبيرة يتعرّض لها جهاز الشرطة لإبقاء الشبيبة تحت السيطرة، في فترة بلغت فيها نسبة البطالة أرفع معدّلاتها، وكذلك حالة الفقر والتشرد، ممّا يولّد حالات كثيرة من التوتر والنزاع أثناء تأدية رجال الشرطة لواجبهم الوظيفي، والصبية يمارسون نشاطاتهم في المكان العام نفسه، حيث تطرح هذه النزاعات أسئلة كثيرة تتصل بعقلانية رجال الشرطة وأساليب تدخلهم عندما يتعلق الأمر بجماعات شبيبة محدّدة» (وايت وأدلر، ١٩٩٤، ص ٢ - ٣).

إنّ تصاعد موجات استهداف الشبيبة أفسد العلاقات بين الشرطة والشبيبة، وخاصة من خلال حملة «بلا رحمة» (zero tolerance) التي تشهد رواجًا في أستراليا وبعض المجتمعات الغربية، حيث تتواجد جماعات إثنية واسعة ومتنوّعة. ولكن كما

أشار وايت (١٩٩٤، ص ١١٧)، «إنّ استهداف الشباب بكونهم جماعة مثيرة للشبهات استدعى تدخل الشرطة برفع معدلات المراقبة التي ترافقت مع حملة أيديولوجية حوّلت الشبيبة إلى «عدو»». ولقد أوضح شان (١٩٩٤، ص ١٨٩ - ١٩١) كيف أنّ التغيّرات في جهاز الشرطة في نيو ساوث ويلز قد فاقمت من سوء العلاقات بين رجال الشرطة والشبيبة الإثنية.

إنّ الإنتقال إلى تفعيل دور الشرطة، من خلال الزعم بأنّه يمثل جزءًا من المقاربة التي اعتمدتها الشرطة لحل المشكلات، من الممكن أن يعمل ضدّ الشبيبة في الجاليات الإثنية. إنّ بعض الشبيبة المعروفين من ذوي السجلات الإجرامية، أو الذين يعتقد بأنّهم أعضاء عصابات تجري عمليات تفتيشهم ومساءلتهم بشكل دائم، وأولئك الذين يصرّون على التذكير بحقوقهم ينزل عليهم غضب الشرطة التي تعتبر عدم تعاون الشبيبة معها سببًا إضافيًا لتعزيز شكوكها.

وقبل أن نتأمل فيما إذا كانت ردود فعل الشرطة على أحداث لاكمبا وبانشبول هي في محلّها، فمن الضروري أن نرجع إلى الوراء بضع خطوات لننظر إلى الدروس التاريخية لممارسة الشرطة لدورها في أستراليا وفي المجتمعات المتعدّدة ثقافيًا.

دور الشرطة في المجتمعات الأخرى المتعدّدة ثقافيًا

ليست أستراليا البلد الوحيد الذي شهد موجات هجرة بعد الحرب، فهناك كندا، والولايات المتحدة، ونيوزيلاندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا شهدت قدوم أقليات مهاجرة - غير مرحّب بها غالبًا - (كاسيل وميلر، ١٩٩٣). وقد أثار قدوم المهاجرين انبعاث الكثير من السياسات العنصرية وتجمّعات اليمين السياسي. ومن الملاحظ ارتفاع حدّة الممارسات العنصرية في أوروبا الغربية، وقد تمّ تفعيلها بواسطة عملية إعادة البناء الاقتصادي والتغيّرات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي حدثت في أوروبا الشرقية، وبروز جماعات مثل الجبهة الوطنية في المملكة المتحدة، والجبهة الوطنية الفرنسية (Le Pen)، وجماعات الرؤوس الحليقة في ألمانيا والدانمارك، كل هذه الجماعات استهدفت الأقليات المهاجرة وحملتها مسؤولية الأزمة الاقتصادية والسياسية على امتداد العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

إنّ نشوء اليمين (النازيين الجدد) الذين دأبوا على مهاجمة اللاجئين والأجانب وقتلهم تحت شعار «ألمانيا للألمان ولا متسع للغرباء في بيتنا»، كان لهم حضورهم الكبير في المشهد السياسي الألماني على امتداد الفترة الأخيرة أو أكثر بعض الشيء. وكان لذلك الحضور أن يمتد إلى بلدان أخرى مثل بلجيكا والدانمارك؛ ويمثل بروز «حزب الحرية» في النمسا مؤخرًا (جورغ هايدر) آخر أشكال التعبير عن مظاهر العداء للمهاجرين، وحتى في إيطاليا (والتي تعتبر تقليدًا إحدى

البلدان التي تموّن بلدانًا مثل أستراليا وكندا بالمهاجرين) يتم التعامل مع المهاجرين كمشكلة آخذة بالتصاعد، ما يسهم في تعاظم الأحاسيس العنصرية والشوفينية. ومع ارتفاع معدّلات البطالة على امتداد أوروبا، برزت المواقف العنصرية ذات الطابع العنفي، والتي أصبحت أمرًا شبه عادي، وهي آخذة بالتصاعد. وغالبًا ما تكون الأقليات المهاجرة من ضحايا التغيير، وإعادة البناء الاقتصادي وتصاعد العنف اللذين تمّ عزوهما وعلى مستوى العالم تقريبًا إلى ارتفاع مستويات النزاعات العنفية والجريمة.

يبدو أنّ التعدّدية الإثنية تتواكب مع النزاعات بحسب لغة الإعلام المستخدمة حاليًا. وكانت أكثر أشكال تلك النزاعات تدميرًا في يوغوسلافيا السابقة، في البوسنة وكوسوفو، والتدفق الكبير لأعداد المهاجرين السياسيين والاقتصاديين الذين يمكن ملاحظته على امتداد أوروبا في السنوات القليلة الماضية. ولعقد مضى قدمت أحداث العنف العرقي في بريكستون الدليل بأنّ العنف والأقليات العرقية أمران متلازمان (سولومون، ١٩٨٩). والدروس التي كان من الصعب تجاهلها: إن المهاجرين يتسببون بالمشاكل وهم مشكلة بحدّ ذاتهم. ولكن وكما يلفت سولومون (١٩٩٢، ص ٤٢) إلى أنّه في حقيقة الأمر تبدو المسألة أكثر تعقيدًا لأنّ تجربة أحداث ١٩٨١ و١٩٨٥ قدمت المثل على قوة الهجرة كرمز سياسي على الرغم من عدم توافر الدليل على وجود علاقة بين العمليتين. وعلى العموم، فإنّ جماعات اليمين السياسي ما انفكت تمارس التحريض السياسي بالاعتماد على الحقد العنصري. حيث وفي الولايات المتحدة تعمد بعض الجماعات – مثل الكو كلكس كلان – إلى الحصول على الدعم في أوساط العنصريين البيض في الحملات السياسية، وللقيام بممارسة العنف العنصري في كندا من جانب جماعات اليمين المتطرّف ومن ضمنها كو كلكس كلان – وحراس الغرب، وعدد آخر من المنظمات الأقل شأنًا مثل الحزب الإشتراكي الكندي الوطني، ولجنة العمل ضدّ الإتحاد السوفياتي، والأصل من أصول ألمانية، بالإضافة إلى «حزب بريستون ماننغ»، الإصلاحي، والذي يشبه إلى حدّ بعيد «حزب أمة واحدة» في أستراليا بعدائه للهجرة والمهاجرين. بعد يومين على صدور قرار المحكمة حول أحداث لوس انجلوس سنة ١٩٩٢، شهدت تورنتو (واحدة من أكثر المدن الكندية تعددًا ثقافيًا) موجة عنف عرقي، حيث تظاهر أكثر من ألف شخص إحتجاجًا على مقتل الشاب الأسود رايموند لورنس على يد أحد ضباط الشرطة السريين، وتحوّلت المظاهرة إلى فوضى عندما – وبكلام الـ«Globe and Mail» – تجمهر حوالى ١٠٠٠ شخص أغلبهم من الشباب ومن أعراق مختلفة، واجتاحوا وسط المدينة محدثين الكثير من الفوضى وتخريب الممتلكات. ممّا أحدث صدمة للكنديين فاقت تلك التي سبّبتها أحداث لوس انجلوس، لكون كندا والكنديين وفي تورونتو خاصة يفاخرون بأنّهم يمتلكون مجتمعًا متعدّدًا، حيث يتعايش العديد من الحضارات بالتساوي،

وكوّن ذلك انطباعًا عامًا بأنّ المشكلات العنصرية هي شأن يعني الولايات المتحدة ولا يعني كندا.

في جميع البلدان التي تمت الإشارة إليها غالبًا ما تمّ ربط مسائل العنف العرقي بالجريمة الإثنية. وكيفية تعاطي الشرطة مع الأقليات المهاجرة، مثل أحداث لوس انجلوس التي كانت شرارتها بعض صور الفيديو التي تظهر رجال الشرطة وهم يركلون رودني كينغ؛ وقد تبيّن أنّ العنصرية الرائجة في أوساط الشرطة في كندا كانت من أسباب حادثة القتل الأساسية. وفي الشهر نفسه، أظهرت التحقيقات في حادثة القتل بأنّ شرطة مونريال قد فشلت وبشكل كبير بالقيام بواجباتها الوظيفية بسبب من وجود نزعات عنصرية في صفوفها. وقد دعا المحقق إلى استحداث أساليب تدريب جديدة وتأسيس هيئة خاصة مهمتها معالجة العنصرية في أوساط الشرطة. وبعد مضي حوالى الشهر على أحداث تورونتو، وفي أحد التقارير حول العلاقات العرقية بطلب من رئيس الوزراء بوب راي، استنتج بأنّ العنصرية كانت متفشية في أونتاريو. وبحسب التقرير الذي سمّي بتقرير لوس تبيّن أنّ النزعات العنصرية تسيطر على كل مؤسسات الإقليم من المدارس إلى المستشفيات، إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والشركات الخاصة. وتبيّن أيضًا أنّ سود البشرة هم من يتحملون العبء الكبير جراء تلك الممارسات العنصرية. إنّهم سود البشرة من تطلق عليهم النار، إنّهم السود العاطلون عن العمل وبأرقام كبيرة. إنّهم أبناء السود من ينقطعون عن الدراسة وبنسب مرتفعة جدًا.

وفي المملكة المتحدة يفتقر الجهاز القضائي إلى العدالة والمساواة بتعاطيه مع سود البشرة، وقد أشار غوردن (١٩٩٢، ص ١٩٠) إلى أنّ تجارب المواطنين من سود البشرة مع الجهاز القضائي تظهر بوضوح أنّ هناك بونًا شاسعًا بين النظرية والتطبيق. إنّ القانون ليس مصابًا بعمى الألوان، ولكنه يستخدم كوسائل تتم من خلالها عمليات تجريم المواطنين من ذوي البشرة السوداء. ويستخدم غوردن تعبير أسود ليس فقط للدلالة على المتحدرين من أصول أفرو – كاريبية فقط بل ويشمل الآسيويين؛ كما يستخدم التعبير في المملكة المتحدة للدلالة على كل المهاجرين من شبه القارة الهندية. وبالنسبة لغوردن فدور الشرطة ليس نهاية لعملية تجريم بل بداية تستمر من لحظة التوقيف مرورًا بالمحاكم وإلى ما يستتبعها (١٩٩٢، ص ١٧٩). إنّ الأحداث الأخيرة في المملكة المتحدة وسوء تعامل الشرطة معها بالنسبة لجريمة قتل إدوارد لورنس (المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية والعصاب) تظهر بأنّ عمليات تجريم الشبيبة السوداء في المملكة المتحدة ما زالت أصداؤها تتردّد حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

وقد وثقت الأبحاث التي أجراها غوردن في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (بايلي ومنديلسون) أدلة واضحة عن الكثير من المواقف المجحفة لرجال الشرطة ولاستخدامهم المستمر للمنطق العنصري – وذلك تحديدًا في القضايا التي تعني

الشبيبة. وأفضل مثال على ذلك هو ما أشار إليه راينر (١٩٨٥) من أنّ الشبيبة الإثنية وخاصة الذكور من ذوي الدخل المحدود في بريطانيا والولايات المتحدة هم أكثر عرضة من غيرهم للمساءلة والتفتيش وبالتالي للتوقيف، بالمقارنة مع الشبيبة من بيض البشرة. في هذه البلدان كما في أستراليا تتم عرقنة الشبيبة بواسطة الأجهزة الأمنية. وبما أنّ الشرطة تمتلك سلطة استنسابية واسعة عند القيام بواجباتها فإن المشكلة هنا أنّ القولبة العرقية، التي تستخدمها الشرطة، تجيز تكثيف عمليات المراقبة، والتوقيف، والتفتيش، والتحقيق فيما يختص بشبيبة الأقليات.

إنّ العلاقات بين الشرطة والأقليات الإثنية في هذه البلدان إنّما يتم بناؤها والنظر إليها من خلال عدسة العرقنة. يوجد الكثير من الدلائل حول حالات النزاع بين الشرطة والأقليات العرقية أو الإثنية، وكذلك الأبحاث التي تبيّن أنّ العنصرية بشكلها الفردي والمؤسساتي تطغى على ردود فعل الشرطة على الجريمة الإثنية.

وكما في أستراليا هناك في كندا العديد من المدن المتعدّدة ثقافيًا مثل تورونتو، وفانكوفر، ومونريال. ومع تصاعد الهجرة الآسيوية الملحوظ في الخمسة والعشرين سنة الأخيرة مع ما سبقها من هجرات أوروبية، يبرز فرق كبير هو أنّ نسبة المهاجرين من سود البشرة إلى كندا كانت أكبر منها بالنسبة لأستراليا. وهذا يشمل مهاجرين من شبه القارة الهندية وافرو - كاريبيين من المستعمرات البريطانية السابقة في الهند الغربية (كولينز، ١٩٩٣). إنّ تاريخ العلاقات بين الأجهزة الأمنية والشرطة، وذوي البشرة السوداء الكنديين يظهر بوضوح عرقنة تلك العلاقات في كندا المتعدّدة ثقافيًا. ومع ملاحظة فرق كبير وواضح، حيث يستخدم في كندا تعبير «الأقليات الظاهرة» (visible minorities) للتمييز بين أقليات الملونين وغيرهم من الأقليات المهاجرة (كولينز، ١٩٩٣).

على امتداد ١٥ سنة حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، قتل في مونتريال ثلاثة من ذوي البشرة السوداء، بينما قتلت شرطة تورونتو أربعة منهم خلال ١٧ شهرًا. ومثلما رفعت حوادث موت الأبوريجينال في أستراليا - وهم قيد التوقيف - حالة انعدام الثقة والعداء بينهم وبين الشرطة حدث الشيء نفسه في كندا بين الجاليات المهاجرة السوداء والشرطة في مناطق عديدة. لخصت فليرا واليوت (١٩٩٢، ص ٢١٩) الموقف على الشكل التالي: «إنّ مواقف الأقليات من الشرطة تعاني من التأرجح بسبب من النزاعات السابقة وعمليات القولبة والتنميط... وبذلك فالشرطة ينظر إليها بانعدام ثقة وكرهٍ شديدين».

إنّ اللجنة التي أنيطت بها عملية دراسة العلاقات بين الشرطة والجماعات العرقية في أونتاريو خلصت إلى أنّه ليكون بالإمكان تحسين العلاقات بين الشرطة والجاليات السوداء في جنوب أونتاريو، في أعقاب إطلاق النار على شابين من

سود البشرة في تورونتو، تمّ تلخيصه بواسطة فليرا واليوت (١٩٩٢، ص ٢٣٠ - ٢٣١) بما يلي:

- لقد تمّ توجيه الاتهام للشرطة بأنّه ليس هناك ما يربطها بالأقليات نظرًا لتركيبتها التي يطغى عليها العنصر الذكري الأنغلو - ساكسوني، وذلك ما يثير مخاوف الجماعات الإثنية، خاصة وأنّ رؤية الملونين في أوساط الشرطة أمر نادر الحدوث.
- هناك حاجة إلى تطوير الحوار بين الشرطة والأقليات، وإلى رفع مستويات التدريب في كيفية التعاطي مع الجماعات الإثنية.
- دعوة ممثلي الجماعات الإثنية إلى تشكيل هيئات مدنية مستقلة لمراقبة نشاطات الشرطة.
- الاعتراف بوجود حالة من الغضب لدى الأبوريجينال حول العديد من سلوكيات الأجهزة الأمنية والقضائية.

وهكذا فإنّ الشرطة في كندا وجدت من الصعب التعاطي وبفاعلية مع التنوّع الثقافي، حيث أدّت حوادث إطلاق النار التي استهدفت المواطنين من ذوي البشرة السوداء إلى حالة من انعدام الثقة المتبادل بين الشرطة والأقليات بحسب فليرا وإيليوت (١٩٩٢، ص ٢٣١).

ولقد جرت محاولات حثيثة في كل هذه البلدان لإحداث تغيّرات في أساليب عمل الشرطة على مستوى التعاطي مع الجماعات الإثنية، ارتكزت في جانب منها على مبدأ التواصل مع الجاليات الاثنية واستشارتها بالامور الامنية. وفي هذا المجال، قامت كندا واستراليا بالخطوة الاولى نحو اعتماد سياسة امنية ترتكز على التواصل الدائم مع الجماعات المعنية بهذه السياسة وتأخذ تنوعها الثقافي بالاعتبار، الامر الذي ادى الى اخضاع الشرطة لدورات تدريبية لشحذ وعيها بالتنوع الثقافي وتكثيف التواصل والاستشارات مع الجماعات الاثنية.

عرقنة أقليات الشبيبة الإثنية

لقد خلصت الأبحاث العالمية حول دور الشرطة في المجتمعات المتعددة ثقافيًا إلى أنّه من المستحيل تجاهل الكيفية التي تؤثر فيها العرقنة في هذه المجتمعات على تشكيلة كاملة من الخصائص الكامنة وراء ظاهرة الجريمة. إنّ العرقنة تؤثر على الفرص الاقتصادية والاجتماعية للأقليات العرقية (وهو موضوع تمّ نقاشه بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا الكتاب) وتجارب العنف العنصري ومواقف وسلوكيات رجال الشرطة والمواطنين.

ليس هناك من شك بأنّ العنصرية في سيدني ذات طابع وبائي. وقد وجد تقرير اللجنة الوطنية حول التمييز العنصري في أستراليا (HREOC) بأنّ الأبوريجينال

وأبناء الجيلين الأول والثاني للمهاجرين المتحدرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، وخاصة في سيدني، يتعرضون للتحرشات الجسدية بسبب من أصولهم العرقية المفترضة. وبنتيجة إحصاء شمل ١٢٨ مهاجرًا بالغًا و١٥٢ شابًا في ضاحية كامبلتاون غربي سيدني، تبيّن أنّ ٩٪ من البالغين و١٤٪ من الشبيبة قد تعرضوا للتحرش الجسدي على أساس عرقي، وفي ضاحية ماركفيل: ٧٪ من الراشدين و٩٪ من الطلاب تعرضوا للأمر ذاته. أقر الشبيبة في كل استطلاع تم إجراءه بأن نسبة التعديات ذات الدوافع العنصرية والتحرشات التي تعرضوا لها هي اكبر من تلك التي تعرض لها البالغين.

اعترضت الجاليات الاثنية في نيو ساوث ويلز على التنميط السلبي المتعلق بجرمية مجموعات اثنية محددة. وكما اشارت تشان (١٩٩٤، ص. ١٧٩)، قامت مفوضية الشؤون الاثنية في نيو ساوث ويلز باستطلاع رأي منظمات الجالية، وخلصت إلى أنّ هناك الكثير من الشكاوى من عمليات التنميط والتحرّش التي تستهدف الشبيبة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية بواسطة الشرطة. وعبّرت معظم الجاليات عن قلقها من أنّ رجال الشرطة يتصرفون من خلال قبول عمليات التنميط، التي تستهدف أولئك «الشبيبة واعتبارهم كمشاغبين، وعلى أساس أنّهم يتلاقون كعصابات وليس كجماعات أصدقاء» («nsw EAC»، ١٩٩٤، ص ١٧٩).

ولاحظ التقرير أيضًا العناصر التالية لتحرشات الشرطة بحق الشبيبة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية: «التعّيير العنصري من جانب الشرطة، وعدم اهتمامهم بطلبات المساعدة من الشبيبة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، الاساءة الجسدية التي تستخدمها الشرطة بين الحين والآخر، وتحويل الآخرين الى ضحايا (Victimisation)».

ولكن ليس جهاز الشرطة في نيو ساوث ويلز وحده هو مرتبط بالعنصرية في أستراليا، لقد تحدث ويلسون وستوري (١٩٩١) عن ثمانية من الشباب الفيتناميين، الذين كانوا هدفًا للتحقيق أو تمّت مراقبة الشرطة لهم في فيكتوريا. فقد اشتكى ستة منهم من معاملة الشرطة السيئة، «باستخدامها للغة بذيئة، أثناء التحقيق، ولممارسة العنف الجسدي» (ولسون وستوري، ١٩٩١، ص ١٦). وقد أشار تقرير مفوضية إصلاح القوانين والذي حمل عنوان «التعدّدية الثقافية والقانون» إلى أنّ هناك قلقًا بالنسبة لافتراض ميول منحرفة تهدف إلى إسباغ صفة الإنحراف على جماعات محدّدة من الشبيبة من خلفيات إثنية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الشبيبة أثناء تعاطيهم مع الشرطة والمحاكم. إنّ الشبيبة الذين يتجمعون لأنهم أقرباء أو أصدقاء أو يذهبون إلى المدارس سويًا، أو يتجاورون سكنيًا، يدفعون الشرطة أحيانًا إلى افتراض تورطهم بالأنشطة الخارجة على القانون، وببساطة لمجرد كونهم أصحاب سيماء معيّنة (مفوضية إصلاح القوانين في أستراليا، ١٩٩٢، ص ٢٠١).

وعلى ما يبدو فإنّ العلامات الفارقة المرئية مثل لون الشعر أو السحنه... أو المظهر، أو اللهجة والزي، تَدل على الانتماء إلى أقلية ثقافية ما، رغم استنادها الى تنميط ثقافي فظ، وبالتالي فانها تسهم منذ اللحظة الاولى بدفع الاثنيين للوقوع في دائرة اهتمام الشرطة، واحتمال القاء التهم عليهم. والواقع انه احيانًا تكون لحظة التنبه والشك الاولى لدى الشرطة – وهي بحدّ ذاتها نتيجة لآراء مسبقة عن احتمال جرمية المجموعات الاثنية المختلفة – هي التي تصنع الحالة الجرمية في بداية الامر عندما تقوم الشبيبة الاثنية برد الفعل على تصرفات الشرطة. ويبدو ان «مظاهر» الانتماء الطبقي تعمل بالطريقة نفسها: فالشاب الابيض لديه حظ اكبر للافلات من نظام العدالة بعد ان يوجه اليه مجرد تحذير. وعليه ينبغي ان نأخذ هذه العوامل بالحسبان عندما يتعلق الامر بالموضوعية الظاهرة لاحصاءات الجريمة – اضافة الى طابعها الملتبس والعمومي – التي اوردناها سابقًا في هذا الفصل.

الخلاصة

إن كل ما كانت تحتاجه حالة الذعر الأخلاقي لتشتعل حول الجريمة اللبنانية والجريمة الإثنية بشكل عام لم يكن أكثر من ليلتين فقط من ربيع سنة ١٩٩٨. وهكذا، فإنّ عقودًا من عرقنة الجالية اللبنانية وبعض جاليات المهاجرين الأخرى تقبع خلف ردود فعل نجوم الإعلام وجماهيرهم التي يطغى عليها العنصر الأبيض؛ وكما أشرنا في الفصل الثاني، لقد أرجع أولئك المعلقون إجرامية اللبنانيين إلى خلفيتهم اللبنانية، أو إلى تجربة الحرب والنزاع في لبنان. وليس هناك من شك بأنّ بعض الشبيبة اللبنانيين متورّطون بالأنشطة الإجرامية في سيدني، وبعض هؤلاء ينتمون إلى عصابات منظمة. ويعتبر ذلك من دواعي القلق على المستقبل بالنسبة لأهلهم ولزعماء الجالية التي تتم عملية طلائها بفرشاة الجريمة والتواطؤ. والمسألة هنا ليست تورّط بعض أبناء الجالية بالأنشطة الإجرامية، ذلك أنّ الجالية اللبنانية ليست الوحيدة من بين ١٨٠ جالية تشترك في احتواء عناصر إجرامية بين ظهرانيها.

إنّ هذا الخوف من الجريمة الإثنية التي يتم ربطها بالمهاجرين ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً هو المظهر العملي لوجهات نظر أنصار «حزب أمة واحدة» وبعض الجماعات الأخرى المعادية للهجرة و«شرورها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية». وهكذا فالهجرة هي واحدة من أكبر الإشكاليات ذات الأهمية السياسية في أستراليا تسعينيات القرن الفائت، وخاصة هجرة الآسيويين. إنّ الجدل حول الهوية الوطنية الأسترالية والتعدّدية الثقافية في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، وفّر المناخ الذي جعل أحداث الجريمة الإثنية ذات جاذبية تصعب مقاومتها لمحرّري الصحف ومنتجي البرامج الإذاعية الحوارية. وذلك لا

يعني بأية حال أنّ جدية الحادثين المذكورين في سيدني – مقتل إدوارد لي وإطلاق النار على مخفر لاكمبا – لم تكن بحدّ ذاتها مثار اهتمام الإعلام. ولكن، كي نفهم النقلة الإعلامية السريعة من تغطية حادثين بهذه الجدية، وزعم تورط عناصر إجرامية لبنانية بهما، إلى التقارير الإخبارية والصحفية حول جرائمية الجالية اللبنانية بكاملها، علينا أن نضع مثل تلك الأحداث في سياق الإشكالية الجدالية حول التعدّدية الثقافية والهجرة في أستراليا.

ولهذا السبب جزئيًا، فإنّ التحقيق في الجريمة اللبنانية والشرق أوسطية في سيدني هو في الوقت نفسه تحقيق في عرقنة الجريمة. وهذا يعني أنّ التحامل العرقي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سلوكيات الأفراد والمؤسسات كما وسوق العمل وجهاز الشرطة. ولسنا من القائلين هنا بأنّ كل شيء هو بمثابة نتيجة لعنصرية الإعلام والشرطة، فذلك لا شك سيكون من الغباء. ولكي يكون بإمكاننا فهم مسألة الجريمة الإثنية بتعقيداتها في سيدني علينا أن ندرك أولاً كيف أنّ عملية البناء الاجتماعي لتعبير إثني تنتج خطابًا حول الجريمة الإثنية يعيد إنتاج القولبة العنصرية عوضًا عن تحديها.

وعرقنة الجريمة هذه إلى المدى الذي بلغه جهاز الشرطة في نيو ساوث ويلز، كما وفي مواقع إجتماعية أخرى، تتطلب مواجهة صدامية لمسائل عنصرية الشرطة. ولقد شهدت التطوّرات الأخيرة في جهاز الشرطة وبإشراف المفوض راين توسيع آفاق التدريب المتنوّع ثقافيًا، بتعيين ضباط ارتباط إثنيين واعتماد برنامج «PACT» (تدريب الشرطة والمجتمع) مبادرة تمّ اختبارها في بعض أحياء سيدني المتنوّعة ثقافيًا، مثل بانكستاون وماركفيل. ولكن ما زالت الحاجة ماسة إلى مزيد من الوقت للاستثمار في مجال التدريب المتنوّع ثقافيًا، بالنظر إلى صورة الإثنية والجريمة التي عرضنا لبعض ملامحها في هذا الفصل. إنّ معظم عناصر الشرطة الذين تمّت مقابلتهم في الفصل السادس أشاروا إلى أنّه لا تماس بينهم وبين ضباط الإرتباط الإثنيين، وأنّ لا أفكار لديهم عن كيفية استخدام مهاراتهم، وبعضهم اعتقد بأنّ هؤلاء الضباط مجرّد مترجمين، كما ولم يكن أي من تلك العناصر على علم ببرنامج أولويات شرطة نيو ساوث ويلز الإثني. وذلك ما أشار إليه المفوض راين كدليل على الالتزام بخدمة الجاليات المتنوّعة ثقافيًا. وأكثر من ذلك، فقد كان على الشرطة في سيدني أن تمثل الطبيعة الكوسموبوليتية لسكانها المتنوّعين، وهو ما لم تكنه. فبالرغم من سيل التوصيات فإنّ التركيبة الإثنية للرتب في جهاز الشرطة ما زالت مقصرة عن أن تعكس ذلك التنوّع.

وحقيقة أخرى تمّ تبيانها في هذا الفصل هي الحاجة إلى التحقيق في الجذور الاقتصادية والاجتماعية للجريمة. فبعد مراجعته الدلائل العالمية والأسترالية حول الجريمة الإثنية، استنتج ماكريجي (١٩٩٩، ص ١) بأنّ أدبيات علم الجريمة وعلى امتداد عدد من العقود تظهر بأنّ المعوقات الاقتصادية

والاجتماعية والجاليات المفككة تقدّم إسهامات كبيرة في حيثيات وقوع الجريمة في مدينة ما أو ضاحية ما. إنّ دور العرق، والإثنية، وبلد المنشأ لا شأن لها فيما يعني الجريمة بالقدر الذي يعنيها البيئة وتفكك الجماعات التي تعيش في كنفها.

إنّه لمن الحقيقة أن يكون ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم في أوساط بعض الجاليات المهاجرة مثل اللبنانيين، ليس ناتجًا عن ثقافتهم الإجرامية بل عن موقعهم الاقتصادي والاجتماعي. ومهما كانت الأرقام الحقيقية لمعدّلات الجريمة في أوساط الشبيبة الإثنية، فإنّه من الواضح بأنّ شبيبة الأقليات الإثنية في سيدني وفي مناطق أخرى من أستراليا يواجهون تضاؤل الفرص الاقتصادية بالمقارنة مع أجيال ما بعد الحرب في أستراليا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأبحاث تشدّد على أنّنا عندما نتحدث عن الجريمة والخوف من الجريمة فإنّما نتحدث بالتالي عن الموقع والمكان؛ والأماكن العامة تحتل موقعًا مهمًا في أية سياسة للتعاطي مع جريمة الشباب بغض النظر عن إثنية هؤلاء الشباب. لقد أشار تقرير (ص. ١٩٩٢،٢ Lawlink) إلى «أنّ جريمة الأحداث هي جريمة إنتهازية، غير مخططة، وهي دائمًا على علاقة بالأماكن العامة مثل وسائط النقل العام والأسواق، حيث إمكانيات الظهور والمراقبة أكثر اتساعًا منها في الأماكن الأخرى». يجب علينا أن ننظر في إمكانية تغيّر الوسائل، التي يتم من خلالها تسليع الأماكن العامة ومحاولة وضعها بعيدًا عن متناول الشبيبة.

وفي الفصل الرابع سنقوم باستكشاف البعد الاقتصادي والاجتماعي لجريمة الشباب في سيدني، وسوف نحقق في عرقنة المكان وفي تأثير العولمة على الاقتصاد.

الفصل الرابع

الجريمة الإثنية في سيدني وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية مكانًا وثقافة

إنّ الأبحاث التي جرت في أستراليا وما وراء البحار حول الجريمة الإثنية، والتي تمّت مراجعتها في الفصل الثالث من هذا الكتاب، شدّدت على أنّ الأسباب الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الحيز المكاني هي أكثر أهمية في شرح أسباب وقوع الجريمة في أوساط الجاليات المهاجرة في المجتمعات المتعددة ثقافيًا مثل أستراليا. وأشارت الأبحاث إلى أنّه وكي يكون بالامكان الفهم وبشكل أفضل لأسباب الجريمة في أوساط الأقليات المهاجرة، علينا أن نفهم أولاً عمليات عرقنة هذه الجماعات من قبل الجهاز القضائي والمجتمع بشكل عام. لأنّ العرقنة تلك تسهم إسهامًا كبيرًا في رسم حدود فرص تلك الجماعات الاقتصادية، في مجتمعات مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة، فضلاً عن أثرها البيّن في تحديد اشكال التوزع الجغرافي للسكان.

ولكي نفهم الطبيعة المعقدة للعوامل الخفية لوقوع الجريمة علينا أن نسلّط البحث على ما وراء الإرث الثقافي للأقليات المهاجرة نفسها. أي يجب علينا أن ننظر وبعناية كبيرة إلى المساحات والأماكن الجغرافية والاقتصادية التي تشغلها جماعات المهاجرين على تنوّعها.

سيدني هي مدينة معولمة وتسهم الارتباطات الدولية بشكل متصاعد في تحديد الطبيعة المتغيرة لخصائص الجماعات المهاجرة مؤقتة كانت أو دائمة. وتسهم أيضًا في اعادة الهيكلية الاقتصادية للمدينة تمويلاً وإعلامًا واتصالات بعيدًا عن الصناعات التقليدية مثل إنتاج السلع. وهكذا ترسم العولمة حدود الفرص الاقتصادية للمهاجرين الجدد والقدماء على حد سواء في سيدني. كما أنها تفعل الشيء نفسه بالنسبة الى الجيل الثالث والاجيال اللاحقة التي تعتبر سيدني موطنًا لها.

إنّ هذا التقاطع لإعادة بناء الاقتصاد العالمي وهذا التدفق الكوني للبشر ولرأس المال يلعب دورًا أساسيًا في تحديد توجهات المهاجرين، وأنماط استيطانهم،

وبذلك يكرس طبيعة التركيبة الثقافية والاجتماعية لأحياء سيدني، حيث عرفت المواقف المتشدّدة من المهاجرين في أستراليا وكندا.

وبالمختصر لكي نفهم «الجريمة الاثنية» في سيدني علينا أن نفهم المدينة نفسها، علينا أن ننظر إلى أحياء المهاجرين وإلى تغيّر حظوظهم الاقتصادية، وعلاقاتهم مع الجماعات الأخرى. كما علينا أن ننظر أيضًا إلى كيفية التقاطع الطبقي والإثني والثقافي، داخل إطار العولمة الطاغي على حيوات البشر بتعدّدهم الثقافي في سيدني، وأكثر تحديدًا، علينا أن ننظر إلى الجماعات اللبنانية من خلال خصائصها الاقتصادية والثقافية وإلى مناطق سكنها مثل لاكمبا وبانشبول.

ويعرض هذا الفصل رؤية عامة للسياقات العالمية والوطنية والمحلية بكونها خلفيات مهمة لفهم «الجريمة اللبنانية» على وجه الخصوص في سيدني في أواخر سنة ١٩٩٨، ولجملة من القضايا العامة حول الإثنية، والشبيبة والجريمة في أستراليا في نهايات القرن العشرين. في البداية نعرض للخلفية المتنوّعة ثقافة ومكانًا لسكان المدينة، وثانيًا الطبيعة المتغيّرة للفرص الاقتصادية للأقليات المهاجرة... كل ذلك، مع عرض لمواصفات البطالة في الأحياء، كما سنعمد إلى وضع هذه الصورة المعاصرة بإزاء الخلفية التاريخية للسيرورة المتغيّرة للعرقنة، التي أثرت وبشكل كبير في حياة الأقليات المهاجرة في سيدني منذ بداياتها حتى أيامنا الراهنة.

ونشير أيضًا إلى برنامج الهجرة لما بعد الحرب العالمية الثانية وكيف أنه غيّر وجه سيدني، وإلى التنوّع الحضاري واللغوي وأنماط الإستيطان وأشكاله في حاضرة سيدني المدينة، آخذين بعين الاعتبار دور العرقنة في تحديد أنماط الهجرة، وإنجازات المهاجرين وإسهاماتهم في اقتصاد المدينة. وأخيرًا نقدّم في هذا الفصل «بروفيلاً» للجالية اللبنانية في سيدني وخاصة الأحياء السكنية.

تاريخ التعدّدية الثقافية في سيدني واللبنانيون

من المهم أن نتذكر أنّ سيدني ذات طبيعة متعدّدة منذ البدايات، بحيث أنّ السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون في سيدني منذ ٢٣٠ سنة عند قدوم أول أوروبي كانوا متحدّرين من شعوب استوطنت سيدني لعشرات الآلاف من السنين. ولقد أضاف الإحتلال البريطاني في عقوده الأولى عبر نقله للسجناء والمنفيين ما نسمّيه اليوم بالتعدّدية الأنغلو - سلتية الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك فقد استوطنت مستعمرة نيو ساوث ويلز شراذم من المهاجرين الذين قدموا مع الأسطول الأول، وكانوا من غير البريطانيين وغير البيض، عسكريين ومستوطنين أحرارًا، مع ما أحدثته فورة الذهب سنة ١٨٥٠ من تغيّر في وجه سيدني وطبيعة سكانها، لجهة ارتفاع عدد سكانها إلى ثلاثة أضعاف، بفضل جاذبية الذهب

وصائدي الثروات من جميع أنحاء العالم وتحديدًا الأعداد الكبيرة من المهاجرين الصينيين؛ ومع نهاية القرن العشرين كانت سيدني قد تحوّلت إلى المدينة الكوسموبوليتية التي نعرفها اليوم، بصينييها ويهودييها ويونانييها وإيطالييها ولبنانييها.

لقد امتلكت الجاليات المهاجرة من الصينيين والإيطاليين واللبنانيين صحفها وأماكن عبادتها ومؤسساتها الثقافية والتجارية. وبذلك قدموا وما زالوا يقدّمون إسهامات كبيرة في حياة المدينة، وشخصيتها، وكان لكل جالية أماكن تجمعها وسكنها. ومع منتصف القرن الماضي كان هناك إيطاليا الصغرى في لايكاردت والمدينة الصينية في الهاي ماركت واستأثر اليونانيون بنيوتاون وماركفيل.

إنّ تاريخ استيطان اللبنانيين في سيدني يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، وعلى سبيل المثال ففي أواخر العام ١٨٩٠ حطت مجموعة من المسيحيين اللبنانيين من وادي البقاع رحالها في منطقة ردفرن، وكانوا الطلائع الأولى لحوالى خمسين ألف مهاجر من مواليد لبنان اتخذوا من سيدني مكانًا لسكنهم بحلول سنة ١٩٩٦، وكما سنناقش لاحقًا إنّ غالبية الموجات الأولى للمهاجرين اللبنانيين كانت من المسيحيين (لغاية السبعينات). والكثيرون منهم أتوا في الأساس كبائعين متجوّلين. ومؤسسين تاليًا لحضور تجاري بارز في قطاع الأقمشة، بواسطة متاجرهم على امتداد الولايات الشرقية، وبعضهم أصبحوا تجارًا وصناعيين بارزين، ومنهم آل عبود الذين امتلكوا وأداروا مصانع نايل للأقمشة في سيدني في بدايات القرن العشرين.

منذ برنامج الهجرة لما بعد الحرب في عام ١٩٤٥، تصاعدت أعداد المهاجرين اللبنانيين بشكل كبير، وخاصة منذ سنة ١٩٧٥ وما تلاها بسبب الحرب الأهلية وحالة الحرب مع إسرائيل، وقد عمل معظم أولئك المهاجرين في المصانع مع استمرار تقاليد العمل في المصالح التجارية الصغيرة، التي وفّرت فرص حياة للكثيرين من الذين سدّت فرص عمالتهم بسبب العنصرية. وشكلت الهجرات المتلاحقة الدينامية الرئيسية لعائلات كبيرة وأحيانًا لقرى بكاملها ملتحقين بأبناء جلدتهم وأقاربهم، الذين قدّموا لهم المساعدة المادية لترتيب شؤون استيطانهم... وكان معظم هؤلاء المهاجرين من المسلمين.

وعلى الرغم من استمرار وجود العديد من المحلات والمطاعم اللبنانية في شارع كليفلاند في منطقة ردفرن، فقد شهد الإستيطان اللبناني حركة انتقال إلى المناطق الجنوب الغربية مثل كنتربري وبانكستاون، وإلى أحياء مثل لاكمبا وبانكستاون اللذين يشكلان اليوم قلب الجالية اللبنانية في سيدني.

ومثل غيرهم، فقد ترك اللبنانيون بصماتهم على وجه سيدني، من خلال الكثير من المطاعم والمحلات كسابقيهم من اليونانيين، لجيل أو جيلين انصرما. وكما كان تأثيرهم في تنوّع الثقافة المطبخية كان تأثيرهم في بيئة التعدّدية الدينية

ومناخها، بحيث ومع حلول ١٨٩٥ كانت الجالية الملكية الكاثوليكية قد بنت كنيستها الأولى في أستراليا – مار مخايل في ضاحية واترلوو على مرمى حجر من ردفرن، حيث بنى الموارنة الكاثوليك كنيستهم بعد سنتين. وفي سنة ١٩٥١ بنى الإنطاكيون الأرثوذكس كنيسة سان جورج في ردفرن. وبحلول ١٩٥٤ كان هناك حوالى ٤٠ ألف لبناني يعيشون في أستراليا غالبيتهم في سيدني. في سنة ١٩٦٥ جدّد الموارنة بناء كنيسة في ردفرن وأضافوا إليها مدرسة إبتدائية، وقد تمّ بناء عدد من الكنائس في هاريس بارك وبانشبول... وفي أواخر السبعينيات بدأ المسلمون السنّة يفدون إلى سيدني كمهاجرين، مركزين تواجدهم في ضاحية لاكمبا. واليوم يطغى مسجد الإمام علي على الضاحية بكاملها. وهذا المسجد الذي تمّ بناؤه سنة ١٩٧٦؛ وفي تلك الفترة نفسها وفد المسلمون الشيعة واستوطنوا ضاحية ارنكليف حيث قاموا ببناء أكبر مسجد في أستراليا: مسجد فاطمة الزهراء سنة ١٩٨٥.

ومن الواضح أنّ الجالية اللبنانية قدّمت إضافات للتعدّدية الحضارية لمدينة سيدني على امتداد المائة سنة المنصرمة، علمًا بأنّ الجالية نفسها على درجة كبيرة من التنوّع، كالجاليات الصينية، اليونانية، الإيطالية وغيرها، وبعض هذا التنوّع ديني من ناحية وطبقي من ناحية أخرى.

والنقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها هي أنّ التاريخ الكوسموبوليتي لمدينة سيدني يعود لمئة سنة خلت؛ والاهتمام راهنًا بالجريمة الإثنية ليس جديدًا في تاريخ المدينة، حيث كان للجريمة أبعاد ثقافية متنوّعة؛ وثالثًا إنّ الجاليات الإثنية الواقعة في دائرة الضوء بما يعني الجريمة الإثنية، يمكنها أن تفخر بتاريخ طويل من المساهمات والإنجازات في تاريخ المدينة.

ذلك أنّه وبإزاء المجرمين القلائل يجب علينا الإعتراف بالمساهمات الإيجابية في المجتمع الأسترالي للكثيرين من المهاجرين من الجاليات محط اهتمامنا، والجاليات الأخرى، والتي يربو تعدادها على ١٧٠ جالية، تلك الجاليات التي قدّمت بدون شك إسهامات كبيرة في بناء الأمة على امتداد قرن ونصف القرن. وصنعت سيدني التي نعرفها اليوم – ومع الأسف يتم نسيان كل ذلك الدور وتلك الإسهامات في حمأة الضجيج الإعلامي حول «الجريمة الإثنية».

تنوّع سيدني الراهن

لقد بلغ عدد سكان أستراليا بحسب إحصاء سنة ١٩٩٦ ما يزيد قليلاً عن ١٨ مليون نسمة. وبلغت نسبة الجيل الأول من المهاجرين حوالى ٤ ملايين، أي حوالى ٢١،٨٪، ويشكل حوالي الخمس أي ١٨،٠٨٪ جيل المهاجرين الثاني. وكان معظمهم من مواليد أستراليا. وفي سنة ١٩٩٦ كان واحد من كل ستة أستراليين، أي حوالى ٣،٢٤٥،٢٢٥ من سكان سيدني، أي أكثر من نصف سكان ولاية نيو

ساوث ويلز. ومن هؤلاء ١،٠٧٦،٧٦٠ أي ٣٤،٥٪ كانوا من الجيل الأول من المهاجرين. بالمقارنة مع عددهم لعشر سنوات خلت والذي بلغ ٨٤٠،٧٣٠، وتضم سيدني أكبر نسبة مئوية لمهاجرين من الجيل الأول من بين بقية عواصم الولايات الأخرى. وزيادة على ذلك فإنّ خمس سكان سيدني هم من الجيل الثاني من المهاجرين؛ وفي إطار آخر إنّ واحد من كل اثنين من سكان سيدني اليوم هو مهاجر من الجيل الأول أو الجيل الثاني.

ولكي يكون بالإمكان الحصول على رؤية واضحة للتعدّد الثقافي الملفت في سيدني، بدون معرفة حال التعدّد الثقافي الهائل داخل الجماعات المهاجرة في سيدني نفسها، بحيث أنّ «بروفيلاً» إحصائيًا للسكان نشرته مفوضية الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز سنة ١٩٩٨ يدرج أكثر من ١٨٠ مكان ولادة. ويؤكد ذلك أنّ سكان سيدني هم خليط من جميع أنحاء العالم. وبذلك، فإنّ المجتمع الأسترالي هو الأكثر تأثرًا بالهجرة والمهاجرين من باقي المجتمعات في عالم اليوم، من حيث أنّ في أستراليا أكبر نسبة من المهاجرين الدائمين بالقياس إلى المجتمعات الغربية المعاصرة. وكدليل على ذلك، ففي سنة ١٩٩٥، شكلت نسبة ٢٢،٧٪ من سكان أستراليا من مهاجري الجيل الأول. وهذه النسبة تتجاوز مثيلتها في سويسرا ١٨،١٪، وكندا ١٥،٦٪. وتتجاوز وبنسبة كبيرة أعداد المهاجرين في ألمانيا ٨،٥٪، الولايات المتحدة ٧،٩٪، فرنسا ٦،٣٪، والمملكة المتحدة ٣،٥٪. ولقد شكلت الهجرة المصدر الأول للعمالة وازدياد عدد السكان منذ الاستعمار الأبيض، حيث وفي مرحلة ما بعد الحرب فقط وصل إلى أستراليا حوالى ٥،٦ مليون مهاجر. واليوم يشكل واحد من كل أربع أستراليين، البالغ عددهم ١٩ مليونًا، من مواليد ما وراء البحار، ويشكل هؤلاء المهاجرون مع أبنائهم المولودين في أستراليا أكثر من نصف عدد السكان في كبريات المدن الأسترالية، مثل سيدني، وملبورن، وادلايد وبيرث.

الهجرة والتعدّد الثقافي في سيدني

تعتبر الهجرة المصدر الأساسي للتعدّد الثقافي في سيدني، كونها استقبلت غالبية المهاجرين على امتداد ٢٠٠ سنة. واليوم، يفد أكثر من ٤٠٪ منهم إلى سيدني، ويمكن اعتبار سكان المدينة شهادة ونتيجة لتاريخ الهجرة الأسترالي، وتحديدًا برنامج الهجرة لما بعد الحرب. وفي الوقت الذي كان عدد سكان أستراليا ٧،٥ مليون نسمة سنة ١٩٤٧، كان حوالى ١٠٪، أي ما يقارب الـ ٧٤٤ ألفًا من مواليد ما وراء البحار. في الوقت الذي قدّر عدد الأبوريجينز بـ٧٤ ألفًا. إنّ ثلاثة أرباع مواليد ما وراء البحار كانوا من مواليد بريطانيا وإيرلندا، أي ما نسبته ٥٤٦ ألف نسمة. وكان هناك حوالى ٤٤ ألفًا من مواليد نيوزيلاندا. وبلغ مجموع المهاجرين المنحدرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية ١٥٦ ألفًا معظمهم من جنوب

أوروبا. وفي عام ١٩٤٧، كان معظم هؤلاء، أي ٥٤ الفًا، قادمون من اوروبا الجنوبية والباقي (٥٤ الفًا) من باقي بلدان اوروبا.

إلى ذلك، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار التاريخ الراسخ للعنف والتمّييز الذي استهدف المهاجرين غير البريطانيين في أستراليا، والكره الذي استهدف اليابانيين أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان برنامج الهجرة لما بعد الحرب مثيرًا للتساؤل من بدايته، وممّا زاد الوضع إرباكًا عجز وزير الهجرة كالويل عن تنفيذ وعده بأن يكون كل تسعة من أصل عشرة مهاجرين بريطانيين، بحيث انهار هذا الوعد قبل أن يجتاز برنامج الهجرة سنواته الأولى. ولكي تصل سياسة الهجرة إلى غاياتها عمدت الحكومة الأسترالية إلى استقدام أعداد مشابهة من المهاجرين من أوروبا الشرقية وعلى قدم المساواة مع بريطانيا. وهكذا فقد اعتمد برنامج هجرة للضرورة بحيث تستمر أستراليا في سعيها لاستقدام المهاجرين البريطانيين والإيرلنديين والناطقين بالانكليزية عمومًا، مستخدمين نظام مساعدة الإنتقال (عشرة حنيهات للسفر إلى أستراليا بحرًا)، وشكل ذلك «جزرة الإغراء» المادي. ولم يكن هناك مفر من زيادة أعداد المهاجرين من بلدان غير ناطقة بالانكليزية، والذي كان عليهم تدبُّر أمور سفرهم واستقرارهم في أستراليا.

نتج عن ذلك ما يمكن تسميته سياسة الإنقاذ الإنتقائي، حيث وفي النصف الأول من الخمسينيات القرن العشرين استقدمت أستراليا كل من قدرت على استقدامه من شمال أوروبا وألمانيا والدانمارك، وألحقتهم بأعداد كبيرة من جنوب أوروبا من الإيطاليين، واليوغوسلاف واليونانيين ليشكلوا غالبية المهاجرين حتى أواخر الستينيات، وتمّ التعامل مع الأتراك بتوصيفهم «بيض شرف» بحيث لا تناقض هجرتهم سياسة أستراليا البيضاء. وقد شهدت السبعينيات موت سياسة أستراليا البيضاء مع انتخاب حكومة غوف ويلتم سنة ١٩٧٢، أول حكومة عمالية منذ ٢٣ عامًا. وقد تمّ تبنّي سياسة هجرة موحدة من قبل الحزبين الرئيسيين. ولكن نسب الأعداد الكبيرة للمهاجرين من غير البيض لم تبدأ بالظهور إلاّ مع أواخر حرب فيتنام سنة ١٩٧٥. وفي نهاية السبعينيات وفد اللاجئون الفيتناميون بأعداد كبيرة، وبذلك كان تاريخ الهجرة الأسترالي قد استدار دورة كاملة بعد أكثر من ١٠٠ سنة على سياسة أستراليا البيضاء.

ومنذ ذلك الحين اعتمدت سياسة الهجرة على معدّلات ووتائر متصاعدة للمهاجرين من جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، عاكسة صورة الهجرة نفسها إلى بلدان أخرى مثل كندا والولايات المتحدة. وقد كان ثمانية من أصل كل عشرة بلدان كمصادر للمهاجرين، بلدانًا آسيوية. وبذلك شكل الآسيويون الكتلة السكانية الأكثر نموًا للمولودين ما وراء البحار. وزيادة على ذلك هناك أعداد متزايدة من الآسيويين الذين يدخلون أستراليا كعمال مؤقتين أو طلاب أو سياح، مسهمين في رسم الوجه المتعدّد ثقافيًا لسيدني المعاصرة.

وجه سكان سيدني المتعدّد ثقافيًا

وهكذا قدم المهاجرون إلى سيدني من أربع أرجاء المعمورة: ١٦،٥٪ من مواليد بريطانيا وإيرلندا؛ ١٥،٩٪ من جنوب أوروبا؛ ١٥،١٪ من جنوب شرق آسيا؛ ١٢،٥٪ من شمال شرق آسيا؛ ٨،٤٪ من الشرق الأوسط و٥،٦٪ من نيوزيلاندا [المصدر: مفوضية الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز سنة ١٩٩٨، ص ٥]. ويظهر [الجدول ١-٤] حول مهاجري الجيل الأول، وبحسب مكان ولادتهم وبالاستناد إلى إحصاء ١٩٩٦، بأنّ المملكة المتحدة، وليس ذلك بالمفاجئ، هي مصدر أكبر جماعة من مهاجري الجيل الأول مشكلين ١٩٥،١٦٢ نسمة أو ١٧٪ من جميع المولودين خارج أستراليا من سكان سيدني. لقد قدم هؤلاء المهاجرين من بريطانيا وسكوتلاندا وإيرلندا وويلز ليتحوّلوا إلى الجماعة المهيمنة ثقافيًا في المجتمع الأسترالي. وغالبًا ما يشار إليهم بالأنغلو - سلتيك (مع ما تثيره تلك الإشارة من إشكالات بمساواتها بين كل تلك الفئات). وهكذا كان المهاجرون الإنكليز ومنذ بداية الإستيطان أصحاب الهيمنة في مؤسسات الحكم والقضاء.

ويحتل المهاجرون اللبنانيون المركز السادس كجماعة مهاجرة في سيدني، بعد أولئك الذين ولدوا في بريطانيا، نيوزيلاندا، الصين، فيتنام وإيطاليا. حيث بلغ عديدهم سنة ١٩٩٦: ٥٠،٩٩٥. وسوف ننظر عن قرب إلى تركيبة الجالية اللبنانية لاحقًا. وكما يظهر [الجدول ١.٤] هناك العديد من الجماعات المهاجرة في سيدني الذي يزيد عددها عن ستة آلاف نسمة، قد ولدوا في: كرواتيا، مسادونيا، إيرلندا، الولايات المتحدة، تشيلي، تركيا، سريلانكا، اليابان، هنغاريا،

جدول ١-٤- عدد سكان سيدني حسب مكان الولادة، ١٩٩٦

مكان الولادة	عدد السكان	النسبة المئوية للأشخاص المولودين خارج أستراليا
المملكة المتحدة	١٩٥،١٦٢	١٧
نيوزيلندا	٦٦،٨٨٣	٥،٨
الصين	٦٢،٥٠٩	٥،٤
فيتنام	٥٩،٣٨٤	٥،٢
إيطاليا	٥٣،٤٣٥	٤،٧
لبنان	٥٠،٩٥٩	٤،٤
الفيليبين	٤٢،٤٥٨	٣،٧
اليونان	٣٧،٣٦١	٣،٣
هونغ كونغ	٣٧،٠٨٢	٣،٢
الهند	٢٥،٣٨٥	٢،٢
فيجي	٢١،٠٤٩	١،٨
جمهورية كوريا	٢٠،٧٦٢	١،٨
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢٠،٥٠٨	١،٨
إفريقيا الجنوبية	١٨،٥٥٧	١،٦
مالطا	١٧،٩٧٢	١،٦
ماليزيا	١٩،٩٣٠	١،٦
مصر	١٦،٨٨٩	١،٥
يوغسلافيا	١٦،٦٧٥	١،٥
أندونيسيا	١٦،٢٩١	١،٤
بولندا	١٥،٢٨٢	١،٣
كرواتيا	١٤،٨٨٣	١،٣
إيرلندا	١٤،٤١٢	١،٣
الولايات المتحدة الأميركية	١٣،٤٦٥	١،٢
سريلانكا	١٣،١٠٢	١،١
البلاد الواطئة (نزرلاند)	١٢،٧٦٨	١،١
ماكدونيا	١١،٩٠٨	١،٠
تشيلي	١١،٨٤٥	١،٠
تركيا	١٠،٦٧٠	٠،٩
العراق	٩،٣٢٨	٠،٨
كامبوديا	٩،١٧٥	٠،٨
اليابان	٩،١٦١	٠،٨
إيران	٨،٨٦٤	٠،٨
هانغاريا	٨،٨٢١	٠،٧
البرتغال	٨،٠٥٤	٠،٧
قبرص	٧،١٦٩	٠،٦
أورغواي	٦،٧٨٤	٠،٦
بلدان أخرى	١٦٤،٣٤٣	١٤،٣
مجموع الأشخاص المولودون خارج أستراليا	١،١٤٧،٠٣٥	١٠٠،٠
مجموع الأشخاص المولودون في أستراليا	٢،٤٢٠،٥٤٣	
مجموع السكان في سيدني	٣،٧٤١،٢٩٠	
نسبة المولودين خارج أستراليا		٣٠،٧

الاتحاد السوفياتي سابقًا، البرتغال، كمبوديا، قبرص، الأوروغواي، إيران وكندا وغيرها. وبالإضافة إلى هذه الجماعات الإثنية، هناك ما يزيد عن ١٥٠ جماعة إثنية أخرى يصل عديدها إلى أقل من ستة آلاف تعيش في سيدني (مفوضية الشؤون الإثنية، ١٩٩٨، ص ٥٠).

لقد كان لأجيال المهاجرين الأول، دورًا بارزًا في إثراء المجتمع وخلق فرص العمالة فيه. فقد غيّرتهم تجربة الهجرة إلى أستراليا، وغيّروا طبيعة المجتمع الأسترالي في السيرورة ذاتها في المدينة وضواحيها. كما أنّهم لعبوا دورًا ملفتًا في إعادة بناء وإحياء مفاصل المدينة. إذ، وعلى امتداد العقود الأربعة الأخيرة، حوّلوا العديد من الضواحي المهجورة إلى مراكز تعجّ بالحياة والحركة، وكان أصحاب المحلات التجارية هم روّاد عملية تجديد تلك الضواحي، وما انفك أبناؤهم المولودون في أستراليا يواصلون تحدّي التغير لما يعنيه أن تكون أستراليا في وقتنا الحاضر.

التعدّد الديني في سيدني

لقد حوى التعدّد الثقافي تعددًا دينيًا في داخله. وكما أنّ سيدني هي موطن لأناس من جميع أنحاء العالم، هي في الوقت نفسه موطن لأديان العالم جميعها. واستنادًا إلى سياسة التعدّدية الثقافية، فإنّ الإرث اللغوي والديني والحضاري للمهاجرين إلى أستراليا يحظى بالاحترام، ويرتفع في أحياء سيدني الكثير من المساجد والمعابد والكنائس، والكنس، كأدلة واضحة على صفة التعدّد الديني والحضاري لهذه المدينة.

إنّ «البروفيل» الديني لمدينة سيدني يعكس الطابع المسيحي المهيمن للأغلبية الأنغلو - سلتية لسكانها. ويشكّل أتباع المذهب الكاثوليكي حوالى مليون إنسان غالبيتهم من مواليد أستراليا، مع أعداد من مواليد إيطاليا والفيليبين وبريطانيا ويوغوسلافيا ولبنان ومالطا وأميركا اللاتينية وبولندا وإيرلندا ونيوزيلاندا. ويحتل المركز الثاني أتباع الطوائف المسيحية أيضًا: والكنيسة المتحدة Anglican. والروم الأرثوذكس Presbyterian وهناك مذاهب مسيحية أخرى في سيدني منها: المعمادنيون و Congregational واللوثريون و Pentecostal و Brethren و Oriental Christian وشهود يهوه و Salvation Arrny و Seventh Day Adventist و Church of England و Church of Jesus Christ of latter-day saints.

وفي الوقت نفسه هناك الكثير من الأديان الأخرى في سيدني، التي تعكس موجات المهاجرين الواسعة من جميع أنحاء العالم. وأكثر هذه الأديان اتساعًا الإسلام. تتشكل الجاليات الإسلامية من خليط من الجماعات الإثنية، معظمهم من مواليد: أستراليا ولبنان وتركيا وأندونيسيا وإيران وباكستان وفيجي وأفغانستان وقبرص ومصر. وتتمثل الطائفتان الأساسيتان السنّة والشيعة في الجاليات الإسلامية في أستراليا. والمساجد الإسلامية الأساسية تمّ بناؤها في أرنكليف

ولاكمبا وأوبرن. وهناك العديد من الديانات الشرقية التي يعتنقها سكان سيدني، كالبوذية والهندوسية، بحيث هناك حوالى ٧٥ معبدًا بوذيًا في سيدني. ومعظم أتباع هاتين الديانتين يتحدّرون من خلفيات متنوّعة إثنيًا. ويعتبر عدد البوذيين المولودين في فيتنام أكبر من عدد أولئك المولودين في أستراليا، والباقون هم مهاجرون من بلدان آسيوية مثل كمبوديا ولاوس وتايلاند وماليزيا والصين واليابان وسريلانكا. وهناك بعض مواليد جنوب إفريقيا وبريطانيا ونيوزيلاندا وإندونيسيا من معتنقي الهندوسية أيضًا.

وللجالية اليهودية تاريخ طويل في سيدني: حيث كان هناك حوالى ١٦ يهوديًا في الأسطول الأول. والعبادة اليهودية المنظمة في المدينة يعود تاريخها إلى سنة ١٩٢٠. فلقد وصل حوالى ألف يهودي منفي ما بين منتصف القرن التاسع عشر و١٩٨٨. غالبيتهم من أصحاب المهن. وبمجرد «عتقهم» حصل الكثيرون منهم على مراكز مرموقة في سيدني. والحال، فإنّ الكنيس المركزي بمواجهة الهايد بارك، والذي تمّ تكريسه سنة ١٨٧٩ وكان في وقته البناء الأكثر بروزًا في المنطقة، يشهد لمساهمات الطائفة اليهودية. وبحسب إحصاء سنة ١٩٩٦ كان هناك ٣٢،٦٥٢ يهوديًا يعيشون في نيو ساوث ويلز. ومعظم اليهود في سيدني راهنًا هم من مواليد أستراليا، وهم أبناء وأحفاد المهاجرين الذين قدموا من أوروبا كلاجئين في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. وهناك عدد من الطوائف الدينية الأخرى صغيرة الحجم، كالإنطاكيين والأرمن والأقباط، والآشوريين والبهائيين. ويأتي على رأس الطوائف الدينية الأكثر نموًا على التوالي: الهندوس ٦٠٪، البوذية ٣٨،٧٪. الكنيسة الشرقية ٣٤٪، والإسلام ٣٢٪ (مفوضية الشؤون الإثنية، ١٩٩٨، ص ٥١).

سيدني المتعدّدة الألسن

إنّ تنوّع الخلفيات الثقافية للمهاجرين إلى سيدني أنتج غنى لغويًا متنوّعًا بين ظهرانيهم. فحوالى نصف المهاجرين في سيدني يتحدّرون من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية. والعربية على سبيل المثال هي اللغة المحكية لحوالى ١١١،٩٣٦ نسمة في سيدني، وهي ثاني أكبر لغة محكية في البيوت بعد الإنكليزية، متبوعة بالكانتونية ٩٥،٧٤٥، اليونانية ٨٢،٧٦٣، الإيطالية ٨٢،٠٤٢، الفيتنامية ٥٠،٢٣٠، الإسبانية ٤١،٦٣٢، المندرين ٣٦،٨٠٧، الفيتنامية - تاغالوغ ٢٢،٢٥٠، الكرواتية ٢٢،٢٥٠، الكورية ٢١،٠٣٩.

وهذه اللغات هي الأكثر تداولاً، بعد الإنكليزية، في أوساط سكان سيدني. ولوحظ أن أكبر ازدياد في اللغات المحكية كان في السنوات الخمس الأخيرة على صعيد المندرين ٣٧٪، الكورية ٤٢٪، الفيتنامية ٣٢٪، والكانتونية ٢٩٪ (مفوضية الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز). وهناك عدد من اللغات الأخرى المحكية في بيوت

سيدني بنسب أقل كالألمانية والصربية والمالطية والبرتغالية والفرنسية والتركية. هذه اللغات المتعدّدة تثبت أولاً بأنّ سيدني كانت دائمًا متعدّدة الثقافات، وكنتيجة لذلك كانت الجريمة دائمًا متنوّعة ثقافيًا. والنقطة الثانية هي أنّ الجالية اللبنانية كغيرها من الجاليات، لها تاريخ استيطان طويل يمتد لعدد من الأجيال. وكثيرة هي الإثنيات التي لها تاريخ طويل من الإستيطان، وعلى الرغم من ذلك يتساءل عدد من زعماء الجاليات عن الوقت الذي سيُصار فيه إلى اعتبارهم أستراليين بالفعل. ثالثًا، إنّ الكثير من الجاليات الإثنية قدّمت مساهمات كبيرة جدًا بقيت مغمورة ولم يتم التنويه بها لا من قريب ولا من بعيد.

الجالية اللبنانية في سيدني

وبتقديمنا لهذا التوصيف المبدئي للتنوّع في مدينة سيدني، يمكننا الآن أن نلفت إلى صورة أكثر تفصيلاً للجالية اللبنانية في المدينة، والتي تمّ تسليط ضوء الجريمة عليها على امتداد السنتين الماضيتين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. وكما رأينا لقد بدأ المهاجرون اللبنانيون بالوفادة إلى سيدني في ثمانينيات القرن الماضي (١٨٨٨). بدأوا حياتهم غالبًا كبائعين متجوّلين، متنقلين مع بضائعهم من بلدة إلى أخرى. وبالاستناد إلى ماكاي وبتروني (١٩٩٨) كان معظم أولئك المهاجرين يعملون في المحلات التجارية وبائعين متجوّلين. وبعضهم طوّروا نشاطهم التجاري ليتحوّلوا بذلك إلى بائعي جملة، مستوردين وصناعيين صغارًا. وتنكب بائعو الجملة غالبًا عبء مساعدة القادمين الجدد بتوفير البضائع بالدَيْن لهم، وبتقديم النصح والإرشاد عن أين وكيف يمكنهم بيع بضائعهم. ونشأت بفضل ذلك شبكات تجارية على درجة عالية من التنظيم. وبحسب ماكاي (١٩٩١): بحلول سنة ١٩٠١ كان حوالي ٨٠٪ من اللبنانيين في نيو ساوث ويلز يمارسون الأنشطة التجارية.

وبحلول عام ١٩٤٧ كان هناك ١٨٨٦ مهاجرًا من اللبنانيين أو السوريين في أستراليا قاطبة. ومن الواضح أنّ المصالح التجارية الصغيرة كانت مجال نشاطهم الاقتصادي، حيث بلغت نسبة الذين يعملون لأنفسهم ٦٠٪. وازدهرت تجارة البرادي والأقمشة ازدهارًا كبيرًا. وأسس أولئك الذين قُدّم لهم بعض رأس المال والحظ مصالح تجارية، مثل تجارة البقالة وتصفيف الشعر، في فيكتوريا، كما ازدهرت تجارة الأقمشة والثياب والبرادي في نيو ساوث ويلز (ماكاي وبتروني). وفي السنة نفسها (١٩٤٧) تمّ إطلاق برنامج الهجرة لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي حوّل أستراليا إلى واحدة من أكثر مجتمعات العالم تعدّدًا وتنوّعًا.

واليوم هناك أكثر من خمسين ألف لبناني من مهاجري الجيل الأول و٦٦ ألفًا من أبناء الجيل الثاني، وعدد غير معروف من أبناء الجيل الثالث يعيشون في سيدني (مفوضية الشؤون الإثنية). وتعتبر سيدني مركز التجمع الأول للبنانيين

بمسيحييهم ومسلميهم. وهناك أكثر من ثلاثة أرباع اللبنانيين المولودين في أستراليا كانت ولادتهم في سيدني. ويشكل المسيحيون حوالى ٦٠٪ من المهاجرين، وتبلغ نسبة المسلمين حوالى الثلث. وتبيّن أنّ اللغة العربية هي ثاني أسرع لغة نموًا وتداولاً في أستراليا بعد الإنكليزية، حيث بلغ عدد الناطقين بالعربية في نيو ساوث ويلز ١٢٥،٦٦١ شخصًا سنة ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٧٦٤٧، أي ٦،٥٪ من إحصاء ١٩٩١ (مفوضية الشؤون الإثنية، ١٩٩٨، ص ١٤).

في أعقاب الحرب (في لبنان)، ومع تصاعد أعداد المهاجرين بشكل كبير، حيث شكلت المصانع ميدان عمل لهم نساءً ورجالاً. ومع استمرار تقاليد المصالح التجارية الصغيرة، قدم معظم اللبنانيين بدون مساعدة أحد، في وقت كانت الهجرات المتتابعة تجري في إطار ديناميكية الهجرة الأساسية بالنسبة لمعظم المهاجرين من جنوب أوروبا، على عكس اللبنانيين الذين كان الكثيرون منهم ضحايا حرب أهلية طاحنة ولاجئين. تجدر الإشارة إلى دور التعدّد الديني في سوق عمالة الجالية اللبنانية في سيدني، حيث يعمل المسلمون غالبًا في مجالات العمل اليدوي غير المتخصص (هامفري، ١٩٩٨، ص ٦٧٩)، على عكس المسيحيين الذين يبدون أكثر ميلاً واستعدادًا للعمل في مجال المصالح التجارية المستقلة. وفي هذا الإطار يلاحظ أنّ واقع سوق العمالة ذاك يضع المسلمين في موقع أكثر حساسية وتأثرًا بالتغيّرات الطارئة على سوق العمل وخاصة في القطاع الصناعي.

ولقد كَفَلَ التجار ورجال الأعمال أبناء جلدتهم عبر عملية الهجرات المتتابعة، وقدّموا لهم التدريب لاكتساب المهارات اللازمة لادارة المصالح التجارية، غير انهم لم يستطيعوا ان يوفّروا العمل للجميع، ولكنهم عملوا على توفير البنى التحتية لهم مثل الكنائس والنوادي والجمعيات وقدّموا عبر أنفسهم النموذج الناجح للمهاجر اللبناني. وكما نلحظ في [الجدول ٢-٤]، فان نسبة ارباب العمل المولودين في لبنان هي في الدرجة السادسة من بين ارباب العمل الذي ينتمون الى اثنيات اخرى. وهذه نسبة تتجاوز نسبة نظائرهم الاستراليين.

جدول ٢-٤- نسبة الذكور أصحاب المصالح الخاصة حسب مكان الولادة لعام ١٩٩١

مكان الولادة	النسبة المئوية	مكان الولادة	النسبة المئوية
كوريا	٣٠،٥	هنغاريا	٢٣،٣
إيطاليا	٢٥،٣	لبنان	٢٠،٢
اليونان	٢٥،٠	إسرائيل	١٦،٩
قبرص	٢٤،٢	المعدّل الوسطي	٢٣،٦
البلاد الواطئة	٢٣،٢	أستراليا	١٤،٢

المصدر: 1991 Census

ويظهر [الجدول ٣-٤] الصورة نفسها بالنسبة للنساء اللواتي بدأن دخول مجال الأعمال بأعداد كبيرة وبوتائر متصاعدة.

جدول ٣-٤- نسبة الإناث أصحاب المصالح الخاصة حسب مكان الولادة لعام ١٩٩١

مكان الولادة	النسبة المئوية	مكان الولادة	النسبة المئوية
كوريا	٢٧،٧	هنغاريا	١٩،٥
إيطاليا	٢١،٧	لبنان	١٨،٥
اليونان	٢٢،١	إسرائيل	١٦،٩
قبرص	٢١،٣	المعدّل الوسطي	٢٠،١
البلاد الواطئة	٢٠،٢	أستراليا	١١،٦

المصدر: 1991 Census

ولقد بيّنت عمليات المسح لمالكي المصالح الصغيرة من الرجال والنساء في أواخر الثمانينيات (كولنز، ١٩٩٥) أهمية المساهمات التي يقدّمونها في اقتصاد سيدني، عبر بعض اللقطات السريعة التالية بخلق فرص عمل، وخاصة لأفراد العائلة المعنيين بتحقيق الثروات المادية: والملفت هنا أنّ واحدة من كل اثنتين من النساء بدأت نشاطها من الصفر، كما فعل اثنان من كل ثلاثة لبنانيين مولودين في لبنان. وهناك نسبة ثلاثة أرباع المصالح التجارية مصالح مربحة ماديًا، وهي مملوكة من قبل أبناء جيل المهاجرين الأول. ويمتلك اللبنانيون أطول تاريخ في مجال الأعمال من أي جماعة إثنية أخرى، علمًا بأنّ سوق الأعمال كثيرًا ما تتفشّى فيها حالات الإفلاس. وبحسب ما يعتقده البعض أنّ ٨٠٪ من المصالح التجارية الصغيرة تنهار خلال أول خمس سنوات من تاريخ تأسيسها (نيل، ١٩٨٩).

وقد نحا رجال الأعمال اللبنانيين لاستثمار أرباحهم وتوظيفها في مصالحهم. وهم يتميّزون بالصلابة وطول الاناة. وأثبتت إحدى الإحصائيات بأنّ أسبوع عمل لسيدات الأعمال اللبنانيات هو أطول منه بالنسبة لغيرهن.

وقد شكلت المصالح التجارية تلك بالنسبة لبعض المهاجرين دافعًا مهمًا باتجاه أعمال ومصالح ناجحة جدًا. وبدا ذلك بوضوح كبير في قطاع صناعة الأقمشة، والتي كانت امتدادًا لنشاط أجدادهم، كبائعي كشة، وناشطين في تجارة البرادي والأقمشة والأغطية. يضاف إلى ذلك صناعة الأحذية والإتجار بها (أوسترو، ١٩٨٧، ص ٧٨)، وكما عبّر عن ذلك جون دايفد الذي جمع ثروة كبيرة من تجارة الأغذية: «لقد تجوّلت في البلد مؤخرًا ولاحظت وجود محلات للأقمشة في كل البلدات التي زرتها. والسبب أنّ المهاجرين اللبنانيين الأوائل استوطنوا تلك المناطق الريفية، لأنّهم أحسوا بالاطمئنان فيها. وكان هناك فرص تجارية جيدة» (أوسترو، ١٩٨٧، ص ٧٩). وكمثال على ذلك جو غزال الذي وصل إلى أستراليا

سنة ١٩٥٠، وكان هدفه تصدير الصوف ومنتجاته وانتهى به الأمر إلى أن يكون على رأس إمبراطورية أقمشة عملاقة (أوسترو، ١٩٨٧، ص ١٠٤ - ١٠٧).

أما عائلة سكاف - وعلى رأسها عبود - التي تنحدر بدورها من إبراهيم ضاهر عبود، الذي قدم إلى أستراليا في اواخر القرن الـ١٩ بائعًا للمناشف من عربة يجرها خلفه. ومن هذه البدايات المتواضعة انطلقت مصانع «النيل» والتي أسست لاحقًا بواسطة عائلة عبود قبل أن يتم بيعها سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤.

أما جون دايفيد الذي اشترى دكانًا متواضعًا للبقالة في ضاحية ولومولو سنة ١٩٢٧ بمبلغ ١٠٠ باوند وصلت به الأمور إلى تأسيس شركة دايفيد، والتي تحوّلت إلى أكبر شركة مستقلة لتجارة البقالة في أستراليا (أوسترو، ١٩٨٧، ص ١٤٤ - ١٤٨)، وتقدّر ثروة جون دايفيد وأولاده بيتر وساندرا بـ٣٣٠ مليون دولار (مجلة «مجال الأعمال» الأسبوعية، ١٩٩٤، ص ٧٥).

وهناك الكثير من قصص النجاح لعائلات لبنانية مهاجرة في ميادين المال والأعمال، أمثال: غزال، معلوف، مبارك، سولومون، بشارة، ووهبي وغيرهم، الذين تركوا بصماتهم على صناعة البناء في أستراليا (هامفري، ١٩٩٨، ص ٥٠).

وفي الوقت الذي قدّم المقاولون اللبنانيون إسهامات كبيرة في عملية تطوّر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سيدني، من المهم أن نلفت إلى أنّ الحياة في سيدني هذه الأيام بالنسبة للجالية اللبنانية هي حياة البطالة، والإعانات الحكومية، والأعمال اليدوية غير المحترفة. يؤشر هذا الواقع بوضوح إلى طبيعة الانقسام الطبقي داخل الجالية اللبنانية، حيث بلغت نسبة البطالة فيها خمسة أضعاف المعدّل الوطني العام لعدة عقود (كولينز، موريسي وكروغن، ١٩٩٥)، وعلى سبيل المثال، ففي سنة ١٩٨٣ عندما كان معدّل البطالة بالنسبة لمواليد أستراليا ١٠،٢٪ كان معدّلها في أوساط مواليد لبنان ٣٣،٦٪.

وبعد عشر سنوات، أي سنة ١٩٩٣، كان معدّل البطالة بالنسبة للبنانيين من عمر ١٥ إلى ٣٤ عامًا: ٤٣٪ (موس، ١٩٩٣). وفي إحصاء سنة ١٩٩٦ بلغ معدّل بطالة الإناث اللبنانيات: ٣٢،٩٪، أي ضعف مثيلاتهن من الأستراليات. وبذلك ليس مفاجئًا أن يكون الكثيرون من أبناء الجالية اللبنانية يعتمدون على المساعدات الحكومية لممارسة حياتهم. ويعتمد حوالى ٦٠٪ من المسلمين السنّة على الإعانات الحكومية وتعويضات حوادث العمل كمصادر أساسية للدخل، في مقابل ٣٢٪ من الموارنة (هامفري، ١٩٩٨، ص ٥٤).

ان العديد من الجيل الاول من اللبنانيين منخرطون في سوق العمل. ويظهر [الجدول ٤-٤] التوزيع المهني للمهاجرين اللبنانيين من هذا الجيل، بحيث نجد ان نسبة العمال اليدويين في المصانع عالية جدًا قياسًا الى عددهم الاجمالي، بينما نسبتهم في الوظائف الادارية والاعمال المتخصصة متدنية للغاية. وينطبق الأمر نفسه على الإناث المولودات في لبنان.

جدول ٤-٤- التوزيع المهني للمهاجرين اللبنانيين

الجنس / مكان الولادة	ذكور لبنان	ذكور بقية السكان	ذكور ٪ لبنان	ذكور ٪ بقية السكان	إناث لبنان	إناث بقية السكان	إناث ٪ لبنان	إناث ٪ بقية السكان
مدراء إداريون	٩١١	١٧٠،٦٠٨	٧،٢	١١،٩	١٩١	٦٣،٥٠٩	٣،٨	٥،٦
أصحاب إختصاص	٩٣٠	٢٢٣،٣٥٩	٧،٣	١٥،٦	٥٢٢	٢٣٣،٩٧٧	١٠،٦	٢٠،٨
تقنيون	١٦٦٣	١٧٣،٢٩٤	١٣،١	١٢،١	٦٥٤	١١١،١٨٧	١٣،٣	٦،٦
مهنيون	٣١١٠	٢٩٠،٧٧٢	٢٤،٥	٢٠،٣	٢٠٥	٣٤،٦٨٥	٤،١	٣،٠
موظفون إداريون وعمال خدمات أصحاب كفاءة عالية	٥١	١٣،٦٣٤	٠،٤	٠،٩	٤٥٢	١١٠،١٠٣	٩،١	٩،٨
موظفون إداريون وبائعون وعمال خدمات أصحاب كفاءة متوسطة	٦٨٦	١٢٦،٠٧٦	٥،٤	٨،٨	١٠٦٨	٢٨٨،٧٠٢	٢١،٦	٢٥،٦
عمال في القطاع الإنتاجي وقطاع المواصلات أصحاب كفاءة متوسطة	٢٢٤٧	١٨٣،٠١٨	١٧،٧	١٢،٨	٢٠٧	٣٣،٠١١	٤،١	٢،٩
موظفون إداريون وعمال خدمات وبائعون مبتدئون	١٠١٨	٧٩،٤١٧	٨،٠	٥،٥	٧٧٠	١٤٥،١٢٩	١٥،٦	١٢،٩
عمال	١٤٨٣	١٢٩،٩٣٣	١١،٧	٩،٠	٦١٩	٨٠،٣٩١	١٢،٥	٧،١
غير محدّدين	٥٨٩	٣٩،٥٦٠	٤،٦	٢،٨	٢٥٦	٢٦،٢٨٤	٥،١	٢،٣
المجموع العام للعاملين	١٢،٦٨٨	١،٤٢٩،٦٧١			٤،٩٤٤	١،١٢٦،٩٧٨		

لقد رأينا حتى الآن بأنّ للجالية اللبنانية تاريخاً طويلاً في سيدني، وهي على درجة كبيرة من التنوّع دينيًا واجتماعيًا وطبقيًا. وقدّمت خدمات كبيرة لمدينة

سيدني في ميادين السياسة والأعمال. وخير دليل على ذلك الوزير السابق إدوار عبيد ورئيس بلدية سيدني السابق السيد نيقولا شحادة. وكان للجالية اللبنانية حضورها أيضًا في ميدان الرياضة (بني الياس) لاعب بالماين الشهير. وأدبيًا هناك ديفيد معلوف، وزيتا أنطونيو في ميدان حقوق الإنسان، وجاك نصر المتربع على عرش شركة فورد للسيارات.

الفرص الاقتصادية والاجتماعية في سيدني

سيكون بإمكاننا الحصول على فكرة أفضل لتداخل الإثنية والطبقة ومنطقة السكن عندما نبتعد قليلاً عن منطقة كانتربري - بانكستاون في جنوبي غرب المدينة لننظر إلى المدينة ككل. وبملاحظة [الرسم التوضيحي ١-٤] يتبيّن لنا مساحة وحدود سيدني الكبرى، التي يحدّها الخط الساحلي شرقًا، الجبال الزرقاء غربًا، ويقسمها نهر باراماتا ومرفأها. ويشكل المرفأ فاصلاً إجتماعيًا أكثر من كونه فاصلاً جغرافيًا، حيث، وفي أعقاب كل إحصاء سنوي يجري القيام به كل خمس سنوات، يقدّم مكتب الإحصاء الأسترالي خريطة إجتماعية جديدة لمدينة سيدني تتيح لنا رؤية أبعاد المؤشرات الاقتصادية كالدخل والبطالة، ومستوى التعليم وما إلى ذلك. وآخر المؤشرات تؤكد أنّ المهاجرين يجنحون إلى التجمّع في مناطق معيّنة تتسم بحالة من التردي الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعتبر مناطق شمال سيدني مراكز سكن وتجمّع لأغنياء الأنغلو - سلتيك ومناطق الأغنياء الأخرى هي ضواحي الهاربر والضواحي الشرقية، علمًا بأنّ للضواحي الشرقية طابعًا كوسموبوليتيًا، وتحديدًا مناطق بونداي وفوكلوز حيث تمتلك الطائفة اليهودية تاريخ سكن طويل فيها. وهناك استثناءات يمثلها مهاجرون من شمال شرق آسيا استوطنوا تشاسوود وبعض أجزاء المناطق الشمالية.

ومهما كان محتوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فإنّ الفروقات تبدو واضحة بشكل جلي. فسكان المناطق الشمالية يتمتعون بأرفع مستوى للدخل ويمثلون أعلى نسبة من الإداريين والإختصاصيين، ومن الجانب الآخر فإنّ غالبية المهاجرين المتحدّرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية يقطنون الضواحي الغربية والجنوبية الغربية، حيث تتفشى في أوساطهم أكبر معدّلات للبطالة وتحديدًا بطالة الشباب.

ويمكننا الحصول على رؤية أكثر وضوحًا للانقسام الطبقي في سيدني، بملاحظتنا لمعدّلات البطالة بحسب مناطق السكن. يدرج [الجدول ٥-٤] معدّلات البطالة لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بحسب المنطقة كما يلي: فيرفيلد، ليفربول (١٥،٥٪)، كانتربري - بانكستاون (١٢،٢٪) كأرفع معدلين للبطالة. وليس صدفة أنّ معظم سكان هاتين المنطقتين هم من اللبنانيين والفيتناميين والأقليات الأخرى غير الناطقة بالانكليزية.

وليس من المفاجئ أبدًا، عندما نعمد إلى تشريح معدلات البطالة في سيدني بحسب مكان الولادة، أن نجد معدلات شديدة الإرتفاع في أوساط اللبنانيين والأتراك والفيتناميين على وجه الخصوص، وبالتأكيد فإنّ البطالة هي أحد أشكال الإعاقة الاجتماعية والاقتصادية، بالاستناد إلى تقرير فينسون (١٩٩٩) الذي قُدّم للجمعية الجزويتية للخدمات الاجتماعية المعنون «حياة بلا مساواة»؛ ويعالج التقرير المذكور جغرافية العدالة الاجتماعية أو غيابها، والمعوقات ذات الطابع التراكمي، والتي يمكن تعريفها بتفحص عدد من المؤشرات مثل: البطالة المزمنة، ومنها تحديدًا: الدخل المنخفض، إنخفاض أوزان المواليد الجدد، سوء معاملة الأولاد، النسب المئوية للأولاد الذين تركوا المدرسة قبل سن الخامسة عشرة، معدّلات المساعدات الطارئة، حالات المرض النفسي، الأحكام القضائية، نسبة الوفيات، النسبة المئوية للعمال غير المهنيين، ونسبة القضايا العالقة أمام المحاكم (فينسون، ١٩٩٩، ص ٧).

وبحسب الأرقام البريدية للمناطق يتضح لنا أنّ أرياف نيو ساوث ويلز هي أكثر المناطق المتخلفة اجتماعيًا واقتصاديًا، وتحديدًا مناطق الغرب الأقصى، ومناطق الشاطئ الشمالي. ومن الثلاثين منطقة الأكثر تدهورًا - بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي في نيو ساوث ويلز هناك سيدني وكابراماتا. ومن بين ٣٠٠ منطقة تعتبر الأقل سوءًا كانت على التوالي: بلايرمونت/كلايمور (٩)، واترلوو (٢٢)، ماونت درويت (٧٣)، كابراماتا (٨١)، فيلاوود (١٠٣)، فيرفيلد (١٤٤)، اوبرن (١٤٩)، ميلر (١٦٨)، لاكمبا (١٧٣)، بونيريغ (١٧٤)، ردفرن (١٨٩)، غرانفيل (١٩٤)، بانكستاون (٢٢٢)، كامبسي (٢٣١)، ماركفيل (٢٣٢)، غيلفورد (٢٣٤)، ميريلاند ٢٣٥، دارلينغ هيرست ٢٤٠، بارامات ٢٥١، شسترهيل ٢٥٩، انمور (٢٧٤)، بانشبول (٢٧٦)، سان بيتر (٢٧٧)، ليفربول (٢٧٨)، ليدكمب (٢٨٠)، آرنكليف (٢٩١)، روكدايل (٢٩٦) وغرين ايكر (٢٩٤). وهذه المناطق هي نسبيًا مناطق سكن غير الناطقين بالانكليزية والأبوريجينز. وتقع معظمها خارج المناطق الشرقية والشمالية لمدينة سيدني. وإذا ما كان هناك ثمة غيتوات في سيدني فهي غيتوات للفقر والبؤس والإعاقة وليست غيتوات إثنية بأية حال من الأحوال.

وبالإلتفاتة السريعة لـ[الجدول ٦-٤] تتبدّى الأبعاد المكانية للتعدّدية الثقافية وللجريمة الإثنية في سيدني، بإدراجه نسب اللغات المحكية عدا الإنكليزية للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة في كل ضاحية. ممّا يساعدنا وبشكل فعال على تبيّن وبشكل أكثر دقة الضواحي الأكثر تعدّدية في سيدني. إنّ أكثر من نصف الشبيبة من ١٥ إلى ٢٤ سنة من العمر يعيشون في كانتربري [الجدول ٦-٤].

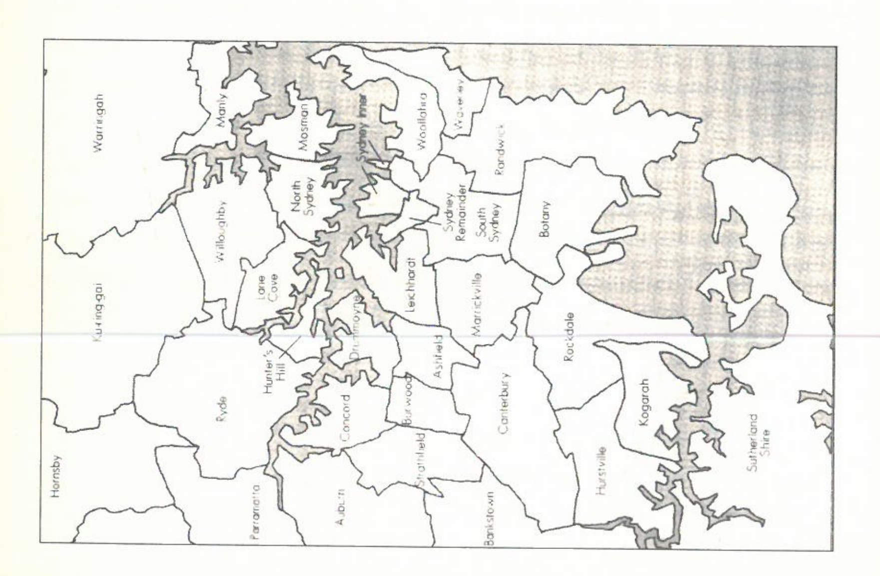
أوبرن، بيرووود، بوتني، وروكدايل يتحدثون لغات غير الإنكليزية. وفي مناطق ماركفيل، آشفيلد، ستراثفيلد، بانكستاون أكثر من نصف الشبيبة بقليل يتحدثون لغات غير إنكليزية. والملاحظ أنّ كل تلك المناطق الآنف ذكرها تقع في قلب المناطق الغربية للمدينة. وفي جنوب غربها على عكس المناطق الشمالية مثل كارينغاي، موزمن، ووالارا... حيث توجد نسبة قليلة جدًا من غير المتحدثين بالانكليزية.

جدول ٥-٤- العاطلون عن العمل في مختلف مناطق سيدني لعامي ١٩٦٦ و ١٩٩٧

المناطق	عام ١٩٩٦		عام ١٩٩٧	
غرب سيدني البعيد	العدد الإجمالي	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	النسبة المئوية
Blachtown Baulkham Hills	٦،٤٠٠	١٠،٧٠٠	٤،٥	٧،٢
Centrai Westem sydney	٧،٠٠٠	٨،٣٠٠	٤،٣	٤،٥
Fairfield-Liverpool	١٠،٤٠٠	١١،٢٠٠	٩،٢	٨،٩
المجموع في Western Sydne	٢٠،١٠٠	٢٤،٦٠٠	١٥،٥	١٦،١
Canterbury-Bankstown	٤٤،٦٠٠	٥٤،٢٠٠	٨،٦	٩،٨
Outer South-Westersn Sydne	١٧،٩٠٠	١٢،٦٠٠	١٢،٢	٩،٩
المجموع في South Western Sydne	٧،٧٠٠	٨،٢٠٠	٦،٣	٧،٥
المجموع في Greater Western Sydne	٢٥،٦٠٠	٢٠،٨٠٠	١٠،٥	٩،٥
مدينة سيدني	٧٠،٢٠٠	٧٥،٠٠٠	٩،٢	٩،٨
ولاية New South Wale	١٢٢،٧٠٠	١٢٨،٣٠٠	٦،٤	٧،١
	٢٢٣،١٠٠	٢٣٧،٧٠٠	٧،٥	٨،٦

المصدر: UWS Nepean.www.nepean.uws.edu.au/community/facts/employ.html

ريطة ١-٤-مناطق سيدني حسب تقسيمات البلديات. يظهر الرسم أعلاه منطقتي Canterbury وBankstown نسبة إلى مناطق سيدني الداخلية والضواحي الشرقية



ولكي نقترب أكثر من الخصائص المحلية للجريمة بحسب الضاحية في سيدني المتعدّدة ثقافيًا سننظر إلى بلدية بانكستاون، باعتبارها واحدة من أكثر مناطق سيدني تعدّدًا، وهي موطن عدد كبير من اللبنانيين ومن غير الناطقين بالانكليزية، مذكرين بأنّ حي بانشبول حيث حصلت جريمة قتل إدوار لي، يقع ضمن الحدود الجغرافية لمنطقة بانكستاون.

الموقع والمكان في سيدني المتعدّدة ثقافيًا: ضوء على بانكستاون

لكي نتمكن من استكشاف مسألة «الجريمة الإثنية» بشكل أفضل، نحن بحاجة أن نستكشف عن قرب الأبعاد المكانية لأنماط الاستيطان الإثني في المدينة، وكما رأينا فإنّ بانكستاون وكانتربري هما المنطقتان الأكثر استيطانًا في سيدني، متبوعتان بباراماتا. حيث يقطن هذه المناطق أكثر بقليل من نصف الجيل الأول من المهاجرين، مع تواجد نسب لا بأس بها في مناطق مثل: هولرويد، روكدايل، ليفربول، فيرفيلد، ماركفيل، وبلاكتاون. ويشكل اللبنانيون من أبناء الجيل الأول من المهاجرين أكبر كتلة بشرية من غير الناطقين بالانكليزية في منطقة بانكستاون، أو أكثر من تسعة آلاف بقليل (١٧،٨٪) بزيادة طفيفة عن نسبتهم في كانتربري. مع الإشارة إلى أنّ بانكستاون هي عنوان حوالى ١٨٪ من جميع اللبنانيين المولودين في نيو ساوث ويلز. لهذه الأسباب نحاول تسليط الضوء على بانكستاون وكنتربري في هذا الفصل.

وفي الوقت الذي تعتبر بانكستاون وكانتربري مواقع التواجد الرئيسية للجالية اللبنانية، فهاتان المنطقتان ليستا بأيّ حال غيتوات لبنانية، وهما بالتالي من الأحياء المتعدّدة ثقافيًا، علمًا أنّه في الكثير من الأحيان تعطى المناطق توصيفات محدّدة ليس على أساس الأصل العرقي لسكانها، بل على أساس نسبة امتلاك المتاجر والمؤسسات في أسواقها الرئيسية. وبالرغم من حقيقة أنّ أغلبية الإيطاليين لا يقطنون منطقة لايكارد، ما زال الكثيرون يعتبرون المنطقة «إيطاليا الصغرى» علمًا بأنّ نسبة الإيطاليين في المنطقة لا تتجاوز ١٠٪ من سكانها. وهكذا أصبحت لاكمبا «لبنان الصغير»، وكامبسي «كوريا الصغيرة»، وبانكستاون «فيتنام الصغيرة»، ليس على أساس حجم هذه الجماعات بل على أساس إثنية غالبية مالكي المتاجر والمؤسسات فيها. واستنادًا إلى المعطيات التي كشفها جاب (١٩٩١)، ليس هناك من غيتوات إثنية في سيدني، ولا في أية منطقة أخرى في أستراليا.

جدول ٦-٤- نسبة متكلّمي لغات غير الإنكليزية بين سن ١٥ و٢٤ في مختلف مناطق سيدني حسب تقسيمات البلدية وإحصاء عام ١٩٩٦

المناطق حسب التقسيمات البلدية	النسبة المئوية لمتكلّمي اللغات غير الإنكليزية بين سن ١٥ و٢٤ من مجموع الفئة العمرية نفسها
Canterbury	٦٨،١
Auburn	٦٦،٥
Fairfield	٦٥،٥
Burwood	٥٧،٠
Botany	٥٤،٢
Rockdale	٥٣،٣
Marrickville	٤٩،٠
Ashfield	٤٨،٩
Strathfield	٤٨،٦
Sydney	٤٦،٨
Bankstown	٤٤،٤
Concord	٣٧،٦
Kogarah	٣٦،٩
Parramatta	٣٥،٨
Liverpool	٣٥،٨
Hurstville	٣٤،٢
Holroyd	٣٤،١
Randwick	٣٣،٧
Drummoyne	٣٢،١
Willoughby	٣١،٠
Ryde	٣٠،٤
Blacktown	٢٤،٧
Waverley	٢٣،٦
South Sydney	٢٣،٣
Leichhardt	١٩،٠
Ku-ring-gai	١٨،٥
Hornsby	١٦،٩
Campbelltown	١٦،٥
HunterÕs Hill	١٦،٤
North Sydney	١٦،٢
Lane Cove	١٥،٦
Woollahra	١٥،٠
Baulkham Hills	١٤،٨
Warringah	١٣،٦
Manly	١٣،٢
Penrith	١١،٧
Mosman	٩،٨
Sutherland Shire	٨،٩
Camden	٨،٣
Pittwater	٦،٦
Hawkesbury	٤،٩
Wollondilly	٤،١
Blue Mountains	٣،٨
Gosford	٣،٤
Wyong	٢،٢

ولو أخذنا بانكستاون كمثل هنا، لتبيّن لنا أنّ سكان الأحياء ذات الكثافة اللبنانية هي في الوقت نفسه على درجة كبيرة من التنوّع. ومع ارتفاع نسبة المولودين خارج أستراليا في منطقة بانكستاون من ١٩،٧٪ سنة ١٩٧١ إلى ٣٣،٢٪ سنة ١٩٩٦ (يعني

ارتفاعًا بنسبة ٨،٢٪ لمواليد بلدان غير ناطقة بالانكليزية)، يتأكد لنا أنّ الجماعة الأكثر نموًا في بانكستاون هي الفيتناميون يليهم اللبنانيون. وكما يبيّن [الجدول ٧-٤] فإنّ أعلى ثمانية مستويات للولادات لغير الناطقين بالانكليزية في بانكستاون، بحسب إحصاء سنة ١٩٩٦، يأتي ترتيبها على الشكل التالي: لبنان، فيتنام، اليونان، ايطاليا، الصين، ماسادونيا، بولندا، ومصر.

جدول ٧-٤- أماكن الولادة الثمانية الأول للمولودين في بلدان غير الانكليزية والساكنين في Bankstown حسب تقسيمات البلدية لعام ١٩٩٦

مكان الولادة	نسبة ٪ سكان Bankstown المولودين خارج أستراليا	نسبة ٪ سكان Sydney المولودين في بلدان غير إنكليزية	النسبة ٪ من مجموع سكان Bankstown
لبنان	١٧،٨	٤،٤	٥،٩
فيتنام	١٦،٤	٥،٢	٥،٦
اليونان	٥،٠	٣،٣	١،٧
إيطاليا	٥،٠	٤،٧	١،٧
الصين	٤،١	٥،٤	١،٤
ماكادونيا	٣،٤	١،٠	١،١
بولندا	٢،٢	١،٣	٠،٧
مصر	١،٩	١،٥	٠،٦

المصدر: Basic community Profile, Bankstown Census of population and housing ,1996.

ولكن هذه الفئات مجتمعة تمثل أكثر من ٤٠٪ من غير الناطقين بالانكليزية، في بانكستاون بقليل. ويؤكد هذا الواقع حالة التعدّد الثقافي الواسع النطاق في مناطق جنوب - غربي سيدني، ولا يشكل لبنانيو الجيل الأول من المهاجرين أكثر من ٥،٩٪ من مجموع السكان، ولو أضفنا أبناء الجيل الثاني فإنّ الرقم الإجمالي لن يتجاوز الـ١٢٪ بأيّ حال، ممّا يظهر بوضوح أنّ منطقة بانكستاون ليست غيتو لبنانيًا ولن تكون.

ومن مجمل سكان بانكستاون تبلغ نسبة المواليد في بلدان غير الناطقة بالانكليزية ٤٩٪، ٤٢٪ لمواليد أستراليا و٣،٢ من مواليد بلدان ناطقة بالانكليزية؛ وتعتبر الإنكليزية اللغة الأكثر انتشارًا في المنطقة، إلى جانب أكثر من ٦٠ لغة مختلفة؛ ويستخدم حوالى ٤٠٪ من السكان لغة غير الإنكليزية في منازلهم، تحتل اللغات العربية، الفيتنامية، اليونانية، الإيطالية والكانتونية على التوالي المركز الثاني بعد الإنكليزية على مستوى الإستخدام، بحسب إحصاء ١٩٩٦. ويعتبر الناطقون بالعربية أكبر جماعة إثنية في بانكستاون يأتي بعدهم الفيتناميون، اليوغوسلاف، الإيطاليون، اليونانيون كما يظهر [الجدول ٨-٤] بأنّ ٦٦،٥٪ من سكان بانكستاون يتحدثون لغة غير الإنكليزية في منازلهم.

جدول ٨-٤- اللغة المحكية في المنزل للأشخاص فوق سن الـ٥ سنوات في Bankstown حسب تقسيمات البلدية لعام ١٩٩٦

اللغة المحكية	النسبة المئوية من مجموع السكان
يتكلّمون الانكليزية فقط	٢٧،٥
العربية	١٩،٢
الفيتنامية	١٥،٢
اليونانية	٦،١
اللغات الصينية	٥،٦
الماكودونية	٤،٧
البولونية	١،٤
لغات أخرى	٦،٨
مجموع متكلّمي الغير إنكليزية	٦٦،٥

المصدر: Census application

وقد ربطت العديد من الدراسات بين القصور في معرفة اللغة الإنكليزية ورداءة الاداء في سوق العمل في أستراليا (وودن، ١٩٩٤)، بحيث أنّ ٢٢٪ غير الناطقين بالانكليزية اعترفوا بأنّ معرفتهم للانكليزية ليست بالمستوى المطلوب، ويمثل أسوأ الحالات: الفيتناميون ٤١،٥٪ اعترفوا بأنّهم لا يعرفون الإنكليزية بالشكل المطلوب، يأتي بعدهم الكانتونيز ٣٦،٨٪ وخاصة بالنسبة لأولئك الذين تجاوزوا

الخامسة والخمسين من العمر. كما يظهر [الجدول ٩-٤].

ويميّز سكان بانكستاون نقص كفاءتهم العلمية، بحيث أنّ نسب من يواصلون الدراسة بعد المرحلة الثانوية هم قلة قليلة. كما أشار إحصاء ١٩٩٦ بأنّ ٦٣،٨٪ من السكان لا يمتلكون أي مؤهلات علمية بمستوى جامعي. فمن مجمل السكان الذين تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر، وتوقف عن الدراسة حوالى ٣٦٪ ممن هم تحت سن الخامسة عشرة و٢،١٪ لم يذهبوا إلى المدرسة أبدًا.

جدول ٩-٤- نسبة متكلّمي اللغات غير الإنكليزية في المنزل ونسبة المؤهلين للتلكم بالانكليزية للفئة العمرية الما فوق ٥ سنوات، في Bankstown حسب تقسيمات البلدية لعام ١٩٩٦

اللغة المحكية في المنزل	النسبة المئوية	النسبة المئوية لمن لا يجيد التكلم بالانكليزية
العربية	١٢،٨	١٨،٠
الفيتنامية	٥،٧	٤١،٥
اليونانية	٤،٥	١٥،٣
الإيطالية	٢،٧	١٣،٤
الكانتونية	٤،٥	٣٦،٨
الماكودنية	١،٩	١٩،٨

المصدر: Basic community Profile, Bankstown Census of population and housing ,1996.

في شهر آذار من عام ١٩٩٦ بلغت نسبة البطالة في بانكستاون ١١٪، وارتفاع نسبة البطالة مضاف إليه افتقار استخدام اللغة الإنكليزية يعني معدّلات دخل منخفضة بالنسبة للبنانين وغيرهم من غير الناطقين بالانكليزية. وقد بلغت نسبة الذين تتعدّى مداخيلهم الـ١٠٠٠ دولار في الأسبوع ٣٪ من السكان بإزاء الثلث ممّن لم تتجاوز مداخيلهم ١٦٠ دولارًا أسبوعيًا. وتمتلك مفوضية الإسكان الحكومية ٦٢٦١ منزلاً في منطقة بانكستاون، أي حوالى نصف ما تمتلكه في جنوب غربي المدينة بكاملها. وبحيث لا مساكن حكومية في بانكستاون نفسها كما في كامبلتاون وبلاكتاون مثلاً. هناك كثافة للإسكان الحكومي في فيلاوود، ياغونا، سيفتن، وغرين إيكر. ما يعني أنّ الجماعات المستفيدة من تلك المساكن هي الفيتناميون واللبنانيون، تليها جاليات جنوب أميركية (موك، ١٩٩٨).

الشبيبة والأماكن العامة

إنّ أي بحث حول الجريمة الإثنية الشبابية في سيدني، يجب أن ينظر عن قرب أكثر للأبعاد المكانية للجريمة الإثنية. ونعاين هنا الأماكن التي تقع فيها الجرائم داخل الأحياء والأسواق، ووسائط النقل العام، وأماكن الترفيه والتسلية. وحسب Lawlink(١٩٩٩، ص ٢) فأنّ جرائم الأحداث هي جرائم تقوم على انتهاز الفرص أكثر منها جرائم عن سابق تصوّر وتصميم. وهناك علاقة دائمًا بين الجريمة والأماكن العامة، مثل الأسواق ومحطات القطار، حيث تحظى المراقبة باهتمام كبير. وهنا عندما نتحدث عن الجريمة والخوف من الجريمة، إنّما نتحدث في الوقت عينه عن الموقع والمكان، وتحديدًا الأماكن العامة لأخذها بالاعتبار نظرًا لأهميتها في وضع سياسات التعاطي مع الجريمة الإثنية بغض النظر عن إثنية ممّن يعنيه الأمر. وعلينا أن ننظر إلى الكيفية التي تتم بواسطتها عملية تنظيم الأماكن العامة بوضعها بعيدًا عن متناول الشبيبة. في معرض لفت النظر إلى العلاقة بين الجريمة والظروف المكانية، وصف افراد العينة في الدراسة التي أعدّتها لبتون (١٩٩٥، ص ٥)، أولئك الذين يثيرون الخوف لديهم ممارسة المشي في ضواحيهم «بأنهم فئة الشباب الذين يتسكعون في الأماكن العامة، هذه الأماكن التي كان الناس يعانون من الخوف في المرور فيها وخاصة في الليل». فقط ٤٠٪ ممّن تمّ استفتاؤهم قالوا بأنّهم يسيرون ليلاً دون مخاوف. والجدير ذكره هنا أنّ الشباب أنفسهم عبروا عن خوفهم من التعرّض للاعتداء الجسدي من شباب آخرين، في حين أنّ خوف النساء الأساسي كان من الاعتداءات الجنسية. وذُكرت أسواق وولونغونغ وهوبارت كأماكن مثيرة للمخاوف خصوصًا بعد فترة إقفال المحال لأبوابها. والفئة الأكثر إثارة للمخاوف كانت أولئك الذين يُطلق عليهم «أولاد الأزقة». بالمقابل، اعربت اغلبية المستفتئين انهم يشعرون بالأمان في منازلهم.

وغالبًا ما يرتبط إسم منطقة يخشى دخولها بجماعة إثنية محدَّدة أو بطابعها الطبقي. ففي دراستها حول الجريمة في أستراليا وجدت لبتون (١٩٩١، ص ٧) «بأنّ بعض سكان باثهرست ذكروا بعض أحياء مدينتهم تحديدًا بسبب وجود منازل لمفوضية الإسكان فيها وارتفاع نسبة الأبوريجينز والعاطلين عن العمل في تلك الأحياء». وفي مناطق سيدني الغربية قال الكثير من المشاركين في الدراسة بأنّهم «يتجنبون مراكز الأسواق المحلية، ولا يذهبون إلى محطات الوقود ليلاً بسبب تجمهر الشبيبة على مقربة منها». وأكبر مصادر الخوف كان أولاد الأزقة في الأسواق بوصفهم صعاليك لا شيء يفعلونه، عدا السرقة وإثارة الشغب و«قلة الأدب» بسبب سخطهم وتبرمهم من أوضاعهم. وقد قدمت لجنة الشؤون الإجتماعية في المجلس التشريعي لنيو ساوث ويلز (١٩٩٥، ص ٣١ – ٣٩) التفسير التالي للعلاقة بين الشبيبة والأماكن العامة في سيدني:

- إنّ المعدل الوسطي للاعتداءات العنفية، التي يرتكبها أبناء الفئة العمرية من ١٥ – ١٦ سنة في منطقة سيدني، بلغت ٦٠٠ من كل مئة ألف. وأرفع المعدلات كانت في الأحياء الداخلية للمدينة، حيث بلغت ١٧٠٠ من كل مئة ألف. تأتي بعدها بقية المناطق كما يلي: المناطق الغربية ٨٠٠، فيرفيلد – ليفربول ٧٥٠، غوسفورد وايونغ ٦٠٠، بلاكتاون – بولكم هيلز ٥٠٠.
- هناك معدّل مرتفع نسبيًا لاعتداءات الأولاد من أعمار ١٥ – ١٦ سنة، تمّ ارتكابها في اماكن عامة كالشوارع ومواقف السيارات، وفي الحدائق العامة، إلى جانب اعتداءات ارتُكبت في أماكن مقفلة.
- إنّ نسبًا مرتفعة من جرائم الأحداث وقعت في الأبنية الحكومية، وبحسب التقرير، فإنّ معظم المخالفات ارتكبت في المدارس كانعكاس لطبيعة حياة هؤلاء الأحداث في بيوتهم؛ وكان لوسائط النقل العام نصيبها أيضًا من تلك الإرتكابات، وتحديدًا القطارات. عاكسة أيضًا أنماط الحياة المختلفة لهؤلاء الأحداث عند مقارنتها بأنماط عيش من هم أكبر منهم سنًا نسبيًا.
- الاعتداءات التي ارتكبها الشباب من ١٨ إلى ٢٤ سنة حدثت بمعظمها في الشوارع، والملاعب. وأكبر معدّل لارتكابات هذه الفئة العمرية حدثت في أماكن العمل والمتاجر، وتحديدًا الفنادق والنوادي كنتيجة لأنماط الترويح عن النفس للشباب البالغين.

واستنتاجًا هناك أسس واقعية للمخاوف من الجريمة في غرب سيدني وأماكن وقوعها الأخرى، وما زالت هناك حاجة ماسة لبحث أعمق للوصول إلى صورة دقيقة للخوف من جريمة الشباب، حيث أنّه في الكثير من الحالات، لا يكون خوف الناس من جريمة الشباب خوفًا من الفعل الجرمي بحد ذاته بل من كيفية تجمهر الشباب في الأماكن العامة. مع ما يحمله التجمهر ذاك من دلالات عدوانية. وأشارت آخر التقارير في الـ«سيدني مورنينغ هيرالد» (٢٦ شباط ٢٠٠٠)، بأنّ أعدادًا واسعة من المشاغبين من ذوي «الملامح الشرق أوسطية» يتواجدون في

مسبح بونداي، ممّا يبعث على الخوف والقلق من الجريمة في الأماكن العامة. وفي الوقت نفسه ينبغي الحذر من استخلاص إستنتاجات محمومة حول المدى الذي بلغته الجريمة الشبابية، إستنادًا إلى حادث أو حادثين فحسب. كما لفت وايت (١٩٩٤، ص ١١٤)، إلى أنّ حالة الذعر التي خلقتها الصحافة حول موجات الجريمة وعملية التنميط التي تعرضت لها بعض الجماعات بوصفها بـ«المثيرة للشغب» و«الخطرة»، قد تفرز حالة قلق عام. وعلى كل حال، فالشرق الأوسط يحوي عددًا من البلدان والثقافات، والمظهر الخارجي (أو الهيئة) قد يكون مصطنعًا ومحفزًا على التحامل والإضرار. والمطلوب أوصاف أكثر دقة في التقارير حول المسائل ذات العلاقة بالأبعاد الثقافية للنزاعات في الأماكن العامة في سيدني.

المتحدّرون من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية في سوق العمل الأسترالي

نرجع إلى أنّ الجذور الإقتصادية والاجتماعية للجريمة، وتحديدًا مسألتي العمالة والبطالة في سيدني، وللأهمية فإنّ الحاجة لليد العاملة كانت مسوغ برنامج الهجرة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أستراليا، بحيث بلغ حجم القوى العاملة في نيو ساوث ويلز ٢،٥ مليون، منهم ٢٦٪ كانوا من مهاجري الجيل الأول، أي ما مجموعه ٤٢٥،٦٥٦ مهاجرًا و٢٤٦،٨٤٢، مهاجرًا من خلفيات ناطقة بالانكليزية. وإذا ما أضفنا أبناء الجيل الثاني على ذلك، تصبح النسبة: واحد من كل اثنين من العمال في نيو ساوث ويلز وسيدني هو من أبناء الجيل الأول أو الثاني من المهاجرين.

وإذا ما نقلنا اهتمامنا إلى المدينة بكاملها عوضًا عن الاهتمام باللبنانيين في منطقة كانتربري - بانكستاون نحصل على صورة أفضل للعلاقة بين الانقسامات الطبقية والاثنية والمكانية في سيدني، مبتعدين قليلاً عن سوق العمل اللبناني في سيدني إلى سوق العمل الوطني، ولو كان بإمكاننا الحصول على فكرة أفضل عن العوامل المؤثرة في افرازات سوق عمل غير الناطقين بالانكليزية في أستراليا، ربما استطعنا عندئذ أن نفهم افرازات سوق العمل في ما يتعلّق بالجالية اللبنانية في سيدني.

يشير (الجدول ١٠-٤) الى ارقام البطالة في استراليا عامة نسبة لسنة ١٩٩٦، ويشير ايضًا إلى أنّ نسب العاطلين عن العمل من اللبنانيين والفيتناميين هي أرفع من غيرها عند باقي الجماعات ما عدا الأبوريجينال الذين لا يُشار إلى نسبة البطالة في أوساطهم (شابمن، ١٩٩١؛ وميلر، ١٩٩١). ان سوق العمل هو المحدد الاساسي للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في استراليا. إن الذين لا يتمكّنون

من الحصول على عمل، أو يحصلون على أعمال بدوام جزئي أو أعمال بأجور متدنية، يحصّلون بلا شك مستوى معيشة منخفضًا لهم ولعائلاتهم. وهناك دلائل واضحة بأنّ الأصل الإثني أو العرقي يلعب دورًا مهمًا في تحديد نوعية العمل والحصول عليه في سوق العمل الأسترالي، وبكون الجريمة على علاقة بالمستوى الإقتصادي والاجتماعي. يجب علينا أن نتبيّن المعوقات التي تعاني منها جماعات الأقليات المهاجرة في سوق العمل بسبب الخلفية الإثنية لتلك الجماعات.

لقد شددت الـ«Lawlink» (١٩٩٩، ص ١) على أهمية ارتباط الفرص المتاحة في سوق العمل والجريمة بالقول:

جدول ١٠-٤- نسبة العاطلين عن العمل حسب مكان الولادة ،الجنس في أستراليا خلال شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٦

مكان الولادة	الذكور ٪	الإناث ٪
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٩،٧	٢٣،٨
لبنان	٣١،٧	٥٠،٠
إفريقيا	٤،٨	١٥،٠
جنوب إفريقيا	٠،٠	١١،٨
أميركا الشمالية	٩،٥	٢،٠
الولايات المتحدة	١٠،٢	٠،٠
أميركا الوسطى والجنوبية	١٢،٨	١٨،٠
شمال شرقي آسيا	٧،٣	١٣،٥
الصين	١١،١	٢٥،٠
جنوب شرقي آسيا	١٠،٦	١١،٣
الفيليبين	٥،٠	٢،٤
فيتنام	١٨،٠	٢١،٥
جنوب آسيا	١٧،٥	١٤،٩
الهند	٤،٤	٥،٢
أوروبا ومن ضمنها الإتحاد السوفياتي سابقًا	٦،٩	٩،١
يوغسلافيا سابقًا	٩،٦	١٩،١
ألمانيا	٥،٩	١٦،١
اليونان	٠،٠	٤٧،٩
إيطاليا	١١،١	٠،٠
البلاد المنخفضة	٥،٦	٠،٠
بولندا	٣،٣	٣،٧
المملكة المتحدة وايرلندا	٥،٧	٧،٣
نيوزيلندا	٦،٤	٣،٨
المجموع	٩،١	١٠،٥

المصدر: Australian Bureau of Statistics, Labour Force Status and Other Characteristics of Migrants, November 1996 (Catalogue No 6250.0) p.14

«إنّ تأثير العوامل المواكبة لجرائم الأحداث قد تصاعدت بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين، بحيث كان هناك انخفاض واضح في نسب العمالة لمن هم تحت سن العشرين، إذ أجبروا على الإعتماد على دعم عائلاتهم لفترات متطاولة أثناء دراستهم وتدريبهم. وتشير الأرقام إلى أنّ نسبة العاملين من أبناء الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ عامًا قد بلغت ٦٣٪ في مقابل ٣٠٪ من الطلاب سنة ١٩٦٦، بينما في سنة ١٩٨٩ فقط نسبة ٣٧٪ كانت تعمل مقابل ٥٨٪ من الطلاب. وكان حوالي ٣٥،٧٪ من الطلاب يسعون للحصول على عمل سنة ١٩٩٢. لقد فاقم انخفاض دعم المداخيل من هذه التغيرات، بالإضافة إلى إلغاء بدلات البطالة لمن هم تحت الثامنة عشرة من العمر. مع انحدار مستوى الدخل والذي تراوح بين ٣٠ و٦٠٪ سنوات ١٩٨٢/١٩٨٣ وفترة الانتظار ١٣ أسبوعًا للحصول على بدلات البطالة، والإرتفاع الكبير في أعداد الشباب المشرّدين بلغ ٣٠ ألفًا في نيو ساوث ويلز».

إنّ سوق العمل هي المكان الطبيعي لعرقنة الأقليات المهاجرة في أستراليا، كون السوق تلك مقسمة بشكل واضح، بحيث ينحصر وجود الرجال والنساء من المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية في مجالات الأعمال قليلة الدخل، والأعمال اليدوية وفي ظروف شديدة السوء لفئة أنصاف المهنيين والمياومين في سوق العمل (كولينز، ليفر–تريسي وكوينلن ١٩٨٨). ويتمتع مواليد أستراليا من المهاجرين من خلفيات ناطقة بالانكليزية بظروف أفضل من حيث الدخل، وطبيعة العمل، وفرص الترقية... ويبقى الأبوريجينال الذين يمثلون الفئة الثالثة بسبب من بروفيل عمالتهم المتدني في سوق العمل (كولينز، ١٩٩٨).

ويشير كولينز، مستخدمًا أرقام إحصائيات سنتي ١٩٦٦ و١٩٧١، إلى أنّ سوق العمل الأسترالي مقسم بشكل واضح على أساس الجنس والإثنية والعرق؛ وبكلام آخر هناك ست طبقات في سوق العمل: الذكور من مواليد أستراليا والبلدان الناطقة بالانكليزية، ذكور من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، إناث من مواليد أستراليا والبلدان الناطقة بالانكليزية، إناث من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، ذكور الأبوريجينال، إناث الأبوريجينال. وشواذ تلك الفئات هم المهاجرون من بلدان شمال أوروبا الذين أظهروا بروفيل سوق عمل يضاهي مواليد أستراليا. وكل فئة كانت تختلف عن الأخرى بشكل كبير، فالعمال من مواليد أستراليا من خلفيات ناطقة بالانكليزية يتكثف وجودهم في الأعمال ذات الدخل المرتفع ذكورًا وإناثًا. الذكور المولودون في استراليا وفي البلدان الاساسية الناطقة بالانكليزية تسيطر على ما اسماه بيوري (١٩٨١) بسوق العمل الاساسي (Primary Labour market) أي السوق التي تحتوي على وظائف تتطلب مستويات عالية من التدريب والتعليم (بيوار، ١٩٨١)، بالإضافة إلى الإستقلالية والإنفتاح على آفاق الترقي العملي، هذا بالنسبة لذكور هذه الفئة؛ وتحل النساء في المرتبة الثانية. وعلى عكس ما سبق فإنّ الذكور من خلفيات غير إنكليزية ثقافيًا يتكثف وجودهم في

القطاعات غير المتخصصة وغير المهنية من سوق العمل، حيث ظروف العمل وشروطه عرضة للمراقبة المتشددة فضلاً عن رتابتها وروتينها، وحيث لا يتمتع العمال بأية استقلالية، بالإضافة للأجور المتدنية، وانسداد أفق الترقي الوظيفي (ليفر – تريسي وكوينلن، ١٩٨٨). هذه وظائف بمثابة «علف المصانع» التي يملؤها العمال المهاجرون في بلدان كثيرة.

والملفت أيضًا بأنّ العمال من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية يفقدون القدرة على الانتقال من الأعمال الدنيا التي يمارسونها، على رغم التعليم والتدريب اللذين حصلوا عليهما في أستراليا. ويلحظ تربن (١٩٨٦، ص ٢٢)، بأنّ تقسيم سوق العمل أدّى إلى إحلال موجات من المهاجرين من خلفيات معينة في اعمال غير مرضية، ما وضع صعوبات كبيرة أمامهم للإقلال من أنماط العمالة تلك.

والأرقام المستمدة من إحصائيات ١٩٧٦، ١٩٨١ و١٩٨٦ أكدت هذه النمطية على الرغم من أنّه بدا واضحًا بأنّ الكثيرين من المهاجرين الآسيويين نجحوا في اختراق سوق العمل الأول (كولينز، ١٩٨٩)، وبحسب آخر إحصاء لسنة ١٩٩٦ بدا من الواضح بأنّ الأنماط العامة لسوق العمل بالنسبة للذكور وللإناث لجماعات المهاجرين الأساسية آخذة بالتغير. فالمهاجرون من آسيا باستثناء القادمين من الهند الصينية والإتحاد السوفياتي سابقًا قد نجحوا في إثبات وجودهم. وبارتفاع نسبي في سوق العمل المتخصص بالمقارنة مع أستراليي المولد. ويؤشر هذا الواقع إلى طبيعة التغيير الذي حصل بسبب ارتفاع معدلات الهجرة على تقسيم سوق العمل الأسترالي (كولينز، ١٩٩٦). وعلى الرغم من الاعتراف بالمؤهلات التعليمية والذي حصل لاحقًا لغير الناطقين بالإنكليزية، لم يساعدهم هذا الاعتراف على الإفلات من شباك سوق العمل الثانوي (secondary labour market) وبحسب شابمن وإيردال (١٩٩٠)، فإنّ دراسات معدّلات دخل من تمّ الإعتراف بمؤهلاتهم لم تختلف عن مداخيل من لم يتم الإعتراف بمؤهلاتهم واستمر أرباب العمل باعتبار المهاجرين مؤهلين أو غير مؤهلين على السواء. ولحظ ستورماك ووليم (١٩٨٥) بأنّه، وبعد الأخذ بعين الإعتبار لعوامل مثل درجة التعليم، والتجربة العملية، والسن، ودرجة إتقان الإنكليزية، تبيّن أنّ المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالإنكليزية حصلوا على فوائد أقل من تعليمهم الثانوي من أمثالهم من المهاجرين من خلفيات ناطقة بالإنكليزية ومن الأستراليين. وهذا ما يدعم وجهة نظر تربن بأنّ هناك الكثير من الجدل في الدوائر الإجتماعية والاقتصادية حول ما إذا كان هذا الناتج المنخفض لعمالة المتحدّرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، هو بسبب من قلة الكفاءة أو بسبب من العنصرية وممارساتها. ووجهة النظر السابقة توحي بأنّ ارتفاع معدّلات البطالة وقلة الدخل يعكسان ببساطة حالة الاختلاف في «الرأسمال البشري» لجماعات المهاجرين المختلفة في سوق العمل الأسترالي. وبالاستناد إلى وجهة النظر هذه، فإنّ التباين في معدّلات الدخل يعكس الفروقات في مستوى التعليم والمؤهلات

ودرجة إتقان اللغة الإنكليزية، بين المتحدرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية وغيرهم.

ولكن إذ ما امتلك المهاجرون من خلفيات غير ناطقة بالإنكليزية «الرأسمال البشري» نفسه كغيرهم، وكانت معدّلات إنتاجهم أقل، سيدل ذلك بلا شك على عنصرية واضحة؛ ولقد شدّدت الدراسات الإقتصادية التي قام بها ايفنز وجونز وكيلي (١٩٨٨) على الإستنتاج بأنّ لا أدلة على التمييز العنصري في سوق العمل الأسترالي. ويدعم هذا الرأي وودن (١٩٩٠، ص ٢٦٤) الذي استنتج بأنّه لا يمكننا استبعاد فكرة أنّ العديد من الأستراليين يحملون مواقف إستعدائية بعض الشيء بالنسبة للمهاجرين، وعلى ما يبدو فإنّ قلة من أصحاب الأعمال يظهرون بعض الإستعداد للممارسات العنصرية. وفي المحصلة، فإنّ العديد من الأبحاث أشارت إلى أنّ العنصرية بشكلها المباشر وغير المباشر ذات تأثير كبير على سوق عمالة المهاجرين في أستراليا المعاصرة.

وفي التقرير المقدم إلى مكتب العمل الدولي حول التمييز العنصري في أستراليا يستنتج فوستر (١٩٩١، ص ١١٠، ١١١)، ما يلي:

«على رغم وجود تشريعات مهمة ضدّ التمييز العنصري، واعتماد تشريعات تمنع تشويه السمعة العرقي في بعض الولايات، هناك أدلة واضحة على وجود تمييز عنصري منهجي في مواقع العمل بشكل عام، يتعرّض له بشكل خاص المهاجرون من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية». وفضلاً عن ذلك هناك المزيد من الحاجة للبحث والنقاش، فعلى سبيل المثال لم يكن هناك دراسات حول تأثير التحامل العنصري في طريقة الإختيار وسلطة اتخاذ القرار بالفصل، والاستغناء عن الخدمات في ظروف الانكماش الاقتصادي.

وعلى المستوى المؤسساتي ما انفك التمييز العرقي يلعب دورًا ملحوظًا في التأثير على ناتج سوق عمل لمعظم الأقليات الاثنية في أستراليا في التسعينيات (كولينز، فوستر ووليم،١٩٩١). والخلفية الثقافية ما زالت ترخي بظلالها على فرص المهاجرين والأبوريجينز في إمكانية الحصول على عمل في الدرجة الأولى. ويعكس ذلك إرتفاع نسب البطالة في أوساط المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية والأبوريجينز في سيدني وفي باقي المناطق.

تبدو العرقنة (عقوبة الإختلاف) في هذه الحالة جلية في «سقف اللهجة» الذي يعيق ترقي اصحاب الاختصاص من المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالإنكليزية، وعلى وجه الخصوص المهاجرين من آسيا، إلى المستويات المرتفعة في سوق العمل. وتبدو العرقنة جلية أيضًا في مجال عدم الاعتراف بمؤهلات المهاجرين التي تمّ تحصيلها خارج أستراليا (ميتشل، ١٩٨٩)، كما أنّها تساعد على فهم تجربة المهندسين المهاجرين في ملبورن. وبالاستناد إلى الدراسة التي أعدها هاوثورن (١٩٩٤)، وأظهر فيها أنّ كل المهندسين الأنغلو الذين شملتهم

الدراسة وجدوا عملاً في الوقت الذي لم يجد ولو مهندس واحد من خلفية شرق أوسطية عملاً على الإطلاق. مع العلم أنّ جميع المهندسين الشرق أوسطيين هم من حملة الشهادات من جامعات إنكليزية. وتساعد العرقنة أيضًا على فهم فشل سوق العمل الناشئ عن التنوّع اللغوي والرأسمال الثقافي لغير الناطقين بالانكليزية بمعاقبتهم في سوق العمل عوضًا عن مكافأتهم. ويعتبر ذلك بمثابة محصلة لعولمة السوق عالميًا ومحليًا على أسس التنوّع اللغوي والثقافي مع ما يحمله من تأكيد على أصالة العنصرية واللاعقلانية الإقتصادية في أستراليا.

وهنا نصل إلى تناقض واضح. ففي الوقت الذي يحصل فيه الراغبين في الهجرة الى استراليا على نقاط مرتفعة لامتلاكهم شهادات اختصاص عالية، فإنهم يصطدمون بعقبة عدم الاعتراف بكفاءاتهم عند وصولهم الى استراليا. ومثال على ذلك، هناك الكثير من الأطباء الذين ما زالوا ينتظرون الإعتراف بمؤهلاتهم، في الوقت الذي يعلو الصراخ في الأرياف حول نقص عدد الأطباء والعاملين في المجال الصحي بشكل عام (ميتشل وتيت وكاستيل، ١٩٨٩). ويشكّل هذا الأمر مثالاً جيدًا على ما يعتبره الإقتصاديون فشلاً للسوق. ولوضعه بصيغة أخرى فإنّ أستراليا لا تستخدم بالشكل المطلوب رأسمالها البشري المستورد، ممّا يضع الكثيرين من المهاجرين في مراتب وظروف إقتصادية واجتماعية دونية، كان يمكن تجنبها لو اعتمدت سوق العمل درجة الكفاءة وكانت أكثر تحسسًا للتعدّدية الثقافية.

العولمة والأنماط المتغيّرة لفرص المهاجرين في سيدني

لقد ترافقت حركة العولمة على المستوى العالمي مع تحول في أسواق العمل والتشغيل في المجتمعات الرأسمالية مثل أستراليا. فبحسب كاستيل (١٩٩٣، ص ٢٠١ - ٢٧٩)، فإنّ هناك عددًا من التوجهات التي نشأت كحاصل للعولمة، أولاً: هناك انحدار متواصل في القطاع الصناعي وارتفاع متزايد في إنتاج الخدمات والخدمات الإجتماعية، وخصوصًا الخدمات الطبية. وزيادة على ذلك نشأ تنويع واضح داخل قطاع الخدمات الذي يطغى هذه الأيام على أسواق العمل في اقتصادات الغرب. وتسارعت وتائر «وظائف قمة الهرم» على المستويات الإدارية والمتخصصة، ولاسيما في الحقل المالي، وحقل الإتصالات، ومعلومات التكنولوجيا. ورافق هذه الحالة ازدياد واضح لنسب العمالة في الوظائف الدنيا في قطاع الخدمات، وتحديدًا بتوفير الخدمات المنزلية للأغنياء ماديًا والفقراء وقتًا، الذين يمتطون صهوة العولمة؛ والظاهرة الأخرى هي تضاؤل حجم وظائف الطبقة الوسطى، ممّا أدّى إلى ظهور طبقة بروليتاريا في وظائف المبيعات والأعمال المكتبية، يجري تقليص حجمها بشكل متواصل بفضل الكومبيوتر والمكننة. إلى ذلك، فقد رافق التغيّرات التي أحدثتها العولمة أيضًا تفشي

«الاقتصاد غير الرسمي» بحسب ما عرّفه ساسن (١٩٩٨، ص ١٥٣)، بالنشاطات المنتجة اقتصاديًا، والتي تحدث خارج أطر رقابة الدولة وخصوصًا في مجال صناعة الألبسة، والسوق السوداء من حيث هامشية مداخيلها.

وقد عرفت أستراليا في ظل العولمة، مثلها مثل غيرها من المجتمعات انحدارًا في قطاع الصناعات المنتجة، حيث بلغت نسبة هذا الإنحدار في أستراليا من مجمل القوى العاملة منذ السبعينيات كما يلي: في سنة ١٩٧٤ كان هناك ٢٢،٨٪ من القوى العاملة في أستراليا في مجال الصناعة الإنتاجية. وبحلول ١٩٧٨ انحدر الرقم إلى ٢٠٪، واستمرّ بالتراجع إلى ١٧،٨٪ سنة ١٩٨٤، ووصل إلى ١٣٪ سنة ١٩٩٤. والعامل الأساس في هذا الانحدار هو منطق التجارة الحرة بتخفيف قيود الحماية الجمركية، بحيث بلغ معدّل التعرفة في أستراليا سنة ١٩٧٦ ما نسبته ٢٧٪، ولا يتجاوز معدلها اليوم نسبة الـ٥٪ لجميع أنواع الصناعات باستثناء صناعة السيارات، والألبسة، والأحذية والأقمشة (كولينز، ١٩٩٩).

وإنّه لمن المهم التشديد على أشكال تموضع العولمة وإعادة البناء الإقتصادي لما تعنيه بالنسب «لمدن المركز» بحسب ساسن (١٩٩٨)، بثقل تأثيرها في فرص العمل وتحديد مواصفات الأعمال في قمة الهرم وفي أسفله: إنّ سيرورات العولمة الإقتصادية يتم النظر إليها هنا كعمليات إنتاج صلبة ومعقدة، وبمثابة الضرورة للنشاط الإقتصادي العالمي. وفي تسليط الضوء على المدن ما يسمح لنا بتحديد المواصفات العالمية للجغرافيا الاستراتيجية للأماكن كما للسياسات الناشئة في هذه الأماكن. إنّ التحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وتحديدًا في ارتفاع الخدمات المالية والصناعات المتقدّمة، يسهم في إنتاج نظام إقتصادي عالمي جديد تطغى فيه المراكز المالية والأسواق العالمية والشركات العابرة للقارات.

عندما يتم التركيز على البطالة والمعوقات الإقتصادية في سيدني اليوم، يُلاحظ بأنّ الكثير من الحوارات وخصوصًا الإذاعية منها تضع اللوم على العاطلين عن العمل أنفسهم، ويقال إذا ما أرادوا الحصول على عمل سيكون بإمكانهم القيام بذلك. ولكن ما يتم تناسيه في هذا التحليل هو أنّ البطالة في سيدني ليست إرادية. لقد غيّرت العولمة وجه سيدني، كما الاقتصاد الأسترالي بشكل عام. ففي مقابل كل ناطحة سحاب تمّ بناؤها لحساب البنوك، وشركات التأمين، والإعلام وتكنولوجيا المعلومات وغيرها، هناك مصانع تقفل أبوابها في جنوب غرب سيدني.

إنّ عمليات إعادة البناء الإقتصادي غيّرت بنيات الفرص للمهاجرين القدماء منهم والجدد. هذه التغيّرات مع تلك التي طرأت على برنامج الهجرة أثرت بشكل ملحوظ على أشكال تقسيم العمل في أستراليا في عقد التسعينيات، كما انها ادت الى تناقص متصاعد في أعداد المهاجرين الجدد والتركيز على قبول اصحاب طلبات الهجرة الذين يمتلكون مستويات علمية عالية وكفاءات معترف بها.

وكنتيجة لذلك فإنّ معظم المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية هم الآن على درجة عالية من الكفاءة العلمية. وهذه هي حالة المهاجرين الآسيويين على وجه الخصوص، الذين كانوا في الأساس لاجئين مع معرفة قليلة بالانكليزية سنوات١٩٧٥ – ١٩٨٥ على عكس الفترة اللاحقة حيث كانت الغالبية منهم من أصحاب المستويات العلمية المرتفعة. فعلى سبيل المثال: إنّ ٢٥٪ من مواليد الهند و١٥،٧٪ من كل الآسيويين الذين قدموا في التسعينيات كانوا من أصحاب الإختصاصات (أواسي وشاندرا، ١٩٩٣، ص ٢٣، [الجدول ١٥])، وشبيه ذلك يبدو جليًا بالنسبة لمواليد سيريلانكا، وماليزيا وسنغافورة (كولينز وريد، ١٩٩٥). وهذه النخب من المهاجرين الآسيويين هي من نتائج نجاح العولمة. في المقابل حوّلت العولمة المهاجرين من الهند الصينية، ولبنان وتركيا إلى ضحايا، لأنّهم والأبوريجينز يشكلون أعلى مستوى لمعدّلات البطالة، وتتصل هذه اللامساواة في سوق العمل، جزئيًا، بأبعاد اللامساواة الإجتماعية, وهذا ما سنتعرّض له في الفصل التالي.

المهاجرون واللامساواة في المجتمع الأسترالي

يحاجج راسكال (١٩٩٦) بأنّ أستراليا ليست مجتمعًا عادلاً، فهو يرى بأنّ الـ١٠٪ الأكثر غنى في أستراليا يحوزون على ٦٠٪ من الثروة الوطنية، وكان ذلك قبل ثورة الإنترنيت وتنامي طبقة مليونيرات الإلكترونيات حيث تحوّلت فئة الإقتصاديين إلى طبقة الأغنياء. في الوقت الذي تدّعي أستراليا بأنّها مجتمع عادل فهي في الواقع ليست أكثر عدالة من الولايات المتحدة أو بريطانيا (سوندرز، ١٩٩٤).

ولكن ما الذي حدث للمهاجرين في المجتمع الأسترالي، وكيف يعيشون بالمقارنة مع غيرهم، علينا أن نأخذ بعين الإعتبار تقاطع الإثنية والطبقة، الجنس والخلفية الثقافية، إذا ما أردنا فهم الأنماط الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة لموقع المهاجرين في المجتمع الأسترالي (بوتوملي، ١٩٩١). ويوحي البحث بأنّه في الوقت الذي يعرض المهاجرون من خلفيات ناطقة بالانكليزية الدرجات نفسها من الغنى والبطالة والفقر بالنسبة لمواليد أستراليا، فإنّ الكثيرين من المتحدّرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية هم في أوضاع أكثر سوءًا بالقياس النسبي لمواليد أستراليا. وبعض التناقض في المجتمع الأسترالي، إقتصاديًا واجتماعيًا، يظهر أنّ الأغنياء يزدادون غنى والفقراء ينحدرون نحو الفقر. ويبدو هذا الواقع جليًا في سيدني أكثر منه في باقي المدن. ويثبت ذلك البحث الذي أجراه سوندرز (١٩٩٤، ص ٢٧٠)، الذي وجد أنّ عدد البيوت الفقيرة في أستراليا قد تضاعف في الثمانينيات من ٥٥٠،٢٠٠ إلى ٩٩٢،٩٠٠. ويمثل المهاجرون من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية الجماعة الأكثر فقرًا. فعلى امتداد الفترة من ١٩٨١ – ١٩٨٢

إلى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ارتفعت نسبة الفقر بالنسبة لمواليد أستراليا إلى ١٦٪، بينما ارتفعت إلى ٥٠٪ بالنسبة لمواليد ما وراء البحار (وليم وبتروني، ١٩٩٨، ص ٢٦٣). وتوحي دراسات توزيع الدخل بأنّ المهاجرين الوافدين حديثًا وخصوصًا من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية يتكثف وجودهم حيث لا يصلهم من التوزيع المذكور آنفًا إلاّ النزر القليل (سوندرز وكينغ، ١٩٩٤، ص ٩٠). ولكن ليس كل المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية هم من الفقراء، لأنّ من وفدوا منهم في التسعينيات يختلفون عن المهاجرين الذين قدموا خلال العقود الثلاثة الأولى من ما بعد الحرب، بامتلاكهم مستويات علمية أرقى، وعلى معرفة أفضل باللغة الانكليزية. الكثيرون من مهاجري جنوب آسيا وشمال شرق آسيا سعوا وحصلوا على وظائف في سوق العمل المتخصص. وتتساوى معدّلات البطالة في أوساطهم مع أستراليي المولد (كولينز وريد، ١٩٩٥). وبالفعل، فإنّ المتقدّم بطلب هجرة يفترض فيه نظام الإختيار بحسب النقاط أن يكون ذا مستوى تعليمي عال بالإضافة إلى اتقان اللغة الإنكليزية؛ وزيادة على ذلك فإنّ حاجز المؤهلات يجنح نحو الإرتفاع كلما حُجمت أعداد المهاجرين الذين يتم قبولهم. كما حدث على امتداد التسعينيات، فالكثير من المهاجرين الآسيويين يتمتعون بدخل أعلى من المعدل الوطني، ويشمل ذلك المهاجرين من الخلفيات غير الناطقة بالانكليزية من الهند وسيريلانكا وماليزيا (كولينز وريد، ١٩٩٥). وهكذا نجحوا في الإفلات من براثن سوق العمل الثانوي.

عرقنة المجتمع الأسترالي والجريمة فيه

تمّ تسليط الضوء على مستويات العنصرية التي يتعرّض لها المهاجرون من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية في أستراليا المعاصرة من خلال الأبحاث التي أجريت سنة ١٩٩١ حول تجارب العائلات المهاجرة في سيدني وملبورن، وخلصت تلك الأبحاث إلى أنّ ٤٧٪ من المهاجرين البالغين الذين شملتهم الدراسة في ضواحي سيدني البعيدة نسبيًا مثل كامبلتاون، أفادوا بأنّهم قد تعرضوا للأذى العنصري. كما وأفاد ٣٦٪ من الطلاب المهاجرين الأمر نفسه، وزيادة على ذلك فقد أفاد حوالي ١٤٪ من الطلاب و٩٪ من البالغين أنّهم تعرّضوا للأذى العنصري طال أجسادهم؛ ونتائج مماثلة تمّ الحصول عليها في بعض مناطق سيدني الداخلية مثل ماركفيل، حيث أفاد ٤٠٪ من الراشدين و١٥٪ من الطلاب بأنّهم قد تعرّضوا للأذى العنصري. وأفاد ٧٪ من الراشدين و٩٪ من الطلاب بتعرّضهم للأذى الجسدي. وقد تعرّض القادمون الجدد من خلفية إسبانية من بلدان وسط وجنوب أميركا لأقصى معدّلات المضايقات في سيدني، بحيث أفادت نسبة ٥٧٪ من العائلات بأنّها تعرّضت للأذى المعنوي و٢١٪ للأذى الجسدي. وفي ملبورن أفاد السلفادوريون بأنّهم تعرّضوا لأقصى معدّلات المضايقات، فأفاد ٦٠٪ بتعرّضهم للأذى المعنوي و١٥٪ للأذى الجسدي.

وأفاد أكثر من نصف المهاجرين الذين شملتهم الدراسة بتعرّض ممتلكاتهم لعمليات تخريب ذات طابع عنصري، كقذف الحجارة على نوافذهم، أو رمي القذارات على واجهات منازلهم. ولفتت الأبحاث إلى ممارسات عنصرية أخرى، ففي سنة ١٩٩١ تعرّضت خمس من دور الحضانة اليهودية لإشعال حرائق عمدًا. وشكت فيه جمعيات المرأة المسلمة من ارتفاع نسبة المضايقات العنصرية في أعقاب الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠، وتمّ تأكيد هذه الشكوى في التقرير الذي صدر مؤخرًا عن لجنة العنصرية ضدّ العرب الأستراليين (١٩٩٢)، التي سجلت حوادث عنصرية استهدفت العرب والمسلمين من الفترة الممتدّة من تشرين الأول ١٩٩٠ إلى تموز ١٩٩١. إذ كثيرة هي العائلات التي شكت من مضايقات في منازلها وفي الشوارع والأسواق والمدارس، وكذلك سُجلت شكاوى الكثيرات من النساء ممّن يرتدين الحجاب من مضايقات مصدرها السيارات العابرة أو في مواقف السيارات، وارتفعت الشكوى أيضًا من العنف الجسدي الذي كان على درجة كبيرة من الانتشار، والذي تعرّض له العرب كالبصق في وجوههم في الأماكن العامة، أو نزع وتمزيق الحجاب للكثيرات من النساء. وفي بعض تلك الحوادث توفي أحد العرب بالسكتة القلبية بسبب مضايقات تعرّض لها من بعض المراهقين. وتم افتعال حادث سير مع إحدى السيارات، كما وأحرقت مدرسة إسلامية ومطعم في بيرث غرب أستراليا، كذلك تعرّضت المساجد ومكاتب الجمعيات الإسلامية للاعتداء.

التعدّدية الثقافية والتماسك الاجتماعي في سيدني

على الرغم من حوادث الإعتداء العنصري في سيدني، يجب الاعتراف بأنّ المدينة نجحت بامتصاص وبنجاح متزايد جماعات متنوّعة من البشر، من دون حدوث أي نزاعات إجتماعية كبرى. ولم تحدث أي نزاعات إثنية واسعة النطاق، علمًا بأنّ الكثيرين من الإثنيين الذين يعيشون جنبًا إلى جنب قد يكونون أطرافًا في حروب مشتعلة في ما وراء البحار.

وطرح «حزب أمة واحدة» مؤخرًا بأنّه ليس بالإمكان تحمُّل الهجرة بمستوياتها الراهنة إجتماعيًا واقتصاديًا، وإذ استمرت على ما هي عليه فستقود المجتمع الأسترالي إلى الإنقسام إثنيًا، وكذلك فإنّ التعدّدية الثقافية ستقود الناس إلى الإنقسام والتقوقع داخل حدود جماعاتهم الإثنية، وبالتالي إلى تدمير ثقافتنا الأسترالية وهويتنا المميزة «أمة واحدة» (١٩٩٨، ص ٥). في الوقت ذاته أكّد تقرير جمعية حقوق الإنسان (HREOC) بأنّ العنصرية والإستعداء يعيشان جنبًا إلى جنب مع الرفق والرحمة، وتعكس ذلك طبيعة الأحداث المتفرقة والمعزولة، والبعيدة عن الممارسات العنصرية المنظمة بواسطة الأحزاب السياسية الأكثر يمينية، كما هي الحال في أوروبا الغربية. ويستنتج التقرير المذكور، بأنّ «التعدّدية

الثقافية في أستراليا تسير بشكل جيّد على رغم واقع التعدّد العرقي والإثني. إنّ تجربة مجتمعنا مع التمييز العنصري، والمضايقات والتهويل، لا تماثل بأي حال مثيلاتها في مجتمعات أخرى». وعلى كل حال، يجري تذكيرنا دائمًا بأنّ الإنسجام الإجتماعي هو بنية هشة، حيث يحمل الكثيرون آراء معادية لهجرة الآسيويين. وقد جرت عملية مسح سرية لحساب «حزب الأحرار» لاستكشاف التوجهات الاجتماعية في المجتمع الاسرائيلي، وأظهرت جملة من المواقف المعادية لهجرة الآسيويين والتعدّدية الثقافية (هولتون ولافيير، ١٩٩٢، ص ١٢). وكانت عملية المسح تلك، التي نشرت في ايلول ١٩٩١، قد جرت بعد فترة الركود الإقتصادي في تسعينيات القرن العشرين مباشرة، حيث عرفت المواقف المتشدّدة من المهاجرين في استراليا وكندا. والجدير ذكره هنا أنّ كل المعترضين ذكروا بأنّ البطالة هي السبب الرئيسي لاعتراضهم. فقط ١٥٪ ذكروا الإحتقان الاجتماعي.

وبقدوم العولمة وعملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي (والأسترالي) ومع تصاعد حالة الإحساس باللاأمان الاقتصادي، وارتفاع كبير لمعدلات البطالة في أستراليا – وتحديدًا في فئة العاطلين عن العمل لفترات زمنية طويلة – ادى ذلك الى وضع التماسك الاجتماعي في خطر. وذلك بسبب ثقل عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية على الفرص المتاحة في سوق العمل، وتاليًا على البروفيل الاقتصادي والاجتماعي للأبوريجينز ولأبناء الأقليات المهاجرة في سيدني، على الرغم من حالة الإنتعاش الاقتصادي في التسعينيات. تجسد ذلك تكريسًا متصاعدًا للانقسام بين شمال وجنوب سيدني، وهي المدينة المعولمة في منطقة آسيا والباسيفيك التي تتبع تطوّرًا ملفتًا في مجالات التمويل والإعلام، وقد تحوّلت إلى غرفة عمليات بالنسبة للكثير من الشركات الدولية. وقد أنتجت سيدني في الوقت نفسه جيوبًا مستعصية للبطالة طويلة الأجل، طالت بتأثيراتها المهاجرين والأبوريجينز على وجه الخصوص ممّا رفع من معدّلات الفقر.

اذا ترافق التنوع الاثني مع مفاهيم غير متزمتة للمواطنية، ومع برامج فعالة للخدمات تستجيب للحاجات المختلفة للمهاجرين وتسهم في إفساح المجال لتحصيل العيش، وتاليًا في منع تشكّل طبقة إجتماعية دنيا، فإن ذلك يسمح بتنفيس الاحتقان الاجتماعي وبالتقليل من آثار اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وخصوصًا على الأقليات الاثنية، كما يحدّ من ضعضعة التماسك الاجتماعي. وفي سيدني لعبت التعدّدية الثقافية بالإضافة إلى الخدمات الصحية والاجتماعية دورًا في توفير حزام أمان حمى المدينة من نزاعات إجتماعية واسعة النطاق على غرار ما حصل في لوس أنجلوس.

خلاصة

تعرّضنا في هذا الفصل إلى الطبيعة الديموغرافية لمدينة سيدني، في محاولة لفهم

أفضل للخصائص الإقتصادية والاجتماعية لما تطلق عليه وسائل الإعلام الجريمة الإثنية في سيدني. ولفتنا إلى أنّ للمهاجرين في سيدني تاريخًا طويلاً من الإسهام والمشاركة في حياة المدينة. وبيّنا الفواصل الثقافية والطبقية، والكيفية التي يتكثف بواسطتها تواجد المهاجرين في مناطق محدّدة، مثل جنوب – غرب المدينة، ولمسنا أنّ هذه الجماعات المهاجرة تمتلك أرفع معدّلات الجريمة إستنادًا إلى إحصائيات السجون، وكذلك أرفع معدّلات البطالة والتردّي الإقتصادي والاجتماعي.

وفي سياق التغيّر الذي يتعرّض له وجه سيدني بسبب العولمة، عاكسًا مفاعيله على الجماعات المهاجرة، فقد وجد المهاجرون الذين يتحدثون الإنكليزية، بالإضافة إلى مهاجري شرق آسيا، طريقهم إلى الوظائف والأعمال ذات المردود المرتفع في المدينة المعولمة، على خلاف غيرهم من المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، كاللبنانيين والفيتناميين والأتراك، الذين يخسرون وظائفهم شيئًا فشيئًا بسبب إقفال المصانع أو نقلها إلى ما وراء الحدود.

إنّ هذه النتائج غير المتكافئة إقتصاديًا واجتماعيًا، يجب أن يتم فهمها ضمن سياق عملية عرقنة الأقليات المهاجرة، التي يمكن تلمسها في الشوارع وفي سوق العمل على حدّ سواء. هذه العوامل مجتمعة تقدّم لنا أوضح رؤية ممكنة للجريمة الإثنية في سيدني.

الفصل الخامس

"شي بفزّع": الشبيبة اللبنانية، العصابات، الذكورية والعنصرية

لقد ناقض هذا الكتاب حتى الآن بعض المفاهيم الإجتماعية السائدة حول العلاقة المفترضة بين الشبيبة العربية في سيدني والجريمة. وعرض حقائق هذه العلاقة بتفصيل عرقنة السلوكيات الإجرامية والشبيبة مبدئيًا من خلال حالة الذعر الأخلاقي التي أحاقت بالأحداث التي وقعت في سيدني في أواخر ١٩٩٨. وستعتمد الفصول اللاحقة على مقابلات مع اليافعين، والراشدين، والشرطة، والعاملين الإجتماعيين في جنوب غرب سيدني، تلك المقابلات التي تسلط الضوء على التجارب المعاشة، والتصوّرات الكامنة خلف الإحصائيات والصور الإعلامية. ويهتم هذا الفصل باليافعين باعتبارهم النموذج التمثيلي للعصابات الإثنية ليكون بالإمكان كشف فكرة العصابة، وامتحان جدارتها في تفسير أشكال تجمعات الشبيبة. أحد المصادر هو رهط من الذكور الشباب، الذين يدّعون بأنّهم عصابة، وقد يبدون كذلك بالنسبة للآخرين. ولكنّهم في الحقيقة لا يظهرون أكثر من ملامح جماعة من الأصدقاء. وكذلك قابلنا مجموعة من الشباب الذين كان لديهم تجارب إجرامية بنسبة أو بأخرى. هذه الأمثلة توحي بأنّ الميثولوجيا الأخلاقية «للعصابات الإثنية» ليس بمقدورها تحديد العلائق بين الإثنية والجنس والطبقة والسن في سيرورة تشكّل الهويات، وما علاقة ذلك بالظروف الإجتماعية والاقتصادية للشبيبة، وهناك فروقات واضحة بين الأداء السلوكي ذي الطابع العصابي بواسطة بعض اليافعين، والانخراط الفعلي في النشاطات الإجرامية، في ظل غياب الفرص الإقتصادية في أستراليا المعاصرة.

وعلى كل حال، فإنّ هذين النموذجين السلوكيين، على علاقة بمسائل المكانة الاجتماعية والهوية والبيئة الإجتماعية والإثنية والذكورية... في خضم محاولة لتضميد «الجروح الخفية» للعنصرية، ولاستعادة الإحساس بالكرامة الإنسانية، وبالسلطة الإجتماعية.

ما هي العصابة؟

للعصابة تاريخ طويل في التحليل الإجتماعي بكونها مقولة إشكالية، تعبِّر عن حالة القلق الإجتماعي حول الإنحرافات المفترضة للجماعات المهمشة أكثر من دلالتها على تشكيل مجموعة للمراهقين، وهي بالتالي تعبير غير محدّد المعالم، كما بيّنّا حتى الآن، يستخدم لتعريف أشكال الجماعات الإجرامية التي تتراوح من عصابات القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، وحتى أكثر أشكالها الحديثة والمتخصصة من الشبكات الإجرامية على نسق الترايد الآسيوي. ويتم استخدامها ايضًا لوصف أشكال تقاطر الصبية والمراهقين أثناء قيامهم بالنشاطات الترفيهية. ويجمع تعبير «العصابة» معانٍ مختلفة تبدأ بالولاء العاطفي والوحدة التنظيمية، والسلوكيات الإجرامية والانحراف، وتنتهي بالاشارة الى انشطة شبابية معينة ومنها عمل «عصابات الشوارع». وهي ايضًا تعبير مجندر مع بعض الإستثناءات. فإنّ العصابة في الاساس تشكيل ذكوري، ويمكن للإناث الاسهام والمشاركة فيه، ولكن ذلك لا يقوض اساسًا طبيعته الذكورية (أنظر «Bessant»، ١٩٩٤).

إن فوضى المعاني التي يحملها تعبير «عصابة» ليس عرضيًا، واستخدامها بواسطة الإعلام حاليًا بالنسبة للعصابات الإثنية ليس بريئًا، من حيث ربطها لهذه المعاني المختلفة لتشي ضمنًا بالعلاقات بين الشبيبة، والأنشطة الجرمية والطبقة الإجتماعية، مع إضافة البعد الإثني لها مؤخرًا. وحين نؤكد أن لا حدود واضحة بين تلك المعاني، فأن ذلك لا ينفي وجود فرق واضح بين مجموعة من أصدقاء الدراسة والمنظمات المحترفة للنشاطات الإجرامية. وعلى كل حال، فقد تحوّلت العصابة إلى شيفرة لخليط من العرق/الإثنية، والجريمة، والعنف، والشباب. ويرمز ذلك الخليط للانهيار الاجتماعي الذي وصلنا اليه وتهديده للنظام العام («Lucas»، ١٩٩٨). وكما علق Fleisher (١٩٩٨) قائلاً: «لقد تحوّلت عصابة الشباب إلى استعارة مجازية لجملة من السلوكيات، تشمل في ما تشمل العنف المدرسي والانفصال عن العائلة وتعاطي المخدرات والمشاغبات... إضافةً إلى الحمل عند المراهقات».

ويمكننا أن نضيف هنا بأنّ هذا الإستعمال يفتقر إلى الصفة الشمولية للخلفيات الثقافية في أستراليا، بحيث أنّ معظم البالغين من الجاليات الناطقة بالعربية، الذين تحدثنا إليهم، اتفقوا على أنّ مرادف «العصابة» بالعربية، هو مجموعة من البشر يرتكبون أعمالاً إجرامية. وعبّروا عن خيبتهم لوصف «مجموعات» أولادهم بـ«العصابات» وهم في الواقع شلل من الرفقة والاصحاب لا غير.

وفي معظم الدراسات التي جرت في أستراليا وفي ما وراء البحار، والتي تناولت علم الجريمة والشباب، كانت مشكلة التعريف هي نقطة النقاش الأولى. ومعظم الباحثين يشدّدون على أنّه ليس هناك تعريف واضح ومحدّد متفق عليه لكلمة

«عصابة». فكلّ من سبيرغل (١٩٩٥) وشن (١٩٩٦) وفليشر (١٩٩٨) وكوتيرل (١٩٩٦) وديكر وفان وينكل (١٩٩٠، ص ٦٢ – ٦٣)، أشاروا جميعهم إلى أنّ أعضاء العصابة أنفسهم لا يتفقون على تعريف محدّد «للعصابة». ويدرج غولدستن (١٩٩١، ص ٦ – ٣) حوالى دزينة من التعريفات. أمّا ميلر فيقدّم مجموعة من العناصر المشتركة، مثل: التنظيم، الزعامة، منطقة النفوذ، الهدف المشترك، النشاطات الخارجة على القانون. والكثيرون من الخبراء يستشهدون بهيكلية كلين (١٩٦١، ص ١١١)، التي تطرح بأنّ وجود العصابات كي يتحقق يجب أن يعتبره الآخرون كذلك. ويقتنع أفراد العصابة أنفسهم بأنّهم كذلك، من خلال تورّطهم بالنشاطات الإجرامية المنحرفة، التي تثير ردود فعل سلبية في أحيائهم لدى السكان ورجال الشرطة على حد سواء. وسوف نعرض لديالكتيك اعتبار الذات والاعتراف الإجتماعي في الاسطر التالية.

يشدِّد معظم العلماء على أنّ هناك تمييزًا واضحًا بين منظمات البالغين الإجرامية وجماعات الشبيبة، يفرِّق باركر (١٩٩٨) بشكل لا يحتمل التأويل بين عصابات الترابيد الحقيقية وأخويات الترابيد نفسها. ولهذا التمييز أهميته بحسب شن (١٩٩٦) الذي يشير إلى أنّ عصابات الشبيبة الصينية لها ارتباطات شديدة وقوية مع منظمات البالغين. وعلى الرغم من ذلك ما تزال الدوائر الحكومية والإدارات المولجة حفظ الأمن تنظر إلى العصابات من خلال ميزتين هما: الارتكابات الجرمية، والتنظيم. وقد عرّفت إحدى الدراسات التي أجريت لحساب شرطة نيو ساوث ويلز عصابات الشوارع بمجموعة من الشباب تقوم عادة بأنشطة خارجة على القانون، أو مثيرة للمخاوف. وتبرز فروقات أيضًا بين أشكال مختلفة لتجمعات الشبيبة وبين أشكال مختلفة للعصابات (كورتيل، ١٩٩٦، ص ٢٣). ويميز بدوره دانفي بين الزمرة والحشد والعصابة. فجميعها اشكال تجمّع لأفراد متساوين تقوم علاقاتهم على الاحتكاك المباشر ببعضهم البعض واللقاء الطوعي والتعاضد فيما بينهم. إلا ان هذه التجمعات تختلف باختلاف الحجم والبنية والديمومة. وحتى بهذا المعنى، لا يحمل تعبير «عصابة» دلالة واحدة، فهو لا يشتمل على الشبيبة الذين يتجمعون عند مفارق الطرق في الاماكن العامة.

وفي السياق الاسترالي، يلفت اومير وورن الى ان ما يسمى بالعصابات هم في الواقع مجموعات للتسلية الاجتماعية اكثر من كونها مجموعات جرمية منظمة. وقد يتكون لدى المارة انطباعًا «خاطىء» بأنهم «عصابة» لمجرد وجودهم العلني في الاماكن العامة. ويميز يابلونسكي (١٩٦٢) بين عصابات الجانحون والعصابات التي ترتكب الاعمال العنيفة و«العصابات» ذات الطابع الاجتماعي. وتتردد اصداء هذا التمييز في دراسات اخرى (فاغان، ١٩٩٠ وسبيرغل، ١٩٩٥). وفي الوقت الذي نعتبر فيه ان هذه التصنيفات يشوبها الخلل، نعتقد انها تلقي الضوء على الاشكال المتعددة للعصابات وتجمعات الاصحاب وتؤكد على ان

الكلام على «العصابة» يعني بالضرورة شكلاً محددًا من الاتحاد الاجتماعي. ولفتَ آخرون الى ان العصابة قد تكون جزءًا من ثقافة فرعية اكثر اتساعًا (كوهين ١٩٩٥)، او مؤلفة من مجموعات فرعية متعددة. وعلينا أن نضيف، كما هو معروف لدى الشباب، وجود اسباب مختلفة لتشكل التجمعات والعصابات بصفتهم مجموعات اصحاب من أجل الحماية الذاتية والتسلية والاستقواء وما الى ذلك (وايت، ١٩٨٩، ص.٢٥).

ولسنا هنا في صدد استعراض ثقافة عصابات الشبيبة والثقافات الفرعية، ولا التعليق على الخصائص المكوِّنة للعصابات، أو أماكن تواجدها، أو حركتها الإجتماعية، أو تصاعد حوادث العنف والجريمة. بل نهدف إلى استخراج بعض الوظائف المشتركة التي تقوم بها العصابات لفهم تجارب الشباب الناطقين بالعربية في سيدني المعاصرة. وخاصة في سياق حالة الخوف التي صنعها الإعلام حول عصابات الشبيبة الإثنية، وذلك من خلال التركيز في الوقت ذاته على الخصائص المحددة لأشكال مختلفة من التزامل. ونرغب في أن نشير هنا بأن أعضاء العصابة ليسوا أكثر من مراهقين بإظهارهم لحاجات وسلوكيات تتماثل مع سلوكيات المراهقين في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة وبأشكال مبالغ فيها أحيانا (غولستين، ١٩٩١، ص ٦٧).

والقاسم المشترك في الكتابات الصادرة اساسًا في اميركا الشمالية حول العصابات وكتابات فردريك تراشر وغيرها من المؤلفات الانكليزية حول الثقافات الفرعية، هو ان هذه المجموعات تسعى لخلق مناخًا من النظام والمكانة الاجتماعية والهوية والجماعة الخاصة بها وفرص اقتصادية، في الوقت الذي تكون فيه هذه الامور مهددة بسبب التغيرات او الازمة الاجتماعية والاقتصادية، وبوجه قصور المؤسسات السائدة عن توفير الفرص لحياة كريمة (سبيرغل، ١٩٩٥). وكما يبرهن البرت كوهين بأن الحرية تؤدي الى حل المشكلة: ان تشكيل ثقافة فرعية او عصابة هو بمثابة «الجواب» على «المشاكل المتحدرة من فقدان المكانة الاجتماعية». والجنح هي إحدى الوسائل للتعامل مع مشكلات التكيف، وتكون فعالة فقط إذا كانت حلاً جماعيًا. والتركيز على الثقافات الفرعية «كحل متخيل» لمشكلات التجارب المعاشة هو حجة مركزية من الحجج الواردة في الكتابات حول «الثقافات الفرعية». وتقوم العصابة، كما الزمرة والثقافة الفرعية، بوظيفة مؤسسة التنشئة الاجتماعية وتوفر لاعضائها الفرص للتطور الشخصي والاجتماعي وتمنحهم الكرامة والمكانة الاجتماعية، كما انها تقدم لافرادها القدرة على المقاومة الاجتماعية. ويشير مونتي (١٩٩٤، ص ١٥٦) إلى أنّ العصابة تعطي المراهقين الفرصة لتحمل المسؤولية، وللتخلص من سلطة البالغين – مهمات عليهم إتمامها لينتقلوا إلى عالم البالغين، كما هي الحال في هارلم، حيث تعتبر سرقة السيارات جسر العبور إلى المراهقة.

ان الارتباطات المستمدة من المعاشرة الشبيبية توفر إحساسًا بالانتماء إلى الجماعة، وبنظام اخلاقي وإجتماعي محدد.. ووجد ديكر ووينكل (١٩٩٦، ص ٢٧٣) أنّ هناك إلتزامًا قويًا بقيم الولاء والإستقلالية بين أعضاء العصابة. وتلك مفارقة، لأنّ السائد في أوساط البالغين هو أنّ الشباب يفتقرون إلى الإحترام والاعتبار القيمي. والمفارقة الثانية هي أيضًا بسبب تلك الإستقلالية التي تدعيها بعض تلك الجماعات، والتي يجدها الراشدون مثيرة للمخاوف، وهي على درجة من الأهمية للانتقال إلى مرحلة البلوغ.

وحتى لا نبالغ في الوقت ذاته بالنسبة لدرجة التنظيم التي تتمتع بها العصابات والتجمعات المشابهة للشباب وللثقافات الفرعية، من المهم أن نسجل هنا كيف أنّ هذه التجمعات هي بمثابة استراتيجيات لإنتاج مناخًا منظمًا. ويعتقد هاثرنغتون (١٩٩٨) بانه كما ان النظريات شددت على امتداد السبعينيات والثمانينيات على جانب المقاومة في الثقافات الفرعية، فإنها شددت كذلك على قدرتها في خلق مناخًا منظمًا لاعضائها. وعلى كل حال علينا ألاّ نغالي بالنسبة لدرجة التنظيم الذي توفِّره تجمعات الشبيبة. ويفضل البرت كوهين (١٩٩٠)، تعبير «الجماعة» معتقدًا بأنّ «العصابة» هي وصف غير دقيق لأغلبية تجمعات الشبيبة عند منعطفات الشوارع، لأنّها تفترض ضمنًا مستوى مرتفعًا من التنظيم والصرامة. إنّ إشكالية أدبيات العصابة كانت دائمًا حول هيكليتها أكثر ممّا كانت حول وظيفتها.

إنّ التنوّع الواسع لأنماط الزعامة والتراتبية في اوساط العصابات، يشير الى فقدانها التماسك الضروري بالمعنى الشكلي للكلمة، اذ انها توفر نوعًا من التوجهات العامة للجماعة. ويعتقد (تشن) بأنّ العصابات الصينية في الولايات المتحدة تختلف عمّا سواها، لأنّ تعاملها مع المجرمين البالغين يفرز درجات أعلى من التنظيم.

هناك انشغال بالأبعاد الإجرامية للعصابة، وخصوصًا في ضوء الاهتمام بالعصابات «الملوّنة» في الولايات المتحدة في العقد المنصرم (دايفز، ١٩٩٣، ١٩٨٨). ويقدم العديد من الكتاب الدلائل - وهي قابلة للنقاش- حول ارتفاع معدلات حوادث العنف والجريمة، وتنامي العصابات نفسها وتحديدًا في الولايات المتحدة بحيث أصبحت الجنح والعنف والجريمة علامات مميّزة لثقافة العصابة بالنسبة لصناع السياسة وللهيئات المولجة حفظ الأمن. في الوقت الذي رفض باحثون كثر تسليط الضوء على الابعاد العنفية والجرمية والجنحية معتبرين أنّه ليس هناك بالضرورة إرتباط بين العصابات والنشاطات الجرمية والعنف.

حتى أنّ نقاش النشاطات الجرمية المنتجة ماديًا تحتاج لأن يُنظر إليها على أساس دلالتها الاشمل، لأنّ مثل هذه النشاطات تنمو في الأساس كونها توفر فرصًا إقتصادية تمّ حرمان الأقليات منها في الاقتصاد الرسمي، ممّا يؤدّي غالبًا إلى

تورط البشر في الإسهام والمشاركة في الأنشطة غير الشرعية، ليس لأنّهم يملكون القابلية الطبيعية لذلك، بل لأنّ بيع المخدرات مثلاً أو سرقة السيارات توفر لهم أساليب بديلة لتحقيق النجاح الإقتصادي. ومن المهم التشديد هنا بأنّ للجريمة وظيفة مزدوجة ، رمزية من جهة واقتصادية من جهة أخرى. مثلاً تجارة المخدرات توفر المكانة بالإضافة إلى المال وغالبًا إمتيازات جنسية وغيرها.

وعلى كل حال، في الوقت الذي لفت الكثير من المعلقين الإنتباه إلى ارتفاع عدد العصابات والشبيبة القلقة في مناطق الطبقة الوسطى والأرياف، ما زالت أعداد أفراد العصابات تعتمد بشكل أساسي على أبناء الطبقة العاملة الفقراء، وخاصة ممّن هم من خلفيات إثنية تعاني مشاكل إقتصادية وتهميشًا إجتماعيًا. كما هي حال السود واللاتين في لوس انجلوس بحسب دايفز. إنّ الخيارات الإقتصادية بالنسبة للمهاجرين لا تتعدّى نوعية الأعمال ذات الدخل القليل، والأعمال المؤقتة وغير القانونية، آخذين بالاعتبار إستبعادهم من النشاط الإقتصادي الشرعي وتضعضع البنية الإجتماعية التحتية وضمور خدمات دولة الرعاية، بحيث يصبح اقتصاد الجريمة هو شكل العمالة الوحيد الذي يوفر دخلاً مرموقًا، ويُسهم «الاقتصاد غير الشرعي»، لاسيما تجارة المخدرات، بحماية بعضهم من الإنحدار إلى تحت خط الفقر.

يجري ذلك بالتوازي مع الاحتفاظ بالالتزام بـ«الحلم الاميركي» بالنجاح الإجتماعي والاقتصادي. ويبرهن دايفز انه في الوقت الذي يستمر الأهالي بقياس مستوى المعيشة بالمقاييس التقليدية، يرى الشباب أنفسهم من خلال صور وأنماط الاقتصاد الاستهلاكي، بحيث يصبح تورطهم بتجارة المخدرات إستعراضًا لتهويماتهم الجديدة «للاشباع غير المؤجل» ولقدرتهم الخاصة المتولدة عن النزعة الاستهلاكية. بذلك يكون الخيار بين البطالة والعمالة قليلة الدخل أو التورط في الاقتصاد غير الشرعي (دايفز، ١٩٨٨)، واذا كان تأثير المخدرات كاستخدام الـ«كركس» اقل دراماتيكية في استراليا، فان الشيء نفسه يمكن ان يقال عن تأثير تجارة المخدرات في اوساط الشباب الاسترالي. ويعتقد وايت (١٩٩٩) ان قلة الموارد المتوفرة لدى الشباب المهمش له تأثير رئيسي على تورطهم في تجارة المخدرات وتعاطيها. ويعتقد وايت، (١٩٩٩) أن مصادر الإنتاج المتاحة للشبيبة المهمشة تلعب دورًا كبيرًا في عملية تورطهم بتجارة المخدرات وتعاطيها، على اعتبار أن القطاعات غير الشرعية وخاصة الإجرامية منها هي التي توفر مصادر واقعية للدخل بالنسبة الى الشبيبة المهمشة.

إنّ البيئة الإجتماعية للفقر والبطالة تعني بأنّ الكثيرين من هؤلاء الشباب يعتقدون بأنّهم قد حُرموا من أسباب الحياة الأساسية ممّا يعزز لديهم الميل للسرقة وللإتجار بالمخدرات. ويتم اعتبار ذلك بمثابة أنشطة منتجة في ظروف غياب البدائل، مع إيلاء الاهمية للدور الكبير لتجارة المخدرات في الاقتصادات

المحلية. وعلى كل حال، يضيف الكاتب، بأن المخدرات، والسرقة، وتخريب الممتلكات العامة وكتابة الغرافيتي لها بعد ترفيهي بالنسبة للشبيبة المعوزة في ظل ندرة أماكن التسلية والترفيه مما يوفر لهم فرصًا للاستمتاع بأوقاتهم.

وللجريمة وتجارة المخدرات بصورة خاصة، دور رمزي، بحيث يعنون (بورجوا) (١٩٩٥) بحثه حول تجارة المخدرات في هارلم بـ«البحث عن الإحترام» عارضًا بأنّ ثقافة الشارع تقدّم ساحة بديلة للكرامة الشخصية، والقاعدة التي يتم على أساسها رفض العنصرية والإستبعاد، في الوقت الذي تسهم بتدعيم النظام الذي ترفضه. وتطرح مسألة فقدان الاحترام على بساط البحث في تلك الثقافة. وليس غريبًا في ضوء تركيز دراسات كوهين (١٩٥٥) على الاهتمام بقضية المكانة الاجتماعية في الثقافة الفرعية للشباب، ان ندرك ان «معالجة» مشكلة التكيف مع المجتمع تستولد طرقًا بديلة لكسب الاحترام. وإضافة تكون تلك الطرق في اغلبيتها مرتبطة بمسألتي الهوية والاثنية.

في الوقت الذي نظر فيه غالبًا الى العصابات بأنها من خواص الاثنيات، تشير الدلائل الى ان قضايا العرق والاثنية هي، على اهميتها، اكثر تعقيدًا من تلك النظرة السطحية (سبيرغل، ١٩٩٥، ص ٥٨). وحيث أنّ معظم العصابات في الولايات المتحدة إمّا من السود أو شعوب أميركا اللاتينية، فإنّ هذا الواقع يعكس الوضع الإقتصادي والاجتماعي أكثر ممّا يعكس الخصائص العرقية والإثنية لتلك الجماعات، كون أن تركيبة العصابات كانت تاريخيًا من البيض المتحدرين من شبيبة الطبقة العاملة، وهي ليست كذلك اليوم بالتأكيد. وما يميّز عنف العصابات هو أنّه يكون محصورًا غالبًا ضمن حدود الجماعات العرقية والإثنية، في أحياء سكن الطبقة العاملة حيث ترتفع معدّلات الفقر والبطالة، كما في أحياء المتحدّرين من خلفيات غير ناطقة بالإكليزية. وهناك دلائل أيضًا على وجود تبادل إقتصادي بين العصابات من أصول إثنية متنوّعة؛ وأظهرت البحوث أيضًا بأنّ الإنتماء الوطني لضاحية ما يشمل ولاءات إثنية ومناطقية تخترق ما يفترض أنّه حدود إثنية وعرقية ثابتة، في مواجهة خطر أشمل.

وحيث هناك فروقات في مواصفات الجماعات الإثنية، فالسود غالبًا يحفزّهم هاجس العيش، والإسبنيول العنف والدفاع عن حدود مناطق نفوذهم، والآسيويون جرائم الملكيات، يجب هنا ذكر نقطتين أساسيتين:

أولاً، إنّ حدود الإثنية يتم بناؤها على الأقل جزئيًا بواسطة الإعلام (كما رأينا في الفصل الثاني من هذا الكتاب)، وبالممارسات الامنية للشرطة، حيث ركزت معظم تقارير المعلقين على واقع أنّ الشبيبة، من خلفيات غير ناطقة بالإنكليزية ومن بعض الجماعات تحديدًا، هم أكثر عرضة للمساءلة والتوقيف والإهانة الجسدية بواسطة الشرطة.

ثانيًا، وحتى في حالة الإختلاط الإثني، تكون العصابات، كما جماعات الشباب

غالبًا، مقيدة بالتعبير عن الذات الإثنية، وبناء حدود هذه الذات. وتمّ تفسير هذه العملية كنزعات إثنية، مع العلم أنّ حوادث العنف والاعتداء هي على صلة وثيقة بمسائل الاعتبار والذكورية.

للعنف دور مركزي في مسألة «كسب الاحترام» الذي يمكن تحقيقه من خلال الرموز، أو الزي أو الأسماء المستعارة، مع ما يوفّره ذلك من استراتيجيات لكسب المكانة الاجتماعية لتعزيز السمعة والاحترام. وتتحول المكانة الاجتماعية الى مشكلة بسبب ضحالة المصادر الاقتصادية والاجتماعية بحسب سبيرغل (١٩٩٥). ويعتقد مور (١٩٩٤) بأنّ العنف هو بمثابة طقس من طقوس الجماعة وتماسك عصبيتها بالمعنى الحرفي والرمزي للكلمة. كما يلفت سبيرغل إلى أنّ طبيعة العنف على درجة كبيرة من التنوّع، وغالبًا ما يكون حدوثه وفقًا على المناخ الذي سيحيط به. وبالتأكيد فإنّ الإحساس بالخطر، أكان فعليًا ام مجرد احساس ذاتي، والحاجة للحماية الذاتية هما عاملان حاسمان في تشكّل العصابة وقرارات الأفراد بالانضمام إليها، مع الإشارة إلى أنّ التسلية والتجمع في الأماكن العامة هما انشطة اساسية في حياة العصابة كمتنفس للاحتقان الناتج عن الشعور بالتهديد (كوهن، ١٩٩٥).

إنّ أهلية الذكور بعدم استهابة الخوف كجزء من «الذكورية المهيمنة»، وبالتالي مكوّن من مكوّنات التجربة الذكورية للمراهقين، وخاصة بما هي شكل من الاشكال المزاملة المتماسكة تفترض اجتياز طقوس العبور المتمحورة حول القوة الجسدية والخوف والمغامرة والعنف. هذا مع اعتبار أنّ الدراسات التي تناولت الشبيبة قد ركّزت على تجارب الذكور دون اهتمام كافٍ بمسائل الجندرة والعلاقات الجنسية والعلاقة بين حياة العصابة والحياة المنزلية. ولا بدّ في هذا الإطار من إعطاء الأهمية لرؤية كيفية بناء وتمفصل جوانب الجندرة والعلاقات الجنسية لهويات الشبيبة مع العصابة وتشكيلات الثقافة الفرعية.

لقد اعتبر ألبرت كوهن بأنّ مشكلات التكيُّف هي غالبًا مشكلات ذكورية. ولفت إلى أنّ الثقافات الفرعية ليست أكثر من أشكال «الرفض الذكوري» الذي يساعد على تنفيس الإحتقانات الناتجة عن حالات القلق الخاصة بدور الهوية الجنسية. ويعتقد آخرون بأنّ العصابة توفّر دورًا نموذجيًا للذكر، هذا الدور الذي يكتسب اهمية خاصة بالنسبة الى الشباب في اوساط الجماعات الفقيرة حيث ترتفع معدّلات انهيار العائلات، وبشيء من السخرية، يعيد تقليد هذا الدور إنتاج الالتزام الايديولوجي بمفهوم العائلة. ويتحدث الكثير عن «أزمة الذكورية» الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعن تقلص القطاع الصناعي الذي شكل في السابق مصدر العمالة الأساسي للذكور، وللقيم الذكورية المتعلقة بالعمل اليدوي والمكانة المستمدة من دور «المعيل». إنّ عملية التحوّل في بنية العائلة البطريركية، والمساواة بين الجنسين وحركة المثليين

المحلية. وعلى كل حال، يضيف الكاتب، بأن المخدرات، والسرقة، وتخريب الممتلكات العامة وكتابة الغرافيتي لها بعد ترفيهي بالنسبة للشبيبة المعوزة في ظل ندرة أماكن التسلية والترفيه مما يوفر لهم فرصًا للاستمتاع بأوقاتهم.

وللجريمة وتجارة المخدرات بصورة خاصة، دور رمزي، بحيث يعنون (بورجوا) (١٩٩٥) بحثه حول تجارة المخدرات في هارلم بـ«البحث عن الإحترام» عارضًا بأنّ ثقافة الشارع تقدّم ساحة بديلة للكرامة الشخصية، والقاعدة التي يتم على أساسها رفض العنصرية والإستبعاد، في الوقت الذي تسهم بتدعيم النظام الذي ترفضه. وتطرح مسألة فقدان الاحترام على بساط البحث في تلك الثقافة. وليس غريبًا في ضوء تركيز دراسات كوهين (١٩٥٥) على الاهتمام بقضية المكانة الاجتماعية في الثقافة الفرعية للشباب، ان ندرك ان «معالجة» مشكلة التكيف مع المجتمع تستولد طرقًا بديلة لكسب الاحترام. وإضافة تكون نلك الطرق في اغلبيتها مرتبطة بمسألتي الهوية والاثنية.

في الوقت الذي نظر فيه غالبًا الى العصابات بأنها من خواص الاثنيات، تشير الدلائل الى ان قضايا العرق والاثنية هي، على اهميتها، اكثر تعقيدًا من تلك النظرة السطحية (سبيرغل، ١٩٩٥، ص ٥٨). وحيث أنّ معظم العصابات في الولايات المتحدة إمّا من السود أو شعوب أميركا اللاتينية، فإنّ هذا الواقع يعكس الوضع الإقتصادي والاجتماعي أكثر ممّا يعكس الخصائص العرقية والإثنية لتلك الجماعات، كون أن تركيبة العصابات كانت تاريخيًا من البيض المتحدرين من شبيبة الطبقة العاملة، وهي ليست كذلك اليوم بالتأكيد. وما يميّز عنف العصابات هو أنّه يكون محصورًا غالبًا ضمن حدود الجماعات العرقية والإثنية، في أحياء سكن الطبقة العاملة حيث ترتفع معدّلات الفقر والبطالة، كما في أحياء المتحدّرين من خلفيات غير ناطقة بالإكليزية. وهناك دلائل أيضًا على وجود تبادل إقتصادي بين العصابات من أصول إثنية متنوّعة؛ وأظهرت البحوث أيضًا بأنّ الإنتماء الوطني لضاحية ما يشمل ولاءات إثنية ومناطقية تخترق ما يفترض أنّه حدود إثنية وعرقية ثابتة، في مواجهة خطر أشمل.

وحيث هناك فروقات في مواصفات الجماعات الإثنية، فالسود غالبًا يحفزّهم هاجس العيش، والإسبنيول العنف والدفاع عن حدود مناطق نفوذهم، والآسيويون جرائم الملكيات، يجب هنا ذكر نقطتين أساسيتين:

أولاً، إنّ حدود الإثنية يتم بناؤها على الأقل جزئيًا بواسطة الإعلام (كما رأينا في الفصل الثاني من هذا الكتاب)، وبالممارسات الامنية للشرطة، حيث ركزت معظم تقارير المعلقين على واقع أنّ الشبيبة، من خلفيات غير ناطقة بالإنكليزية ومن بعض الجماعات تحديدًا، هم أكثر عرضة للمساءلة والتوقيف والإهانة الجسدية بواسطة الشرطة.

ثانيًا، وحتى في حالة الإختلاط الإثني، تكون العصابات، كما جماعات الشباب

غالبًا، مقيدة بالتعبير عن الذات الإثنية، وبناء حدود هذه الذات. وتمّ تفسير هذه العملية كنزعات إثنية، مع العلم أنّ حوادث العنف والاعتداء هي على صلة وثيقة بمسائل الاعتبار والذكورية.

للعنف دور مركزي في مسألة «كسب الاحترام» الذي يمكن تحقيقه من خلال الرموز، أو الزي أو الأسماء المستعارة، مع ما يوفّره ذلك من استراتيجيات لكسب المكانة الاجتماعية لتعزيز السمعة والاحترام. وتتحول المكانة الاجتماعية الى مشكلة بسبب ضحالة المصادر الاقتصادية والاجتماعية بحسب سبيرغل (١٩٩٥). ويعتقد مور (١٩٩٤) بأنّ العنف هو بمثابة طقس من طقوس الجماعة وتماسك عصبيتها بالمعنى الحرفي والرمزي للكلمة. كما يلفت سبيرغل إلى أنّ طبيعة العنف على درجة كبيرة من التنوّع، وغالبًا ما يكون حدوثه وفقًا على المناخ الذي سيحيط به. وبالتأكيد فإنّ الإحساس بالخطر، أكان فعليًا ام مجرد احساس ذاتي، والحاجة للحماية الذاتية هما عاملان حاسمان في تشكّل العصابة وقرارات الأفراد بالانضمام إليها، مع الإشارة إلى أنّ التسلية والتجمع في الأماكن العامة هما انشطة اساسية في حياة العصابة كمتنفس للاحتقان الناتج عن الشعور بالتهديد (كوهن، ١٩٩٥).

إنّ أهلية الذكور بعدم استهابة الخوف كجزء من «الذكورية المهيمنة»، وبالتالي مكوّن من مكوّنات التجربة الذكورية للمراهقين، وخاصة بما هي شكل من الاشكال المزاملة المتماسكة تفترض اجتياز طقوس العبور المتمحورة حول القوة الجسدية والخوف والمغامرة والعنف. هذا مع اعتبار أنّ الدراسات التي تناولت الشبيبة قد ركّزت على تجارب الذكور دون اهتمام كافٍ بمسائل الجندرة والعلاقات الجنسية والعلاقة بين حياة العصابة والحياة المنزلية. ولا بدّ في هذا الإطار من إعطاء الأهمية لرؤية كيفية بناء وتمفصل جوانب الجندرة والعلاقات الجنسية لهويات الشبيبة مع العصابة وتشكيلات الثقافة الفرعية.

لقد اعتبر ألبرت كوهن بأنّ مشكلات التكيُّف هي غالبًا مشكلات ذكورية. ولفت إلى أنّ الثقافات الفرعية ليست أكثر من أشكال «الرفض الذكوري» الذي يساعد على تنفيس الإحتقانات الناتجة عن حالات القلق الخاصة بدور الهوية الجنسية. ويعتقد آخرون بأنّ العصابة توفّر دورًا نموذجيّا للذكر، هذا الدور الذي يكتسب اهمية خاصة بالنسبة الى الشباب في اوساط الجماعات الفقيرة حيث ترتفع معدّلات انهيار العائلات، وبشيء من السخرية، يعيد تقليد هذا الدور إنتاج الالتزام الايديولوجي بمفهوم العائلة. ويتحدث الكثير عن «أزمة الذكورية» الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعن تقلص القطاع الصناعي الذي شكل في السابق مصدر العمالة الأساسي للذكور، وللقيم الذكورية المتعلقة بالعمل اليدوي والمكانة المستَمدة من دور «المعيل». إنّ عملية التحوّل في بنية العائلة البطريركية، والمساواة بين الجنسين وحركة المثليين

جنسيًا... قد أضعفت المصادر التقليدية للقوة والهوية الذكورية، الامر الذي يتطلب اعادة انتاجهما من جديد.

وكما يقول بورجواي، إن القيم التي يعتمد عليها اعضاء العصابة للاحتفاظ بكرامتهم هي في العمق بطريركية. وهي بالاساس قيم رجراجة لانها تتعرض للخطر. وحيث توفر الانتصارات الجنسية واساءة استخدام المخدرات لدى الشباب مصدرًا لكسب الامتياز، فانها تهدد في الوقت نفسه اسس صورة الرجل «الطاغي» لديهم. وتعاني الذكورية هنا من أزمة لأنّها تستفيد جزئيًا على حقوقها التقليدية في الاشراف على عائلات كثيرة وتحقيق المستلزمات الاقتصادية والمسؤوليات الاخرى التي فقدت مقومات بقائها. ويعتقد بورجوا بأن الانماط السابقة للاحترام الذكوري اخذة بالانحدار بسبب ذلك، كما ان الانماط الحديثة بدورها تعاني من الاهتزاز.

انه لمن المهم عدم المبالغة بهذا المعنى للازمة، بل الاعتراف ان الذكورية هي دائمًا موضع نزاع ومفاوضة وتحول. «الذكوريات» ليست معطى جاهز، وانما هي تتكامل من خلال الحياة اليومية للذكور والإناث بالاعتماد على الموارد التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. ان السلوكيات الموجهة ضد المجتمع والجرمية التي تشكل خيارًا قابلاً للحياة، خصوصًا في فترات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، يمكن لها ان تبني الهويات الذكورية. وهذه بالتحديد هي حالة الشبيبة، لانها، وكما يبرهن بيتس (١٩٩٦، ص٢٨٠) «تخضع لتقييم زملائها (peers) على ضوء قدرتها في ترك بصماتها على المجتمع».

وهذا ما يحدث بصورة نموذجية في الاماكن العامة. فلقد كان التركيز على «الاماكن العامة» في الادبيات حول الاحداث والجنحة، وشملتْ هذه الادبيات على دراسات عن العصابات ومسألة السيطرة على مناطق نفوذ خاصة بها والدفاع عنها، كما شملت ايضًا دراسات عن الثقافات الفرعية وابرزتْ الطرق المتبعة لدى جماعات الشبيبة، والتي تتسم بميلها «باحتلال الحيز» بواسطة تملكها للاماكن. لقد برهنت هذه الادبيات منذ زمن طويل على ان «فضاء» الشارع يوفر درجة من الاستقلالية ازاء الاهل والمؤسسات الاجتماعية الضابطة لسلوكيات الشبيبة. إن هذا «الفضاء» يوفر لهم المجال لبناء هوياتهم الخاصة. وتعرضت هذه الأدبيات للنقد (كوريفن، ١٩٧٩)، لأنّ هناك حاجة للاعتراف بأنّ الفضاء ليس كيان مبسط بل هو كناية عن تدخل معقد للعلاقات الاجتماعية حيث تتمظهر الابعاد الادائية والشعورية للهويات.

وعلى الرغم من الزعم في النظريات المعاصرة حول انحدار أهمية الضواحي والجيرة، يستمر الشباب بالتعريف عن أنفسهم بحسب المناطق التي يتواجدون فيها، وليس وجود المناطقية سوى تأكيدًا على ذلك. ويعتقد وات وستنسن بأنّ ذلك بمثابة استراتيجية دفاعية في وجه المضايقات العرقية «والمناطقية

البيضاء»، ويعكس الحاجة للسيطرة على الموارد المحلية. ويصف ماهر (١٩٩٩) كيف أنّ عبارة «iohc ar» أو «خارجون للعب» هو تعبير يستخدمه الشباب الهند-صينيون في كابراماتا، معبّرين بذلك عن دخولهم إلى حياة الشارع، والتي هي كناية عن حل للنزاعات العائلية والاغتراب الإجتماعي وتأكيد لأهمية الأماكن العامة لليافعين. إنّ حالة الغموض التي تكتنف الأماكن العامة، كمجمعات التسوق مثلاً، هي في كونها ملكيات خاصة من جهة، ومراكز للحياة الاجتماعية حيث يلتقي الناس وتتحول بذلك الى موضع نزاع، من جهة اخرى. ويعتمد اليافعون على تلك المساحات لافتقارهم إلى البدائل والموارد، ولأنّ الخروج لتمضية الوقت (Going-out) هو جزء مهم من تطوّرهم الإجتماعي، لحاجتهم بالتحديد الى «فضاء» خاص، علمًا بأنّ أصحاب المحلات يعتبرونهم غير مرغوب فيهم لقلة إمكانياتهم ومواردهم. وتضعهم حاجتهم تلك في دائرة الضوء، وتزيد بذلك مراقبتهم وخاصة إذا كانوا من أصحاب السحنات المختلفة. ويشير هوسن (١٩٩٩) إلى الكيفية التي يعتمدها الشباب الأستراليون من خلفية كرواتية في ملاعب كرة القدم، للاحتفال بالمناسبات الوطنية لبلدانهم الأصلية، والتي تقود غالبًا إلى نزاعات مع رجال الشرطة. وبدلاً من رؤية ذلك كمشكلة اجتماعية، يرى هيوسن على انها تأكيدًا للذات الفاعلة وشكلاً من اشكال المقاومة تجد من خلالها الشبيبة المهمشة فضاء في الميدان الاجتماعي وتقدم هويتها الاثنية-الذكورية. ان العدوان الطقوسي في وسط هذه المجموعات هو في غالبيته تظاهرة عنف تستهدف التماسك الشعوري بين افرادها. ان هذه التقاطعات بين الاثنية والشباب والذكورية والاماكن العامة تنجز تحقيقات اكثر نجاحة للعلاقات بين الشبيبة والاثنية والعصابات والجريمة.

«شي بفزع»: عندما لا تكون العصابة عصابة!

في سنة ١٩٩٧، وكجزء من دراسة أوسع نطاقًا حول علاقة المجموعات الاثنية فيما بينها، أعدّها ثلاثة من مؤلفي هذا الكتاب (نوبل وبوينتيغ وطبر)، تمّت مقابلة مجموعة من المسيحيين الشباب من خلفيات ناطقة بالعربية: جورج وأمين وغسان.

كانوا جميعهم من أبناء الجيل الثاني للمهاجرين اللبنانيين، من عائلات مهنية، وأصحاب المصالح التجارية الصغيرة، وتلامذة في الصف العاشر في المدرسة الكاثوليكية المحلية. ومن سكان الضاحية نفسها، يمضون أوقات فراغهم قبل الدوام الرسمي وبعده على مقربة من محطة القطار والمحلات القريبة، وكانوا أحيانًا يزورون الأسواق الكبيرة البعيدة نسبيًا عن ضاحية كانتربري بانكستاون حيث تتوافر إمكانية أكبر للتفاعل الإجتماعي. كما يزورون وسط مدينة سيدني في عطل نهاية الأسبوع للقاء الفتيات ومشاهدة فيلم سينمائي، أو لزيارة أروقة

ألعاب الفيديو. وأطلقوا على جماعتهم إسم «شي بفزع». وفي الوقت الذي تردّدوا كثيرًا في شرح تلك التسمية، استمروا في استعمالها للتعريف بأنفسهم.

ولقد اعترف غسان بأنّ لا إسم هنا ولا مسمّيات، فقط مجموعة من الأصدقاء. وهم ليسوا في الحقيقة شيئًا مخيفًا، ولا يمكنهم بأية حال التورط في النشاطات الإجرامية والجنوح، التي يمكن من خلالها التعريف بالعصابة. لماذا إذن يقدمون أنفسهم كعصابة؟ ذلك يتطلب منا تفحص الطبيعة الداخلية لجماعة الأصدقاء تلك ودورها في توفير هوية جماعة وتأكيدًا للذكورية والحماية الجسدية. ويكون هذا التقديم للذات مرتبطًا بقوّة بالهوية الإثنية وبتمفصلها داخل الجماعة. وكما اعترفنا بالجانب الادائي للعصابة، أو للثقافة الفرعية، يمكننا كذلك ان نلحظ علاقة هذا التقديم للذات بالجانب الادائي للهويات العرقية والاثنية (الكسندر، ١٩٩٦).

هؤلاء الصبية كانوا زمرة متلاحمة - كما وصف جورج، ثلاثة أو أربعة أصدقاء داخل مجموعة أكثر اتساعًا من حوالى ١٥ إلى ٢٠ فردًا والتي هي بدورها جزء من جمهرة تناهز الـ٤٠ شخصًا. انهم يمثلون طبقات مركبة من الزمر والحشود التي يقول عنها كوتوريل بانها خاصية الصداقات بين المراهقين. تتشكل هذه الجماعات في الأساس حول افتراض الهوية الإثنية المشتركة. وهذا ما اشار اليه رشيد عندما قال: «نبقى لبنانيين مع بعضنا بعضًا»، ولكن في الجماعات الأكثر اتساعًا كان هناك العديد من التلامذة من خلفيات غير لبنانية، ومعظم المداومين في الجماعة كانوا من اللبنانيين مع استثناءات قليلة. وأمين بدوره قدّر العدد بخمسة من نوعيات مختلطة من: إيطالي واحد، ويونانيين اثنين، بالإضافة إلى فيتنامي واحد. وأردف غسان بأنّ نسبة اللبنانيين في المجموعة تقدّر بـ٩٥٪، وأحيانًا هناك بعض الصينيين. وعلى الرغم من ذلك، فسيادة العنصر اللبناني هي عامل الحسم في القبول أو الرفض لأي قادم جديد إلى أحضان الجماعة. وفي الوقت الذي كانوا سعداء بلبنانيتهم التي توفّر لهم قاعدة الجماعة تردّدوا في الاعتراف بأنّ الإثنية هي سبب استبعاد الآخرين من الجماعة. ويزعم جورج بأنّها ليست مسألة عرقية، كما يزعم الآخرون، بل هي مجرد شراكة في الاهتمامات، وما يوحّدهم هو وحدة الذوق في الملبس والهوايات، والفتيات، وغيرها. ويتنقل جورج كغيره بين اللبنانية كحافز أولي للعضوية ورفض المحدّدات العرقية. وبالنتيجة فإنّ وجود الجماعة يتم فهمه من خلال هؤلاء الصبية بكونه يرتكز على الإثنية (التي تتجنب مسألة احتواء غير اللبنانيين)، وأحيانًا كجماعات أصدقاء لا غير. وفي الوقت نفسه يعرّفون أنفسهم كأنصاف أستراليين، ولكن بالرغم من ذلك يفصحون عن مفاهيم متصلبة نسبيًا تتعلق بولائهم الاثني. وهذا التنقل يميّز علاقات هؤلاء الصبية بالإثنية وبالاهمية المختلفة التي تحتلها وفقًا للسياق الذي تتوجد فيه.

وكما يعرض برا (١٩٩٦، ص ١٢٣)، فأنّ الهوية هي سيرورة تكسب بواسطتها التجربة الذاتية للتعددية واللاستقرار شيئًا من التماسك. ويلمح ويليز (١٩٨٠)، بأنّ الصبية يستخدمون خلفيتهم كـ«إطار للعيش» وكمخزن للموارد الرمزية تجعل لحياتهم معنى. وبالنسبة لبعضهم فهي نتاج سيرورة واعية. فجورج الذي لاحظ بأنّه يخسر شيئًا ما بدأ بقراءة كتب التاريخ اللبناني، وسأل خاله أن يعلمه الدبكة: «أريد أن أعرف خلفيّتي». بالنسبة لهؤلاء الصبية توفّر قيم الأهل لهم موارد لا ريب فيها، وإطارًا حيث يمكن تقييم الإندفاع الرأسمالي الحديث لمجتمع الإستهلاك وتصبح الهويات عند ذاك ذات صفة استراتيجية وتحمي مواقع معينة: هكذا يقوم الصبية بحشد الموارد الثقافية عبر الانخراط بممارسة التأقلم والمفاوضة والمقاومة للاوضاع السياسية والاقتصادية التي يواجهنها. إنّ فكرة سبيفاك (١٩٩٠)، حول «الماهية الاستراتيجية» (strategic essentialism) -بما تعنيه الغيرية التي لا يمكن نسبتها الى أي شيء آخر وهي اساسًا كناية عن موقع للكلام النقدي يستخدمه مثقفو الاقليات - تمتلك استخدامات أكثر شمولاً في التجارب اليومية المعاشة للجماعات المهمّشة ولأساليبها في استنفار الإحساس بهويتها في ظروف محدّدة. وبالتوازي مع ذلك تسمح «الهجانة الاستراتيجية» (strategic hybridity) لهؤلاء الصبية استخدام ارتباطهم بالثقافة الأسترالية ليزوّدوا أنفسهم بالمزيد من الموارد الثقافية (غيلروي، ١٩٨٧).

إنّ العلاقة بين الافصاح عن الهوية الاثنية والصور التي تقدمها العصابة عن ذاتها تجد صداها في اوساط جماعة «شي بفزع» (SBF) خصوصًا فيما يتعلق بحسم البارز بهويتهم الجماعية، وبانتمائهم الى جاليتهم وتضامنهم معها. وعلى رغم من مرونة الحدود الفاصلة لهويتهم، فهم يضعون قواعد للانضمام اليهم وللمسلكيات المناسبة. وفي الوقت الذي يعترف جورج بأنّ هناك مجموعات لبنانية غير منسجمة، يؤكد على أنّ هناك صداقة دائمة فيما بينها: «سوف ندعمكم مهما كلّف الأمر.. وفي النهاية نحن كناية عن جماعة واحدة، نحن جميعنا لبنانيون». ولكن علينا أن نتذكر بأنّ هذه اللبنانية الاستراتيجية هي نتاج محدّد لهوية إثنية خرجت من رحم تجاربهم كأبناء للجيل الثاني للمهاجرين في أواخر القرن العشرين في أستراليا المعاصرة. انها ليست ولاء أوليًا (primordial category) كما يقدمونها احيانًا: ان هويتهم الاثنية تختلف عن هوية اهلهم (نوبل، بوينتغ وطبر)، وهي جواب على علاقة الاثنيات فيما بينها والسياقات الاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، يجب القول ان كل ذلك خاضع للجندرة، فرغم الصداقات مع فتيات المدرسة المجاورة، يبقى ان الجماعة مؤلفة من ذكور وتحمل صفة ذكورية بارزة. فعلى سبيل المثال، ينتقد امين اساليب الصينيين في العراك لانهم يستعملون الاسلحة في الوقت الذي يستعمل اللبنانيون قبضاتهم. ويصف جورج، المتواضع البنية، اللبنانيين الذكور بان بنيتهم الجسدية قوية، وهذه صورة

مستمدة من المهاجرين من الطبقة العاملة او من خلفية فلاحية، بينما جورج هو ابن رجل اعمال ذات حجم صغير.

ان هذا البناء الواضح لذكورية مؤثننة (ethnicised masculinity) هو ايضًا مدعمًا بالصفة العملية للحماية المتبادلة التي تؤمنها الجماعة. وفي الدراسة نفسها يشرح عبدو، الصبي المسلم ولا علاقة تربطه بالجماعة المذكورة آنفًا، لماذا يحس بالسعادة لرؤية الآخرين له كلبناني علمًا بأنّ أهله هم سوريون. «إنّ ذلك يبعد الخوف عني ويجعل حياتي أفضل بعض الشيء لأنّني كلبناني أحصل على الدعم». على خلاف الضاحية التي كان يسكنها سابقًا حيث غالبية التلامذة من الأنغلو، الذين لا يدعم بعضهم البعض الآخر. «إنّ أصدقائي دائمًا في حالة استعداد لمساعدتي». ويشكّل ذلك حاجة ملحّة بالنسبة لهؤلاء الصبية لأنّهم جميعًا تعرّضوا لتجارب التمييز والعنف الجسدي.

ان التساند والاحساس بالهوية الثقافية يتلازمان مع اعطاء القيمة لمسألة الاحترام: إحترام العائلة والأجداد، التراث والدين. ولكنّه احترام يكتسب بواسطة القوّة. وأحمد صبي مسلم آخر، تمّت مقابلته في الدراسة، قال: في ديننا وفي ثقافتنا هناك دائمًا أشياء لا بدّ من احترامها. وعلّق جورج بأنّ هناك بعض العناصر في الخلفية الثقافية للتلامذة الآسيويين تثير إعجابه وإعجاب اصدقائه، وبسبب ذلك يحظون بمزيد من الاحترام، في الوقت الذي يعاملهم الاستراليون بفوقية، يستخدم جورج وجماعته الطريقة ذاتها في الرد عليهم.

إنّ تقاطع الذكورية، الإثنية، الطبقة، وإضفاء القيمة على الهوية الاثنية في وجه التهميش على درجة من الأهمية في أوساط جماعة من الصبية الذين يؤكّدون التعريف الاثني لهوية عصابتهم. إنّ هذا الأداء الذي تقوم به العصابة يتحرك في عدّة إتجاهات موفّرًا مسرحًا للحفاظ على الثقافة والجماعة والهوية، وفي الوقت ذاته يؤمّن الحماية وقوّة العدد في وجه التهديدات الجسدية من جانب الصبية الآخرين، وتحرّشات الشرطة والبالغين. هؤلاء الصبية كانوا يستجيبون لسيرورة العرقنة التي حدّدت موقعهم في المجتمع الأسترالي. وردًا على تهديدات الثقافة السائدة، قام الصبية بتأكيد هويتهم الاثنية التي يستخدمون منها القوة، بعدما اضفوا عليهم قيمة الاحترام. هكذا يتعاطى الصبية مع الهوية التي يستخدمها المجتمع «المضيف» في سياق توصيفه لهم. ويحتل التشديد على صفات الحزم والخطر والاحترام للهوية الاثنية الذكورية، مركزًا محوريًا في سياق تعامل الصبية مع تجربة عرقنتهم.

جرائم ذكية ورجال خطرون

ننتقل الآن من تحليل عملية تشكل الهوية ضمن جماعة من الصبية الناطقين

بالعربية الذين يقدّمون أنفسهم كعصابة إلى تفحص أفراد كانوا أو ما زالوا متورّطين في جماعات أكثر تنظيمًا وجرائمية. إنّ الاختلافات الأساسية هنا ليست ببساطة درجة التنظيم أو النشاط الإجرامي بحدّ ذاته، بل المنحى الاقتصادي لتلك النشاطات، ومن ناحية ثانية إنّ من سنناقشهم يفصحون ايضًا عن القوّة والاحترام والذكورية التي صادفتنا مع مجموعة «شي بفزع». والصبية الذين تمّت مقابلتهم في ما يلي عاشوا أو ما زالوا يعيشون في الضاحية نفسها لمجموعة «شي بفزع» وجميعهم، ما عدا آدي، أستراليّ المولد.

علي، إبن الثانية والعشرين، لأبوين من أصول لبنانية، مسلم سنّي، يتكلم العربية غالبًا في المنزل. والده عامل في محطة القطار، وأمّه ربّة منزل. يسرد علي هنا تاريخًا ليس من الفقر بذاته، وانما من التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والبطالة، والعمالة المؤقتة، وعنصرية رجال الشرطة ومضايقاتهم. ونموذجًا للنزاعات العائلية (حول مسائل الخروج من المنزل، الفتيات، طريقة اللباس، وطريقته في الكلام والمشي). ولدى الشرطة ملف خاص به يحفل بأنشطة ذات طابع جرمي منذ أن كان في الخامسة عشرة من عمره، حيث أشرف على حركة أربع عاهرات في شارع كنتربري عندما كان في السابعة عشرة من عمره. بالإضافة إلى تورّطه بسرقة السيارات والإتجار بالمخدرات منتهيًا إلى تشكيل منظمته الإجرامية الخاصة؛ وكان على علاقة بمنظمات إجرامية كبيرة، علاقة كان يصفها بأنّها للإسناد. وبعد فترة قصيرة في السجن، واحدة من خمس فترات، بعد كل ذلك وبعد زواجه الذي حصل مؤخرًا. تحوّل الى رجل مستقيم وبدأ يعمل لفترات قصيرة الأمد، (في سوق للفاكهة، وفي محل لبيع الدجاج، في المطاعم، وفي تنظيف السيارات، وفي الفبارك لبضعة شهور هنا وبضعة شهور هناك)، كل ذلك قبل أن يفتتح محلاً لبيع المنظفات للاستهلاك المنزلي. وكان قد انتقل من بعدها إلى لبنان للعيش هناك.

عمر، إبن السابعة عشر من خلفية سنّية، وعاطل عن العمل، وعلى علاقة بمجموعة«أبناء بانكستاون» (Bankstown Boys).والده ووالدته بلغا سن التقاعد، ويتحدّثون العربية في المنزل. يستعرض القصة نفسها عن مضايقات رجال الشرطة، والنزاعات العائلية. وفي الوقت الذي لا يقدّم أية تفاصيل عن ارتكابات جرمية، يقدّم إيحاءات بأنّه على عتبة التورّط، ويفاخر بأمثلة متنوّعة من الممارسات العدوانية في الشارع كالتعارك وغيرها.

نزيه، إبن الثالثة والعشرين، كهربائي يعمل في مصلحة صغيرة لحساب تلسترا. من خلفية سنّية، وأهله يتحدّثون العربية في المنزل. والده حلواني وأمّه ربّة بيت. وليس له ملف في حوزة الشرطة، ولكنّه يعترف بتورّطه بتجارة المخدرات والسلاح على نطاق ضيّق ماضيًا. ولقد حمل مسدسًا لبعض الوقت.

آدي، يعيش في إحدى ضواحي سيدني البعيدة، واعتاد التواجد في المنطقة نفسها

التي يتواجد فيها علي ونزيه. عمره خمس وعشرون سنة من خلفية سنّية، ولد في لبنان وانتقلت عائلته للعيش في أستراليا سنة ١٩٧٥. كان قد ترك المدرسة وهو في الصف العاشر، ولكنّه أكمل الشهادة الثانوية بالإضافة إلى شهادة من المدرسة المهنية في العلوم التجارية. في الوقت الذي كان سجينًا، ترك والده العائلة وعاد إلى لبنان. لقد تمّ سجنه في المرة الأولى بسبب توزيعه الهيروين، وكان يحاول بيعه لرجل شرطة سرّي. عندما كان خارج السجن بكفالة تمّ ضبطه وفي حوزته نصف كيلو من المادة المذكورة، كان قد أرسلت إليه من شخص ماروني في لبنان. وبعد أول خروج له من السجن تورّط بعملية سطو مسلح، وتمّ توقيفه وسجنه من جديد. فتحطمت العائلة لأنّ الأب غائب والأبناء في السجن. وفي وقت إجراء المقابلة كان آدي خارج السجن بكفالة، وأخوه كذلك. وكان آنذاك يعيش مع أمّه وأخواته الثلاث.

بول، إبن الثالثة والعشرين، من خلفية مارونية مسيحية، ترك المدرسة في الصف التاسع، وبدأ يتلقّى التدريب ككهربائي سيارات. ولكن عندما قُتل أخوه في حادث لإطلاق النار سنة ١٩٩٦، في ما تمّ اعتباره مشكلة مخدرات، ترك عمله وما زال عاطلاً عن العمل. ولقد مضى على بطالته حوالي ثلاث سنوات، وهو الآن ضالع و«غاطس حتى أذنيه» بتجارة المخدرات والماريجوانا والميفيثامين والكوكايين. ويعزو أسباب ذلك إلى صدمته بمقتل أخيه. وأخوه الآخر متورّط بدوره مع مجموعة من الفيليبينيين بتجارة «الشابو» أحد أنواع الميثافيتامين. وأبواه كانا محط شكوك في الماضي بتجارة المخدرات، علمًا بأنّهما امتلكا مصالح تجارية قانونية؛ ولقد اتهم جميع أفراد العائلة من قبل الشرطة بارتكابات جرمية ما عدا أصغرهم. بالإضافة لعمّيه الإثنين المسجونين حاليًا. ولقد قاده تعاطيه المخدرات إلى التورّط بالاحتيال. وكان موضع اتهام بإيذاء رجال الشرطة ومقارعتهم، وكان أيضًا متورّطًا مع مجموعة مسلحة، واتُهم مؤخرًا بالسرقة من ماكينات البيع الآلية.

سام، إبن الثامنة عشرة، من خلفية ناطقة بالعربية. مسلم سنّي مثل أبيه، ولكن أمّه كاثوليكية. أبواه مطلقان، يعيش مع امه في إحدى ضواحي سيدني البعيدة نسبيًا. ترك المدرسة في السنة الحادية عشرة، ولديه أخوان يكبرانه وأخت؛ أخواه مسجونان الأول بتهمة السطو المسلح والاعتداء الجنسي، والآخر بتهمة السطو المسلح وتجارة المخدرات. وقد أمضى وقتًا في إصلاحية للأحداث وكذلك في السجن. وفي وقت إجراء المقابلة كان خارج السجن بكفالة بسبب حادث مع الشرطة المحلية.

أنت عدو دائم!

على امتداد المقابلة سرد علي مجموعة من الأحداث التي تشتمل على العنصرية،

وتحرّشات رجال الشرطة المدعومين بكل قوّة مؤسسات السلطة. كان علي يعتقد بأن مؤسسات السلطة تشتبه فيه بصورة أوتوماتيكية عند حدوث أي سرقة في المنطقة، وتعرض صورته على الضحايا آملين أن يتم التعرّف إليه. ولم يكفّ علي عن إعلان إحساسه بأنّه مستهدف من قبل الشرطة بشكل دائم لدرجة أنّه بدأ يحسّ بأنّ لا خيار لديه سوى الإنتقال إلى لبنان للعيش هناك (ولقد فعل ذلك لاحقًا):

«أنا خائف من رجال الشرطة لأسباب عديدة. في شارعنا هناك الكثير من المضايقات، أكون ذاهبًا في سبيلي، فيتعرّضون لي وتتحوّل المضايقات إلى عراك، وبالتالي إلصاق التهم بي. هذا ما أخافه. للإنسان قدرة محدودة على التحمّل!».

ويسرد ما يعتبره رجال الشرطة إجراءات شرعية ووقائية ضدّ أصحاب السوابق المعروفين. وبحسب اللغة التي يستخدمها «إنّهم يتحدثون إليك بوصفك عدوًا دائمًا».

وآخرون يردّدون الحكايات نفسها، كعمر الذي يعتبر أنّ رجال الشرطة يستفزون اللبنانيين. «إلى أين ذهبت، لا تستطيع الحركة... رجال الشرطة دائمًا وراءك. يوقفونك ويحقّقون معك... إنّهم عنصريون». ونزيه الذي يبدو أنّه أقل شجبًا لرجال الشرطة، يسرد أمثلة عن حالات توقيف له وتعرّضه للإساءات: «لقد أهنت بسبب مصباح السيارة المعطل، وبسبب لوحة سيارة افترضوها مزوّرة، ولأنّني أطلقت بوق السيارة في وجود أحد رجال الشرطة... لقد تعرّضت للشتم، وقيل لي عد إلى بلدك». ويضيف «بأنّ بعض رجال الشرطة طيّبون وبعضهم الآخر عنصريون».

وبول يعلن بدوره بأنّه لم يكن أبدًا من مثيري المشاكل، كل ما كان لديه هو سيارة جميلة وموسيقى قوية، «لقد أوقفت مرارًا على قارعة الشارع وتعرّضت للمضايقات. هل تعلم بأنّ رجال الشرطة يخلقون المشكلة، إنّهم يعاملوننا كالوحوش»، بول يواجه حاليًا تهمة الاعتداء على رجال الشرطة، وبحسب زعمه لقد هدّدوه ورشوا بخارًا حارًا عليه.

إنّ مضايقات الشرطة بالنسبة لسام أنتجت العنف الذي تسعى إلى احتوائه. «دعني أقل لك شيئًا، إذا كنت عدوانيًا تجاههم، سيبادلونك ذلك بالمثل. إنّ رجال الشرطة أكثر عدوانية... إنّ رجال الشرطة هذه الأيام يشتمونك بأبشع أنواع السباب. ولن تقف مكتوف اليدين. أليس كذلك؟ يطلبون منك عدم شتمهم، في الوقت الذي يشتمونك، هل تدرك ما أعني؟ إنّه القانون... المجتمع والحكومة».

«ليس هناك ما يمكن تسميته بعصابة»

معظم الذين تمّت مقابلتهم رفضوا فكرة وجود عصابات لبالغين أو ليافعين في

المنطقة، حتى ولو استعملوا التعبير هم أنفسهم أحيانًا. ويصرّ علي ونزيه وسام على أنّه «لا وجود لما يمكن تسميته بعصابة»، ويلفتون إلى أنّ ما يبدو كعصابة لرجال الشرطة والإعلام، ليس أكثر من جماعة من الأصدقاء. وتتردّد هنا أصداء ما خلص إليه وايت (١٩٩٩، ص ٢٠)، بأنّ صغار السن يعانون من التأرجح في محاولتهم للتمييز بين العصابة ومجموعة من الأصدقاء، ويرفض سام بشدّة إعتبار مجموعته كعصابة. «نحن لسنا عصابة، نحن فقط جيران... ليس هناك ما يمكن تسميته بعصابة، وبصورة أوتوماتيكية عندما يرى رجال الشرطة مجموعة من اليافعين كعشرين أو خمسة وعشرين مثلاً، ماذا يفترضون؟ إنّها عصابة منظمة. إنّهم غير منظمين». وآدي بدوره مثل علي يتحدّث عن زملاء أو «أصدقاء» وليس عن عصابة. إنّ اليافعين اللبنانيين يتكتلون معًا، وانما تكتلهم غير ثابت «وكل واحد منهم قد تجده ضمن جماعة أخرى ،ولا يعني ذلك أمرًا مهمًا. اللبنانيون يفتشون عن الأفضل بالنسبة لهم دائمًا».

وعلي مثل الآخرين يرفض توصيفه مستخدمًا أساطير مستوردة: «عندما تقول عصابة تخطر إلى الذهن بصورة أوتوماتيكية العصابات الأميركية، العصابات العاملة في نيويورك مثلاً، مثل عصابات الملوّنين وصراعات مناطق النفوذ. عندما تقول عصابة يتبادر إلى الذهن مجموعة من اللصوص، يخوضون صراعات مع عصابات أخرى... هذه هي العصابة. إنّها مجموعة من الناس الذين يخرجون إلى الشارع ويتسبّبون بالأذى للآخرين... هذه هي العصابة. هذا ما يريدون إلباسنا إيّاه. بأنّ هناك عصابة لبنانية على كل زاوية في منطقة بانكستاون».

وهو يرفض تحديدًا الادعاء بأنّ العصابات مفروزة إثنيًا:

«إنّهم يسفّهوننا بوصفهم لمجموعات اللبنانيين «كعصابات». لقد عشت كل حياتي في هذه المنطقة، وأؤكد بأنّ ليس هناك عصابات». وعندما يقول بوب كار بأنّ مجموعة من اللبنانيين هي عصابة، ليس ذلك بأية حالة بأكثر من بعض الأقرباء من العائلة نفسها يتواجدون في شارع ما.. لا يفعلون شيئًا. ربما في أحد الأسواق، وربما قرب محطة القطار، لأنّهم ليس لديهم ما يفعلونه».

«إنّهم عاطلون عن العمل، ولا مكان يذهبون إليه، يلتقون ويمضون الوقت سويًا. إنّهم يسمّون ذلك عصابة!.. في كل جماعة إنسانية هناك الطيّبون والخبثاء، وبالتأكيد هناك خبثاء وطيّبون في أوساط الجالية اللبنانية. ولكن الإعلام يسلّط الضوء على شيء ما ويبرزه بصورة دائمة».

يصرح سام:«إنّ رجال الشرطة وبمجرّد رؤيتهم لمجموعة من الإثنين يقرّرون سلفًا بأنّهم خطرون». ويقول بول :«لا أختلط باللبنانيين على الإطلاق خصوصًا بعد مقتل أخي، ابتعدت عنهم ونجحت في ذلك. وهذه المجموعة من الأصدقاء لا تعدو كونها مجموعة من المراهقين الذين يتسكعون في المنطقة».

وعندما سألنا علي هل هناك عصابات في المنطقة، أجاب بتأن: «هناك الكثير من الأنشطة الخارجة على القانون، ولكن ليس هناك عصابات شبيبة لبنانية، ولو افترضنا أنّها عصابات لبنانية فالمسألة عندئذ ستصبح ديموغرافية لأنّ اللبنانيين يسكنون هذه المنطقة بكثافة. وعلى كل، فهناك إثنيات عديدة تسكن المنطقة وهذه الإثنيات ليست بريئة بأي حال».

ويعتقد نزيه بأنّ الجماعات الإجرامية تأتي من جميع الجنسيات. «هناك عصبة أمم، إنّها ليست شيئًا خاصًا باللبنانيين، إنّها في كل مكان. وهناك الكثير من الإحتقان بين اللبنانيين والشرطة، والكثير من الإحتقان بين جماعات اللبنانيين أنفسهم، بين اللبنانيين والآسيويين وكذلك مع الأستراليين».

وعندما مرّ علي بحديثه على حادث لاكمبا في أواخر ١٩٩٨، انتقد الإفتراض القائل بأنّ الحادث المذكور كان من عوارض «الإجرام اللبناني»:

«هناك الكثير من الأسباب لحوادث الطعن التي تحدث في المنطقة، بسبب عراك ما يطعن أحدهم الآخر مثلاً، إنّه أمر عادي، ولكن رجال الشرطة يبالغون كثيرًا بنشرهم للخبر على أوسع نطاق، بواسطة الإعلام، على خلاف ضواحي أخرى حيث يحدث الطعن أيضًا وبشكل شبه يومي. فلماذا يتم التعتيم على ذلك؟».

ما تعرّضنا له منذ قليل يؤشر إلى مجموعة أمور تقع في آن: تكريس الصفة الإثنية لجماعات الشبيبة، تجريم الشبيبة، وعرقنة الجريمة في وقت واحد. إنّ هؤلاء الصبية حانقون لذلك ويحمّلون مسؤولية ذلك لرجال الشرطة والإعلام. «إنّ الناس في الوقت الحاضر يسلّطون الكثير من الضوء علينا... يرون هفوة لنا في وسائل الإعلام، ويصلون أوتوماتيكيًا إلى الإستنتاج أنّنا خطرون إجتماعيًا». وبحسب آدي «فإنّ الجالية اللبنانية قاطبة تعاني من هذا الأمر». كما وأنّ هذه العرقنة للجريمة تستجلب مضايقات من جميع الأنواع للجالية بكاملها.

وكما قال علي: «إنّهم يداهمون المنازل، يجرجرون الناس في الشوارع. ويقيدونهم... وهذا ليس منصفًا، نعم لقد كان هناك الكثير من السلوكيات المنصفة. هناك سيئون في كل الجاليات، في أوساط الإيطاليين واليونانيين والأستراليين أنفسهم هناك تفاحة فاسدة في كل صندوق وليس من العدالة أن تتهم الجماعة بكاملها بسبب عدد من الأشخاص». ويعتقد علي بأنّ الإعلام كان مجحفًا بحق الناطقين بالعربية، «إنّهم يصفوننا كمثيري شغب، لأنّنا قدمنا من بلد يعاني من الحرب، ولهذا السبب نحن تلقائيًا مثيرو شغب ومجرمون... وليس الأمر كذلك لأنّنا بغالبيتنا من مواليد أستراليا. نحن كجميع الشبيبة وليس هناك ما يميّزنا سوى لون البشرة... جميعنا نتكلم الانكليزية».

لا شيء إيجابيًا على الإطلاق عن العرب اللبنانيين في الإعلام، إنّها العرقنة الإنتقائية، فقط المساوئ والخروج على القانون. ويعتقد علي بأنّ كلمة «لبناني

تعني مسلم» لدى رجال الشرطة، الذين لا يكفّون يستهدفون من يخلّون بالنظام في الشارع: «إنّ الرؤوس الكبيرة هي المسؤولة عن توزيع المخدرات».

أن العينة التي تكلمنا معها تميز بوضوح بين انواع ومستويات الانشطة الاجرامية. ويميّز علي بين نوعين من الأنشطة: «الارتكابات الذكية، وجرائم العنف والسطو التي تستهدف الناس بشكل عام. اما الارتكابات الذكية ليست في الحقيقة جرائم، فالمجرم هو الذي يسطو على الناس أو يتسبّب بالأذى لسيدة عجوز، أو المدمن الذي يفعل أي شيء للحصول على المخدرات... هذه جرائم. ان الانشطة المتعلقة بالعصابات تختلف عن الانشطة الجرمية، وهناك ايضًا الانشطة التجارية الجرمية».

ويضيف علي ينبغي التمييز بين جريمة المحترفين وانشطة اليافعين، بين جريمة الشباب وعصابات الصبية:« هناك مشكلة تتعلق بجريمة الشباب وهي غير مرتبطة بالعصابات، ومشكلة الجرائم التي تقوم بها العصابات. هناك جرائم تجارية وجرائم من اجل الجريمة لا غير».

ويضع آدي حدًا فاصلاً بين الجريمة المنظمة وشبيبة الأحياء: «فلو صدف وجود مجموعة من الصبية في أحد الأسواق يدخنون الماريجوانا، ما هو اللاقانوني في ذلك. إنّها ليست جريمة. علمًا بأنّ هناك بالطبع ممن يريدون الإتجار بالمخدرات فعلاً».

ويستبعد علي الكلام على «أبناء بانكستاون» والعصابات الأخرى المفترضة: «هناك «أبناء ردفرن» وهناك «أبناء ارسكنفيل»، و«أبناء جورج هول». كل محلة في أستراليا لها أبناؤها. إنّهم أولئك اليافعين الذين يعيشون في منطقة معينة. وأن تقول أنا من بانشبول ستختلف ردة الفعل... أوه... أنت من أبناء بانشبول إذن!».

وكل ما يريد علي قوله، ان هؤلاء الشباب هم فقط مجموعات من اليافعين. ويعلن عمر في البداية بأنّه عضو في عصابة، ثمّ لا يلبث أن يتراجع: «أنا أمزح. إنّ أبناء بانكستاون لا يبيعون المخدرات. إنّهم غير متورّطين». ومن الواضح أنّ هذه الردود هي دفاعية وغير صحيحة.

ولسنا في صدد الكلام هنا على عصابات محترفة، كما حددها علي، وبحسب وايت، فـإنّ تحديـد الجريمة يتراوح بين الانشطـة في الاقتصـاد الجرمـي والارتكابات وفقًا للفرصة المتوفرة.

إنّ وصف عمر لأبناء بانكستاون بأنّهم ليسوا أكثر من مجموعة من اليافعين، جل اهتمامهم الاستماع إلى الموسيقى، والسهر وملاحقة الفتيات وارتداء الزي الموحّد والتواجد في الأسواق والأماكن العامة... هو وصف يشير الى شبكة اصدقاء لا غير.

ونزيه الذي ينأى بنفسه عن «العصابة» وأشجانها، على رغم من اعترافه بتورّطه

وعلى نطاق ضيّق في الماضي، يميّز في الوقت نفسه بين العصابات والمدمنين وجماعات الشبيبة، ويشدّد على الطابع الاقتصادي للعلاقات بين هذه الجماعات كما يصفها: «إنّ للكبار في عالم الجريمة دمى يحركونها، أطفالاً يبيعون المخدرات لحسابهم. إنّهم يعمدون إلى إغراء الأطفال ببعض المال. وهكذا، دون أن تشعر تصبح عضوًا في عصابة، يوفّرون لك البضاعة والحماية وتؤدّي الدور المطلوب منك».

وبحسب آدي، «عندما يتورط صغار السن، هناك دائمًا الكبار الذين يعلّمونهم». وعن تورطه شخصيًا يقول: «كان بفضل إيحاء أحد أصدقائه الذي كان عضوًا سريًا في المافيا. وبعد أن طلبت منه مساعدتي عبر إبنه، أرسل لنا لفافة مخدرات بواسطة البريد».

وعلى خلاف الآخرين لم يشدّد بول على التنظيم، «لا محترفين في المنطقة»، وهو يرفض مبدئيًا فكرة وجود عصابات لليافعين، الكل يعرف الكل هنا، ولكنّه بعد لحظات يتراجع دون أن يشعر ليقر بوجود عصابات تتجر بالمخدرات، إنّهم موجودون في كل الأماكن، في الأسواق، في مواقف السيارات، والنوادي الليلية تحديدًا هي مسرحهم الأساسي.

أين النقود؟ - الجريمة كفرصة إقتصادية

ويشرح علي تاريخ تورّطه بالنشاطات الجرمية، هو الذي تطوّر من بعض المخالفات الصغيرة وجنَح المراهقين إلى الجريمة المنظمة، بحيث وفّرت له هذه النشاطات إستقلالاً إقتصاديًا وقوّة:

«دون أن تشعر تبدأ النقود بالتدفّق إلى جيوبك، وأنت تريد المزيد. إنّها حلقات متصلة، أنت تعيش في الشارع، لديك فتيات، تأتي بعد ذلك المخدرات تبدأ بالاتجار، تتدفّق الأموال وتصبح تملك قوة ويتدفّق في الوقت نفسه الكثيرون الذين يريدون الإنضمام إليك، وهكذا تشكل العصابة الاجرامية».

إنّ قدرتك الذاتية تستدعي أن تدفع للآخرين، كي يقوموا بالعمل لصالحك، كالمحامين مثلاً، ليخلصوك من التهم الموجهة إليك. كان علي يتحدث هنا عن جماعته كعصابة، ربما لأنّ الأسئلة كانت تدور في هذا المناخ. ويسرد آدي قصة أخيه الذي طرد من المدرسة وله من العمر ١٥ عامًا فقط، ترك البيت وبدأ بتدبير أموره في كينغز كروس وكانت الجريمة هي المصدر الوحيد لعيشه، وبعد أن سجن بدأ بتعاطي الهيروين، وعمد بالتالي إلى السطو المسلح لتوفير المال لإشباع إدمانه، ولم يكن التشرّد ما قاد آدي إلى التورّط بقدر ما كانت الفرص الاقتصادية التي توفّرها الجريمة:

«لقد كان تورّطي بعد مغادرة أبي، وبعد الخروج الثاني لأخي من السجن. لم تخطر الجريمة في بالي على الإطلاق، ولكن بعض زملاء أخي القدامى أتوا

لزيارتي وكنت قد توقّفت عن متابعة دراستي لمساعدة العائلة بعد أن هجرنا أبي. كنت أعمل بكل قوّتي، كانت في الحقيقة عبودية... وعندما تدلّت الجزرة أمامي لم أستطع أن أرفضها وكانت النتيجة ٧ سنوات في السجن.»

لقد كانت تجارة المخدرات مغرية لآدي لأنّها كانت مربحة جدًا، «وخاصة الهيروين حيث الأرباح المرتفعة جدًا، وفي حال عدم توفّره، نتعاطى الماريجوانا».

إنّ العامل الإقتصادي هو الحافز الأساسي بالنسبة للعاطلين عن العمل وللفقراء يرونه كالتالي، يقول آدي: «لماذا عليَّ أن أتلقى الأوامر من شخص ما مقابل حفنة من الدولارات أسبوعيًا في الوقت الذي يمكنني أن أنتج أضعاف أضعاف ذلك، أي في خمس دقائق ما يكفي لأشهر. إنّه أسلوب عيش مكلف، أتعلم ذلك؟».

بالنسبة لنزيه كان التورّط بمثابة إنتهاز فرصة إلى أن يتمكن من تأمين دخل شرعي: «لأنّه عليك أن تستيقظ في يوم ما، عليك أن تنتبه لنفسك، أنا أريد أن أصبح مليونيرًا عند بلوغي الثلاثين من العمر». ويعتقد بأنّه قد وجد السبيل إلى ذلك من خلال مهنة رقص الراب التي يمارسها بدوام جزئي. والتي تنسجم مع تعاطيه للمخدرات فقط للمتعة وتزجية الوقت. وبالنسبة لنزيه الحصول على المال كان أمرًا يسيرًا جدًا.

أي كان يمكنه أن يبيع المخدرات في الشارع. «فأنا مثلاً كنت أبيع المسدسات في يوم من الايام، وكان في حوزتي رخصة أسلحة نارية، أشتري المسدس بـ١٠٠ دولارًا، وأدّعي بعد فترة بأنّ المسدس قد اختفى، ولا أعرف شيئًا عنه وأكون قد عمدت إلى بيعه بـ٣٥٠ دولارًا. هكذا يمكن لأي فرد ان يشتري مسدسًا» . وفي الوقت الذي كان الحافز بالنسبة إليه قصير الأجل، لم يكن نزيه طامحًا لأن يجني إقتصاديًا على المدى الطويل، وليس لمتعة المغامرة وحسب. «عليك أن تتوقع حدوث المشاكل بسبب الإتجار بالمخدرات والتورّط بالارتكابات المختلفة. ستحصل على النقود وستتعرّض لأخطار كبيرة، أمّا إذا خرجت إلى الشارع بقصد التسلية والمتعة، فذلك ما ستحصل عليه فقط».

وبول ليس على علاقة بأية جماعة إجرامية، ولكنّه متورط في ثقافة تعاطي المخدرات التي تتواكب مع الارتكابات الجرمية، والتي هي صفة ملازمة للتعاطي.

إنّ الثقافة الفرعية التي تتمحور حول الجريمة والمخدرات، تحوّلت إلى نمط عيش طبيعي بالنسبة له؛ وبالنسبة لمجموعته كان تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم لتغطية تكاليف التعاطي، «كان ذلك فقط بدافع الحصول على المتعة».

«رجال أشدّاء» - القوّة والاحترام والذكورية

يبرهن علي: «من الواضح أنّ الطريق إلى المال والقوّة يتمتّع بجاذبية كبيرة

بالنسبة للشباب من خلفيات مهمشة. وغالبًا ما يبدأ تورّطهم وهم في حوالى الرابعة عشرة من العمر. يريدون أن يكونوا كغيرهم من أبناء السادسة عشرة والسابعة عشرة، وعندما تصبح إبن السابعة عشرة، تريد أن تكون مثل إبن عشرين. أنظر، إنّهم يحصلون على الكثير من المال، ويقودون سيارات جديدة. أريد واحدة أيضًا، وتبدأ بتتبع آثارهم خطوة خطوة، هذه هي الطريقة الإجرامية في التفكير».

وعلي المتأكد من أنّها ظاهرة ذكورية، يسهب في شرح الإحساس بالمغامرة الذي يجده الشباب جذابًا، بالإضافة إلى الحافز الاقتصادي للنشاطات الجرمية، كما يظهر نزيه، إنّ العلاقة بين التجار الكبار والدمى التي يستخدمونها هي إقتصادية في الأساس وعلى مستوى آخر هي رأس مال رمزي: «أولاد صغار... يسعون إلى الاعتراف بهم: انه فتًى قوي...الافضل عدم الاقتراب منه».

العنف والصراع - وأن تكون صلبًا - وسائل أساسية في عالم علي. «هناك الكثير من أعمال السطو، ولكن بين تجار المخدرات أنفسهم... وهذه الأعمال تستثير ردود فعل، العين بالعين. إنّه جزء من المهنة، لأنّك لن تجد تاجر مخدرات يسطو على إنسان عادي بل على تاجر مثله؛ ولكن من يسطو على الناس العاديين هم المدمنون بهدف الحصول على المال لشراء المخدرات، فيبدأون بانتشال حقائب السيدات. وعندما يدور الحديث عن العصابات وتجار المخدرات، فهذا الحديث يعنيهم فقط. عصابة مع عصابة، تاجر مع تاجر. إنّها صراعات على حيّز الحركة ومنطقة النفوذ». في الوقت الذي يعطي علي واقعًا وظائفيًا للعنف- عليك أن تحمي مصالحك ومصالح من هم حولك»- نجد ان هناك طريقة واضحة في كيفية اعطائه قيمة للخطر والعنف والصلابة النفسية والبدنية: «يجب أن تكون عنيفًا لتتمكّن من ردع كل تسول له نفسه الاقتراب من عملك وايذائك. وهذا واجب. أنا لا أخاف أحدًا. يفكر علي مليًا بهذه الروحية للصلابة معتبرًا أنّ الشباب يجب أن يكونوا كذلك :« إنّها مسألة صبيانية تكبر فيك وتصبح جزءًا منك لا يمكن التخلّص منها. وحتى عندما تصبح رجلاً في عمر الـ٢٤ أو ٢٥ عامًا، الجميع يعتمدون عليك. أنت الرجل القوي وعليك أن تدبر كل شيء. ويبدأ الجميع بالنظر إليك كرجل خطير، كشيطان... علمًا بأنّ كل ما تقوم به هو حماية من هم حولك».

وهذه الصلابة ليست درائعية فقط، انها رد فعل على التهميش والعنصرية، وتوفر مصدرًا للقوّة الاجتماعية، كما يفاخر علي: «إنّ معظم الأنغلو - ساكسون يخشون اللبنانيين، لا أحد يمكنه إيذائي أينما ذهبت، أنا قوي، أنا ذو بأس، هذا ما يدور في ذهني دائمًا. نعم أنت الأقوى أنت الأشد، ومن الممكن أن أدخل إلى محلات دايفد جونز آخذ ما أريد، ولا أحد يجرؤ على اعتراضي خشية أن يتعرضوا للأذية».

يقول علي ان «ابناء بانكستاون» (Bankstown Boys) و«ابناء بانشبول» (Punchbowl Boys)، كما يصفون انفسهم، يجسدون هذه البطولات الشبابية. ولا يخفي فخره بكونه مراهقًا قادمًا من منطقة خطيرة ومفزعة. ويركز علي في الوقت نفسه على كيف أنّ الفخر والقوّة هما المركز بالنسبة للشبيبة، وعلى أساسهما يبنى الولاء والتعريف بالذات. وكيف يتم التعاطي مع الإثنية وجماعات الشباب كما ومع الشبكات ذات التوجهات الإجرامية، وفي الوقت الذي ينشغل الشباب في الاستعراضات العلنية، «أمّا إذا كنت ذكيًا كمجرم محترف، عليك ألاّ تبدي وجهك للعلن».
وعمر الذي أعلن انتماءه لعصابة أولاً ثمّ لم يلبث أن تراجع، يقر بأنّه صديق لأبناء بانكستاون – ولا ينفك يقدّم إجابات متذاكية ومتناقضة عن قصد. وعندما سئل إذا ما كان يحس بالخطر من أية جماعة أجاب ساخرًا: «نعم إنّهم أقوياء... أنا لست من مستواهم...». وعندما سئل عن أحداث لاكمبا وبانشبول رفض أن يجيب. ربما خوفًا من رد فعل الشرطة على ما قد يتفوّه به! ويفاخر أيضًا بأنّه «كان قد أدّب مجموعة من الآسيويين، وكيف صفع مرة أخرى أحد رجال الشرطة». ويحمل علي في الوقت نفسه وشمًا على ذراعه لأرزة، وللقوّة الإسلامية، مع نكرانه بأنّ ذلك الوشم هو على غرار الـ«sT5» للعصابات الآسيوية السيئة السمعة. وهي ليست برأيه شعارًا لعصابة بل حماقة صبيانية لا أكثر. ويلعب ضغط الزمالة دورًا هنا من جديد، «عندما تكون عضوًا في جماعة ما، يقول أحدهم لنفعل كذا فتنطلق مع الجماعة بدون وعي، وبدون اكتراث لما أنت فاعل، كأن تسرق سيارة مثلاً، أو أن تطلق النار على أحدهم». والملفت وصفه لسرقة السيارات وإطلاق النار بالطريقة نفسها، وليس النظر إلى تلك المسلكيات كنتيجة لنشاط العصابات المنظمة.

وآدي بدوره يتحدث عن القوّة ولكن في اطار السجن: «إنّه قانون الغابة.. إذا كان لديك مخدرات ويمكنك الإعتناء بنفسك، لا أحد يجرؤ على الاقتراب منك، قد يجرّب بعضهم، وإذا ما تعرّضت لحادث ما لن تنفعك سمعتك إذا لم تقف موقفًا جريئًا، ربما تعرّض للضرب ولكن موقفك في الدفاع عن نفسك هو ما يصنع سمعتك...». لم يجرب آدي أن يقدّم نفسه كقبضاي، أو كرجل شديد البأس، ولكنّه يعتقد أنّ الآخرين يرونه كذلك. وأساسي في هذه الرؤيا الذكورية دور السمعة والاحترام: «السائد في أوساط اليافعين هو الاحترام البالغ لأولئك الذين بمقدورهم حماية أنفسهم وتوفير الحماية لمن يطلبها منهم». والاحترام كان محط اهتمام نزيه أيضًا، «إذا كنت تحترم نفسك وتحترم الآخرين فسيحترمك تجار المخدرات كل شيء يتعلق بالاحترام في هذه الايام. إحترمني، أحترمك». وهذا ما خلص إليه بورجواي (١٩٩٥).

ومن ناحية ثانية «كل من هم على علاقة برجال الشرطة هم كلاب، والكلب هو المخبر، والمخبر يجب أن يتم طعنه أو قتله أينما كان، وينطبق الوصف عينه على

رجال الشرطة، إنّ كل ما نريده منهم هو أن يحترمونا بعض الشيء لا أكثر...».
يوصف عمر الشرطة والانكلو مستخدمًا التعابير نفسها: «الشرطة كلاب، يا صاح»، ويشير الى «الانكلو الكلاب» في سياق حديثه. وهذا الطلب للاحترام له علاقة مباشرة بالطريقة التحقيرية التي يعاملهم بها رجال الشرطة: « جل ما نريد هو ان تتوقف الشرطة عن معاملتنا بطريقة مخزية». ويذكر نزيه بأنّ بعض رجال الشرطة يؤدّون مهماتهم بطريقة جيدة:

«عندما تتحدث إلى رجال الشرطة المسنين، يشعرونك باحترامهم لك، وهكذا يحصلون على الاحترام نفسه من قبلك».

ومن منظور آخر حول مسألة امتلاك القوة والاحترام، فقد تحول تعاطي المخدرات بالنسبة لبول الى وسيلة لمواجهة المآسي الشخصية :« نعم، لقد ساعدني تعاطي المخدرات، كان يجعلني انسى ما حدث لي ويبعث في شعورًا بالاسترخاء». ويعرض بول رؤية بائسة للعالم، حيث يدفع الثمن الإنسان البريء دائمًا. ويرى العالم أيضًا من خلال الاحترام ولكن بشكل سلبي، «لا حشمة في هذا العالم...». وعندما سئل هل استجلب مقتل أخيه العار للعائلة، أجاب ببساطة «يمكن للناس أن يروا في ذلك مصدرًا للعار او للاحترام، اما بالنسبة لي فاذا قمت بعمل سيئ عليك أن تتحمل المسؤولية». ومن الواضح أنّ بول لا يتكلم هنا على تعاطي المخدرات، ولكنّه يتحدث عن القتل والسرقة. «نعم هذه الاعمال تستجلب العار للعائلة وبالتالي فإنّ سلوكات خاله تأتي بالعار، حيث ينظر الناس إلينا باحتقار. ولكن نحن عائلة واحدة، لا يمكنك أن تكرهه بسبب ذلك». وعلى الرغم من كونه غير متورّط في نشاط العصابات يشرح العلاقات الذكورية نفسها بين الشجاعة ومعرفة كيف تتصرّف والاحتفاظ بدائرة نفوذ ما:

«نعم، أحس بالأمان في المحلة التي أعيش فيها، لقد تعلمت أشياء كثيرة عن الناس، كيف أقترب منهم ومتى أبتعد عنهم... ليس هناك ما أخافه، وإذا ما أراد أحدهم اقتحام منزلي أو ملكيتي فعند ذلك يختلف الأمر».

ويعتقد سام بأنّ غياب الاحترام في المجتمع ينتج شبيبة متعجرفة تميل نحو الاعتداء. «عندما لا يستطيع الناس الحصول على عمل، وتساء معاملتهم لأنّهم لا يرتدون بذلات أنيقة يسيئون اليك، فتيأس من الحياة... هل تعي ما أقول؟» بذلك يلتقط الشباب العلاقة بين أسس الفرص الاقتصادية والاحترام الإجتماعي، والنحو تجاه الجريمة والسلوكيات الموجهة ضد المجتمع التي بواسطتها يحققون بعض الفرص الاقتصادية واحترام الذات.

«التعامل معك كلبناني»... العصابات والحفاظ على الارث

في الوقت الذي لا يتفق الكثيرون الى حد ما على مركزية إثنيتهم، تجمعهم

القناعة بأهمية العرق والإثنية في المجتمع الأسترالي. ولوشم الأرزة على ذراع علي دلالة واضحة بأنّه يفخر بتراثه، ويتضمن حديثه بان وضع المرء بمعنى ما يتحدد بالطريقة التي يتم فيها بناء هذا الوضع، أو كما يقول سام: «إنّ القانون هو ما يصنع الوحوش».

ويصف علي نفسه بأنّه أسترالي من خلفية لبنانية:

«وصلت أخيرًا إلى القناعة بأنّني أسترالي، ولكن لا تجري معاملتي على هذا الأساس. لا أتصرف كأسترالي، اشعر اني اكثر لبنانية وانني لا اتصرف كاسترالي. يتم التعاطي معي كلبناني وانا بدوري التصق بهذه الصفة وفق هذا التعاطي».

نزيه يشرح، وبشكل مماثل، وجهة النظر نفسها بحيث يرى نفسه «كأسترالي من خلفية عربية... نعم، لقد ولدت في هذا البلد وما زلت أعرف كـ«ووغ»».

آخرون يرون العلاقات الإثنية، أكثر بدائية بالمعنى الزمني، ويعلنون ببلاغة، بأنّ «جميع اللبنانيين يتآزرون دائمًا، والآسيويون كذلك، وهكذا نريدها... ويصبح كل شيء طبيعيًا». وفي هذا السياق يبدو عمر أكثر شبهًا بصبية «شي بفزّع» الذين يستخدمون صداقتهم كاستراتيجية تعريف إثني بهويتهم. وكشكل من أشكال الحفاظ على تراثهم. ويصف عمر «أبناء بانكستاون» بأنّهم كـ«العائلة» بالنسبة إليه.

أمّا بالنسبة لآدي، وخصوصًا أثناء سجنه، فقد تحوّلت الإثنية إلى مصدر هام من مصادر الاعتبار والقوّة من خلال الوحدة:

«نعم، هناك جماعات لبنانية، إنّهم يرفعون المنزلة الاجتماعية، ويشعرونك بالأهمية.. إذا ما أراد أحدهم سرقة حذائك مثلاً، عليه أن يأخذ بالحسبان بأنّه لن يواجهك بمفردك بل سيواجه حوالى عشرين أو أكثر من أصدقائك».

وفي الوقت الذي يعتقد آدي بأنّ الدوافع الاقتصادية تشكّل الحافز الرئيس لارتكاب الجريمة، يعتقد أيضًا بأنّ الزمالات الإثنية مهمة أيضًا بالنسبة للمنظمات الإجرامية ولجماعات الشبيبة على حد سواء:

«إذا كانت هناك قرابة ما سيكونون أكثر التصاقًا وإذا كانوا من أتباع الدين نفسه أو الطائفة نفسها، أو إذا كانوا من القرية نفسها أو المنطقة نفسها في لبنان، كل ذلك سيخدم وحدتهم وانسجامهم».

قضية إعتراف ورأسمال للثقافة الفرعية؟

وضعنا حتى الآن وجنبًا إلى جنب جماعة من الأصدقاء تقدّم نفسها كعصابة مع عدد من الأفراد المتورّطين بالأنشطة الإجرامية أو على وشك التورّط.

والسؤال الأساسي والمهم جدًا هنا، هو هل أنّ السلوكيات الإجرامية، منظمة أو

غير منظمة، تعزز الفرص الاقتصادية؟ وعلى كل حال، فقد شدّدنا على السبل التي تتشكل بواسطتها جماعات الشبيبة، وأشكال التزامل ذات الطابع الجرمي، (وبالرغم من الفروقات بينها) فإنّها تتشارك بروحية ذكورية من القوة والاحترام بإنتاج الجماعة والهوية وآليات للاستمرار في الوجود والحماية الجسدية.

ومركزيّ بالنسبة للاستراتيجيات التي تعتمدها الشبيبة ما يعتبره كونيل (١٩٩٥)، «الذكورية المعترضة» - اي تأكيد شكل رمزي للقوّة أو للعدوان للتعويض عن تجربة التهميش، وانعدام الفعالية، و«الجروح الخفية» للواقع الطبقي. وهكذا، فإنّ تأكيدات الذكورية (كامبل، ١٩٩٣)، تشمل بناء الهوية الذكورية في الظروف الإجتماعية الصعبة، بما تعنيه من تحوّل في بنية العائلة وسوق العمل، والتي تضعف ما اتفق على رؤيته بانه ادوار وقيم ذكورية تقليدية، الامر الذي يؤدي الى ايجاد المزيد من الاشكال الذكورية الهدامة. ومعظم ما ورد يمكن التعبير عنه من خلال الإثنية كذلك. علمًا بأنّ الذكورية والإثنية ليسا مجرد معطى، بل يتم إنتاجهما في خلال مثل هذه الاستراتيجيات.

عندما نتذكر جدلية كلين حول صورة الذات واعتراف الآخرين بها، ندرك بأنّ هذه الاستراتيجيات تتطلب الاعتراف الاجتماعي (اي اعتراف المؤسسات الاجتماعية الخارجية)، وتشتمل على تعزيز قيمة «رأسمال ثقافتها الفرعية» (اي نظام القيم الخاصة بها، واسلوبها في العيش وما الى ذلك)، وبكونها معنيّة بتعزيز ما سنسمّيه «رأسمالها الفرعي»، والذي هو نظام «داخلي» للقيم، وأنماط العيش وغيرها.

قام ثودنتون (١٩٩٥) بنحة تعبير «رأسمال ثقافة فرعية»، على خلفية التحليل الذي قدّمه بورديو لما يسمّيه «بالتمايز» والعلاقة بين الذوق والطبقة الاجتماعية (بورديو، ١٩٨٤). ويقترح بورديو بأنّ الذوق يشمل العمليات التي بواسطتها تجد الجماعات والطبقات الإجتماعية ما يفرّقها عن غيرها، ويؤسس للقيم المشتركة داخل الجماعة، كما وينشأ التمايز من خلال التماثل والمغايرة ويستكشف ثورنتون (١٩٩٥، ص ١٥) المعارف والجدارة التي يراكمها المشاركون في «ثقافة النادي»، ويشير بأنّ ذلك يوفر أسس «رأس المال الفرعي» بما هو مَفْصَل لنظام التمايز داخل أو بين ثقافات الشباب. ويسْبغ هذا الرأسمال مكانة اجتماعية على مالكيه بأعين الآخرين في الثقافة الفرعية. ويتم التعبير عنه من خلال نمط اللباس واللغة والموسيقى وغيرها. وتوفّر الثقافة الفرعية طقوسًا للعبور إلى مساحات خارج سلطة البيت والمؤسسات، باختيارها لمواقع محدّدة للتعبير عن ذاتها. وتعتقد ثورنتون أيضًا بأنّ الثقافات الفرعية تعزز فروقاتها عن الذوق السائد، على سبيل المثال. وتعترض الكاتبة على اعتبار حالة الذعر الاخلاقي كعملية تحامل من أعلى إلى أسفل، مشيرة بأنّ أساليب الثقافات الفرعية تعتمد ايضًا على التوصيفات المنحرفة والمستخدَمة ضد ابنائها، وتستخدمها للتعْبير عن فرادتها واثباتها خصوصيتها.

ويمكن رؤية تشكّل «رأس المال الفرعي» من خلال أشكال التعايش كما نوقش سابقًا، ولكن بشكل مختلف لما وصفه بورديو وثورنتون، كون «الرأسمال الفرعي» يخضع دائمًا لاعتبار الجندرة والطبقة والإثنية (كوليا، ١٩٩٨، ص ٤٠). ومن المؤكد أنّ صبية «شيء بفزع» يقولون بان ما يجمعهم هو وحدانية الذوق، زيًا وموسيقى ورياضة، والاهتمامات الجنسية نفسها، ويتأثر كل ذلك بالطبقة والإثنية والجندرة: ان التمثلات الاثنية التي يتماهون معها بصورة خاصة تشكل جزءً مهمًا من «رأسمال ثقافتهم الفرعية». واذا كان من الممكن، كما يبرهن الحاج (١٩٩٨)، اعتبار ان الهوية الوطنية هي شكل من اشكال الرأسمال الرمزي، فإن الابعاد الاخرى لهذه الهوية، كالاثنية والذكورية، يمكن اعتبارها ايضًا جزءً من الرأسمال الثقافي. هذا الرأسمال الذي يكتسب قيمته في اطر محددة مشكلاً بذلك اساسًا للتبادل بين الافراد وتوزيعهم الى مواقع اجتماعية محددة. ويمكن القول ان تحول هذه الابعاد الى عناصر من رأسمال الثقافة الفرعية يعود الى فقدان الاحترام عمومًا «للرأسمال الثقافي» الذي يحمله الاثنيون. تبنى هذه العناصر وتعزز اذا لمواجهة حالة التهميش التي يعانون منها.

إنّ الكثيرين من العلماء الذين استشهدنا بأعمالهم، يردّدون أصداء هذه الرؤيا في مناقشتهم لوظيفة الاحترام مشدّدين في الوقت نفسه على «فقدان رأس المال الإجتماعي» الذي يقود الشبيبة إلى عالم العصابات. وعلى الرغم من التوازي بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد اللاشرعي، يبرهن مونتي (١٩٩٧، ص ١٦٦ - ١٦٧) وبورجوا (١٩٩٥، ص ٢٧) إنّ المهارات المكتسبة في العصابة تخدم في إعادة إنتاج التهميش، ولا تمتلك القابلية للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، في الوقت الذي تسهم العصابة في مراكمة رأس المال الاقتصادي، لا يمكن لها ان تحول هذا الرأسمال الى رأسمال اجتماعي، وهذا ما يعيه تجار المخدرات. ويمكن للثقافة الفرعية للعصابة وجماعات الأصدقاء التي تنشأ بين الشبيبة فيما تناولناه أن تبتكر بغزارة اشكالاً خاصة وموضعية لرأسمال ثقافي ذات قيمة ضمن شبكة علاقاتهم. ويعود ذلك كله لغياب الاعتراف الاجتماعي الاوسع للرأسمال الثقافي والاجتماعي. كما أنّ بدائل رأس المال الفرعي توفّر نوعًا من الامن الانطولوجي بوجه تجربة التهميش والجروح الخفية للواقع الطبقي والتمييز العنصري، الامر الذي يحول التهميش الى مصدر قوة.

ان تقديم الذات كعصابة هي استراتيجية جماعية للذكورية المعترضة. انها شكل من اشكال التعويض العدواني بوجه فقدان القوة والاعتبار الاجتماعي. والتعبير المبالغ فيه عن القدرة الذاتية في هذه الحالة يتم تحقيقه عبر اشهار مكانة العصابة مضافًا الى الاعلان عن القدرة والقوة الثقافية والاخلاقية. ويمكن ان تكون خطوط نجاح هذه الصورة عن الذات معقولة. وكما اسلفنا، يمكن تلقائيًا اعتبار جماعة من الصبية عصابة في حيّ ما فقط لمجرد تجمعهم في اماكن عامة ولظهورهم كعاطلين عن العمل وغير حضاريين. وقد علق الكثير من الكتاب على

الكيفية التي ينظر فيها الى الشبيبة بكونهم عصابة، وبالنتيجة يستجلبون المواقف العدائية، وتحرش رجال الشرطة، خاصة اذا كانوا من خليفة غير ناطقة بالانكليزية. لقد قدّم وات وستانسون امثلة عن «عصابات» لم تكن في الحقيقة سوى مجرد مجموعات من الاصدقاء. بسهولة يمكن تفسير تصرف الصبية بانه تصرف متبجح نظرًا للجوانب «الجسدية» لسلوكهم غير المألوف. ويعتقد بورديو بأن رأس المال الثقافي لا يفعل فعله إلا اذا تم الاعتراف به بما هو كذلك. وكان اهتمام بورديو محصورًا بالفئات المسيطرة، في الوقت الذي القول ان الاعتراف الاجتماعي من قبل مؤسسات السلطة وعموم الناس، يشكل مسألة مهمة ايضًا بالنسبة للفئات المسيطر عليها. ويمكن ايضًا لرأس مال الثقافة الفرعية ان يفعل فعله اذا اعترف الآخرون من خارج المجموعة التي تحمل هذه الثقافة باختلافها بصفتها ثقافة تشكل تهديدًا او انحرافًا. ولا غرابة في ان يعيد تدوير هؤلاء الصبية - وهم معتبرون سلفًا كـ«آخر» - العناصر التي تتكون منها العرْقنة بما يؤدي الى اضفاء القيمة والاعتبار لها، وبذلك يحاول الصبية عكس القوة الرمزية للاعتراف.

ان العوامل الرمزية التي اشرنا اليها توًا تفقد اهميتها بالنسبة الى بعض المتورطين في الانشطة الجرمية نظرًا لامتلاكهم اشكالاً بديلة من الرأسمال الاقتصادي. يصرح نزيه، على سبيل المثال، ان المجرمين الفعليين لا يقومون بالانشطة التي تسمو سلوكيات العصابات، الامر الذي يؤدي الى التعاطي معهم بصورة مغايرة. هكذا يقسم عادة الناس الشبيبة الى فئة اصحاب المصالح وفئة «الزعران»:

«ان اعضاء العصابات المنظمة لا يتواجدون في الشوارع، بل في المطاعم والفنادق الفاخرة. ادخل احد المطاعم واضع بعض النقود على الطاولة فيعتقد المدير انني امتلك اموالاً كثيرة فيبادر الى رعايتي بصورة خاصة. عندما تلبس بذلة رسمية، لا احد يجروء على توجيه اليك اي ملاحظة، بينما اذا ارتديت بذلة اديداس فتأتيك الملاحظات من كل حدب وصوب». وليست تلك ملاحظة تشير الى سوء تعاطي الشرطة مع اليافعين وحسب، بل انها تتضمن فكرة ارتداء لباس الأديداس والتجمهر في الاماكن العامة لاستجلاب الملاحظات من الآخرين. وكما اشار ادي عندما تحدث عن ادعاءات العصابات اللبنانية اذ قال: «من الممكن ان تكون مجموعات الشبيبة اللبنانية هي التي تستجلب تلك الملاحظات بحقها». من المؤكد ان بعض الشباب حاولوا ان يستولوا على شيء من المكانة الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من جراء الادعاء بتورطهم بالاحداث الي جرت في ضاحية باشبول ولاكمبا. كما علّق بول بأنّه في أعقاب الأحداث المذكورة فاخر الكثيرون من الشبيبة بعلاقتهم بتلك الأحداث. «إنّهم يريدون أن يصبحوا أبطالاً». ويفتخرون بالقول «إبن عمّي فعل كذا، أو ابن عمّي فعل كيت، انهم يرغبون في الكلام ويشيرون الى معارفهم الكثيرة. وكما عن اهتمامه الشخصي بالسيارات

الفارهة والموسيقى الصاخبة، يقول بول: «إنّ كل المطلوب هنا هو لفت الأنظار»، علمًا بأنّ هذه الاستراتيجية تحمل التناقض في داخلها. فهي من ناحية تؤمن الاعتراف الاجتماعي ودرجة من الاحترام المنشود، ومن ناحية أخرى فانها خطة لها مردود معاكس اذ انها تستجلب اهتمام الشرطة غير المرغوب به، وتحامل الإعلام الذي يضاعف من إحساسهم بالتهميش.

يقوم هؤلاء الصبية باستعراض ما يجعلهم مختلفين عن الآخرين بطرق تؤدي الى استخدام وتؤكد صفتهم كمنحرفين وغرباء. عادة يعتبر الصبية في الأماكن العامة خطرًا على النظام العام. ويساهم تحويلهم الى شياطين في نظر عامة الناس وعرقنة عصابات الشبيبة في تقوية اعتبارهم خطرًا على النظام. ومن دواعي السخرية ان تتعايش النظرة المعرقنة للخطر مع تلك التي تعتبر ان الالفة مع المكان هي مصدرًا للشعور بالامان.

وقد علّق عدد من الباحثين على الطابع «الادائي» للانحراف. أي الطريقة التي يعمد إليها خاصة الشباب بتقديم أنفسهم كـ«سيئين» بسبب ما تسبغه عليهم من امتياز (مجندر). وكما يقول سبيرغل (١٩٩٥، ص ١٠٣)، أن تكون مجنونًا وسيئًا هي من الصفات المركزية بالنسبة لعصابات شيكاغو في الولايات المتحدة. ولقد ألمحنا سابقًا أنّ الإحساس بالخطر مهم جدًا في عملية بناء العصابة. ويمكننا القول أيضًا بأن الإيحاء بالخطر للآخرين يحمل أيضًا وظيفة التحامية بكونه يضاعف من الإحساس بالعزل الإجتماعي. وفي الواقع، فالعزلة عن مؤسسات إجتماعية كالعائلة وأشكال التنظيم الأخرى، تزداد باطراد عندما يتم الالتحاق بالعصابة.

إنّ أفضل طريقة للحصول على الاعتراف الإجتماعي هي أن تجعل نفسك في دائرة الضوء بالتخلي عن الاعراف الاجتماعية. بأن تكون مختلفًا، وخاصةً أن تكون غير مفهوم، هذا كناية عن تكتيك ضد تجربة التهميش. ان تكون طائشًا يعني ان تتحلى بحس الانتماء الى مرجعية ثابتة لأن في ذلك مصدرًا للابهام ويعبر عن شعور بالمخاطرة والاحتماء من المخاطرة التي تحتل مركزًا محوريًا في عالمنا المعاصر.

ومن المؤكد أنّ صورة الغريب الذي لا يمكن التنبؤ بطبيعته هي في أساس الخوف من الجريمة في المجتمع المعاصر، بوصفه يمثل غياب التعيين ووجود الجماعة، والسيطرة، كما والخطر الجسدي أيضًا. ومثل هذه الشخصيات هي غالبًا من الشباب، بحسب لابتن (١٩٩٩، ص ٥)، بين مجموعة من البشر أو في الأماكن العامة، بدون هدف محدّد. وبتميّز ملحوظ بطريقة اللباس، كاعتمار قبعات الـ (baseball). ولقد تجنّب من قابلتهم لابتن نقاش الإثنية والطبقة، ولكن كان من الواضح من خلال الأماكن التي ذكروها بأنّها خطرة ككبراماتا وردفرن مثلاً،

بأنّ الغريب الذي لا يمكن التنبؤ بطبيعته هو على الأرجح قادم من جماعة إثنية مهمشة أو من خلفية عمالية.

وعلى كل حال، تقوم هذه المواقف الرمزية للشباب بإعادة ترسيم الحدود الفاصلة بين ما هو مقبول وغير مقبول اجتماعيًا عن طريق قيامهم بوظيفة المستودع للقلق والمخاوف المسقطة للآخرين، وبواسطة تقديم أنفسهم كخطر على المجتمع وكطائشين (كوكاس ١٩٩٨، ص١٤٩). وبحيث يعبّر الخوف من العصابات عن الكثير من حالات القلق - كالقلق من ظاهرة التحلل المدني، وغياب الامن الاجتماعي والاخلاقي، وتصاعد موجة الجريمة والعنف، وفقدان العيش في وسط الجماعة وخسارة البراءة الشبابية وتفلت الشباب من سيطرة الاهل والمجتمع - فانه في الوقت نفسه يحتويهم باعادة توكيد بعض المقاييس الاخلاقية واسس النظام الاجتماعي وبتنسيب المشاكل عمومًا لمصادر اخرى كالجاليات الاثنية والفقراء والمجرمين «بالسليقة».

الفصل السادس

شرطة، صبية، وثقافة الأقلية

تجربة «السيماء شرق أوسطية»

بعد ثلاثة أشهر على مقتل إدوارد لي، أعلنت الشرطة في الصحافة عن «كشف ما». ونشرت رسمًا تشبيهيًا لشاب شوهد على مقربة من تيلوبيا ستريت، في ضاحية بانشبول غربي سيدني في ليلة وقوع الجريمة وهو مطلوب للتحقيق.

«الشاب المطلوب في أوائل العشرينيات من العمر، ذو ملامح شرق أوسطية، يبلغ طوله ١٧٥ سنتم، عيناه بنيتان، وشعره بنّي، حليق جانبي الرأس».

وبعد انقضاء خمسة أشهر على الحادث لم يكن قد تمّ توجيه تهمة لأحد بارتكاب الجريمة. وعلى مقربة من بانشبول في مخفر شرطة لاكمبا علّقت على الجدار مجموعة من الصور لوجوه اشخاص مشبوهة، بالإضافة إلى صورة بالتنقيط أعدّها الكومبيوتر، عُنونت بـ«تيلوبيا ستريت والأصدقاء». وحمل الجانب الأيسر من الصورة عنوان «السكان» فوق صورة لحزمة من الديناميت الأحمر. وألصقت تحتها مجموعة من الصور لعدد من اليافعين، في أوائل العشرينيات من العمر، غالبيتهم من ذوي الشعور القصيرة، بنية اللون، بعيونهم العسلية وسحناتهم السمراء. والجانب الأيسر للصورة زيّن بصورة لقاض بكامل قيافته وتمّت عنونتها بـ«الأصدقاء». وفي أسفل الجدار علّقت صور لكثيرين من اليافعين. وإذا ما كان لتعبير «شرق أوسطي» أية دلالات يعتد بها، فإنّ هذا هو ما تعنيه على صعيد التطبيق.

يقول علي الذي يعدّ العدّة للعودة إلى لبنان على حدّ زعمه، ليبدأ حياته من جديد هربًا من تحرّشات رجال الشرطة به:

«كلما وقع حادث سطو في المنطقة، ولا تعرف الشرطة شيئًا عن الفاعل ولديها شاهد إثبات، ولكن ذلك الشاهد تعوزه الشجاعة للإدلاء بإفاداته، يأخذون صورتي ويضيفونها إلى الصور التي في حوزتهم وتبقى صورتي معهم إلى الأبد...

لا يتخلصون منها، ويعمدون إلى إبرازها كلما رأوا ضرورة لذلك. بعض الناس يختارون صورة بشكل عشوائي قائلين: نعم، هذا هو الفاعل، هل تدرك ما أعني؟».

سام، إبن الثامنة عشرة، مسلم سنّي من خلفية لبنانية، ولد في أستراليا، متهم بإشعال حريق عمدًا (إحراق سيارة عشيق والدته) ومتهم بالسطو المسلح في الوقت نفسه. وقد تمّ إسقاط التهمة الأخيرة. «هناك الكثير من الجرائم التي يحمّلونك مسؤوليتها ولا علاقة لك بها البتة، ولكن أصابع الإتهام موجهة دائمًا نحوك، لأنّك تشبه شخصًا ما» - يقول سام.

هناك إحساس قوي لدى المهاجرين اللبنانيين، بأنّ عملية تحويلهم إلى أكباش محرقة قد قطعت شوطًا طويلاً. وحملة إطلاق النعوت والتوصيفات آخذة مجراها بتواطئ واضح من قبل وسائل الإعلام.

وكما عبّر عن ذلك التلميذ المراهق أحمد بقوله: «إذا سُرق بيت في المنطقة، فالسارق برأي الشرطة لبناني. وتبرز ذلك صحف الإثارة تحت عنوان «ملامح شرق أوسطية». وهذه العبارة تعني «لبناني» في قاموس التداول اليومي، كما وتلقى الجنح الصغيرة التي ترتكب في الأماكن العامة المعاملة نفسها من قبل الشرطة والصحافة، كما لو كانت جرائم من الدرجة الأولى».

لقد أوقفت الشرطة عشرة رجال بحجة أنّهم كانوا يشاغبون في مسبح بونداي، وأعلن مفتش الشرطة في ويفرلي بأنّه، وعلى امتداد أشهر الصيف، هناك مجموعات من الناس من ذوي الملامح الشرق أوسطية يتسببون بمشاكل لا نهاية لها في مسبح بونداي.

عصابات أم أصدقاء

هكذا إذًا، يتم النظر إلى إشغال الأماكن العامة بواسطة أولئك المتحدّرين من خلفيات عربية - وهم في الأساس مجرد مجموعة من الاشخاص الذين يقضون الوقت معًا وينظر اليهم كمصدر للمخاوف - على انه مرتبط بالسلوك الجرمي برأي الشرطة والاعلام.

أم لبنانية شيعية لمراهق ذكر، وفي معرض تعليقها على حملة رجال الشرطة «بلا رحمة» (١٩٩٨) قالت: «إنّه لأمر عادي بالنسبة لهؤلاء الأولاد أن يتجمهروا يوميًا، قبل بداية الدوام المدرسي أو بعده. أنا أعمل في بانكستاون. إنّهم لطفاء جدًا، ويتحوّلون إلى مجرمين بنظر القانون فقط بسبب تجمهرهم» (هدى، موظفة بنك وأم لثلاثة أطفال).

وكما قال أحد رجال الشرطة، المتحدّر من خلفية عربية: «إنّه من الصعب التمييز بين مجموعة من اليافعين في مكان عام، بأحذيتهم الرياضية وقبعاتهم التي

يعتمرونها بالمقلوب وبين «عصابة منظمة». وإذا حدث أنّ مجموعة من المراهقين أحسوا بالفراغ، وليس لديهم ما يفعلونه، ولا مكان يذهبون إليه، يتجمّعون في مكان عام، وعلى الأرجح في مكان مضاء وعلى مقربة من معبر للمشاة. إنّهم ليسوا أكثر من مجموعة من الفتيان يتجمهرون خارج سوق بانكستاون. فتيان لا أكثر ولا أقل. يفعلون ذلك لأنّ هذا ما يفعله الفتيان في كل مكان».

إنّ الهندام لا يقدّم أية دلائل، لأنّ غالبية المراهقين الذين يتجمهرون في الشارع يرتدون الزي نفسه تقريبًا. وبعض المشكلة يكمن في اختلاط الحابل بالنابل بسبب سياسة الشرطة التي يطغى عليها التنميط والقولبة. وليس كل رجال الشرطة كذلك بالطبع. وبما أنّ سياستهم تفترض التعامل مع المشبوهين على أساس أسوأ الإحتمالات. فغالبًا، ما يشاهد رجال الشرطة فتيانًا يؤتى بهم مخفورين لتوجيه تهم إليهم، وهم في الزي الآنف الذكر نفسه...

«اذًا عندما تصادف مجموعة من العرب العاديين وهم يقفون على زاوية الطريق بلباس أديداس ولا يقومون بأي عمل يذكر، يبدو لك انهم مصدر خطر. وبغض النظر اذا كنت ما تفعله صوابًا ام لا، هكذا تجري الامور، هل تدرك ما اقول؟ انهم لا يختلطون مع اي من الاشخاص ذوي المسالك الحسنة، ولو في احسن الاحوال» (٢٢/٦/٩٩).

وعلى حد تعبير أحد ضباط الإرتباط العاملين في المجال الإثني: «إنّ كل أزمة العصابات ناتجة عن حالة خوف يعانيها المسنّون، بسبب اللغة البذيئة التي يستخدمها هؤلاء الفتيان في الأماكن العامة».

«إنّهم وزملاؤهم يطمحون أن يكونوا أناسًا عاديين... أن يكونوا هم أنفسهم. إنّهم يريدون أن يكونوا شبابًا أستراليين، يمارسون وجودهم بتجمّعهم مع أصدقائهم في الأماكن العامة والأسواق أو محطات القطار. وبسبب الإفتقار إلى النشاطات المسلية بعد انتهاء الدوام المدرسي، وبسبب غياب ما يحفزهم للعودة إلى بيوتهم لإتمام واجباتهم المدرسية فقط يريدون التجمهر مع أصدقائهم في محطات القطار، بهدف لفت الأنظار وخاصة أنظار المراهقات العائدات من مدارسهن وأماكن عملهن.. إلخ. لأنّ ذلك يعطيهم الإحساس بالمتعة... وينحو المسنّون غالبًا إلى تضخيم المسألة «إنّها عصابة» «هناك عصابة»... لا يا سادتي إنّها ليست عصابة! أتعرف أنّ المشكلة حصلت عندما بدأ المسنون بالاعتقاد ان هؤلاء الفتيان يمارسون أعمالاً مثيرة للقلق. ويستخدمون الفاظًا بذيئة ومهينة.»

إنّ معظم رجال الشرطة الذين أجرينا مقابلات معهم لم يكن لديهم الإستعداد للإجابة على سؤال مباشر حول ما سلف. وقد وجدنا الكثير من الدلائل بأنّ غالبية المحتجين من المسنّين ينتمون إلى خلفيات ثقافية غير خلفية الشباب موضع الإحتجاج. وكما عبّر أحد المسنّين بالقول «إنّه لمن المخزي في ثقافتنا المجتمعية أن تخاطب مسنًا بدون احترام». وقد تبدى ذلك في مقابلات أجريت

مع العديدين من الشباب المتحدّرين من خلفيات ناطقة بالعربية. على شاكلة الحوار التالي:

× هل هناك مشاكل بين البالغين وصغار السن حيث تسكن؟
- محمد: نعم، لا يوجد إحترام!
× في المنطقة التي تعيش فيها؟
- الخطأ بأنّ الإحترام مفقود. إنّهم يحترمون اللبنانيين، والأولاد الصغار، ولكن لا إحترام للأستراليين.

يقوم شرطي من خليفة عربية بتأكيد ما ورد اعلاه عندما يقول: «انهم يحترمون ابناء جليتهم بدرجة اكبر». (٢٢/٦/٩٩).

«نتلقى الكثير من الشكاوى»، قالها في معرض ردّه، رجل شرطة ذو خبرة اكتسبها على امتداد عشرين سنة في جهاز الشرطة. وأضاف: «نعم الناس، في طريقهم إلى أعمالهم، أو لقضاء حاجاتهم يشعرون بالخطر لرؤية شلّة من الأصدقاء المتجمهرين. أكثر الإحتجاجات مصدرها أستراليون بيض».

وفي مقابلة مع أحد الشباب القادمين من الهند الصينية، في ضاحية كامبسي التابعة لمنطقة بانكستاون أجاب: «نعم إنّ المسنّين الأنغلو - سكسون هم أكثر من يشتكون ويرفعون العراضات».

تران: عنصرية! نعم كل الوقت، إنّه لأمر عادي، يصبح طبيعيًا بالنسبة لك، نتعاطى مع المسألة بالمزاح ولا نأخذ ذلك بجدية على الإطلاق.
السائل: الممارسات العنصرية! من الذي يقوم بها برأيك؟
تران: كل الناس تقريبًا. كل أجناس البشر. ينظرون إليك، تراها في عيونهم، إنّهم لا يحبّونك خاصة المسنّين منهم. وتتم عملية قولبتك، بلحظة. وتصبح متهمًا ومشاكسًا في آن معًا.

إنّ الإلتباس الذي حملته مفردة «عصابات» بخلطها بين مجموعة من الأصدقاء، وعصابات منتظمة لمجرمين محترفين، جرى بحثها ونقاشها مطوّلاً في المجلس التشريعي لولاية نيو ساوث ويلز بواسطة لجنة الشؤون الإجتماعية. واعترفت بأنّ تعبير «عصابة» يتم استخدامه أحيانًا بشكل مغلوط للتدليل على أية جماعة من الشبيبة. وفي اقتراحها المسجل نوّهت هيئة إصلاح القوانين بأنّ ثقافة الشرطة السائدة تسهم في قولبة الشبيبة الإثنية، باعتبار أي تجمّع شباب أقلوي يصير إلى التعاطي معه على أنّه عصابة.

وفي مقابلة مع أحد الأشخاص ممّن يعنيهم الأمر، أشار إلى أنّ الإعلام يلعب دورًا بارزًا في تضخيم ما تعنيه مفردة «عصابة» وتصرخ صحافة الإثارة بأعلى صوتها: «هناك عصابة لبنانية في الشارع، إنّهم يخيفون الناس. في الواقع لا عصابة هناك ولا من يتعصبون، إنّهم ليسوا أكثر من مجرد مجموعة من المراهقين. وكل تلك

الصورة المضخمة تتحمّل مسؤوليتها وسائل الإعلام، لأنّهم يبالغون ويخلطون الأمور بعضها بالبعض الآخر. ولقد ميّز بعض العاملين الإجتماعيين العرب الذين قابلناهم بين فئتين من المجرمين، الأولى هي فئة المجرمين المحترفين، المتورّطين في الأعمال الإجرامية، والفئة الثانية هي تلك المجموعات من المراهقين الذين وقعوا ضحية المولعين بتقليد الفئة الاولى، بذهنية «أنا أيضًا أريد أن أكون عضوًا في عصابة». وتشير البحوث التي أجريت في كندا إلى التمييز نفسه بين الفئتين. اما معاملة المراهقين كمجرمين يؤدي الى تشويش هذا التمييز، ويعطي بعض المصداقية للوضعية الشبابية الذكورية التي يتخذها هؤلاء الصبية، وربما تفعل فعل النبوءة التي تساهم في تحقيق ذاتها. وبرأي زعيم سابق لعصابة من الشباب ينظر الناس إليهم كأبناء بانشبول وأبناء بانكستاون وهناك الجيل الذي ترعرع في فترة الأحداث، كانوا سعداء بإطلاق هكذا تسميات على أنفسهم. إنّ كل ذلك الضجيج مسألة إسم لا أكثر.

أينما ذهبت يواجهك السؤال:

- أين تسكن؟
- في بانشبول.
- حقًا إنّ ذلك لشيء خطير، إنّها منطقة مخيفة!

وهكذا كلام بالنسبة لحدث في الخامسة عشرة، أو السادسة عشرة من العمر يشعره بالفخر والأهمية «إنّنا أبناء منطقة قوية، ولا أحد يجرؤ على تحدّينا أو إثارة المشاكل معنا!». (علي،١١/٨/٩٩)

ولقد استخلصت لجنة الشؤون الإجتماعية البرلمانية ما يلي: في غالب الأحيان أسبغ اهتمام الصحافة على ما يسمّى عصابات الشوارع إعتبارًا إجتماعيًا على أولئك المراهقين، الذين يسعون إلى استعراض التحدي الذكوري المشاكس للمجتمع. كذلك يسهم الضجيج الاعلامي وتقارير الصحافة في خلق المشكلة التي يدَّعون العمل على كشفها. وقال أحد أصدقاء أولئك المراهقين في الصورة التي نشرتها صحيفة التلغراف، الذي كان حاضرًا عندما أُخذت: «كل ذلك كان مسألة استعراض، يريدون الظهور كأبطال. أتدري بأنّهم اعتبروا ذلك عملاً رائعًا؟ سوف تحمل وسائل الإعلام صورهم غدًا وتذيع أخبارهم». وفي اتصال هاتفي مع إحدى محطات الإذاعة التجارية «مايك جيفري» قال المتصل المدعو سام: «إنّ تلك الصورة لأولئك الفتيان بكونهم عصابات شبيبة إثنية، عززت الاسطورة بأنّه لشيء جذاب أن تكون عضوًا في عصابة»، وهو يعرف جميع الشباب الذين ظهروا في الصورة المشار اليها. ويقسم بأنّ لا أحد فيهم شاهد مسدسًا في حياته (تو جي بي ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨). ولقد حذر ستيفن طومسون (١٩٩٦) من أنّ التركيز المفرط لرجال الشرطة على آثام المراهقين القادمين من ثقافات ذكورية معارضة، يعزز لديهم مكانة الهويات الإجرامية، كأشكال مقاومة. ويمكن تبيان

ذلك من خلال ملاحظة تلطيخ جدران الأماكن العامة برسائل توبّخ رجال الشرطة وتسخر منهم. وتوبيخ الشرطة في منطقة بنرث يأخذ أشكالاً مثل: «USC» (can't stop us) (لا يمكنهم توقيفنا) و«PFK» (problems for cops) (مشاكل للشرطة)، أو «شي بفزع ...«SBF» ولم يكن أبناء بانكستاون مخيفين على الإطلاق عندما تمّ التنصّت إليهم وهم يتحدثون الإنكليزية أو العربية في معرض تشويشهم على محطة البث البوليسي الميدانية. وعندما أذيعت تسجيلات أصواتهم لاحقًا في الإذاعات والتلفزيون تبيّن بأنّها ليست أكثر من «عنتريات» فارغة لذكورية حائرة تسخر من رجال الشرطة، وتوجه الإهانات الجنسية لهم ولعائلاتهم. على الطريقة نفسها للشباب الأستراليين اللبنانيين، الذين جرت مقابلتهم سابقًا عند تعرّضهم لاستفزازات من قبل الشرطة تحمل مضامين عنصرية.

«و«عنتريات» متشابهة تلفّظ بها مراهق يطمح لأنّ يكون عضو عصابة مستقبلاً.

«أدخلوا أحد الفتيان ولم توجه إليه أية تهمة. فقط كانت لديه مشكلة مع عائلته، وعندما دخل، كان أحد الأسئلة الذي وجّه إليه:

- ما الذي يدعوك للاختلاط بهكذا نوعيات من البشر؟
- لا يهمني لو تعرّضت للطعن أو أطلقت علي النار. أنا عضو في عصابة.

ولم يكن كذلك أبدًا. لأنّ لا ملف له في حوزة الشرطة، ولم يكن في حوزته شيء.

وبالرغم من ذلك، عرّف عن نفسه بأنّه عضو عصابة «سوف أقتل الجميع، ولن يهمّني من ذلك شيء. لا معنى للحياة بالنسبة لي». أفكر كثيرًا بفتيان من هذا النمط. إنّهم أقوياء طيّبون. يأتون إلى هنا، ويعطوا الانطباع بانهم يريدون ان يفجروا مخفر الشرطة ويقتلون كل الناس... ولسوء الحظ يقولون: «نعم، نحن عرب. نحن مسلمون، نحن كذا وكيت».

إنّ اهتمام الإعلام يضاعف من تكريس هذه المعارضة الذكورية ضدّ رجال الشرطة. كما تمّ تحليل ذلك بواسطة هاورد سيركومب (١٩٩٩)، ولا يستسيغ رجال الشرطة ذلك، كونه يصوّرهم بلافعالية ويفاقم من مشاكلهم بتحويل أولئك الفتيان إلى أبطال.

«حسنًا، إنّه من الخطأ أن تنشر وسائل الإعلام بأنّ أولاد اللبنانيين قد شقّوا عصا الطاعة على أهلهم وعلى الشرطة والجالية. والفتيان في الصورة الشهيرة لم يكونوا أكثر من شلّة من الفتيان الطيّبين من ضاحية بانشبول، صادف وجودهم في مكان ما، حيث طلب منهم أحد مصوّري الصحافة القيام ببعض الحركات ليلتقط صورًا لهم. وأخذتهم الصورة تلك إلى الصفحة الأولى في إحدى صحف الإثارة تحت عنوان: «الفتيان اللبنانيون خارجون عن السيطرة». إنّه لمن الخطأ قول ذلك. لأنّهم بقيامهم بذلك أكدوا مقولة أولادكم يسيطرون على الشوارع.

أولادكم أعضاء عصابات. هذه مطالبهم وهذا ما يريدونه. أولاد أزقة منحرفون ولا يألو الإعلام جهدًا في القول بأنّهم فعلاً كذلك. إنّ في ذلك لمشكلة كبيرة. لقد نفخ الإعلام الكثيرين من أولئك الفتيان، نافخًا فيهم أهميتهم الشخصية. على امتداد تلك الفترة (حوالى الشهر من الزمن)، بحيث كانوا موضع العناوين الرئيسية في الصحف كل يوم. وأعتقد بأنّ الإهتمام الإعلامي بهم ضخّم رؤوسهم لأكثر من أحجامها الحقيقية. وهكذا تحوّلوا إلى ديوك محشوّة بالغرور والأهمية الشخصية. وبعض المشكلة برأيي إنّهم متأثرون جدًا بموسيقى الراب الأميركية. وما زالوا يواصلون عبثهم معتقدين بأنّهم «إم سي هامر». إنّهم يعيشون في شرقي لوس أنجلوس. وأعتقد بأنّ وسائل الإعلام بأساليبها المعهودة بالغت في إظهار الموقف وضاخمته إلى حدود غير معقولة بل استنزفته إلى حدود الحماقة. ولا شك أنّهم جعلوا مهمّتها أكثر صعوبة. نعم.. فتيان كهؤلاء، أعماهم الغرور، سوف يحبّون التغطية الإعلامية. وهذا ما يصعّب مهمتنا أكثر من اللازم (آندي، رقيب ذكر – فيالعشرينات من عمره – ١٨ تموز ١٩٩٩)».

بول، عاطل عن العمل، متدرّب مهني سابق، ومدمن مخدرات. روى كيف سمع بحادث إطلاق النار على مخفر لاكمبا. «أتدري إشاعة سرت في المنطقة. نجلس كي نتسامر. إنّ الناس يحبّون أن يكونوا أبطالاً ويقولون إنّ ابن عمّي فعل كيت، إبن عمّي فعل كذا.. نعم إنّني أعرفه لقد قام بذلك العمل» (بول، ٣٠ آب ١٩٩٩).

مجرمون أم ضحايا

لقد كان جميع رجال الشرطة الذين قابلناهم قد تمّ اختيارهم بالفعل بواسطة رؤسائهم كممثلين عن فرقهم. تحدثوا عن كونهم يتعاملون كرجال شرطة مع نوعين من البشر، مجرمين وضحايا جريمة. «إنّ علاقاتي بالناس في هذه المنطقة هي إمّا مع المرتكبين أو مع ضحايا الإرتكابات. إنّها دائمًا واحدة من اثنتين. كل شيء واضح تمامًا» (آندي، ١٨ تموز ١٩٩٩). إنّ هذا الإجماع ينم عن تقاليد عمل بديهية مرسخة ومشتركة، والافتراضات تكون بمثابة تحصيل حاصل. ولو فكرنا بمساءلة تلك البديهة التأسيسية سنجد بأنّها غير دقيقة، لأنّ ليس كل أولئك الذين يقعون في دائرة اهتمام الشرطة هم مرتكبون، وبغياب الدليل فسيكون لهم الحق في افتراض براءتهم. كما أنّه ليس كل الإرتكابات جرائم. وليس بالضرورة أن يكون كل أصحاب الشكاوى أو المبلغون من الضحايا. ولكن هناك افتراضًا يُعمل به يعتبر أنّ كل الشباب الذين تستهدفهم مراقبة الشرطة، وتتدخّل في شؤونهم وبشكل يومي تقريبًا، هم في الواقع مجرمون. ولكن هذا الفهم العام يناقض وجهات النظر التي عبّر عنها رجال الشرطة أنفسهم، والقائل بأنّ جماعات الشبيبة الأصدقاء الذين يمضون الكثير من الوقت في الشوارع والعصابات الجرمية أمران مختلفان تمامًا عن بعضهم بعضًا.

السائل: هل نحن نتحدث هنا عن ضغط الزمالة، أو عن مشاكسين صغارًا، أو عصابات شبيبة إجرامية؟

آندي: لا، هناك فرق بين الاثنين. وأعتقد بأنّ كل ذلك يعتمد على نوعية الجريمة التي نتحدث عنها. وأتصور أنّ هناك بعض أشكال الجريمة المنظمة في المنطقة يتورّط بنشاطاتها بعض الشباب.
ولكني أعتقد بأنّ كل ما نواجهه من إشكالات ذو طابع عفوي، مثل الشبيبة، الذين يسكرون مساء الجمعة أو السبت. هذا عفوي! أليس كذلك؟... ولا أتصور بأنّ ذلك منظم. أعتقد بأنّ تجارة المخدرات أو تعاطيها في المنطقة يديرها بعض الشباب، هذه بلا شك منظمة.

بن: من المحتمل أن لا يكون دقيقًا ذاك التعبير الذي درجنا على استخدامه «عصابة» ووسمناهم به كعصابات. قد يكونون فقط رهطًا من الأصحاب لا أكثر. ولكن بعضهم مجرمون بالتأكيد. ولا يمكنني القول بأنّهم جميعهم كذلك، كما لا يمكنني القول بأنّ هدف حياتهم الوحيد هو أن يكونوا مجرمين منظمين، لأنّهم ليسوا في الحقيقة كذلك. أمّا إذا توفّرت الفرصة، فربما يستغلون أو يكسرون القانون. وبالتأكيد لا يقرّرون مسبقًا سرقة سيارات مثلاً، لأنّه عندما يكون الأمر كذلك يصبحون عصابة منظمة. وبالقطع ليسوا في مستوى ذلك...» (رقيب شرطة، ٩ تموز ١٩٩٩). وفي الواقع يتم الخلط بين الصنفين. فلقد زعم السيد بوب كار، رئيس الوزراء، بأنّ لديه معلومات مصدرها رجال الشرطة «إنّنا نتعامل هنا مع عصابة إجرامية بكل معنى الكلمة، نشاطها يشمل الإتجار بالهيروين وسرقة السيارات»، («ABC TV News»، ١ تشرين الثاني ١٩٩٨؛ أنظر أيضًا هامفري، آذار ١٩٩٨). إنّ استعراض القوّة الملطف في منطقة بانكستاون أواخر ١٩٩٨، والذي جنّد له أكثر من ١٣٠ رجل شرطة، والكلاب البوليسية، وخيالة الشرطة، استهدف على حدّ قول قائد شرطة المنطقة، شبكات الدعارة وسرقة السيارات ومحلات الرهن وجماعات الشباب المشبوهة والمطلوبين. وكل أولئك الذين يتجمّعون في محطات القطار، ومواقف السيارات، والذين على ما يبدو لا هدف لهم في الحياة إلاّ التجمّع واستفزاز الآخرين. إنّها لائحة أهداف ميؤوس منها: لأنّ ليس كل ما شملته يُصنّف في خانة الجرائم. فمساءلة المتسكعين في الأماكن العامة ليست كذلك بالطبع.. مع العلم بأنّ الصحافة تضعها في خانة الجرائم «للاحتفاظ بثقة الناس وخفض حالة الخوف لديهم من الجريمة». على ما نشرته صحيفة الـ«سيدني مورنينغ هيرالد» (بيراب، ١٩٩٨). ولكن خوف من ماذا؟

وتظهر الصحافة في هذا السياق صورة لعجوز مسنّة من الخلفية الأنغلو – سلتية،

كان منزلها قد تعرّض للسرقة منذ ثلاثة عشر عامًا (عندما لم تكن غالبية أولئك الشباب آنذاك أكثر من مجموعات أطفال)، وتعتقد بأنّ «مجرد رؤية رجال الشرطة أمر يبعث على الإطمئنان».

تطهير الشوارع

في معرض ردّه على الأسئلة في مقابلتنا له، قال أحد رجال الشرطة بأنّه مع محاولة ضبط سلوكيات هذه الجماعات من المراهقين اللبنانيين المتجمعين في الأماكن العامة «بمحاولة لمنع ما قد يحدث» (دامين، رقيب ذكر، في العشرينيات من العمر، ١٨ تموز ١٩٩٩). واعتبر آخر أنّ تلك التجمّعات هي المسؤولة عن أعمال السرقة والاعتداءات والاستفزاز. وعندما يتم تفريقهم وملاحقتهم فذلك يكون بمثابة إجراء إحترازي. وقد رأت إحدى الأمّهات (في الـ٣٦ من العمر) الأمر على الشكل التالي: «إنّهم من مستويات الدرجة الثانية، لمواطنين من الدرجة الثانية، أولئك المراهقون، والذين من المحتمل أنّ الشرطة تحاول إعاقتهم بهدف منع ما قد يقومون به من أعمال يحظرها القانون. إنّه تدبير حسن! هذا ما يعتقدونه» (هدى).

إنّ قانون المجلس البلدي المحلي يمنع التسكع في الأماكن العامة، وأساليب الشرطة لتشتيت وتفريق جماعات الشباب من مثل تلك الأماكن، إنّما هي برأي غالبية رجال الشرطة، أمور مبرّرة وذات منفعة عامة.

ليندا: إذا لم يكن هناك لافتة لمنع التسكع، غرّمهم، لأنّ الغرامة المالية فعل مؤلم (رقيب أنثى، عمرها عشرون عامًا، ٩ تموز ١٩٩٩).

السائل: إذًا، لقد علّقت البلدية لافتات لمنع التسكع؟

ليندا: نعم، هناك واحدة في سوق بانكستاون القديم، وأخرى في ساحة بانكستاون. إنّ ذلك يساعدنا. ولا أغرّم أحدهم بمائة دولار مثلاً إلاّ في حالة رفضه الأمر بإخلاء المكان. الأذكياء منهم يتجنّبون الغرامة. وآخرون يقعون، وهم بالطبع لا يحبّون ذلك ولا أنا، لأنّهم لا يستطيعون دفعها. وهذا ما يدفعهم غالبًا إلى الخضوع للأمر بالتفرّق. مع العلم بأنّ ذلك يتحوّل إلى مشكلة بالنسبة للآخرين في أماكن أخرى. ففي الوقت الذي يُعتبر ذلك مساعدة لنا يتحوّل إلى مصدر خوف للمسنّين، وللنساء والأطفال، لأنّهم يعتبرون أنّ مجرد اجتماع عدد من الشباب بلباسهم الرياضي عند أبواب السوق، يدخّنون ويتقاذفون الشتائم، هو أمر معيب ومثير للقلق.

ولقد لاحظ روب وايت (١٩٩٦) بأنّ رجال الشرطة وضباط الأمن يدفعون بالمسألة إلى حدودها لإرغام أولئك الشباب على إخلاء الأماكن العامة كالأسواق

اللبنانيون في استراليا

والساحات ومحطات القطار، لأنّ ذلك التجمّع ليس لغايات تجارية إستهلاكية. وتعتقد ليندا بأنّ عشرة بالمئة من كل دوام يومي يتم استهلاكه في التعامل مع الأولاد المتسكعين، وخصوصًا ليلتي الجمعة والسبت. «تصل إلينا الشكاوى عن تجمّعات المراهقين في سوق بانكستاون وأماكن أخرى، ويكون المطلوب أن نتوجه إلى تلك الأماكن دائمًا؛ وبالنسبة لمنطقة بانكستاون بالتحديد فغالبًا ما يتصل بنا أصحاب المحلات طالبين مساعدتنا» (ليندا، ٩ تموز ١٩٩٩).

وبحسب لينات فينش (١٩٩٣)، فإنّ حالة الذعر الاخلاقي في القرن التاسع عشر نتجت عن ظاهرة تواجد المتطفلين والمتسكعين في المدن الأسترالية بالإضافة إلى أمور أخرى، وكانت من بواعث الإهتمام بأمن جادات التسوّق وواجهات عرض البضائع «لتوجهات الإستهلاك الرأسمالي». ويلاحظ روب وايت أيضًا أنّه في الآونة الأخيرة، أصبحت القناعة بالخطر، الذي تمثله شبيبة الطبقة العاملة المهمّشة للناس المحترمين الساعين إلى أعمالهم أو قضاء حاجاتهم، على طريقها نحو العرقنة. وهكذا أن تكون ذا ملامح شرق أوسطية وصودف وجودك في سوق تجاري ولم تشتر أية سلع، فإنّ ذلك سيضعك في خانة أعضاء العصابة.

- «كنا مرة في بانكستاون، زوجي وأنا وأولادي. كان إبني آنذاك يرتدي سترة نايك ويسير أمامنا. وحدث أن وضع يده على درابزين الدرج. وبرفة عين كان إلى جانبه شخصان من المولجين حفظ النظام في السوق. واقتربنا لاستطلاع الحوار الذي كان قد بدأ فعلاً مع إبني، وسألنا: ما الأمر؟
- قالوا: حسنًا، عليه ألاّ يتسكّع... وفي المرات القادمة عليهم أن يكونوا أكثر حذرًا، لأنّ ذلك قد يستجلب لهم بعض المشاكل (هدى).

ولاحظت باتريشيا ايستل (١٩٩٧) أنّ «التنميط الإثني» يوصل إلى مشكلة، عندما يعتبر البوليس أيّ مجموعة من الشباب الإثني في منطقة محدودة بمثابة عصابة. وأحد الذين قابلناهم شاب لبناني مسلم عمره ثماني عشرة سنة. وصف المشكلة كما يلي: «أول ما ينظر إليه رجال الشرطة في حال وجود جماعة من الشباب هو الخلفية الإثنية لأولئك الشباب، وإذا كانوا من خلفية معيّنة، فهم إذن خطرون أوتوماتيكيًا».

سام، له من العمر عشرون سنة مولود في أستراليا ويعمل في قطاع الخدمات؛ وينتمي إلى عائلة مارونية لبنانية. قال متذمرًا: «إذا صودف أنّك تسير في الشارع مع بعض الأصدقاء فذلك يعتبر «عصابة» (مارون، ٢٠ أيلول ١٩٩٩). ولقد لحظ سكوت إيمرسون (تقرير الأحداث وسلطة الشرطة، ١٩٩٦)، أنّ بعض أجزاء مدينة برزين قد تحوّلت إلى مناطق بعيدة عن متناول شبيبة الأبوريجينال بسبب مضايقات الشرطة. في أواخر ١٩٩٨ تعرّضت شبيبة المهاجرين اللبنانيين للتجربة نفسها في جنوب غرب سيدني بحسب العديد من المصادر.

«في السنة الماضية (١٩٩٨)، عندما قاموا بحملة تطهير بانكستاون اعتقدوا

بأنّهم تسبّبوا بمشاكل بنتيجة استهدافهم جميع السكان بدون استثناء. ولأنّ هناك وجودًا واسعًا للجالية العربية في المنطقة، اعتقدت أوساطها بأنّها كانت المستهدفة أساسًا، ولكن رجال الشرطة ينقلون الصورة كما يلي: «إنّنا نعاني من هذه المشكلة منذ زمن، الكثير من عمليات السلب في السوق. وكان علينا تطهيرها. ولكن الجالية لم ترَ الأمر كذلك بل «إنّنا مستهدفون». كانوا ينظرون إلى كل أنواع الممارسات في الشوارع، وقد وضعوا موضع التنفيذ كل القوانين التي بحوزتهم. كان لديهم قوانين ليلية، وقانون «أوقف فتش واحتجز»، وقانون المطالبة بان لا تقف ساكنًا في الاماكن العامة. ولقد تمّ استخدام كل تلك القوانين وبصرامة شديدة لفترة من الوقت. وللقيام بذلك كان لديهم عدد كبير من رجال الشرطة في المنطقة نفذوا كل ذلك بما فيها مخالفات السير أيضًا. واعتمدوا سياسة «بلا رحمة» لفترة وجيزة أثناء قيامهم بعملهم، ونجحوا بتطهير المنطقة. والدليل أنّنا لا نرى شبابًا متسكعين حاليًا» (TCAP، ٢٢. حزيران ١٩٩٩).

وبممارستهم لنشاطاتهم بمبادرات ذاتية (مزوّدين بقوانين النظام العام وتطبيقاتها المجربة)، تمّ إخراج أولئك الناس من المناطق حيث هناك الكثير من الشكاوى بالنسبة لتواجدهم فيها. وغالبًا ما استجاب رجال الشرطة لشكاوى حول جماعات شبيبة تتحدث العربية.. من عمال محطات الوقود، أو أصحاب المحلات التجارية، أو أناس عاديين. يكون الإحتجاج بأنّهم كثيرو الضجيج، يستخدمون الألفاظ النابية، أو هم مزعجون. ويتحرك رجال الشرطة عادة على أساس شكاوى مثل: «حسنًا إنّهم يتجمّعون دائمًا، ويخيفون الناس»، وإلى ما هنالك (دامينين، ١٨ أيلول ١٩٩٩). كانت إنطباعات رجال الشرطة منقسمة حول ما إذا كان مصدر الشكاوى غالبًا من أنغلو - سلتيك، ولكن يكفي لتدخل الشرطة ان تبلغها بأن شعورًا بالخوف قد راودك بسبب تواجد مجموعة من اليافعين اللبنانيين. كان يكفي أن يُقال لك: «عليك أن تخلي هذه المنطقة لأنّ هناك ممّن لا يحسّون بالاطمئنان لمجرّد وجودك فيها (داميينن، ١٨ تموز ١٩٩٩). إنّ معظم رجال الشرطة الذين تمّت مقابلتهم أشاروا إلى تلمّسهم إمتعاضًا عميق الجذور لدى اليافعين اللبنانيين الذين تعاطوا معهم. كما قال أحد اليافعين (مولود في أستراليا لأبوين لبنانيين - ١٦ عامًا): «إنّهم عنصريون (رجال الشرطة) يلاحقوننا أينما ذهبنا، يوقفوننا، ويأخذون المعلومات عن أحوالنا الشخصية، لأنّنا لبنانيون!» (عمر، ٢٧ أيلول ١٩٩٩).

ويعتقد الكثيرون من رجال الشرطة الذين قابلناهم، بأنّهم يواجهون باستمرار إنطباعًا سائدًا لدى اليافعين، بأنّهم محط اهتمام الشرطة لأنّهم «لبنانيون» فقط، وتعتقد الشرطة ان ذلك الإنطباع ناتج عن فهم مغلوط. لقد ذكر موظف الارتباط الاثني في مخفر بانكستون بأنّه، وأثناء قيام احد افراد الشرطة بتفريق مجموعة من الذكور اليافعين المتجمعين عند أحد المعابر على مقربة من أحد الأجهزة البنكية الأوتوماتيكية، بسبب شكوى احد المواطنين من أنّه لا يحس

بالأمان. لاحظ ان اولئك اليافعين لم تكن لديهم القدرة على فهم خطأ سلوكياتهم، أو لماذا كان عليهم أن يُخلوا المكان. «رد فعلهم كان سفيهًا باستعمالهم لغة بذيئة. واستحقوا أن يتم توقيفهم». وقد صورت جريدة «التلغراف» (تشرين الأول ١٩٩٨) جهود رجال الشرطة بالقول: «إنّ جهود الكفاح البارز الذي تبديه الشرطة لاستعادة السيطرة على الشوارع، بقيام «دزينتين» من رجال الشرطة باكتساح مواقف الباصات، على الرغم من اصطدامها باعتراض جماعات اليافعين هناك». وفي غضون عشر دقائق، تمّ توقيف مراهق ذكر بواسطة اثنين من رجال الشرطة الإناث بسبب «تمتمة لشتائم قذرة استهدفت الشرطة». وفي ظل هذه الظروف يمكن تفهّم أسباب الشتائم، لا بل اعتبارها نتيجة لاستفزاز سابق. لقد طرحت لجنة القضايا الإجتماعية بأنّ قانون الجرائم المعجل يروّج تجريم سلوكيات اليافعين بدلاً من النظر إليها كسلوكيات صبيانية ليس أكثر. وهذا ما يشير اليه العدد المرتفع للاحداث في الاصلاحيات مما يؤكد طبيعة القانون العنصرية ومضايقات الشرطة الملازمة له، ويشير ايضًا الى السلوك «الجرمي» في الاماكن العامة لليافعين.

هناك القليل من الشك في أنّ بعض الجماعات من الأستراليين اللبنانيين يعمدون إلى إهانة رجال الشرطة عن سابق تصوّر، وبشكل إرادي، لأنّهم يشكّلون مصادر إزعاج لهم بحسب رأيهم. بسبب تصرفاتهم المهينة، والاستفزازية. وذكر محمد إبن السادسة عشرة أثناء مقابلتنا له (١٩٩٦)، بأنّه «لا إحترام في أوساط زملائه للأستراليين في المحلة التي يسكن فيها».

«إذا صودف مرورك في شارع ما ورأيت شرطيًا، فليس من المفاجئ أن تسمع أحدهم صارخًا «خنازير»، أو أي نعت مهين آخر». وأشار أحد رجال الشرطة أثناء مقابلتنا له إلى الشيء نفسه. «كل يوم تُصفع آذاننا بمثل هذه الألفاظ». وبحسب وعي الشرطة السائد، ينظر إلى ذلك السلوك بوصفه خاصية من خواص الثقافة العربية وجزءًا من تصنيفاتها الثابتة:

«يجري ذلك فقط مع الاولاد الناطقين بالعربية. اما الصبية الآسيوين، بمجرّد أن يتم توقيفهم يتحوّلون إلى هررة أليفة... برؤوسهم المطأطئة واستسلامهم التام. لا ينبسون بكلمة. والفتيان الأستراليون، لم أرَ الكثيرين منهم، عندما يوقفون لسبب من الأسباب، يسألون عادة:

- لماذا تريد أن تعرف إسمي، وما الهدف من ذلك؟
- لأنّ إسمك يوجد في التقرير.
- لقد تعرّضنا للأسئلة نفسها سابقًا... إلخ.

أمّا الفتيان العرب، فهم على خلاف ذلك، يعطونك أسماء غير حقيقية وعناوين مغلوطة، إنّهم غير مؤدّبين أثناء تدخل رجال الشرطة».

أفاد أحد مخبري الشرطة عند تعليقه على إستجابة الشرطة لشكاوى ضدّ مجموعة من المراهقين الذكور الجاثمين على احد الارصفة، قال:

«أول كلمات تفوّه بها المراهقون: آه! وأنت هنا فقط لأنّنا عرب... وانفجروا بوجه رجال الشرطة، وكانوا بذيئين جدًا. ليس بالانكليزية فقط بل بالعربية أيضًا. هذه هي ردود الفعل التي تواجهها يومًا بعد يوم. إنّها فظة ومباشرة. أنا لا أحترمك ولست بآسف، ولا يمكنني القول بأنّ ذلك سلوك عام تمارسه الجالية، وليس كل الشبيبة العرب... فقط بعضهم» (قابلة مع موظف ارتباط اثني في مخفر بانكستون، ٢٢ حزيران ١٩٩٩).

الثالوث

أشار موظف الارتباط الاثني في مخفر الشرطة إلى ظاهرة مثلثة الأبعاد قائلاً: «بعض أولئك الذين يتم توقيفهم، وتُوجّه لهم تهمة استخدام ألفاظ نابية في الأماكن العامة، يقاومون رجال الشرطة ويعتدون عليهم. وبسبب ذلك، ترتفع مستويات التهم بالتأكيد، لكونها تشكل استجابة لحاجة جهاز الشرطة بتحقيق نتائج في مضمار مكافحة الجريمة». لقد أشار سكوت إيمرسون إلى تقرير «الأحداث وسلطة الشرطة»، وكيف يعمد رجال الشرطة في بعض الأحيان إلى تصعيد أبسط المواجهات مع الشباب في الشارع للإيقاع بهم ومن ثم طردهم من هناك. وفي هذا الإطار وصف التجربة أحد اللبنانيين الأستراليين وعمره» سنة كما يلي: «يتصرّف رجال الشرطة بشكل صبياني، وعندما كنا اكثر يفاعة، وكان احدهم يطلق علينا تعبير «ووغ»، كان ذلك يزعجنا ويدفعنا للعراك معه. اما الآن فقد تجاوزنا هذا الانفعال ولم يعد يثيرنا هذا التعبير. في المقابل تجد الشرطة لا يزالوا يستخدمون هذا التعبير كقولهم مثلاً: «أيها اللبناني الوضيع، أيها البذرة الفاسدة، عد إلى بلادك، لا تأت إلى بلادنا يا مسبّب المشاكل».

«هناك الكثير من الألفاظ البذيئة والعنصرية التي تستهدف عائلتك... أعتقد بأنّ رجال الشرطة يخاطبونك بتلك اللغة بهدف شحنك وإثارتك لترتكب خطأ آخر، ليكون بإمكانهم توجيه تهمة أخرى لك... تبدأ عراكًا معهم تبدأ بلكمهم. لا يكترثون كثيرًا بكونك عنصريًا اتجاههم أو بذيئًا في شتمهم. كل همّهم ينحصر بكيفية زيادة عدد التهم الموجهة إليك. توجه لهم اللكمات: آه، أنت متهم الآن بالتسبّب بالأذى الجسدي، وأيضًا بإعاقة عمل الشرطة. كل ما فعلوه في الحقيقة كان استفزازك لتنبس بكلمة واحدة. إنّهم يعمدون إلى شحنك لتحقيق هدفهم. وبمجرّد أن تبدأ بتوجيه اللكمات لهم يبدأون بالقهقهة... حسنًا إنّك موقوف الآن بتهمة التسبّب بالأذى الجسدي. إنّها تهمة عادية تذهب إلى المحكمة ينظر إليك القاضي، أنت ضربت رجل شرطة... سنتان سجن... وهكذا. إنّهم عنصريون جدًا وبذيئون. يلجأون إلى ذلك فقط بهدف شحنك كي تنفجر» (علي، ١١ آب ١٩٩٩).

غالبية رجال الشرطة الذين قابلناهم قالوا بأنّهم يتعاملون مع الناس من خلفية لبنانية بتهذيب واحترام. وبعضهم أشار إلى أنّهم يستخدمون أساليب لطيفة في مقارباتهم شارحين في هدوء أسباب تدخلهم، وبعضهم أشار إلى أنّه يعرف زملاء يستثيرون الفتيان عمدًا في الشوارع لدفعهم إلى القيام بردود فعل. كثيرون اشتكوا من الإستفزازات التي يتعرّضون لها من قبل فتيان الشوارع. وبعضهم أشار إلى أنّه من الحكمة تجاهل كل ذلك. وآخرون أشاروا إلى أنّ استعراض القوّة كان أنجح وسيلة لردع الشبيبة اللبنانية «لا للتراجع»» (بن، ٩ تموز ١٩٩٩). هذا الرأي لم يكن سوى صدى لرأي برت ستيفنز (ضابط سابق في شرطة نيو ساوث ويلز) الذي يعتبر أنّ الشرطة في أستراليا ليست قاسية بما فيه الكفاية بالمقارنة مع شرطة الولايات المتحدة، حيث تخشى العصابات هناك رجال الشرطة لأنّهم لا يتراجعون (من مكالمة له مع إحدى المحطات الإذاعية «2UE»، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨).

إنّ صغر سن رجال الشرطة عامل مهم عند حصول المجابهات. وربما بسبب ذلك يحاولون فرض سلطتهم بتسجيلهم النقاط بحق اليافعين. وفي تقرير«الوقاية من الجرائم» (١٩٩٩)، إشارةً واضحة الى ذلك شاب. مسلم سنّي، عمره ٢٣ سنة، ومهني ناجح. يعمل بلا كلل.. ودرس لمدة ٦ سنوات، وعمله يلقى رواجًا. اشتكى من رجال الشرطة وخصوصًا على خلفية مخالفات السير وانتهاك قوانين المرور. يقول: «الصغار منهم يستسيغون إزعاجك ويوقفونك. على عكس المسنين، فهؤلاء عندما تتحدث إليهم يعرفون عمّا يتكلمون... يحترمون الجميع وبذلك يحصلون على احترام الآخرين» (نزيه، ٢٦ أيلول ١٩٩٩). ويقاطعه سام: «هناك الكثير من الطيبين في أوساطهم. الذين يمكنك التحدث إليهم بشكل طبيعي. وخاصة المسنّين منهم، على عكس صغار السن الذين يقتحمونك بلا استئذان: «ماذا تفعلون هنا أيها الأولاد؟

- نلعب الكريكيت.
- ألا تعرفون بأنّه غير مسموح ذلك هنا؟
- لماذا؟
- لأنّني قلت ذلك.
- حسنًا هذا يكفي... إنّنا مغادرون.
- من الأفضل لكم أن تغادروا.

وعلى هذا المنوال... معتقدين بأنّهم يكلمون مجموعة من الخنازير أو الجبناء» (سام، ١٥ أيلول ١٩٩٩).

وقد لاحظ الصحافي، أدال هورن، منذ عدة سنوات أنّ هناك نوعًا من التباري بين اليافعين وصغار السن من رجال الشرطة. بعضهم زملاء دراسة سابقين، وبحيث

أنّ أحد الأطراف يمتلك كل السلطة الآن. وفي هذا المجال، أفاد شاب لبناني عمره ١٨ سنة انه ينتظر أن يحاكم بثلاث تهم نتجت عن مواجهة يعتقد الشاب المعني أنّها تسوية حسابات قديمة بينه وبين الشرطي المعني، من أيام الدراسة.

«حسنًا ذهبنا إلى المدرسة سويًا، وكان لدينا بعض المشاكل، تعاركنا. أعترف هنا بأنّني وأصدقائي كنا مشاغبين، وفي أحد الأيام تعاركنا معه وأدميناه. ولقد عوقبنا بسبب ذلك! بالفصل من المدرسة، وبعد ما يزيد على أربع سنوات، تعرّف عليّ وبدأت حملته ضدي. ماذا تفعل هنا يا سيد فلان... إذهب واسأل أخيك عمّا فعلته به. لا أعتقد بأنّك تريد مواجهتي الآن... أنا قوي الآن... وبعد الحادثة المذكورة لبعض الوقت، في طريق عودتي من المطار إلى الضاحية الغربية لألتقي ببعض الأصدقاء وبمجرّد وصولي شاهدت رجال الشرطة وقد بطحوا أحد أصدقائي أرضًا وراحوا يشبعونه ركلاً وضربًا. فقلت لأحدهم: هل لك أن تدع صديقي وشأنه! وكان جوابه إبتعد قبل أن تلقى المصير نفسه. وعندما انعطفت ببعض السرعة... شهر مسدسه وصوّبه إلى أحد أصدقائي كان معي في السيارة. فتح باب السيارة ورشّني ببخار الفلفل الحار، فوليت الأدبار... وكان لي الحق في ذلك، إذا ما صوّب أحد مسدسه إليك، ماذا أمامك إلاّ الفرار. أو إذا ما هاجمك كلب ستهرب أيضًا. أليس كذلك؟ وبالتأكيد لن تجلس على جانب الطريق قائلاً ها آنذا إفعل بي ما تشاء. لم يكن هناك مبرّر لرشي ببخار الفلفل الحار. كانت مسألة خاصة بيني وبينه... تعادل... ثأر... تسوية حسابات قديمة... سمّها ما تشاء!...» (سام، ١٥ أيلول ١٩٩٩).

وبشرحها لهذه المسألة، قالت محامية الأطفال في المركز القانوني في ماركفيل - تريز سوليفان: «إنّ هذه المواقف تتحوّل إلى مجابهات، لأنّ رجال الشرطة عادة من صغار السن، وعندما يحدث شجار بين مجموعتين من الفتيان، تتدخل الشرطة، وتبدأ عملية توجيه التهم والتوقيف... بسبب البذاءات اللغوية المستخدمة. ويتطوّر الأمر إلى مقاومة رجال الشرطة وإيذائهم جسديًا» (ستيريو ونكد، ١٩٩٦).

ويصف سام هذه الحالة على الشكل التالي:

«عندما تكون عدوانيًا تجاه الآخرين سوف يكونوّ عدوانيين تجاهك. أليس كذلك؟ لقد أصبح رجال الشرطة أكثر عدوانية في الآونة الأخيرة. ومن البديهي أن يشتمك رجال الشرطة بأقبح أنواع السباب، وأنت لا تحرّك ساكنًا... يقولون لك لا تشتم وهم يشتمونك في الوقت عينه» (سام، ١٥ أيلول ١٩٩٩).

وقال لنا أحد رجال الشرطة الشباب أثناء مقابلتنا له:

«لي من العمر ٢١ سنة فقط. ينظرون إلي ويسرون إلى أنفسهم من أكون؟ كي يقول لنا ما نفعل وما لا نفعل. تعرضت للكثير من المشاكل مع شباب شرق اوسطين. اقول هذا وانا مدرك ان في ذلك تنميطًا وربما عنصرية. لقد لاحقني

اثنان منهم إلى سيارتي أواخر الليل، اعتُدي عليَّ مرارًا، وتعرّضت للأذى الجسدي، وكذلك الإهانات من بعضهم. ومنذ بداية عملي في بانكستاون أصبحت أكثر حذرًا. وقد استنتجت إستنادًا إلى خبرة سنتين في الشرطة... بأنّ التعاطي المشدّد يكون غالبًا أكثر فعالية من المقاربة اللطيفة والهادئة، إذ ما توافر وجود رجال شرطة آخرين لإسنادك» (ليندا، ٩ تموز ١٩٩٩).

«لأنّ لا فائدة في أن تقول له إذا شتمت مرة أخرى، سأوقفك. ولأنّه سيشتمك من جديد، لا شك في ذلك. ستضطر إلى إيقافه، ولكنّني لن أتعارك معه. ولكن يختلف الأمر عند توافر عدد من الشرطيين لإسنادك. أنا أعتقد بأنّنا كلما اعتقلناهم سيكون ذلك الإعتقال كناية عن القول لهم: كلما أخطأتم ستدفعون ثمنًا لذلك. أعتقد بأنّ ذلك أفضل حتى لو وجّهت لأحدهم عشر تهم وانتهى به الأمر إلى السجن. سوف يدركون بأنّني لن أتساهل معهم. ترى بعضهم يتشاتمون على مسامع السيدات العجائز، فتتحرك ولسان حالك يقول: إذا لم أفعل شيئًا فستنهمر الشكاوى» (ليندا، ٩ تموز ١٩٩٩).

يقول أندي معلّقًا: «أعتقد بأنّ القوّة هي الشيء الوحيد الذي يفهمونه. وليس مفيدًا معاملتهم بالرفق، أو أن تحاول النزول إلى مستواهم لأنّهم غالبًا ما يكذبون عليك ويحتقرونك. ولا أثر لاحترامهم للشرطة الإناث بشكل عام، وكذلك الشرطة الذكور صغار السن. وأعتقد بأنّهم يحترمون رجال الشرطة المسنّين أكثر نسبيًا. وكما أرى أنّ القوّة هي الأسلوب الناجح الوحيد للتعاطي معهم. والقوّة التي أعني ليست أن نعتقلهم بل باستخدام قوّة القانون. لأنّ الرفق في التعامل معهم لا يجدي».

السائل: ما نوع القوّة التي تقصد؟
أندي: أستخدام كل القوانين المتاحة، وبإعلان موقف «لا رحمة» في التعامل معهم. (آندي في العشرينيات من العمر، ١٨ تموز ١٩٩٩).

إنّ النزاع ذا الطابع الذكوري عامل آني مهم عندما يكون طرفا النزاع من الذكور. ويلفت ستيفن طومسن الانتباه إلى الانشغالات الذكورية لرجال الشرطة والعاملين في الامن بهواجس الشرق والاحترام، والتي قد تستجلب صدامات مع شبيبة الطبقة العاملة. وأشارت غريتا برد (١٩٩١)، إلى مسح أجري لشرطة لندن بواسطة مؤسسة الدراسات البوليسية، وقالت بضرورة التشدّد بالظهور بمظهر المسيطر، في أية مواجهة قد تعرّض الشرطة للمهانة.

«أجرّب التعاطي معهم باحترام وأعلم بأنّ الكثيرين من الشرطيين يستفزون ويستثيرون صغار السن من المرتكبين. وعلى سبيل المثال قد يكونون قيد الإحتجاز. وبدلاً من قيامنا بمهامنا كما يجب نبدأ بالسخرية منهم، لنرفع درجة الإثارة لديهم. أو نستقدم عائلاتهم... إذهب وانظر إلى اخيك... إلخ.».

السائل: ما هو سبب ذلك السلوك؟ وما هي نتائجه؟

أندي: أعتقد بأنّ أغلبية رجال الشرطة قد عيل صبرهم من تحمّل السفاهات. وما عاد في إمكانهم تحمّل أكثر من ذلك. بالإضافة إلى التوتر العصبي، أعرف ذلك عندما أعمل في مخفر بانكستاون، وفي نهاية دوام ثماني ساعات أستنزف تمامًا. لا أطيق أحدًا. وهكذا... ولن أقبل بذلك (دون، ٩ تموز ١٩٩٩).

ويطرح السؤال عن كيفية اختيار الشباب لاثارة رجال الشرطة واستخدام القوة؟ يذكر غسان الحاج أنّ عملية الإستفزاز والتحرّش بحسب رأي أحد اللبنانيين الذين قابلهم، وكان وقع بين يدي اثنين من الشرطة. صاح به أحدهم: «أنت لست أكثر من قطعة «خرا» (قذارة) عربية تافهة».

ويسرد بول، الماروني المسيحي، والتلميذ الثانوي، مخبرًا أحد معدي هذا الكتاب: «كان صديقي قد أوقف سيارته في حيّز يمنع الوقوف فيه بهدف أن يترجل أحدهم. قال لي الشرطي هل بإمكانك أن «تزيح» سيارتك من هنا. نعم إنّني أفسح المجال لأحدهم بالترجل. قال إنكم جميعًا هكذا «ووغ» (Wogs). بدأنا نتجادل وتشاجرنا بالنتيجة».

ومدعمًا ما سبق، قال اللبناني الأسترالي، ذو الثلاثة والعشرين ربيعًا، والمهني الناجح: «إنّ سكان جنوب غرب سيدني يتذمرون من الأذى العنصري الذي يتعرّضون له من قبل رجال الشرطة، أولئك الذين استهدفوني وأصدقائي أثناء ركوبنا لإحدى السيارات. لقد استخدموا معنا تعابير نابية تتضح بالعنصرية مثل: أيها اللبناني القذر (Fucking wog) إرجع إلى بلادك. وعليك أن تكون فطنًا في مثل هكذا مواقف. لأنّه إذا ما قال الشرطي هذه بلدي تجيبه حسنًا إنّها لك خذها كلها لك... وابتعد عنه» (نزيه، ٢٦ أيلول ١٩٩٩). وقد استمعت مفوضية الشؤون الإثنية في بلدية ماركفيل في غربي سيدني منذ حوالى ٦ سنوات، الى تقرير مفاده ان هناك العديد من القضايا التي حوت مزاعم حول عنف تمارسه الشرطة في تعاطيها مع اليافعين، وخاصة من خلفية ثقافية محدّدة. وقد أحال مركز ماركفيل القانوني بعض تلك الحالات إلى مكتب التحقيق من الشكاوى للتعمّق في درسها. والقضايا مدار اهتمامي تعني بصورة خاصة أناسًا من الخلفيات الناطقة بالعربية. وتشمل تلك الحالات العنف الجسدي والتعرية القسرية في مطعم ماكدونالد بقصد التفتيش» (لفتت الى ذلك أدال آشيسون (١ تشرين الثاني ١٩٩٣)، في المجلس التشريعي لبرلمان نيو ساوث ويلز). والتقرير المعنون بـ«لا أحد يسمع» أكد بأنّ من أصل ١٤٠ يافعًا تمت مقابلتهم ثبت أنّ أولئك المتحدّرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية كانوا الأكثر عرضة للتوقيف والتفتيش، وللإصابة بجراح من جانب الشرطة، من أولئك الذين يصفون أنفسهم بأنّهم من خلفية أسترالية. ويمكن ملاحظة ذلك من عرض الحالة التالية:

«يافع له من العمر ١٥ عامًا صودف وجوده مع اثنين من أصدقائه في القطار. اقترب رجال الشرطة ودوّنوا أسماءهم. استجوبوهم وفتشوا أمتعتهم. أثناء التفتيش شتم رجال الشرطة الفتيان. وضُرب أحد هؤلاء على مؤخرة رأسه بعصا الشرطي. تمّت عملية التفتيش بعدما أرغم الأولاد على خلع قمصانهم وسراويلهم وقبعاتهم. وقد وجد رجال الشرطة مسدس ماء مضغوط».

وأخبرنا موزع مخدرات سابق عمره ٢٢ سنة، متزوّج، وزوجته حامل، أخبرنا بأنّه أقلع عن تعاطي المخدرات وأعلن توبته، وعلى الرغم من ذلك لا يمكنه الإفلات من مضايقات الشرطة، معيدًا على أسماعنا التجربة التالية لحوالى ثلاثة أشهر ونصف خلت.

«نهار الأحد، وبعد يوم نزهة بحرية، رجعت إلى البيت مع أهلي. استحممت، وبعد مرور حوالى نصف ساعة، قلت لزوجتي أنا ذاهب إلى الدكان لشراء بعض الحليب. وفي أثناء خروجي فاجأني حوالى عشرين شرطيًا، صارخين: أحمد – فانبطحت أرضًا بشكل تلقائي، رافعًا يدي. وكل ما أتذكره بعد ذلك هو رؤية النجوم. كانت عملية ركلي على رأسي قد أخذت مجراها. وأشبعوني ضربًا على رأسي بمسدساتهم وسحبوني من أقدامي على قارعة الشارع وكنت مرتديًا قميصًا. كان الوقت صيفًا وحارًا. وكان جسدي قد تشقق، وكنت أنزف. وعلى رغم ذلك استمرّوا بركلي، وشتائم من جميع الأنواع تنهال عليّ، وتمّ تكبيلي... تلقّيت الكثير من اللكمات على رأسي. وما زلت أحصل على تقارير طبية حتى اليوم. يمكنني تذكر الكثير من التهديدات مثل: سوف أقتلك أيها القذر... سأقتلك أيها العربي الوضيع، سوف نقتلك يا قطعة «الخرا» التافهة... إلخ. واستمرّوا على هذا المنوال، يقولون شيئًا ويرفقونه ببعض اللكمات، تفوّه بشيء. هذا كل ما يمكنني تذكره. وكنت أرى الكثير من النجوم، وكان هناك دم لطخ معظم جسدي» (١١ آب ١٩٩٩).

روبرت في الثالثة والعشرين من عمره، أسترالي لبناني، عاطل عن العمل، روى تجربته على الشكل التالي: «عندما دهم رجال الشرطة منزلي للتفتيش عن وثائق تتعلق بحادثة نصب كنت تورّطت فيها سابقًا. وكنت قد أدنت بالاعتداء الجسدي، وإعاقة مهمّات عمل، ومقاومة رجال الشرطة منذ حوالى سنتين، بدأوا بإرباك أمّي وأبي وإزاحتهم من زاوية إلى أخرى... كل ما كانوا يفعلونه هو إشباع نزوات ما بصدورهم الصاعدة والنازلة، وألقوا بنا في السجن، بعد أن جهزوا لنا وجبة من الإتهامات».

السيارات

كاستخدام الأماكن العامة، شكّل استخدام السيارات مساحة للتباعد والاختلاف

بين رجال الشرطة واليافعين الذكور المتحدّرين من خلفية عربية، ومسرحًا لتصعيد حالة النزاع بين الطرفين: «كنا نقود سياراتنا في الشارع الرئيسي في منطقة كينغ كروس فأقفلوا الشارع بكامله، أخرجونا من السيارة وبدأوا بتفتيشنا. قلت لهم ما أسباب ذلك؟

- السبب يا صاحبي هو أنّك نقلت لوحة الأرقام من سيارة إلى أخرى بدون علم هيئة الطرق والمواصلات.

ذهبنا إلى مخفر الشرطة حيث تعرّضنا للإهانة من جديد. وتمّ حجز السيارة وبدأوا بالتنقيب للحصول على معلومات منا» (نزيه، ٢٦ أيلول ١٩٩٩).

ولم يكن لذلك سبب على الإطلاق. وليس اليافعين فقط من يعانون التجربة: «هناك صديق لعائلتنا في الخمسين من عمره تقريبًا، معروف باستقامته، يعمل لنفسه. بعد الحادث مباشرة. - حادث إطلاق النار على مخفر لاكمبا - أوقف إلى جانب الطريق، وبمجرّد أن عرف رجال الشرطة أنّه لبناني فتشوا سيارته، وضايقوه... مع العلم بأنّه رجل مكافح ومستقيم. ولا أظن بأنّه غرّم ولو مرة واحدة بمخالفة مرور في حياته» (ألان، ١٩ آب ١٩٩٩).

من المؤكد اشكالاً من المقاومة الذكورية للشبيبة ورجال الطبقة العاملة تتجلى في ثقافة السيارة والدراجة النارية، وهناك تاريخ طويل من المصادمات المتعلقة بالسيارات مع رجال الشرطة. يتلمس كانين (١٩٨٨) تاريخ مضايقات الشرطة في سباق الدراجات النارية في باثهرست. ويخلص الى القول:
«ان فولكلور مضايقات الشرطة ضمن الثقافة الفرعية المتعلقة بسباق الدراجات النارية هو جزء لا يتجزأ من عملية فهم الاشكال الطقوسية لتحدي سلطة الشرطة. ان الرد على الشرطة وتحدي قدرتهم على ممارسة السلطة في الاماكن العامة هو شكل من مقاومة رجال الشرطة وانما من موقع الضعف» (كانين ١٩٨٨ ص.٧٢)».

ويرى بوب كونيل أنّ ثقافة السيارة والدراجة النارية «تتساوق مع العنف أو رفض المدرسة وتعاطي المخدرات، واحتساء الكحول. والعمل اليدوي والارتباطات الجنسية... كل ذلك يشكل ملامح ما أسماه «إحتجاج الذكورية» مشيرًا إلى أنّ هذا التعاطي الجمعي يسهم في نشوء واجهة غريبة ومتوترة، تنشد السلطة من حيث لا يوجد منابع حقيقية للنفوذ» (كانين، ١٩٩٥).

ونقلت لينلي ووكر (١٩٩٩)، عن شابين لبنانيين أستراليين من غرب سيدني، أعربا عن حماسهما للسيارات السريعة، لما تبعثه من نشوة جسدية، واحساسًا بالسيطرة في حياتهما اليومية الموسومة بفقدان السيطرة في مجالات اخرى عديدة». «إنّ جماعات الجيل الثاني من المهاجرين اللبنانيين الذين قابلناهم من غرب سيدني رأوا أنّ اجتماعهم يتوقف على اهتماماتهم المشتركة بالسيارات، ويدعم بقاءهم كـ«لبنانيين» وولعهم بالسرعة، وكيف سنهزم فلانًا أو نسبق علانًا،

ونوعية السيارات التي نحب ولا نحب». يقول أحمد بالنسبة لهم أن يكون أحدهم «Wog Boy»، يعني أن يكونوا خلان هنري فورد». ويرى نبيل «أنّ الحياة الإجتماعية تتحرّك بالسيارات وحولها لقيادتها عبر الكينغ كروس إلى مسبح بونداي، في ليالي نهاية الاسبوع، لنأكل الكباب فيها، ولنقودها فقط، بدون وجهة أو هدف، لنتفاخر بها ولنصفّرمن داخلها استحسانًا للفتيات العابرات من حولنا».

وبحسب محمد، «إنّ السيارات هنا على أحسن ما يرام... إطارات عريضة، رائعة، تروق الناظر إليها. بسبب إطاراتها ولمعانها وزجاجها المعتم. وفي داخل معظمها أجهزة صوتية قوية الفعالية. هذا ما نأتي إلى بونداي لمشاهدته. أحيانًا نرى الفتيات. إنّه من الطبيعي أن ينجذب الشاب إلى الفتاة... فقط أسمعها بعض الإطراء أو أصفّر لها... أتعرف ما أعني؟» وهكذا فإنّ السيارة تأخذ موقعها المركزي في هذا العبث الصبياني الذي يمارسه أولئك الفتية.

«هناك دائمًا من يرتكب الحماقات. عندما تكون في السيارة بمفردك، إعجاب مَن ستثير؟ لا أحد. أمّا إذا كان أصدقاؤك في الخارج ينظرون إليك، عليك أن تقوم بفعل ما...»(الكلام لمحمد).

لا ميزة إثنية في كل ذلك. فقط قد تكون التعليقات الموجهة الي الفتيات بالعربية. كما وبالانكليزية... والشباب المتسببون بمشاكل لا نهاية لها يُنظر إليهم في هذه الحالة على أنّهم «ذوو ملامح شرق أوسطية».

ويميّز أحد اليافعين بين العصابات الحقيقية والشباب الذين يُسلّط الضوء عليهم:

نزيه: «أولئك الذين يتكلمون العربية، ويقودون سيارات وهاجة أينما ذهبوا يكونون عرضة للإزعاج، لأنّهم يقودون سيارات بديعة وملفتة، غالبًا ما يكون آباؤهم قد اشتروها لهم.

السائل: من الذي يضايقهم؟

نزيه: الشرطة، إنّهم يزعجونهم بمضايقاتهم المستمرّة... ليس لأنّهم لبنانيون فقط، بل عندما ينظرون إليك. أنت شاب صغير السن وتقود سيارة ثمنها ٤٠ ألف دولار(!) من الطبيعي إن بائعي المخدرات ومروّجيها لا يمارسون أعمالاً بين الناس وفي وضح النهار. ولأنّك تعرف مسبقًا بأنّهم سيعترضونك... لقد اعترضوني وفتشوا سيارتي لأكثر من نصف ساعة...» (٢٦ أيلول ١٩٩٩).

ولاحقًا فسر الأمر بأنّه عنصرية:

السائل: برأيك كيف ينظر رجال الشرطة إلى اليافعين الذين يتكلمون العربية.

نزيه: إنّهم يشمئزون من النبرة الصوتية للغة العربية، ويكرهون أيضًا ذوي البشرة السمراء... يستمرؤون إزعاجك. أعرف ذلك، لأنّني وبسبب

طبيعة عملي في مجال الأمن التقيت بالكثيرين منهم، ولا يخفون ذلك على الإطلاق.

السائل: هل حدث أن تعرّضت شخصيًا لمشاكل مع الشرطة؟

نزيه: بعض المشاكل خاصة عندما يتذاكون عليك بدون سبب.

السائل: هل واجهت أيّ موقف تعتقد بأنّك عوملت من خلاله بطريقة عنصرية؟

نزيه: العديد من المرات من قبل رجال الشرطة، لأنّ مصابيح سيارتي كانت معطلة. ولكن ليس هناك ما يمكنك فعله» (٢٦ أيلول ١٩٩٩).

ويقول عامر، الذي اختبر مدى ارتباط هذا التشدد في معاملة رجال الشرطة بحوادث ١٩٩٨ في كانتربري - بانكستاون: «أتعاطى بمرونة مع كل الناس، وحتى رجال الشرطة، والذي لا أستسيغه في التعاطي مع الشرطة هو حين يوقفونك بهدف قياس نَفَسك ليتبيّن لهم إذا كنت سكران مثلاً. يتفحصون رخصة القيادة، ويقولون آه أنت من بانكستاون. إنّك بلا شك واحد من أولئك الذين... ويرغمونك على الترجل من السيارة، ويبذلون جهدهم ليلبسوك أية تهمة وأنت بريء من أية تهمة. لا أعتقد بأنّ ذلك سلوك منصف بأية حال» (٢٦ أيلول ١٩٩٩).

من وجهة نظر الشرطة، فهم لا يستهدفون الإثنية، بل يستهدفون سيئي السلوك، ومخالفي قوانين السير والسكارى، وكنماذج عن الحوادث التي واجهناها في المنطقة «ترى الكثيرين منهم وهم يقودون سيارات آبائهم بشكل عشوائي، ولسوء الحظ سياراتهم سريعة لدرجة أنّنا لا نستطيع الإمساك بهم، يهربون بسرعة كبيرة» (ليندا، ٩ تموز ١٩٩٩).

ولنفترض على سبيل المثال أنّ الشرطي أوقف شخصًا ما في الشارع بسبب تجاوزه حدود السرعة، فإنّ أول ما يتلفظ به ذلك الشخص هو «ما الذي اعتمدتموه لإيقافي؟ ألأنّني لبناني؟». ولا يقول مثلاً، «أنا مسرع ولذلك أوقفت. هذا هو أول ردّ فعل يتلقونه. وكأن كل من يوقفونه هو من خلفية لبنانية بالضرورة!».

وغالبًا ما تسمع: «إنّكم تستهدفوننا بالمضايقات... إنّنا أو... إلخ.». «ولكنّها ليست مضايقات، نحن نقوم بعملنا الذي علينا القيام به» (بن، ٩ تموز ١٩٩٩).

وعندما نسأل رجال الشرطة عما يعتبره الشباب بانه مضايقة يكون الردّ :
«آه... إذا تلقيت معلومات ما حول سيارة محدّدة... تعترض تلك السيارة بالطبع. تفتشها، وتجمع المعلومات الشخصية عنهم، وتتحدث إليهم. حسنًا، لماذا أوقفتنا وتتعمد مضايقتنا؟ إنّنا لم نرتكب أي خطأ!...». وهكذا، يخبرون محيطهم بأنّه كنا نعبر الشارع بسيارتنا، هذا ما استحقينا من أجل كل ما حصل» (بن، ٩ تموز ١٩٩٩).

وزوّدنا أحد رجال الشرطة بالمثل التالي، عن كيفية استهداف سيارة من نوع ما:

«لبعض الوقت استهدفت سيارات تويوتا - تاراغو، لأنّها كانت تستخدم لاقتحام المحلات. ولهذا السبب إذا كنت تقود السيارة المعنية كائنًا من كنت، وفي أي مكان كنت وبغض النظر عن لون السيارة أو السنة التي أنتجت فيها سيتم اعتراضك بلا شك. وسيتم التحقق من شخصك ومن أرقام السيارة... إلخ. لتبيان فيما لو كانت السيارة مسروقة. ولأنّه في ذلك الوقت كان الكثيرون منهم يرتكبون جرائم اقتحام للمحلات بواسطة تلك السيارة. وكانوا يوصفون بأنّهم شرق أوسطيون، وعرب ضخام الأجسام» (موظف ارتباط اثني في مخفر الشرطة، ٩٩/٦/٢٢).

يصف العديد من رجال الشرطة حادثة اطلاق النار على مخفر لاكمبا بظاهرة «اطلاق النار من السيارات المتحركة»، وهذا وصف ينطلق عادة على العصابات في شمال اميركا. والمقصود من ذلك، إذا ما حدث أنّ مجموعة من الفتية اللبنانيين، صادف مرورهم في أحد الشوارع، في الوقت الذي أوقف البوليس واحدًا من أبناء جلدتهم يستنفرون مستخدمين هواتفهم النقالة، أعدادًا كبيرة من الأصدقاء والأقرباء، الذين ما يلبثوا أن يحيطوا برجال الشرطة، ويحاولوا إعاقة عملهم. وبعضهم يطوف الشارع بسيارته موزعًا «شتائمه يمنة ويسرة مستهزئًا برجال الشرطة». وسرعان ما تكتمل الصورة برجل شرطة محاط بعدد من السيارات، هكذا اضافة الى التضامن العائلي البارز، نرى في هذا التصرف تحدى ذكوري بارز المعالم.

وتقول ليندا الشرطية في هذا المجال : «أتصور بأنّهم يحسون بمتعة ما بارتكابهم للمخالفات، وبتوقيفهم من قبل الشرطة، وخاصة بالنسبة لمن هم على شاكلتي، أنا صغيرة الحجم وهم غالبًا ضخام البنية... وهكذا أعتقد بأنّهم يستمتعون بذلك. بأقل من خمس دقائق يتجمع ما بين ثلاثين إلى أربعين من أصدقائهم» (٩ تموز ١٩٩٩).

السائل: هل مررت بهذه التجربة؟

ليندا: «نعم. كنا في إحدى الليالي على مقربة من سينما هويتس في بانكستاون، وكنت برفقة زميل لي. وإذ كنا نحن الاثنين نتحدث إلى مجموعة من الشرق أوسطيين يربو عددها على العشرين شخصًا، قال لي أحدهم: أتراهنين بأنّ هذا المكان في متناولي، أكثر ممّا هو في متناولك... فأجبته إنّ الشرطة في كل مكان. ويمكنهم المجيء بسرعة. قال: سأريك، مستخدمًا هاتفه النقال. وبأقل من خمس دقائق كنّا محاطين بأكثر من ٣٠ إلى ٤٠ يافعًا، ولو أرادوا فعل أي شيء لفعلوه. لقد كنّا محظوظين تلك الليلة لأنّهم كانوا واعين» (٩ تموز ١٩٩٩).

والمفارقة هنا، أنّ رجال الشرطة والشباب يتشاركون في استخدام سياسة الإسناد التنافسي. تعتمد بعض جماعات الشبيبة اللبنانية، الذين قابلناهم وسألناهم عن مشاجراتهم في أحد أندية كرة القدم على النهج نفسه. قال محمد: «كنت

على وشك الدخول في عراك مع شاب إيطالي داخل النادي، وكان قادرًا على استدعاء الدعم من اصدقائه، ولم أكن كذلك. ولكن عندما رأيت أصدقائي في الخارج، وكان أحدهم على درجة من البأس رجعت وفتشت عن الإيطالي فلم أجده!».

كما بالنسبة للشبيبة في صراعاتهم للسيطرة على المناطق والنفوذ،كذلك من المهم بالنسبة لرجال الشرطة إثبات سيطرتهم في منطقة بانكستاون والإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام.

عبّر دون (٩/٧/٩٩) عن أسفه بـ«أنّ الإعلام ضخّم القضية لإظهارنا بمظهر العاجزين عن ضبط الشوارع، ولكنّنا في الحقيقة نجحنا.. كانت تلك مسألة شرف بالنسبة لي. ولم تكن وسائل الإعلام منصفة على الإطلاق بتصويرنا خائفين من «العصابات اللبنانية». مع العلم أنّ الإعلام سلّط الضوء أيضًا على الجالية اللبنانية بأنّها المسؤولة، وأعرف بأنّ البعض في أوساط الجالية كانوا يطالبوننا بالاعتذار. ولا أعتقد بأنّ علينا القيام بذلك. لأنّني، وبحسب ما أعرف، كانوا على الأرجح هم المسؤولين، وأعتقد أنّ ٩٠٪ من الشباب الذين يُحتك بهم في الشوارع هم مجرمون».

إنّ هذا التجريم لجالية بكاملها، وردود الفعل الإثنية على سياسة اللوم سوف يتم تناولها في الفصل السابع من هذا الكتاب. ويكفي القول بأنّ حلول دون الايهامية على طريقة «نريد القليل من اللبنانيين هنا» كما يلفت غسان الحاج (١٩٩٨)، هي غير قابلة للتحقيق على الارجح.

الفصل السابع

سياسات الجالية

كما أوجزنا في الفصل الأول، كان هناك إجماع مبدئي غاضب عبّرت عنه الجمعيات والروابط الناطقة بالعربية في سيدني، بالنسبة للصياغة التي قدّم الإعلام بواسطتها أحداث ١٩٩٨، وبالنسبة لمواقف زعماء الولاية السياسيين؛ وعلى كل حال، ما أسرع ما تداعت تلك الوحدة الإثنية تحت ثقل الخلافات، الناشبة بين العديد من جماعات الجالية الناطقة بالعربية. سنحاول في هذا الفصل استكشاف تعقيدات وتناقضات التوجيهات السياسية للجالية وردود الفعل على ذلك، بالاستناد الى مقابلات مع زعماء الجالية، الذين تمّ التعريف بهم، ومع أفراد من الأهالي وعاملين إجتماعيين (أعطوا أسماء مستعارة) في اوساط الجالية الناطقة بالعربية في جنوب غرب سيدني. ومن ناحية، لقد تم استنفار فكرة «الجالية اللبنانية» - وهي في هذه الحالة الجالية الضحية - للتعامل مع ما فهم بأنّه هجوم منظم من قبل الإعلام، وسياسات عرقنة المشكلات الإجتماعية (كجريمة الشباب). ومن ناحية ثانية، ان فكرة الجالية الموحدة تسطّح الطبيعة المعقدة للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقومية والثقافية والدينية الرائجة بين اعضائها وبين المجموعات الناطقة بالعربية في استراليا. هذه المفارقة لا تعكس بعض مشكلات بناء هوية الجالية حول الإثنية فقط، بل تقول الكثير عن سياسات الجالية داخل التعدّدية الثقافية التي نمت في أستراليا.

وجدت جمعيات الجالية اللبنانية نفسها بين فكيّ كماشة: فهي من ناحية تسعى لتمثيل كتلة اجتماعية محددة، ومن ناحية ثانية، فهي مطالبة لجهة قياداتها بالارتباط والتنسيق مع الحكومة السائدة التي بدورها تفضل القيادات ذات الصفة التمثيلية العريضة لجاليتها. وقد تمّ تجنيد «زعامات اثنية» باسم حرب الجالية اللبنانية ضد العنصرية، ولكن خلال صراعها ضدّ العنصرية تبدت طبيعتها النزاعية والتنافس فيما بينها لاكتساب شرعيتها القيادية. وليس زعماء الجالية فقط من وقعوا في هذا المطب، بل كذلك الناس العاديون، الذين وجدوا أنفسهم مهمشين مرتين، مرة بأن تتكلم الزعامات باسمهم ومرة ومرة بتحويلهم الى مجرد موضوع للتحدث عنه.

على وشك الدخول في عراك مع شاب إيطالي داخل النادي، وكان قادرًا على استدعاء الدعم من اصدقائه، ولم أكن كذلك. ولكن عندما رأيت أصدقائي في الخارج، وكان أحدهم على درجة من البأس رجعت وفتشت عن الإيطالي فلم أجده!».

كما بالنسبة للشبيبة في صراعاتهم للسيطرة على المناطق والنفوذ،كذلك من المهم بالنسبة لرجال الشرطة إثبات سيطرتهم في منطقة بانكستاون والإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام.

عبّر دون (٩٩/٧/٩) عن أسفه بـ«أنّ الإعلام ضخّم القضية لإظهارنا بمظهر العاجزين عن ضبط الشوارع، ولكنّنا في الحقيقة نجحنا.. كانت تلك مسألة شرف بالنسبة لي. ولم تكن وسائل الإعلام منصفة على الإطلاق بتصويرنا خائفين من «العصابات اللبنانية». مع العلم أنّ الإعلام سلّط الضوء أيضًا على الجالية اللبنانية بأنّها المسؤولة، وأعرف بأنّ البعض في أوساط الجالية كانوا يطالبوننا بالاعتذار. ولا أعتقد بأنّ علينا القيام بذلك. لأنّني، وبحسب ما أعرف، كانوا على الأرجح هم المسؤولين، وأعتقد أنّ ٩٠٪ من الشباب الذين يُحتك بهم في الشوارع هم مجرمون».

إنّ هذا التجريم لجالية بكاملها، وردود الفعل الإثنية على سياسة اللوم سوف يتم تناولها في الفصل السابع من هذا الكتاب. ويكفي القول بأنّ حلول دون الايهامية على طريقة «نريد القليل من اللبنانيين هنا» كما يلفت غسان الحاج (١٩٩٨)، هي غير قابلة للتحقيق على الارجح.

الفصل السابع

سياسات الجالية

كما أوجزنا في الفصل الأول، كان هناك إجماع مبدئي غاضب عبّرت عنه الجمعيات والروابط الناطقة بالعربية في سيدني، بالنسبة للصياغة التي قدّم الإعلام بواسطتها أحداث ١٩٩٨، وبالنسبة لمواقف زعماء الولاية السياسيين؛ وعلى كل حال، ما أسرع ما تداعت تلك الوحدة الإثنية تحت ثقل الخلافات، الناشبة بين العديد من جماعات الجالية الناطقة بالعربية. سنحاول في هذا الفصل استكشاف تعقيدات وتناقضات التوجيهات السياسية للجالية وردود الفعل على ذلك، بالاستناد الى مقابلات مع زعماء الجالية، الذين تمّ التعريف بهم، ومع أفراد من الأهالي وعاملين إجتماعيين (أعطوا أسماء مستعارة) في اوساط الجالية الناطقة بالعربية في جنوب غرب سيدني. ومن ناحية، لقد تم استنفار فكرة «الجالية اللبنانية» - وهي في هذه الحالة الجالية الضحية - للتعامل مع ما فهم بأنّه هجوم منظم من قبل الإعلام، وسياسات عرقنة المشكلات الإجتماعية (كجريمة الشباب). ومن ناحية ثانية، ان فكرة الجالية الموحدة تسطّح الطبيعة المعقدة للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقومية والثقافية والدينية الرائجة بين اعضائها وبين المجموعات الناطقة بالعربية في استراليا. هذه المفارقة لا تعكس بعض مشكلات بناء هوية الجالية حول الإثنية فقط، بل تقول الكثير عن سياسات الجالية داخل التعدّدية الثقافية التي نمت في أستراليا.

وجدت جمعيات الجالية اللبنانية نفسها بين فكيّ كماشة: فهي من ناحية تسعى لتمثيل كتلة اجتماعية محددة، ومن ناحية ثانية، فهي مطالبة لجهة قياداتها بالارتباط والتنسيق مع الحكومة السائدة التي بدورها تفضل القيادات ذات الصفة التمثيلية العريضة لجالياتها. وقد تمّ تجنيد «زعامات اثنية» باسم حرب الجالية اللبنانية ضد العنصرية، ولكن خلال صراعها ضدّ العنصرية تبدت طبيعتها النزاعية والتنافس فيما بينها لاكتساب شرعيتها القيادية. وليس زعماء الجالية فقط من وقعوا في هذا المطب، بل كذلك الناس العاديون، الذين وجدوا أنفسهم مهمشين مرتين، مرة بأن تتكلم الزعامات باسمهم ومرة ومرة بتحويلهم الى مجرد موضوع للتحدث عنه.

جالية المعاناة

إنّه لمن السهولة أن ننسى بأنّ عمليات العرقنة التي استعرضنا حتى الآن ليست عمليات من التمثلات الاعلامية المجردة وانما هي ذات مفاعيل مادية على حياة الناس. إنّ حادثتي إطلاق النار والطعن، وردود فعل الإعلام والسياسيين على ذلك، أتاحت الفرصة لأبناء الجالية العربية ليرفعوا الصوت عاليًا بالنسبة للتمييز الإثني. إن وراء وهم الجريمة الإثنية تكمن حقيقة العنصرية - وربما من دواعي السخرية ايضًا أن تكون تجارب التعرّض للاعتداء العنصري، والتهميش الإجتماعي، قد نمت إحساس بالتعاضد بين أبناء الجالية الناطقة بالعربية، واعطتهم بدورها شعورًا بالقوّة، لمقاومة مفاعيل تحويلهم إلى ضحايا.

ولا يعني ذلك بأي حال أنّ الكثيرين من أبناء الجالية العربية الذين قابلناهم لم يبدوا قلقهم الشديد بالنسبة للجريمة الشبابية، وعلى حدّ قول أنطوان الراهب رئيس الرابطة المارونية الكاثوليكية، أنّ الجرائم الأكثر إخافة، بالنسبة للجالية، هي التورّط بالمخدرات وسرقة السيارات.

جو بعيني، رئيس المجلس الإقليمي لأستراليا ونيوزيلاندا (فرع من الجامعة الثقافية اللبنانية)، أشار إلى المخدرات واستخدام السكاكين والمسدسات، في المشاجرات، كما أشار فاروق حديد رئيس الجمعية الإسلامية آنذاك إلى تعرّض البيوت للسرقة وخطف محافظ السيدات.

أمّا مصطفى علم الدين، رئيس مجلس الجالية اللبنانية في نيو ساوث ويلز، فقد ذكر أنّ كل الجاليات تعاني قلق الجريمة، «لأنّ لا حدود للجريمة.. ويمكن أن تحدث أينما كان». وكما أسلف - أنطوان الراهب - فـ«الإحصاءات بحسب علمي لا تعكس أنّ جاليتنا متورّطة أكثر من باقي الجاليات». وتوافق العمال الاجتماعيون الذين قابلناهم على ان الجريمة وأشجانها ليس من شأن خاص، إنّها إرث مشترك، يتوزع على الكوريين والصينيين والفيتناميين والعرب والمجتمع بشكل عام، ولا أحد في مأمن. ويقول لطيف، الموظف في مجلس الجالية (ومجال عمله السجناء الشباب)، بأنّ ارتفاع أعداد السجناء العرب في السجون لا يعني بالضرورة أنّ الكثيرين منهم قد ارتكبوا جرائم خطيرة، «حيث ينحصر معظم الجرائم في المخدرات والسرقة والعنف. وليس في أوساطهم ملوك مخدرات... إنّ معظم المجرمين الكبار هم من خلفية أنغلو - ساكسونية، ومن الجاليات الأخرى الناطقة بالانكليزية».

وقد عبّر الأهالي عن قلق واضح بالنسبة للجريمة، وقلائل منهم أشاروا إلى جماعة إثنية بحدّ ذاتها.

فاطمة، مسلمة شيعية، وأم لبنتين وصبي، كان هاجسها صغار السن، الذين على ما تسمع تورّطوا بالمخدرات تعاطيًا وتوزيعًا، وخصوصًا العاطلين عن العمل منهم.

هدى، كذلك مسلمة شيعية، موظفة بنك، حدّدت وبكل وضوح، «أنّه ليس هناك جماعة إثنية تشكّل مصدر قلق أو خوف بالنسبة لها شخصيًا».

في الوقت الذي أبدى كل من قابلناهم قلقًا حقيقيًا بالنسبة للجريمة التصرفات المنافية للنظم الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص المخدرات في أوساط الشباب، فقد رفضوا جميعهم أن تكون الجريمة مرتبطة بالاثنية. وبالفعل، فهم ينظرون إلى أنفسهم كضحايا، وليس كمرتكبين، تمامًا كما هي حال ذلك اليافع الذي نوقشت حالته في الفصل الخامس. ولقد تحدث من قابلناهم مطوّلاً عن تجربة تعرضهم لمواقف عنصرية، واعتبروا بأنّ الإعلام والتظهير السياسي لجرمية اللبنانيين، هما بمثابة مثل آخر على عنصرية متفشية.

ويعتقد أنطوان الراهب بأنّ «التغطية الإعلامية للأحداث المذكورة كانت منحازة بشكل كبير، بتركيزها على كون المجرمين هم لبنانيون أكثر من تركيزها على جرميتهم. كائنًا من كانوا». وبالنسبة له فأن هذه التغطية هي نموذجية قياسًا على طريقة الاعلام في تصوير الجالية الناطقة:

«يصفونهم بأنّهم مشاغبون ومجرمون، تلك هي صورة بائسة. ويضرب الإعلام صفحًا عن الإنجازات الكبيرة التي حققها أناس من الجالية العربية، بل هم على ما يبدو لا يضيعون فرصة لتحقير الجالية، ولإظهارها كجالية إجرامية، وكمواطنين من الدرجة الثانية. وبنتيجة هكذا تغطية إعلامية ولهذا السبب، فإنّ المجتمع الأسترالي قد كوّن صورة سيئة عن الجالية الناطقة بالعربية».

جو بعيني كان أكثر غضبًا في انتقاده: «أنا أنتمي إلى مجتمع من المفترض أنّه متعدّد الثقافات، ويمتلك إعلامًا من المفترض أن يدعم التعدّدية الثقافية، ولكن عندما أتى امتحان دعمهم لتلك التعدّدية، لم يظهروا أيّ تسامح تجاه الجالية العربية، بل وعلى ما يبدو هلّلوا لسنوح الفرصة المناسبة، وشهروا مسدساتهم وبدأوا بإطلاق النار مستهدفين الجالية».

ويعتقد مصطفى علم الدين بأنّ الصحافة استغلت الموقف أبشع استغلال لمصالحها التجارية الخاصة، وكانت على الدوام تجانب الحقيقة. ويرى فاروق حديد، من جهته، بأنّ الإعلام ساهم بصناعة وإدارة وتوجيه مثل تلك الأحداث، وأظهرها بصورة سلبية، ووسم الجالية بالجريمة. ولا شك أن تغطيتهم الإعلامية كانت منحازة وغير منصفة. وأضاف: «لم يكن الإعلام وحده هو الذي حولنا الى ضحايا، بل وشارك رئيس وزراء الولاية في ذلك، في الوقت الذي كان مفترضًا منه تمثيلنا والدفاع عنّا - وبدلاً من ذلك نعتنا بـ«العصابات اللبنانية» وأسلوبه ذاك في التجريم أظهرنا في الحقيقة بصورة سيئة للغاية...». وحمّل فاروق حديد مسؤولية حماية الجالية من الهجمات العنصرية للسياسيين جميعًا.

وانتقد زعماء آخرون المعالجة السياسية للحالة، بحيث شجب جو بعيني نشر

تقرير مفوض الشرطة على الملأ، ذلك التقرير القائل بأنّ «العصابات اللبنانية» كانت متورّطة في الحادثتين؛ واتهم السيد كار بأنه كان يتلاعب بزعماء الجالية عندما طلب منهم الاجتماع به. «لا يمكن الإعتداء على الجالية بالإهانات والأذى بدون دفع ثمن لذلك، ليس لأحد الحق بأن يهاجم شريحة إجتماعية، ويتسبب بالضرر الحاصل بالنتيجة داخل تلك الشريحة. هناك ٣٠٠.٠٠٠ لبناني يعيشون في الولاية، وعلينا أن نعيش، بسلام وتناغم، مع جميع الأستراليين كانت ملاحظات السيد كار لا يخدم تعايشنا في هذه البلاد».

واستعاد معظم زعماء الجالية حكايات عن أشكال الأذى، التي تعرّض لها العديد في أوساط الجالية، بنتيجة لتغطية الإعلام لتلك الأحداث. وأشار أنطوان الراهب إلى تلامذة تعرّضوا للإهانة والتجريح، لأنّهم كانوا من خلفية لبنانية أو عربية، وبالتالي تمّت تسميتهم بالعصابات والمجرمين. وعلّق جو بعيني على أصحاب المحلات التجارية، وكيف أنّ زبائنهم توقفوا عن التبضع في محلاتهم لأنّهم لبنانيون. «هناك أناس أبرياء، ويقع هذا التخريب على مسؤولية التغطية الإعلامية».

وأشار فاروق حديد إلى أنّ التغطية الإعلامية كانت هستيرية، واستثارت تعليقات حادّة بواسطة مكالمات هاتفية مهدّدة. «لقد تلقينا الكثير من المكالمات في المسجد وفي مكتب الرعاية الإجتماعية، أفصح المتصلون عن نيّتهم بأنهم يريدون تفجير المسجد والمكاتب الموجودة حوله، الأمر الذي استدعى تأمين حراسة وعلى مدار الساعة. ونعرف حوادث عن نساء كثيرات نزع حجابهن عنوة، وبُصق في وجوههن، نواجه مشاكل كثيرة حول كيفية الدفاع عن أنفسنا».

إنّ الإحساس بتحويل الجالية إلى ضحية، عبّر عنه أربعة من العاملين الإجتماعيين بشكل أكثر وضوحًا. فماهر، الذي يعمل في شؤون الشباب موظفًا لدى الجمعية الإسلامية اللبنانية، ويدير أحد مراكز خدماتها في المنطقة، ويزور المدارس لإرشاد ونصح التلامذة المحتمل فشلهم بسبب مشكلات الإنضباط المدرسي. ومن مهامه أيضًا العمل كوسيط بين الشرطة واليافعين في المنطقة، بتجواله في الشوارع بهدف نصح وإرشاد الشباب، قال إنّ الحملة الإعلامية كرّست الإنطباع بأنّ كل لبناني هو بالضرورة عضو في عصابة. هل تعلم مدى الصعوبات التي يعانيها الشباب هذه الأيام للحصول على عمل؟ لقد تلوّث إسمهم!». ويرى ماهر أنّ الإعلام يقسم الأستراليين ويفرّقهم واضعًا كل شريحة منهم في مكان يبعد عن الآخر، «وبالنسبة لي لا أعتبر ذلك تطهيرًا إثنيًا بل فصلاً إثنيًا، أنت تعرف مسبقًا من تجمّع قطيع البقر... أيّ البقرات في طريقها إلى المسلخ. لا أعتقد بأنّ ذلك منصف على الإطلاق، لأنّ هؤلاء الأولاد كلهم أستراليون». كما أنّ الإعلام صوّر اللبنانيين والعرب كأناس قادمين من بلدان تشتعل فيها الحروب واصطحبوا معهم كل مشكلات الحرب والإرهاب».

ويعقّب لطيف: «إنّ الإعلام يريد جزر الجالية، إنّها حملة بلا رحمة... يتجاهلون كل الحساسيات الثقافية، والأحاسيس الإنسانية... إنّهم يتجاهلون كل قضايا العنصرية - التي تقدّم المبرر للأستراليين الأنغلو - ساكسون لإيذاء اللبنانيين - هذا ما حدث بالضبط أثناء حرب الخليج. وبنتيجة تلك التغطية، تعرّض الكثيرون من أبناء الجالية للأذى في كل مكان... ولم يجرّب أيّ من السياسيين التدخل في الأمر. كنّا نعوّل على السيد كار ونتوقع تدخله! ولكن للأسف... ارتكب أكبر أغلاطه بتسمية العصابات بالعصابات اللبنانية». ويعتقد لطيف أيضًا أنّه وبسبب الحملة تلك «تكوّنت قناعة إجتماعية واسعة بأنّ اللبنانيين ليسوا أكثر من عاطلين عن العمل. لا هدف لهم إلاّ تأليف العصابات، والتورّط بأعمال السرقة والقتل والمخدرات».

ويضيف حميد - الموظف لدى الجمعية اللبنانية الإسلامية - بعدًا آخر للموضوع، إذ يقول: «على الرغم من التصوّر العام بأنّ الحملة لوّثت سمعة المتحدّرين من خلفيات ناطقة بالعربية، فقد استهدفت أيضًا المسلمين». وهو يعتقد أيضًا بأنّ تعبير «عصابات لبنانية» تمّ فهمه من قبل الإعلام كـ«عصابات إسلامية»، وأول ما تمّ استهدافه كان المسجد، «أتوا يريدون مقابلات مع الزعماء المسلمين أمام المسجد، وأعضاء الجالية الإسلامية، كل ذلك كوّن لديَّ الانطباع بأنّهم كانوا يستهدفون المسلمين اللبنانيين بوجه خاص».

وهند - الموظفة لدى مجلس الجاليات العربية الأسترالية - وصفت الحملة بأنّها تنضح بالعنصرية، وأشارت إلى كيفية استخدام الإعلام لصورة العربي «القذر»: «عندما انقلب بعض زعماء الجالية على السيد كار، ابرز الاعلام له صورة يبدو من خلالها أنيقًا وحليقًا... إلخ. وعلى الجانب الآخر من الصفحة، صورة رأسية للشيخ الهلالي أظهرته غير حليق، ولا يبهج الناظر على أية حال... وهكذا «تذاكوا» بإخراج الأسترالي الأبيض النظيف بإزاء العربي القذر. وكل الهدف من ذلك هو إخراج العربي كإرهابي قذر... يستحق كل ما أحاق به، هذه هي الصورة التي طبعوها في أذهان «البشر». ليس هناك شيء يمكن تسميته بالعصابات اللبنانية، كانوا يدعمون ذهنية «الغيتو» بأنّ اللبنانيين مثلهم مثل غيرهم من الجماعات الإثنية، يبنون محيطهم، وبيئتهم، والتي ستزعزع وتشوّش صورة أستراليا البيضاء... وهكذا كانوا يضعون الكرة في ملاعب الآخرين».

وثمة قصص مشابهة نقلت بواسطة الأهالي الذين تمّت مقابلتهم:

هدى، رأت أنّ التغطية الإعلامية لما سمّي بـ«العصابات اللبنانية» كانت مذلّة؛ ووصفت ملاحظات السيد كار بالعنصرية: «منطقة عزلنا كجماعة...». وأضافت: «إنّ المرتكبين ليسوا صبية لبنانيين فقط، بل هم كذلك أستراليون، ويقومون بالأعمال نفسها».

صونيا، مسيحية مارونية (متزوجة من أرثوذكسي)، تقول: «لقد وقع خيار الإعلام على الجالية اللبنانية. إنّ كل ما يفعله الأنغلو الذي يملك قليلاً من المال

تقرير مفوض الشرطة على الملأ، ذلك التقرير القائل بأنّ «العصابات اللبنانية» كانت متورّطة في الحادثتين؛ واتهم السيد كار بأنّه كان يتلاعب بزعماء الجالية عندما طلب منهم الاجتماع به. «لا يمكن الإعتداء على الجالية بالإهانات والأذى بدون دفع ثمن لذلك، ليس لأحد الحق بأن يهاجم شريحة إجتماعية، ويتسبب بالضرر الحاصل بالنتيجة داخل تلك الشريحة. هناك ٣٠٠.٠٠٠ لبناني يعيشون في الولاية، وعلينا أن نعيش، بسلام وتناغم، مع جميع الأستراليين كانت ملاحظات السيد كار لا يخدم تعايشنا في هذه البلاد».

واستعاد معظم زعماء الجالية حكايات عن أشكال الأذى، التي تعرّض لها العديد في أوساط الجالية، بنتيجة لتغطية الإعلام لتلك الأحداث. وأشار أنطوان الراهب إلى تلامذة تعرّضوا للإهانة والتجريح، لأنّهم كانوا من خلفية لبنانية أو عربية، وبالتالي تمّت تسميتهم بالعصابات والمجرمين. وعلّق جو بعيني على أصحاب المحلات التجارية، وكيف أنّ زبائنهم توقفوا عن التبضع في محلاتهم لأنّهم لبنانيون. «هناك أناس أبرياء، ويقع هذا التخريب على مسؤولية التغطية الإعلامية».

وأشار فاروق حديد إلى أنّ التغطية الإعلامية كانت هستيرية، واستثارت تعليقات حادّة بواسطة مكالمات هاتفية مهدّدة. «لقد تلقينا الكثير من المكالمات في المسجد وفي مكتب الرعاية الإجتماعية، أفصح المتصلون عن نيّتهم بأنّهم يريدون تفجير المسجد والمكاتب الموجودة حوله، الأمر الذي استدعى تأمين حراسة وعلى مدار الساعة. ونعرف حوادث عن نساء كثيرات نزع حجابهن عنوة، وبُصق في وجوههن، نواجه مشاكل كثيرة حول كيفية الدفاع عن أنفسنا».

إنّ الإحساس بتحويل الجالية إلى ضحية، عبّر عنه أربعة من العاملين الإجتماعيين بشكل أكثر وضوحًا. فماهر، الذي يعمل في شؤون الشباب موظفًا لدى الجمعية الإسلامية اللبنانية، ويدير أحد مراكز خدماتها في المنطقة، ويزور المدارس لإرشاد ونصح التلامذة المحتمل فشلهم بسبب مشكلات الإنضباط المدرسي. ومن مهامه أيضًا العمل كوسيط بين الشرطة واليافعين في المنطقة، بتجواله في الشوارع بهدف نصح وإرشاد الشباب، قال إنّ الحملة الإعلامية كرّست الإنطباع بأنّ كل لبناني هو بالضرورة عضو في عصابة. هل تعلم مدى الصعوبات التي يعانيها الشباب هذه الأيام للحصول على عمل؟ لقد تلوّث إسمهم!». ويرى ماهر أنّ الإعلام يقسم الأستراليين ويفرّقهم واضعًا كل شريحة منهم في مكان يبعد عن الآخر، «وبالنسبة لي لا أعتبر ذلك تطهيرًا إثنيًا بل فصلاً إثنيًا، أنت تعرف مسبقًا من تجمّع قطيع البقر... أيّ البقرات في طريقها إلى المسلخ. لا أعتقد بأنّ ذلك منصف على الإطلاق، لأنّ هؤلاء الأولاد كلهم أستراليون». كما أنّ الإعلام صوّر اللبنانيين والعرب كأناس قادمين من بلدان تشتعل فيها الحروب واصطحبوا معهم كل مشكلات الحرب والإرهاب».

ويعقّب لطيف: «إنّ الإعلام يريد جزر الجالية، إنّها حملة بلا رحمة... يتجاهلون كل الحساسيات الثقافية، والأحاسيس الإنسانية... إنّهم يتجاهلون كل قضايا العنصرية – التي تقدّم المبرر للأستراليين الأنغلو – ساكسون لإيذاء اللبنانيين – هذا ما حدث بالضبط أثناء حرب الخليج. وبنتيجة تلك التغطية، تعرّض الكثيرون من أبناء الجالية للأذى في كل مكان... ولم يجرّب أيّ من السياسيين التدخل في الأمر. كنّا نعوّل على السيد كار ونتوقع تدخله! ولكن للأسف... ارتكب أكبر أغلاطه بتسمية العصابات بالعصابات اللبنانية». ويعتقد لطيف أيضًا أنّه وبسبب الحملة تلك «تكوّنت قناعة إجتماعية واسعة بأنّ اللبنانيين ليسوا أكثر من عاطلين عن العمل. لا هدف لهم إلاّ تأليف العصابات، والتورّط بأعمال السرقة والقتل والمخدرات».

ويضيف حميد – الموظف لدى الجمعية اللبنانية الإسلامية – بعدًا آخر للموضوع، إذ يقول: «على الرغم من التصوّر العام بأنّ الحملة لوّثت سمعة المتحدّرين من خلفيات ناطقة بالعربية، فقد استهدفت أيضًا المسلمين». وهو يعتقد أيضًا بأنّ تعبير «عصابات لبنانية» تمّ فهمه من قبل الإعلام كـ«عصابات إسلامية»، وأول ما تمّ استهدافه كان المسجد، «أتوا يريدون مقابلات مع الزعماء المسلمين أمام المسجد، وأعضاء الجالية الإسلامية، كل ذلك كوّن لديَّ الانطباع بأنّهم كانوا يستهدفون المسلمين اللبنانيين بوجه خاص».

وهند – الموظفة لدى مجلس الجاليات العربية الأسترالية – وصفت الحملة بأنّها تنضح بالعنصرية، وأشارت إلى كيفية استخدام الإعلام لصورة العربي «القذر»: «عندما انقلب بعض زعماء الجالية على السيد كار، ابرز الاعلام له صورة يبدو من خلالها أنيقًا وحليقًا... إلخ. وعلى الجانب الآخر من الصفحة، صورة رأسية للشيخ الهلالي أظهرته غير حليق، ولا يبهج الناظر على أية حال... وهكذا «تذاكوا» بإخراج الأسترالي الأبيض النظيف بإزاء العربي القذر. وكل الهدف من ذلك هو إخراج العربي كإرهابي قذر... يستحق كل ما أحاق به، هذه هي الصورة التي طبعوها في أذهان «البشر». ليس هناك شيء يمكن تسميته بالعصابات اللبنانية، كانوا يدعمون ذهنية «الغيتو» بأنّ اللبنانيين مثلهم مثل غيرهم من الجماعات الإثنية، يبنون محيطهم، وبيئتهم، والتي ستزعزع وتشوّش صورة أستراليا البيضاء... وهكذا كانوا يضعون الكرة في ملاعب الآخرين».

وثمة قصص مشابهة نقلت بواسطة الأهالي الذين تمّت مقابلتهم:

هدى، رأت أنّ التغطية الإعلامية لما سمّي بـ«العصابات اللبنانية» كانت مذلّة؛ ووصفت ملاحظات السيد كار بالعنصرية: «منطقه عزلنا كجماعة...». وأضافت: «إنّ المرتكبين ليسوا صبية لبنانيين فقط، بل هم كذلك أستراليون، ويقومون بالأعمال نفسها».

صونيا، مسيحية مارونية (متزوجة من أرثوذكسي)، تقول: «لقد وقع خيار الإعلام على الجالية اللبنانية. إنّ كل ما يفعله الأنغلو الذي يملك قليلاً من المال

مقبول بالضرورة، على خلاف من هم من أمثالي، والذين قاموا بالكثير من الأعمال الجيدة لا يأتي الاعلام على ذكرهم. إنّ ذلك ليس منصفًا على الاطلاق». وتشعر فاطمة في الوقت نفسه بأنّ الجالية قد حوّلت إلى ضحية، «لقد تمّ استهدافنا. إنّ هناك الكثير من اللبنانيين العصاميين، الذين يعملون بجد، ويدفعون الضرائب مثلي ومثلك، وهم أناس طيبون جدًا». وتعتقد جورجيت (مسيحية أرثوذكسية)، بـ«أنّ تسمية مرتكبي جريمة الطعن وإطلاق النار كان معيبًا جدًا بالنسبة للجالية»، معيدة ما اعتبره اليافعون مهمّة الدفاع عن شرفهم، وبحسب رأي أحد العاملين في مصلحة القطار، من خلفية شيعية (وزوج فاطمة)، فأنّ في ذلك «تشويهًا لسمعة الكثيرين».

وبحسب طوني (الأرثوذكسي)، صاحب دكان: «إنّ الإعلام سلّط الأضواء على ما يسمّونه النشاطات الإجرامية داخل الجالية اللبنانية، وضربوا صفحًا عن جرائم الآخرين. كان من الخطأ إتهام جالية بأكملها، بسبب شخص واحد أو عدة أشخاص. كنت غاضبًا جدًا لأنني من خلفية لبنانية ولست مجرمًا، وأعتبر نفسي مواطنًا صالحًا». وحبيب (المسلم السنّي)، والذي تنقّل بين لبنان وأستراليا عددًا من المرات، في الخمسين من العمر متطوّع في مكتب الخدمات الإجتماعية للجمعية الإسلامية اللبنانية. وهو في الوقت الحاضر عاطل عن العمل بسبب حادث تعرض له: «إنّه من الخطأ أن نقول إنّ فلانًا قام بكذا... وهو من جالية كذا... لأنّه بالنهاية أسترالي».

ومنذر (المسلم الشيعي)، الذي يعمل في مصلحة القطارات أيضًا، وأب لخمسة أولاد، اتهم الإعلام بتصويره اللبنانيين والعرب بأنّهم ليسوا بشرًا، وهم من خارج هذا الكوكب، ويتم التعاطي معهم على أساس خلفيتهم كلبنانيين مجرمين. «وكأنّهم قادمون من الأدغال وغير متحضرين. بهذه الطريقة يتعامل الإعلام مع اللبنانيين». وقلق طوني الكبير كان نابعًا من محاولات عزل الجالية عن المجتمع الأسترالي العريض، ومساوقة الجريمة مع الإثنية: «نحن نعيش في أستراليا، ونحن أستراليون، لسنا لبنانيين أو كوريين... أو غير ذلك». وحبيب يريد دفع الأمور إلى مداها الأقصى «بمقاضاة بوب كار».

ويعتقد منذر بأنّه، فيما لو استمرّ بوب كار في حملته على الجالية، «ما على كل أولئك الذين لا صوت لهم إلاّ مغادرة البلاد».

إنّ معاناة هؤلاء الأهالي بتحويلهم إلى ضحايا للتمييز العنصري، ليست محصورة بتصوير الإعلام لهم، أو بتصريحات السياسيين فقط، ولكن فهمهم لأساليب الشرطة أثناء تأدية واجباتها كان يحتل المركز في حالة إحساسهم بأنّ عملية تحويلهم إلى ضحايا في المجتمع الأسترالي تجري على قدم وساق.

ويعتقد جوزيف، موظف متقاعد في مصلحة القطارات، ومتزوج من امرأة من

خلفية أنغلو – أسترالية، بأنّ الإعلام «قد حوّل الجالية إلى «بعبع» بعين الشرطة والحكومة، وكل الآخرين، وكان لذلك تبعات خطيرة».

وقالت هند بـ«أنّ قائد الشرطة المحلّي أبلغ المنظمة التي تعمل فيها بأنّ اللبنانيين مستهدفون. وكان ذلك باعثًا على التوتر بالنسبة لها. إنّه لأسلوب قاس ما تستخدمه الشرطة في تعاطيها مع الناطقين بالعربية. ذلك الأسلوب الذي جرّم سلوكيات الشباب العادية بحيث بدا مقتصرًا على استفزاز الشباب لدفعهم للقيام بأعمال تتيح للشرطة فرصة توقيفهم، علمًا بأنّ معظم الحالات التي رأينا لم تكن أكثر من طيش صبية لا أكثر ولا أقل، ثمّ وماذا إذا كانوا يلبسون نايكي وأديداس؟ إنّ ذلك لن يحوّلهم إلى مجرمين. ولكنّهم يصبحون كذلك في عيون الشرطة، بحيث تتحوّل وظيفة هؤلاء إلى مجرّد ملاحقة الشبيبة لسبب أو لغير سبب».

وتعتقد جورجيت بأنّها لن تحصل على مساعدة رجال الشرطة، فيما لو تعرّضت لمشكلة ما، فقط لأنّها لبنانية. تقول: «وهذا ما حدث لي بالفعل. وليس بإمكاني الثقة برجال الشرطة بعد اليوم وخصوصًا بعد عدم تصديقهم لإفادة إبني» – الإفادة التي تتعلق بحادث ركل سيارة صديق إبنها بواسطة سائق أسترالي. وعبّرت عن حالة الإحساس بالغبن نتيجة لذلك: «يتم تحميل اللبنانيين مسؤولية كل شيء، أمّا إذا ما ارتكبت الجريمة بواسطة غير اللبنانيين فلا أحد ينبس ببنت شفة».

وحبيب بدوره، يرى بأنّ رد فعل الشرطة كان غير منصف من حيث درجة الإهتمام، «فيما لو قتل أحد رجال الشرطة أو كان على الأقل طرفًا في قضية ما، سيتم تعريف القاتل خلال ٢٤ ساعة فقط، على عكس ما يحدث فيما لو كانت الضحية من غير الأستراليين، حيث لن يتم كشف الجريمة أبدًا..» وردًا على مزاعم الشرطة بوجود جدار الصمت يضيف قائلاً: «لن تقول لي بأنّنا أناس لا نتكلم، ولا نتواصل مع رجال الشرطة، نريد أن نتواصل... ولكنكم لا تجعلوننا نحس بأنّنا أستراليون مثلكم».

ومنذر أيضًا لا يشك أبدًا بأنّ رجال الشرطة عندما يحتجزون أحد الناطقين بالعربية يسيئون له، وإذا لم يتعرّض للضرب خلف الأبواب المغلقة، فإنّهم يوجهون له الإهانات حول خلفيته، وهذا ما يسهم في خلق حالة من الحقد تستوجب ردود فعل عدائية من قبل اليافعين. وبحسب منذر أيضًا (الموظف السابق في مصلحة القطار) بروايته لبعض مشاهداته، في المحطة التي كان يعمل فيها: «يبدو أنّ رجال الشرطة في حالات كثيرة يكونون في حاجة إلى ما يفعلونه، لذا يقتربون من الصبية المتواجدين في المحطة، وتبدأ العملية... كلمة من هنا وملاحظة من هناك، وينتهي الأمر باقتياد الفتيان إلى مخفر الشرطة وتبدأ عملية التحقيق: – إلى أين أنتم ذاهبون؟ – لماذا أنتم واقفون هنا؟ – ما هي خلفياتكم؟ – هل لديكم

سوابق؟ – مستخدمين لغة نابية، وعلى درجة كبيرة من البذاءة والتحدّي.. وما أريد قوله: إنّ هؤلاء الصبية بغالبيتهم من مواليد أستراليا، فلماذا التركيز دائمًا على خلفياتهم؟».

وفضلاً عن التجربة المباشرة بالتعرّض للتمييز العنصري المؤسساتي، وصف الكثيرون في معرض ردودهم على أسئلتنا «الجراح الخفية للتمييز العنصري». لقد أشارت فاطمة إلى أنّ الاستعداء الذي يتعرّض له الناطقون بالعربية «كان بربريًا وفظًا في آن معًا». وعبّر عن الحالة نفسها تقريبًا جوزيف، الذي أشار بأنّ دأب زبائنه، أثناء عمله كسائق تاكسي، كان تذكيره دائمًا بمكانته «كغريب».« قال لي احدهم في سيارة التاكسي التي اقودها، ما هي جنسيتك، فأجبته بانني استرالي. واردف قائلاً ما عنيته هو ان اسألك عن البلد الذي اتيت منه، فقلت له لبنان، وانما جميع اولادي ولدوا في استراليا. فقال لي ولكن انت لا تزال «ووغ». وتعتقد جورجيت بأنّ الإعلام يلام على إثارة المشاعر الدينية، لأنّ ذلك قد يكون من مسببات العنصرية بين المسيحيين والمسلمين؛ «ويمكن أن تتحوّل تلك الإثارة إلى حرب... وهذا ما هو حاصل في المدارس. فمثلاً صديق إبني توقّف عن اللعب معه لأنّه مسيحي، وحصل ذلك بعد حادث لاكمبا مباشرة». وذكرت هدى العديد من المواقف التي تعرّضت لها في سوق بانكستاون، من قبل الموظفين الأمنيين ومن أحد سائقي الباص. ومثل هذه المواقف تستثير المشاعر الإثنية وتلهبها، «واذا ما استمرّت الأمور على هذه الحال، فلن يبقى خيار لهؤلاء الصبية إلاّ التمرّد، لأنّهم بالتالي بشر».

ومن الواضح أنّ صدقية الكثير من هذه القصص لا يمكن إثباتها وعلى أيّ حال، فإنّ الإحساس بالحرمان من الحقوق الطبيعية كان مصدرًا دائمًا للغضب. وكما عبّر حبيب «كما لو أنّنا لسنا بأستراليين، عيوننا ليست زرقاء، وشعرنا ليس أشقر اللون. لقد تعرّضنا للتعليقات بسبب ألوان شعورنا وبشراتنا الداكنة!». وبحسب ويربينر: «إنّ هذا الإحساس العميق بالعنصرية كان في أساس ما يمكن تسميته «جالية المعاناة». ومن هذا الإحساس بالضبط تستمد الجاليات المعرَّفة إثنيًا قوّتها وهويتها وإحساسها بالتهميش واللاعدالة.

وتعتقد ويربينر أنّ «جالية المعاناة» هي اساسًا من صناعة زعمائها. ولكن من الواضح أنّ أعضاء الجالية العاديين هم ايضًا منغمسون بصورة اساسية في عملية إنتاج الشعور بالوحدة المتأتية من المعاناة، وذلك بجعلهم من تجربة تهميشهم الأساس المنطقي لتحويلهم الى مجموعة محلية. وزيادة على ذلك، فإنّ «جالية المعاناة» شكّلت القواعد الأخلاقية والسياسية لتحدّي أولئك الذين يرون فيها السبب الحقيقي للمشكلة. وتماشيًا مع ما ذهب اليه الشباب الذين ناقشناهم في الفصل الخامس. فان ما نصادفه هنا هو ما أطلق عليه كاستيل تعبير«الهوية المقاومة» فلقد:

«... أنتجها أولئك الذين يشغلون مواقعًا ويعيشون ظروفًا قد قام منطق التسلط بالتقليل من قيمتها و/او تغييرها، بذلك يشيّد هؤلاء خنادق للمقاومة والصراع من اجل البقاء على قواعد ومبادئ تختلف عن او تتعارض مع تلك التي تسود في مؤسسات المجتمع» (١٩٩٧ ، ص ٨)

إنّ خلق الإحساس بالجماعة المتأتي من الإستبعاد، والموضّوع من الهوية المقاومة، ليس هو أكثر من استراتيجية دفاع مضادة لكل أشكال العنصرية. وفي سياق تفعيل تلك الهوية المقاومة، ينغمس اللاعبون فيما يسميه كاستيل «باستبعاد المستبعِدين بواسطة المستبعَدين»، والمستبعَدون في هذه الحالة هم المهاجرون اللبنانيون الذين عكسوا الأحكام المفروضة عليهم بواسطة الثقافة المهيمنة.

وبدلاً من قلب معادلة الإنقسام يتم تدشيم الحدود ما بين الهويتين. وهو ما يتساوق مع ما قاله العديدون ممّن قابلناهم بأنّ الفتية المرتكبين ليسوا لبنانيين بل أستراليين. وعمد زعماء الجالية والعاملون الإجتماعيون والأهالي إلى إلباس أولئك الذين ارتكبوا جريمة طعن إدوارد لي وجريمة إطلاق النار على مخفر لاكمبا الصبغة الأسترالية، لأنّ ذلك وفّر لهم فرصة عكس المنطق الإستبعادي للثقافة المهيمنة، ونكران حق المتهمين بالانتماء إلى هوية لبنانية شريفة وتنطوي علي جوهر ثابت.

وهكذا، فقد تمّ بناء الهوية المقاومة حول التجربة العنصرية بهدف الإستمرار في بيئة معادية، وشكّلت حالة الإحساس بالغبن تلك إرساء للمداميك الأولى في بنية الجاليات الناطقة بالعربية في أستراليا.

زعماء الجالية وجماهيرهم

مفهوم «الجالية» مليء بالاشكاليات النظرية. وكما تتضمن الملاحظات التي سبق ذكرها فانه بقدر ما يعمل المفهوم لاحتواء الانقسامات، فانه معرض للتصدع. وقد أظهر استحضار أحداث ١٩٨٩، ان الاجماع الذي شهدته الجالية الناطقة بالعربية لم يستمر طويلاً. وما جرى وقتئذٍ يظهر شيء من طبيعة العمل السياسي في وسط الجالية. إنّ تعريف من أطلقوا النار كلبنانيين بدون أية دلائل لم يكن محل شجب إمام مسجد لاكمبا فقط، بل أنّ الكثيرين غيره من الزعماء المسلمين والعرب شجبوا الهجوم محذرين من أنّ التكهنات التي تطال الإثنية لا تصبّ إلاّ في خانة تلويث سمعة الجالية وتوتير العلاقات بين الجماعات. وقد صرّح فاروق حديد رئيس الجمعية الإسلامية اللبنانية – آنذاك، بأنّه «يجب أولاً اعتقال المرتكبين قبل اعتبارهم لبنانيين سلفًا» («سيدني مورنينغ هيرالد»، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٩). «ومع تلطيخ سمعة الجالية تبدأ حملات التحامل والتنميط»، بحسب الناطق باسم مركز الجالية معن عبد الله («التلغراف»، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٩).

وعلى كل حال، لم ترفع الجالية صوتها بالشكوى مباشرة بعد الإتهامات التي وجهت اليها، وإنّما حصل ذلك بعد أن تلقّى زعماؤها دعوة للاجتماع برئيس وزراء ولاية نيوسوث ويلز بهدف الحصول على مساعدتهم لرجال الشرطة في تحقيقاتهم، وأثناء الإجتماع المذكور استغلت بعض الجمعيات الفرصة لتشتكي لرئيس الوزراء من إطلاق تسمية «اللبنانية» على العصابات.. فقط رئيس إحدى الجمعيات طلب منه أن يتراجع عن تصريحاته («الأستراليان»، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨). وبعد بضعة أيام فقط، تذمّر عدد من زعماء الجالية الذين حضروا الإجتماع المذكور بأنّ رئيس الوزراء لم يتعاط مع شكواهم بالجدية المطلوبة، وقيل لهم بأنّ الهدف الوحيد للاجتماع كان الحصول على تعاونهم لمساعدة الأجهزة الأمنية، وهذا ما كانت أكدته تقارير الصحافة أيضًا:

«ورغم أنّه طُلب من السيد بوب كار في الاجتماع أن يسحب تصريحاته، إلاّ أنّه، على عكس ذلك، خرج مع عشرة من زعماء الجالية باتفاق بأنّهم سيعملون مع المواطنين ورجال الأعمال والشرطة لكشف الذين أطلقوا النار على مخفر لاكمبا» («الدايلي تلغراف»، ٦ تشرين الثاني ١٩٩٨). كما نقل دايفد هامفري عن رئيس الوزراء قوله: «بنتيجة الإجتماع حصلنا على دعم الجالية لتحقيقات رجال الشرطة» («سيدني مورنينغ هيرالد»، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٨).

وبعد ذلك الإجتماع انقسم زعماء الجالية بتقييمهم لردود السيد كار. بعضهم كان مستاءً، لأنّه لم يتراجع عن تصريحاته، كما عبّرت عن ذلك جريدة «الدايلي تلغراف» (٧ تشرين الثاني ١٩٩٨) «إنّ تصريحات رئيس الوزراء أشعلت فتيل الخلافات داخل الجالية المصدعة بين مراكز القوى وداخلها (...)». ونقلت عن أحد المصادر «أنّ الجالية اللبنانية المحلية في حمأة غضبها طالبت بمقاضاة بوب كار. ولكن الزعماء يتردّدون في القيام بذلك. إنّ هذا الواقع رفع حالة القلق من درجة الغليان إلى الإنفجار».

إنّ حالة الغضب الجامعة والموحدة الجالية، والتي شملت الجماعات الدينية والاجتماعية تمّ التعبير عنها بتصريحات إعلامية من قبل اللجنة اللبنانية الأسترالية المشتركة، والتي تمثل أربع جمعيات رئيسية للجالية هي: الجمعية اللبنانية الأسترالية، ومجلس الجاليات اللبنانية، أو الجمعية الإسلامية اللبنانية، والرابطة المارونية الكاثوليكية:

«إنّ ملاحظات رئيس الوزراء حول العصابات اللبنانية لا مسوّغ لها، وليس من العدالة صبغ أكثرية أبناء الجالية بالجريمة، من أجل قلة قليلة من أبنائها المنحرفين. لا بل إنّ هذه الملاحظات شوّهت سمعة الجالية بكاملها. وخلص الإجتماع الآنف ذكره إلى استخدام كافة الوسائل لإقناع السيد كار بسحب تصريحاته، التي لم يكن لها أي مسوّغ. وستتم مناقشة هذا الأمر بشكل أوسع في أوساط الجالية» (اللجنة اللبنانية - الاسترالية المشتركة، ٦/١١/٩٨).

برزت الخلافات، حول ماهية الرد المناسب على تطوّر الأحداث. وذهبت وحدة الجالية مع الريح، كون بعض أعضائها كانوا من محبّذي مقاضاة السيد كار بسبب تشويهه سمعة الجالية، وأعضاء آخرون لم يوافقوا على ذلك خشية أن يؤدي ذلك الى تأزيم الحالة ويكون له انعكاسات سلبية على الجالية بشكل عام.

وعبّرت «الدايلي تلغراف» (٧ تشرين الثاني ١٩٩٨)، عن الموقف كما يلي:

«إنّ السيد ميشال الدويهي، رئيس الجمعية اللبنانية الأسترالية، يعتقد بأنّ مقاضاة السيد كار أو أي إجراء قانوني آخر سوف يكون من شأنه تأزيم الموقف... لسنا بحاجة لذلك، ولسنا بحاجة إلى مشاكل جديدة. إنّني أتكلم باسم الجالية اللبنانية بكاملها. نحن جميعًا أستراليون، وأستراليا بلدنا وعلينا أن نعمل بشكل مشترك».

وبعد يوم واحد على ذلك التصريح، كانت الجمعية الإسلامية اللبنانية في صدد «استكشاف الخيارات المتوافرة» («الدايلي تلغراف»، ٧ تشرين الثاني ١٩٩٨).

وحتى الشيخ الهلالي، الزعيم الروحي للمسلمين اللبنانيين - الذي كان داعية محاسبة السيد كار على تصريحاته - نقلت عنه الصحافة العربية والأسترالية رغبته في التراجع عن موقفه باستدعاء السيد كار أمام القضاء. كما نقلت عنه إحدى الصحف الناطقة بالعربية في سيدني قوله: «لن أقاضي رجلاً له تاريخه في العداء للعنصرية، وهو وطني من الدرجة الأولى، إلى جانب كونه صديقًا للجالية العربية منذ أن كان زعيمًا للمعارضة في ولاية نيو ساوث ويلز» («الدايلي تلغراف»، ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٨).

وبالنتيجة، عوضًا عن جعل السيد كار يسحب تصريحاته حول الهوية الإثنية لمطلقي النار على مخفر لاكمبا، برزت أصوات تخلّت عن التصريح الإعلامي السابق، وأخذت كل هذه المناورات موقعها في سياق الحملة الإنتخابية، التي شكّلت حملة «النظام والقانون» منطلقها الرئيسي بالنسبة للحكومة العمالية، وكل ما تبقى، كما يقولون، أصبح شيئًا من الماضي.

هذه الأحداث، ومقابلات العديدين من أبناء الجالية، كشفت عن كمّ من المسائل الرئيسية حول جمعيات الجالية وزعاماتها، وعلى الرغم من الكلام الكثير على «جالية موحدة» بيّنت الأحداث الطبيعة المتنوعة للجماعات التي يدعي «زعماء الجالية» تمثيلها. في سياق محدّد، -سياق عرقنة الجريمة الاثنية- تطغي هوية محددة على هويات اخرى تكون ملتصقة بانصار زعماء الجالية. ولكن سرعان ما تبرز مجددًا خطوط الانقسام، كاشفة الضغوطات المتناقضة المتأتية من العمل في مجال «السياسة» من جهة، وتمثيل «الجالية» من جهة اخرى. كل هذه المسائل كانت شديدة البروز في ردود زعماء الجالية.

فأنطوان الراهب، الذي مضى على زعامته للرابطة المارونية الكاثوليكية ست سنوات وقت مقابلته، يرى أنّ رسالة الرابطة هي رعاية الجالية المارونية

وحاجاتها المتعلقة بالاستقرار في استراليا. «لدينا مكتب للخدمات الإجتماعية، يمارس العمل فيه موظف بفضل منحة من دائرة الهجرة والتعدّدية الثقافية». ويرى الراهب نفسه عاملاً في خدمة الجالية المارونية فقط، وليس الجالية اللبنانية بشكل عام. «في الرابطة المارونية نحن نمثل جميع أتباع الكنيسة، ولدينا الكثير ممّا نقوم به مع رجال الدين والجالية المارونية في أستراليا، ونحاول حل المشكلات الإجتماعية ومشكلات الاستقرار في بلد جديد... وأية مشاكل تعترضنا. ولا حدود لاهتمامات جمعيتنا، فهي تتجاوز أستراليا لتصل إلى جميع أنحاء العالم». ولم يمنعه ذلك من القول بأنّ للجمعية إهتمامات تطال اللبنانيين جميعًا، وبنقده للتغطية الإعلامية اشتكى قائلاً: «إنّ الصحافة تغمض عينيها عن الإنجازات التي حققها كثيرون من العرب!».

واستنتاجًا، هناك أربعة مستويات لصفة الرابطة التمثيلية، «بكونها تمثل اولًا المهاجرين اللبنانيين، وثانياً الناطقين بالعربية، وثالثًا الموارنة المتواجدين في أستراليا، ورابعًا موارنة أستراليا الذين يمكن اعتبارهم جزءًا من الشتات الماروني في جميع أنحاء العالم». يتم استخدام هذه الصفات التمثيلية لتناسب السياق الذي يجد زعيم الجالية نفسه فيه، ولكن في الوقت نفسه تحوّل هذه الصفات «الجالية الى قضية زاخرة بالمشكلات بصفتها موضوعًا للتمثيل السياسي...».

ويعرّف جو بعيني، رئيس المجلس الجغرافي الإقليمي لأستراليا ونيوزيلاندا، جاليته بالمهاجرين اللبنانيين. وبرأيه فهم يشكّلون جزءًا من الشتات اللبناني على امتداد العالم. يرى جو «أنّ الجامعة الثقافية اللبنانية يُعترف بها كممثل شرعي وحيد لجميع المغتربين اللبنانيين في العالم. ومنهم مجلسنا الإقليمي، الذي يمثل ما يقارب نصف مليون مهاجر من أصول لبنانية، وذلك لا يعني أن تكون مهاجرًا إلى أستراليا، يمكن أن تكون من مواليد أستراليا لأبوين لبنانيين، أو لأحدهما فقط. فأنت هكذا ما زلت تحمل بعض الأساس اللبناني، وبذلك أنت جزء من الجالية. وهذه الهيئة تمثلك على كل حال».

في مقابل هذا التحديد للبنانيين في أستراليا، كفرع لجالية لبنانية على امتداد العالم، يعرّف جو مسؤولياته الرئيسية «بتأمين النشاطات الثقافية (للجالية اللبنانية في أستراليا) التي تشكل أرضية ثقافية يمكن استخدامها في إطار التبادل الثقافي مع الجماعات التي تشاركها العيش في هذه البيئة».

ويضيف: «بعملنا لكشف ثقافتنا وكل ذلك الإرث الذي حملناه معنا إلى هذه البلاد، وبتوسيع آفاق ثقافتنا وبوضعها في متناول المجتمع بكل فئاته، نقدّم خدمة جليلة للآخرين كي يفهمونا. وعندما نقوم بالشيء نفسه بالنسبة للثقافة الاسترالية فان ذلك سيساعدنا على المؤالفة بين الثقافتين. كما على فهم الآخر ممّا يجعل التعايش المنسجم في متناول الجميع. وهذا يشكل حجر الأساس في

مسار هجرتنا كونه يفسح للآخرين إمكانية فهمنا، وبالتالي مساعدتنا على التأقلم والاستقرار. باحترام القانون وباحترام سبل التفاعلات السياسية التي نعيش في كنفها. لنحترم المؤسسات وبالتالي الأمة. وفي النهاية نحن الذين اخترنا القدوم إلى هذه البلاد ولم يجبرنا أحد على ذلك. وبقبولك العيش في كنف أية أمة أنت مطالب باستيعاب أولويات هذه الأمة، وطرق عيشها، لتتمكّن من إيجاد مكانك في أحضانها، وهذا ما نفعله وبالسرعة الممكنة بالنسبة لكل القادمين الجدد لمساعدتهم على التناغم مع المجتمع، بطريقة عيش متناسقة ومسالمة».

تتساوى اهمية اعادة انتاج الجمهور الذي يمثله الزعيم مع اهمية التمثيل السياسي لهذا الجمهور. وفي الوقت الذي كان جو بعيني يفند مسؤوليات الحفاظ على الإرث الثقافي اللبناني أشار إلى أنّ هناك عوامل سياسية هي بمثابة الوسائط للقيام بهذه المسؤوليات: الهدف هو العيش المتناغم في المجتمع المضيف على قاعدة احترام قوانينه ومؤسساته. وفي معرض لفته إلى عملية تحوّل المهاجرين اللبنانيين إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع الأسترالي، أشار إلى التجارب المعاشة للمهاجرين في بلاد أخرى، ونحا باللائمة على الإعلام الأسترالي بسبب فقر تغطيته لأحداث العالم العربي.

أمّا السيد فاروق حديد، والذي كان رئيسًا للجمعية الإسلامية اللبنانية في ذلك الوقت (أكبر جمعية إسلامية في نيو ساوث ويلز، لجهة تمثيلها لمئات آلاف المسلمين في أستراليا)، فقد أشار إلى إنّ مجال عمل الجمعية، يشمل الجوانب الدينية والتربوية والاجتماعية للمسلمين. وفي معرض نقاشه للتغطية الإعلامية أكّد بأنّ الجمعية تمثل اللبنانيين قاطبة، ملفتا إلى أنّ الإعلام شوّه صورة اللبنانيين بإبرازهم كعصابات، وقال «بحسب كل التصريحات والتقارير وقصاصات الصحف التي بحوزتي لم أجد أي أثر لتغطية إيجابية هادفة، كلها سلبية، كلها تستهدف جاليتنا بالعداء، ويجب علينا أن ندافع عن أنفسنا بوجه كل وسائل الإعلام. لقد قمنا بالاتصال بالصحافة، ومحطات الإذاعة، وكنا نشطاء في الدفاع عن أنفسنا، ولكنني أعتقد بأنّ ذلك لن يؤدّي إلى أية نتيجة، لأنّ الصورة الاعلامية قدمتنا بوصفنا متحدّرين من خلفية إجرامية، باقية على ما هي عليه». وفي هذه المناسبة على ما يبدو وجد السيد حديد نفسه يتحدث باسم الجالية اللبنانية بكاملها، في معرض تعليقه على دور الإعلام.

أمّا السيد مصطفى علم الدين، الذي يرأس مجلس الجالية اللبنانية، كهيئة تمثل عددًا كبيرًا من القرى والجمعيات الدينية والاجتماعية، فيقول: «نحن في الأساس نحاول مساعدة أبناء الجالية فيما يتعلق بقضايا الاستقرار. ونتصدّى لكل المشكلات الأخرى كمشكلات التعليم والهجرة محاولين إيجاد الحلول لها. كذلك القيام بالدراسات حول البطالة، والصحة ومشكلات الشبيبة. إنّ ما نهدف إلى تمثيله هو الجالية اللبنانية بكاملها، وقد تمّ في الأساس تبنّي إنشاء مجلسنا من

قبل دائرة الهجرة والشؤون الإثنية، باعتباره هيئة جامعة، بهدف تسهيل عملية التواصل مع هيئة واحدة ذات صفة تمثيلية جامعة. ولهذا السبب يسعى مجلسنا إلى تمثيل اللبنانيين قاطبة على اختلاف مشاربهم وتنويعاتهم».

إنّ ظاهرة إنتشار الجمعيات، محدودة أو جامعة، يشير إلى اصول التعدّدية الثقافية في أستراليا بحسب تقرير غالبالي في السبعينيات، الذي أسس النموذج السياسي والتمويلي لهذه التعددية لجهة اشتماله على هرم من منظمات الجالية مرتبط من رأس القِمة الى الاسفل بالمنح المالية وتكريس زعماء للجالية بصفتهم ناطقين باسم الجالية. وهذا النموذج يعني ثلاثة أمور: إنّ الكثير من تلك التجمعات وجدت لتمثل جماعات محدّدة ومتنوّعة. والاعتراف بها من قبل السلطة يحتل المكانة نفسها للاعتراف بها من قبل أوساط الجالية التي تمثلها. وبنتيجة ذلك برزت لدى هذه التجمعات اهمية السعي للحصول على شرعية القيادة السياسية للجالية عن طريق التنافس على المنح الحكومية الشحيحة والعمل لاكتساب الرعاية السياسة من قبل السلطة (اي المحسوبية) والحصول على دعم الجالية لها.

إنّ لكل زعماء الجالية صفات تمثيلية متداخلة، كونهم يدّعون تمثيلهم لجماعات تعيش داخل أستراليا وخارجها، ويمكن لجمهورهم الذي يتم تمثيله في استراليا ان يتسع ليشمل المهاجرين الناطقين بالعربية، أو ان ينكمش ليعبّر عن مجموعات قومية ومذهبية وثقافية محددة.

ان تنوع الجمهور الذي يُمثلهم زعماء الجالية يوسّع من قاعدتهم الشرعية، الامر الذي يمنحهم القوة والنفوذ بتحويلهم الى ممثلين لجالية عريضة ومتنوعة. ويمكن لزعماء الجالية ان يستحضروا جمهورًا محددًا ليتناسب مع الحالة التي ينوجدون فيها، مما يؤدي الى جعل التنوع في الجماهير المُمَثَّلة تنوعًا مثمرًا. أنّ الإعلام والعرقنة السياسية للجريمة كانا من أسباب شعور المهاجرين الناطقين بالعربية بالاغتراب ووفّرا لزعماء الجالية إمكانية استجداء هوية موحدة لاستراتيجية الدفاع عن الجالية التي يزعمون تمثيلها.

إنّ رفض الباس الإثنية لباس الجريمة ارتقى إلى ما يمكن تسميته استراتيجية اللاعرقنة، وفي هذا الإطار عبّر أنطوان الراهب عن رفضه لفكرة «الجريمة الإثنية» مشيرًا إلى «أنّ معدّلات الجريمة في أوساط الجالية اللبنانية لا تزيد عن معدّلاتها ضمن جماعات إنسانية أخرى.. لا يمكنني أن أرى أي سبب أو مسوّغ لإلباس الإثنية ثوب الجريمة، لأنّ الجريمة إحصائيًا هي ذاتها على مستوى جميع الجماعات المكونة للمجتمع الاسترالي».

وعلّق فاروق حديد معقبًا على الموضوع نفسه: «لقد قدّمنا الإعلام على صورة عصابات ومجرمين، ولقد أجبناهم أنّ هؤلاء الفتية ليسوا لبنانيين، إنّهم أستراليون، لأنّهم ولدوا هنا، وحصّلوا تعليمهم هنا، وبذلك هم مزيج من

لبنانيين وأستراليين. هم متحدّرون فقط من خلفية لبنانية... والإعلام ينزع إلى اتهام اللبنانيين عندما تتعلّق المسألة بالارتكابات. أمّا حسن السلوك والإنجاز فهي من حصة الأستراليين دائمًا».

وأضاف مصطفى علم الدين: «إنّ كل ما يحدث يعتبرونه من مسؤولية اللبنانيين؛ هناك الكثير من المبالغات بالنسبة للجريمة... إنّهم يريدون تشويه سمعة الجالية. وعلى كل حال لا يوجد برأيي عصابات لبنانية لأنّهم أستراليون في نهاية الأمر».

واذ يشدّد على نزع الصفة العنصرية عن الجريمة، يتساءل جو بعيني قائلاً: «إذا ما ارتكب شخص من التابعية اليونانية جريمة ما هل يحوّل ذلك كل اليونانيين إلى مجرمين؟ وهل تتحمّل الجالية بكاملها تبعة النعوت والتوصيفات بسبب شخص واحد. وبالمناسبة نقول لحكومة العمال متى يصبح أي مهاجر أستراليًا، وفي أي مرحلة يصبح المولود في أستراليا أستراليًا؟ وفي أية مرحلة يصبح المهاجر المجنس أستراليًا؟ وقبل دخول أي إنسان إلى أستراليا تقومون بكل أعمال الإستقصاء حوله... وإذا كان له خلفية إجرامية لا يحوز قبولكم. وبعد سنتين أو ثلاث سنوات على وجوده في أستراليا يتقدّم بطلبه للحصول على الجنسية، فتستقصون عنه أيضًا وتتحققون، ثمّ يمنح الجنسية. وفيما لو ارتكب شائنة ما يومًا ما تحيلونه إلى خلفيته مباشرة. إنّ أي طفل لبناني مولود في هذا المجتمع هو نتاج هذا المجتمع. إنّه مجرم أسترالي وليس مجرمًا لبنانيًا».

لم ينكر أحد من زعماء الجالية أو الأهالي أثناء مقابلاتنا لهم وجودًا لجريمة منظمة أو غير منظمة. ولم ينكروا تورّط المتحدّرين من خلفيات عربية في ذلك، ولكن نكرانهم ورفضهم تمحور حول عملية الربط، والتي تكاد ان تكون مَرَضية، بين الجريمة والإثنية، ورفضهم ذاك كان ذا مشروعية كبيرة، الامر الذي تطلّب إعادة رسمهم لحدود الجالية عن طريق استبعادهم للافراد المجرمين واعتبارهم استراليين وغير لبنانيين. ونحا العديد منهم نحو إعادة تثمين صورة الجالية (وزعامتها) في مواجهة الهجمات العنصرية، بإبرازهم الانجازات الإيجابية للمهاجرين اللبنانيين في المجتمع الأسترالي. وفي الوقت نفسه يشير ذلك المنحى إلى تضاؤل الزعم بوجود جالية عربية متناغمة ومتناسقة. وتكمن المفارقة في انه في الوقت الذي تتم فيه المطالبة بنزع الصفة الاثنية عن الجريمة (اي نزع عرقنة الجريمة)، يؤكد جميع الزعماء الذين تمت مقابلتهم، او استشهدت الصحف باقوالهم، بانهم يمثلون الجالية. وكما كان عبّر ميشال الدويهي: «إنّني أتكلم بالنيابة عن الجالية اللبنانية الأسترالية».

مفارقات سياسات الجالية

على الرغم من محاولات تقديم صورة موحّدة، ما لبث الطابع المفتت للجالية

الناطقة بالعربية أن طفى على السطح، وهذا ليس نقدًا لتلك الجالية، بل محاولة لتبيان مركزيتها في مجال ممارسة السياسة ضمن اطار التعددية الثقافية في استراليا. وعبّر الكثيرون ممّن قابلناهم عن غياب تلك الوحدة المزعومة.

ومعبّرًا عن خيبة أمله من أسلوب زعماء الجالية مع الأزمة، يقول أنطوان الراهب «إنّ الجالية العربية لم تكن مهيئّة للتعامل مع الأزمة بشكل موحّد... لدينا الكثير من الجمعيات، وقلائل ممّن تعاونوا في تصديهم لهذه الأزمة».

وعندما سئل عن موقف اللجنة الأسترالية اللبنانية المشتركة، أجاب الراهب: «لقد تمّ الإتصال بعدد من الجمعيات والأفراد بهدف اللقاء بالسيد كار، ولا أعتقد بأنّ اللجنة المشتركة كانت على علم بالأمر. ومن المؤكد أنّ تلك الجمعيات لم تُعط الوقت الكافي لتنسيق مواقفها والخلوص إلى موقف موحّد بالنسبة لما حصل، ولما هو المطلوب للتعاطي مع تلك المشكلات»؛ وأضاف «إنّ معظم زعماء الجالية الذين حضروا الإجتماع اعترفوا بعجزهم عن السيطرة على الشبيبة اللبنانية، وما قالوه فعلاً، كان: أنظروا هذه هي المشكلة، إنّها مشكلتنا، ماذا بإمكانكم أن تقدّموا لنا لحلها؟».

ويعتقد الراهب أيضًا «أنّ زعماء الجالية بشكل عام لم يمتلكوا درجة الإستعداد الكافية، لأنّهم لم يتشاوروا، وإحساسي بأنّ هناك حالة تنافس واضح بين العديد من الجمعيات، تنافس حول أحقية تمثيل الجالية، وهو في أساس حالة التفكك. وهناك ميل ملموس لديهم، وبعد اجتماعهم، أن يغني كل على ليلاه». والنقطة نفسها أثارها السيد جو بعيني: «كان هناك ما بين عشرة إلى خمس عشرة مجموعة ادّعت حق الرد كممثل للجالية، بحيث كشف هذا التفكك نقاط الضعف. كذلك كان هناك اختلاط أصوات ولم تنتج تلك الأصوات ردًا محدّدًا.. إنّ ردّنا لم يكن له وجود في الواقع».

ولاحظ الراهب أنّ المشكلة نابعة في الأساس من أنّ كل واحدة من تلك الجمعيات ادّعت حقها الحصري بتمثيل الجالية. وهذا ما أوصل الجميع إلى حالة من التشاحن والعراك. وأشار البعيني إلى أنّ ما يحفز زعماء الجالية هو مصالحهم الشخصية الضيقة، والرغبة في بناء المكانة الاجتماعية الشخصية.

ولم تؤكد هذه الملاحظات الطبيعية المحيرة للجالية فقط، بل أبرزت الطبيعة التنافسية لتمثيل الجالية، وبعض المشكلة هنا هو ما يسمّى «الوجاهة»، أو الميزة الاجتماعية التي توفّر للأفراد الاحترام في بيئتهم الإجتماعية، وتخوّلهم لعب دور بارز في إدارة شؤون الجالية. ولكن حالة الإحترام المنشودة تقع دائمًا في خضم الصراع من أجل الشرعية التي يجري التنافس والحصول عليها من خلال دعم الجالية، من جهة، واكتساب الفعالية السياسية تجاه السلطة من جهة ثانية. وتتضح هذه الحالة بعدد من التناقضات. يعتقد بوردو في تحليله للتمثيل السياسي ان الحقل السياسي هو ساحة صراع بين المتخصصين على امتلاك شرعية

التمثيل والكلام باسم العوام، ويخفي الصراع على «الناطق باسم» تنافسًا بين الممثلين السياسيين بحيث تأخذ مصالح هؤلاء مركز الصدارة حاجبة مصالحهم وغاياتهم الفعلية، ولهذه الإزدواجية أهمية كبرى في سياسات الجالية التابعة، وخاصة حين يتم التعاطي مع الجاليات كجماعات عرقية، بحيث يستهدف التنافس بين الممثلين ليس فقط حيازة احترام وثقة العوام فقط بل الاعتراف بهم من قبل الأوساط السياسية الحاكمة؛ وزيادة على ذلك، إنّ هذا الإعتراف الهابط من أعلى يتم منحه بالاستناد إلى افتراض القدرة على تمثيل جماعة إنسانية كبيرة ومتناغمة، وبالنتيجة لكي يكون لإنسان الحق بالنطق باسم جماعة محدّدة يجب على ذلك الحق أن يتقاطع مع حق تمثيل جماعة أكبر والنطق باسمها، وهكذا تتحوّل الجماعات إلى كينونات مطواعة وبلا حدود واضحة. غير ان المنظمات التي تمتلك سلطة هي بدورها بحاجة للاعتراف بشرعيتها، تمثل ايضًا جماعات ببرامج عمل مختلفة. وفي سياق السياسة المتعلقة بالجاليات ان القدرة على النطق باسم جماعة ما – وهذا ما يسميه بورديو بـ«أثر الوحي الالهي» – يشتمل على مفارقات احتكار الحقيقة الجماعية: إنّ سلطة النطق باسم جماعة ما يستلزم احتواء كل الأصوات المعارضة. وبكلام آخر، إنّ الزعامة هي إدارة شؤون جالية ما وليس فقط تمثيلها. تحتل هذه التناقضات الملازمة للقيادة السياسية للجالية موقعًا مركزيًا في مجري تطور الاحداث منذ عام ١٩٩٨. ومشكلات الجالية تمّ اكتشافها، ومسائل التمثيل والولاء السياسي تحدث عنها بعض من قابلناهم أيضًا. وكما تمّ تبيانه بوضوح آنفًا لم يكن زعماء الجالية مطالبين بالخضوع لموافقة العوام على زعامتهم بل مطالبين أيضًا بقبول التكتيكات السياسية للسلطة السائدة. ويعتقد جو بعيني أنّ السيد كار استغل نقاط ضعف الجالية بعدم وحدتها، لأنّه كان يعرف سلفًا الطبيعة المتشظية للجالية، وأنّ هناك الكثير ممّن كانوا على استعداد لإعلامه بذلك. ويعتقد فاروق حديد بدوره أنّ السياسيين مارسوا سياسة «فرّق تسد» بالنسبة للجالية. «لقد قسّموا جاليتنا، وفرّقوا جمعياتنا وشتتوا وحدة قرارها... وبنتيجة ذلك لم يبقَ لنا إلاّ خيار المواجهة لوحدنا». ويعتقد جو بعيني أنّ إدارة الأزمة والتعاطي معها كانا بهدف صناعة بطل ما من بوب كار:.

«إنّ الإعداد لتلك الأحداث، من حيث إطلاقها إلى العلن، تمّت التهيئة له بكل عناية، لأنّ رئيس الوزراء ليس أحمق. لقد تمّ إخراج المسألة بطريقة تتيح الحصول على أكبر عدد من الأصوات في أوساط القطاعات التي تستعدي الجماعات الإثنية، كالعنصريين وافتراض أنّ اقتراعهم لـ«حزب أمة واحدة» سيتسبب بمشاكل كبيرة في انتخابات الولاية. وكان ذلك عبر الدعوة إلى تناسي أزمات السنوات الأربع الفائتة من حكم «حزب العمال»، بنداء مضمر إلى كل أولئك الأنغلو – ساكسون الطيّبين، والمواطنين النموذجيين: دعونا نقف صفًا واحدًا ونهاجم العصابات اللبنانية البغيضة وهكذا تمّت إدارة العملية».

وفي الوقت الذي حمل معظم العاملين الإجتماعيين وجهات النظر نفسها لزعماء الجالية بالنسبة لانعدام الوحدة وغياب التنسيق، بين الجمعيات الممثلة للجالية اللبنانية، انتقدوا بشدّة السياسات المهادنة لزعمائها؛ وعلى الرغم من كل انتقاداتهم لحكومة الولاية بقوا مرتهنين لتلك الحكومة.

ويعتقد ماهر، العامل الاجتماعي في الجمعية الإسلامية اللبنانية، بأنّه كان من الممكن للجمعيات القيام بدورها بشكل أفضل. كان يجب عدم زج العامل الديني في الموضوع. وكان على الروابط والجمعيات أن تبتعد عن التوصيفات الدينية، وأنّه وبمجرّد أن تدخّل الشيخ الهلالي في الموضوع اكتسبت المسألة بكاملها طابعًا إسلاميًا.

ويرى لطيف، العامل في مجلس الجالية، أنّ رد فعل زعماء الجالية كان بائسًا، وغير متناسق. لقد اتكل أبناء الجالية على زعمائهم للتعبير عن حالة الغضب الشديد التي اجتاحت أوساطهم بالرد على مزاعم الإعلام، والتصريحات التي صدرت عن السيد كار وغيره من السياسيين، بتوحدهم. ولكن الذي حدث كان عبارة عن محاولات (خجولة) داخل الجالية. كما حصل على سبيل المثال داخل مجلس الجالية في محاولة لتوحيد المواقف وتنسيقها قبيل لقاء السيد كار.

ولكن تلك المحاولة فشلت. وعزا لطيف الفشل إلى النوازع الدينية في الجالية، لأنّ الشيخ الهلالي أعطى المرتكبين هوية إسلامية عبر مخاطبتهم عبر صوت الإذاعة الإسلامية، ومن خلال المسجد، والبرامج الإذاعية العربية والانكليزية على حدّ سواء، ولم يحدث أن رأينا رجل دين مسيحيًا يلعب الدور نفسه، وكان هناك عدد من الجمعيات ذات الطابع المسيحي، لم تكن استجابتهم إيجابية بما فيه الكفاية. إنّ الموقف الذي اتخذه الشيخ الهلالي أعاق الجمعيات المسيحية عن اتخاذ موقف موحد مع أندادهم المسلمين.

وبدلاً من التصدّي للموقف الحكومي، يعتقد حميد أنّ فقدان وحدة الجمعيات كان سببه الخوف من احتمال خسارة المنح والهبات الحكومية!، «كلهم يحصلون على منح... وكلهم يريدون الحفاظ على ذلك. ويريدون أيضًا أن يكونوا في رأس لائحة الحاصلين على تلك المنح».

وانتقدت هند بدورها قلّة التنسيق فيما بين الجمعيات المختلفة، وتضارب مواقفها. «لقد عانت الجالية من حالة ضياع، إذا جاز التعبير، ولا يمكنني القول بأنّ هناك جالية، بل أناس تنكبوا عبء الرد». وإحساسها كان بأنّ على زعماء الجالية أن يقفوا وبشكل موحّد بقولهم للسيد كار «إنّك تحمّلنا مسؤولية الجرائم. بل هناك الكثيرون منهم ممّن أداروا ظهورهم وغيّروا مواقفهم». وحالة الإرباك تلك ازداد تعقدها، وكما أشارت «الدايلي تلغراف» في عددها الصادر في تشرين الأول ١٩٩٨، فالشيخ الهلالي الذي دعا إلى مقاضاة بوب كار بدعوى تشويه سمعة

المهاجرين اللبنانيين، غيّر موقفه لاحقًا، ومدح رئيس الوزراء بوصفه صديقًا تاريخيًا للجالية اللبنانية في أستراليا.

إنّ تناقض المواقف التي عبّر عنها زعماء الجالية يمكن تفسيره ضمن إطار علاقة الخادم بالمخدوم او المحسوبية، الذي يحكم علاقة زعماء الجالية والسلطة والأحزاب السياسية الرئيسية في أستراليا. يسعى زعماء الجالية إلى تعزيز شرعيتهم بواسطة مصدرين مختلفين لكنهما مترابطان. هما السلطة والجالية التي يدعون تمثيلها. وليكون المرء مؤهلاً «للزعامة» (دائمًا الزعماء من الذكور) عليه أن يحظى باعتراف السلطة، وهذا ما يرغم الزعماء على طاعة أسيادهم السياسيين، والذين قد يكونون من احزاب سياسية متعارضة، وحتى في أثناء المفاوضات معهم. هذا ما فعله الشيخ الهلالي بالضبط، هو ورئيس الجمعية الأسترالية اللبنانية، عندما تراجعا عن الدعوة لمقاضاة بوب كار بدعوى تشويه سمعة الجالية اللبنانية. ويمكننا فهم انتقادات جو بعيني للكيفية التي تعاطى بها بوب كار مع أحداث لاكمبا وبانشبول، عندما نعلم أنّ بعيني هو عضو في «حزب الأحرار» المعارض، والذي كان يحاول كسب الأصوات الإثنية، قبيل انتخابات الولاية، باتخاذه مواقف متشدّدة ضد «حزب العمال» الحاكم بزعامة بوب كار.

وكان أيضًا على زعماء الجالية تحقيق الرغبات السياسة لسادتهم، ولم يكن بإمكانهم في الوقت نفسه تجاهل مطالب جالياتهم... لهذا السبب أدانوا جميعهم الحملة الإعلامية، وانتقدوا، وبدرجات متفاوتة، تصريحات رئيس الوزراء بالنسبة «للعصابات اللبنانية».

ولتكون مؤهلاً أكثر لزعامة الجالية أو بعضها، يتطلب ذلك ممّن يعنيه الأمر أن يأخذ بعين الإعتبار حاجات ورغبات الجالية، وعليه أن يظهر أيضًا بمظهر المدافع عن حقوقها. إنّ القدرة على المناورة والتوازن ما بين المتطلبات المتناقضة لسادتهم والسياسيين ولطموحات الجالية ورغباتها، تشكل أهم عامل من عوامل ولادة الزعماء الإثنيين وإنجازاتهم ذات الشرعية.

إنّ الصراع حول تمثيل الجالية اللبنانية، وعلاقة المحسوبية ما بين زعماء الجالية والأحزاب السياسية الكبيرة في أستراليا، هو الذي يفسر حالة التشتت لردود فعل زعماء الجالية على عرقنة الجريمة بواسطة الإعلام والسياسيين.

ويردّد أصداء الخيبة التي أحسها حبيب الكثيرون من أهالي الجالية، عندما يعبر عن خيبة امله باختيار زعماء الجالية الالتحاق السياسي بالسلطة الاسترالية بدلاً من تبني مطالب الجالية التي يمثلون. «لقد كان مشجعًا ذلك التضامن المبدئي... ولكن هبّت الريح، وخمدت الشرارة التي أردنا إشعالها، لأنّ أحدهم كان بحاجة إلى وظيفة ما أو خدمةٍ ما من قبل الحكومة».

استنتاج

إنّ تفحّص ردود فعل الجالية، ممثلة بعيّنة من الشبيبة، والأهالي، والعاملين الإجتماعيين، والزعماء، في أعقاب حادثة الطعن في بانشبول وحادثة إطلاق النار على مخفر شرطة لاكمبا، يكشف عن خصائص مهمة حول طبيعة الإثنية وسياسات الجاليات. والسياسة المتعلقة بالجالية. ان الطابع غير المتجانس للفئات المكونة للجالية الاثنية يوحي بامكانية قيام تحالفات مثمرة داخل هذه الجالية بصفتها «جالية معاناة» موحدة بصورة عامة. غيران الممارسة تؤكد ان اي صفة تمثيلية لهذه الجماعة او الجالية ككل تترافق مع مجموعة انكسارات في موازاة خطوط انقسام متعددة. تسعى كل منظمة داخل البيان السياسي للجاليات في استراليا إلى التمثيل الحصري لجماعة محدّدة، وعليها أن تتنافس مع أولئك الذين بحاجة إلى التحالف معهم. وهذا الواقع ناتج جزئيًا عن بنى التبعية السياسية -اي المحسوبية- التي ترعرعت في كنف التعددية الثقافية في استراليا: يحاول زعماء الجالية الحصول على الاعتراف بزعامتهم الاثنية من قبل ممثلي السلطة واستمرار دعم السلطة لهم ماديًا عبر المنح والهبات كما انهم في الوقت نفسه يقومون بمزيد من السعي للحصول على تأييد الجالية لهم. والمثير للسخرية، أن تشارك الجمعيات في عملية بناء الهوية المتناسقة للجالية التي توفّر إحساسًا بالقدرة على المقاومة، والتي يمكن استخدامها أيضًا ضدّهم من خلال استراتيجيات العرقنة، وفي الوقت نفسه تنتج هذه الجمعيات حالة التشرذم والتفرقة، الامر الذي يعرضها للاستغلال من قبل السلطات الاسترالية التي تتقن سياسة «فرّق تسد».

الفصل الثامن

دروس لاكمبا

كان لهذا الكتاب هدف متواضع نسبيًا. وهو البدء بنزع الصفة الميثولوجية عن بعض المفاهيم الإجتماعية، حول العلاقة بين الشباب والاثنية والجريمة معتمدين على أحداث بانشبول ولاكمبا سنة ١٩٩٨ كنقطة إنطلاق. وهذا الهدف ذو طابع تحليلي في أحد جوانبه في محاولة لفهم أفضل للسيرورة الإجتماعية المعقّدة. وفي جانبه الآخر سياسي اذ انه يسعى إلى العمل ضدّ اكساب بعض الجماعات الإثنية صفات شيطانية ويكشف مشكلات تحويل بعض الإثنيات إلى أكباش محرقة بواسطة بعض وسائل الإعلام، الامر الذي ادى إلى إحداث حالة من الذعر الإجتماعي حول «العصابات اللبنانية» والجريمة الإثنية في سيدني.

كانت المهمة على درجة كبيرة من التعقيد نظرًا لتضافر العوامل المحدّدة للأنشطة الإجرامية. وفي محاولتنا تحديد العديد من أوجه عرقنة جريمة الشباب، جرّبنا أن نوصّف وأن نحلل نقديًا ردود فعل وتفاعل عدد من الفاعلين الاجتماعيين في أعقاب حوادث بانشبول ولاكمبا. وأبرزنا ردود فعل الإعلام والشرطة والسياسيين وزعماء الجالية والأهالي والشباب مستخدمين مقابلات وتحليلات إخبارية، ومعتمدين في الوقت نفسه على أبحاث محلية وعالمية حول علم الجريمة، ونقلنا اهتمامنا من العالمي إلى المحلي، ومن الإقتصادي إلى الإجتماعي والثقافي.

أسطورة الجريمة الإثنية

مع الأخذ بعين الإعتبار أنّ سيدني هي واحدة من أكثر مدن العالم كوسموبوليتية - حيث أنّ أكثر من نصف عدد سكانها يتحدّر من أبناء الجيل الأول والثاني لمهاجرين من أكثر من ١٨٠ جنسية مختلفة - فان تحويل مسائل التعدّدية الثقافية والجريمة الى إهتمامات إجتماعية امر يمكن فهمه. أنّ الناس من جميع الخلفيات الإثنية يرتكبون الجرائم في مدن متنوّعة ثقافيًا مثل سيدني. إنّ الحقيقة الكامنة وراء وهم «الجريمة الإثنية»، والتي حاولنا كشفها، لا تقدّم المبررات لمنذري الشؤم - حول مستقبل التعدّدية الثقافية في أستراليا. وعلى

الرغم من الإدعاءات المتكررة على امتداد تاريخ سيدني المتنوّع بأنّ المهاجرين هم مجرمون بشكل عام، فإنّ معظم الدلائل وعلى امتداد الخمسين عامًا الماضية تشير إلى عكس ذلك. وتستنتج معظم الأبحاث، ومفوّضيات الإستقصاء – عندما يكون بإمكانها القيام بذلك – بأنّ احتمال تورّط المهاجرين بصورة عامة بالأعمال الإجرامية هو أقل من احتمال تورّط المواطنين الاستراليين غير المهاجرين. ويفشل علم إحصاء الجريمة بتبيان وجود علاقة حاسمة بين الإثنية والأعمال الإجرامية: هناك قلة من المعطيات الامبريقية لإطلاق التعميمات والمعلومات المتوافرة لا تظهر بما يكفي من الوضوح العلاقة السببية بين الجريمة والاثنية. من المؤكد اذًا أن هناك حاجة ماسة لأبحاث تجريبية وتحليلات تستكشف هذه القضايا عن كثب.

ولسنا في معرض الزعم هنا بأنّ شرطة سيدني لا تعاني من مشاكل حقيقة مع بعض العصابات اللبنانية، علمًا بأنّ الأبحاث المتوافرة في أستراليا، وعلى المستوى العالمي، تشير بقوّة إلى أنّ أسباب الجريمة هي إقتصادية إجتماعية أكثر منها أسبابًا ثقافية. ومع ذلك، فإنّ التصوّرات الإجتماعية والميثولوجيا الثقافية، والبلاغة السياسة وصنّاع السياسة، يستمرون في طرح عرقنة الجريمة بإرجاعها إلى الثقافات الإجرامية، ورموز الصمت الثقافية داخل الجاليات الإثنية، الامر الذي يؤدي الى عزل الجذور الاقتصادية والاجتماعية للجريمة. وعلى الرغم من غياب الأدلة، هناك تصوّر إجتماعي ذو طابع ملح بأنّ الناس من بعض الخلفيات الإثنية المحدّدة لديهم القابلية الطبيعية أكثر من غيرهم لارتكاب الجرائم.

ولكن، يطغى على صفاء الصورة بعض الغموض المفهومي، زيادة على غياب المعلومات الإحصائية الموثقة والأبحاث التحليلية. إنّ الإرتباك المفهومي يتحدّر من مفهوم «الجريمة الإثنية». على مستوى التطبيق والخطاب الشعبي، يتحدّد تعبير «إثني» بالاشارة الى الأقليات المهاجرة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية. مع تذكيرنا في هذا الكتاب أنّ تعبير إثني (المتداول) يفتقر إلى الفائدة التحليلية، لأنّه في الواقع، كل الناس لديهم خلفيات اثنية وليس فقط الاقليات الثقافية، بالاضافة، يتضمن التعبير «اثني» فكرة التجانس الثقافي في الوقت الذي تتميز فيه المجموعات التي يشير اليها بالفروقات العائدة الى الدين والطبقة والاصول القومية والجيل، وليس التماثل. وبما أنّ الإثنية هي عملية اجتماعية للتعريف عن الذات فهي بالتالي ليست كينونة واضحة المعالم يمكن قياسها بمعايير إمّبيريقية. وعلى كل حال، وكما سنحاول أن نبيّن في هذا الفصل، تبقى الحاجة ماسة إلى معلومات أكثر دقة حول الإثنية والجريمة وعن علاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية بحسب المعلومات المتوافرة في هذا المجال، وذلك بسبب ندرة المعلومات المتوافرة حاليًا.

إنّ أفضل إحصائيات حول علاقة مكان الولادة والجريمة يمكن الحصول عليها

من أرشيفات السجون الوطنية، والتي تشير إلى ان نسبة البالغين والأحداث في نيو ساوث ويلز من مواليد لبنان وفيتنام ونيوزيلاندا وتركيا تفوق نسبة أولئك الذين ولدوا في أستراليا. كما وأنّ إحصائيات السجون ذات فائدة قليلة لعدد من الأسباب.. وكما أشرنا سابقًا، يمكن الاستنتاج من هذه الاحصاءات بأنّ جماعات الأقليات المهاجرة من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية ترتكب من الجرائم أكثر من غيرها. لأنّ الكثيرين من أبناء الأجيال المتعاقبة للمهاجرين يندرجون في تعداد المواليد في أستراليا. وبذلك يصبح إعداد البيانات حول الإثنية والجريمة أمرًا مستحيلاً. كما أنّ جهاز الشرطة لا يمتلك معلومات موثقة حول مستويات الجريمة في نيو ساوث ويلز. فقط لديه أرقام إحصائية عن أولئك الذين يحط بهم المطاف في السجون. مع التذكير بأنّ إحصائيات السجون تشير فقط إلى واحدة من كل عشر جرائم. وعلى كل حال، فقد تقود الممارسات العنصرية لرجال الشرطة إلى ارتفاع نسبة الإعتقالات في أوساط بعض جماعات المهاجرين.

العرقنة

على الرغم من الطبيعة المزيفة لخرافة «الجريمة الإثنية» لا تزال هذه الخرافة مستمرّة لا بل مزدهرة في المجتمع الأسترالي المعاصر. وقد ناقشنا أنّنا لا نستطيع أن نقدّر الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الكثر على اختلاف إثنياتهم في مدينة سيدني، دون أن نتخلى عن مقاربة الموضوع من منظور العرقنة. ولقد حاول هذا الكتاب النظر في تفاصيل عرقنة جريمة الشباب التي تشكل أساس تلك الخرافة، مستكشفًا العلاقة بين الظروف البنيوية المعيقة والتنميط الثقافي والدور الحاسم للفاعلين الاجتماعيين النافذين كالاعلاميين والزعماء السياسيين، ومناقشًا ومتعاملاً مع من تعنيهم وتؤثر عليهم عمليات العرقنة. إن سوق العمل الأسترالي منظمة بشكل واضح حول تقسيمات اثنية وعرقية، وأنّه من المستحيل أيضًا فهم الظروف المعيقة التي يعاني منها المهاجرون في أوساط الكثير من جماعات المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية دون العودة إلى دور الطغيان العنصري والاستعداء في المجتمع الأسترالي.

ويركّز الفصل الثاني على دور الإعلام في عملية العرقنة معتمدًا على حالة الذعر الأخلاقي التي أعقبت حادثة طعن إدوارد لي، وكيف تمّت تغطية تلك الحادثة وباستهدافها للذكور من الشبيبة الإثنيين. وفي هذا السياق استخدمت التقارير الصحفية كلمة «لبناني» بولع غير مسبوق، عكس ما كانت تفعله في تغطيتها للجرائم التي يرتكبها الشباب من الأغلبية الأنغلو – سلتية. وحتى اللغة التي يتم استخدامها في مناقشة ونقل أخبار الجرائم كانت على درجة كبيرة من العرقنة. وكان الإعلام ضالعًا وبشكل أساسي في خلق تلك اللغة. ومع إنتاجه طرقًا خاصة

لرؤية الشبيبة والإثنية والجريمة عمد الإعلام أيضًا إلى استعراض تلك الحوادث بطريقة ادت الى اعتبار ثقافة هؤلاء الشباب مرضية، وبالتالي مسؤولة عن الجريمة التي يرتكبونها، عكس ما بينه هذا الكتاب من ان الجريمة في اوساط المهاجرين هي ظاهرة اجتماعية معقدة. وفي دورة الذعر التي أعقبت هذه الأحداث الإجرامية تم تقديم هذه الحوادث بصفتها ظاهرة «تخريبية» تأتي من خارج استراليا وليست نابعة من داخلها. وقد تركّز النقاش حول العصابات الإثنية في سيدني ببساطة على الجديد والغريب، غير أنّ هناك تاريخًا طويلاً من إجرام الطبقة العاملة البيضاء في سيدني.

وفي الخطابات العامة حول النشاطات المزعومة للعصابات اللبنانية، تمّت غالبًا عملية وضع الجالية اللبنانية والأهالي وزعماء الجالية موضع اللوم بسبب خروج أبناء الجالية على القانون، وكذلك باتهامهم ببناء جدار من الصمت أعاق عمل الشرطة، وهذا ما قاد بالتالي إلى تصوّر مؤدّاه أنّ التعدّدية الثقافية أوصلت إلى رفض القيم الأسترالية، من احترام القانون إلى الإنفتاح الإجتماعي. وليس من الخفي أنّ هذه العملية كانت شديدة العنصرية، لأنّها هدفت إلى تجريم الشباب من الأقليات الإثنية والى عرقنة الجريمة والعنف. وسعت إلى تحييد حالة التردّي الاقتصادي والاجتماعي والطبقة الإجتماعية والبطالة، وأعادت بناء كل ذلك كمشكلات إثنية بحتة.

التمظهر المكاني للجريمة في سيدني

إنّ واحدًا من الإفتراضات الضمنية، في عملية عرقنة بنية الجريمة الإثنية، يكمن في اعتبار أنّ بعض أحياء سيدني قد تحوّلت إلى غيتوات. ومن المؤكد أنّ التنوّع الثقافي في سيدني كان له بعد مكاني واضح، على أساس أنّ أنماط استيطان المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية، وخصوصًا أولئك القادمين من أصول إجتماعية وطبقية دنيا، تمركزت في غربي وجنوب غرب المدينة. ويتكثف وجود الجالية اللبنانية في جنوب غرب سيدني، وتحديدًا لاكمبا، الواقعة ضمن حدود بلدية كانتربري وبانشبول، والتي هي ضمن بلدية بانكستاون. ولكن تحليل الأبعاد المكانية لهذه الضواحي يظهر وبوضوح بأنّها ليست غيتوات لبنانية، كون اللبنانيين يشتركون مع غيرهم من المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزيه بسكنى تلك الضواحي، وكذلك مع الأستراليين من الخلفية الأنغلو – سلتية، بحيث يعتبر التنوّع الثقافي وليس الطغيان الثقافي هو السمة المميزة لتلك الضواحي، كما يوحي تعبير «غيتوات إثنية».

ففي بانكستاون، على سبيل المثال، يشكل أبناء الجيل الأول والثاني من اللبنانيين أكبر كتلة من غير الناطقين بالانكليزية، ولكنهم ليسوا في الحقيقة أكثر من ١٢٪ من السكان. ان ما يميز جنوب وجنوب غرب سيدني هو التنوع وليس الطغيان

الثقافي. ولو تفحصنا ذلك عن قرب لتبيّن لنا ايضًا بأنّ هناك تنوّعًا إقتصاديًا واجتماعيًا في تلك الضواحي. ففي الوقت الذي يُعتبر الكثير من سكانها من الفقراء والعاطلين عن العمل والمحرومين، فان البعض الآخر يتوزع بين العمل في المصالح الصغيرة وفئة الاختصاص والموظفين والعمال. وكما أنّ النقاش حول الجريمة الإثنية في سيدني شدّد على التجانس الثقافي على حساب التنوّع، كذلك شدّد على التجانس الاقتصادي والاجتماعي عوضًا عن التنوّع الاقتصادي الاجتماعي.

العولمة

إنّ التنوّع الثقافي في سيدني هو نتاج للهجرة، واعتراف كهذا يرفع مستوى التحليل بعيدًا عن تنويعات الحياة في ضواحي سيدني إلى الطرق التي بواسطتها تصنع سيرورات العولمة شخصية هذه المدينة المعاصرة وترسم وجه مستقبلها.

والهجرة هي واحدة من تأثيرات العولمة على مدينة سيدني. والتأثير الآخر يتعلق بتكيف الاقتصاد الاسترالي مع المقتضيات الاقتصادية للعولمة، الامر الذي ادى الى تقلص قطاع الصناعة وفرص العمل المتحدرة منه مع هروب الشركات المتعددة الجنسيات الى البلدان النامية حيث توجد يد عاملة رخيصة. وترافق ذلك مع قيام الحكومات الاسترالية بتخفيض الجمارك وإزالة المزيد من الحواجز امام التجارة العالمية. ولكن في الوقت نفسه استفاد اقتصاد سيدني من النمو المتعاظم للتكنولوجيا في ميادين مثل: الإعلام والاتصالات والتمويل، بالإضافة إلى ازدهار قطاع السياحة داخليًا وخارجيًا.

كان العديد من المهاجرين من خلفيات غير ناطقة بالانكليزية الأكثر تأثيرًا من جراء اعادة الهيكلية الاقتصادية تلك،كما كانوا الاكثر تأثيرًا من دورات الركود الاقتصادي التي شهدتها استراليا خلال اعوام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ و١٩٨٢ –١٩٨٣ و١٩٩٠ (أوكلاند ووليمز، ١٩٩٢ وكولينز، ١٩٩٩). ويحمل اللبنانيون، كما الفيتناميون والاتراك «الشرف الملتبس» لأرفع نسب البطالة في استراليا باستثناء الابوريجينز. فهم الى حد ما، ضحايا اعادة الهيكلة الاقتصادية المحكومة بالعولمة، اي انهم ضحايا اختفاء فرص العمل في المصانع التي شغلها اسلافهم. ولم يساعدهم نمو فرص العمل في قطاع الخدمات في سيدني كثيرًا لعدم حيازتهم المؤهلات العلمية واللغوية المطلوبة، ولا رأس مال الثقافي ايضًا. وهكذا انحصرت عمالتهم كعمال زهيدي الأجر في قطاع الخدمات كاعمال التنظيف والعناية بالحدائق وحضانة الاطفال لمصلحة فقراء الوقت والاغنياء ماديًا.

وهكذا، فقد أسهمت العولمة في رفع معدّلات البطالة بالنسبة لمهاجري الجيلين الأول والثاني من جماعات المهاجرين، أولئك الذين اعتمدوا في الأساس على

العمل اليدوي في القطاع الصناعي في سيدني. وما تبقّى من ذلك القطاع يتكثف وجوده في جنوب وجنوب غرب المدينة، في الضواحي ذات الكثافة السكانية من غير الناطقين بالانكليزية، حيث تبلغ معدّلات البطالة أرفع مستوياتها في صفوف الشبيبة في أستراليا. وهذا ما يذكرنا بأنّ ما تمّ النظر إليه كمشكلة إثنية قد يكون ببساطة هو ما تشدّد عليه الادبيات العالمية دائمًا بالجذور الإقتصادية والاجتماعية للمسلكيات الإجرامية. ويجب كنقطة انطلاق على أي دراسة للعلاقة بين الشبيبة والإثنية والجريمة في سيدني أن تأخذ بعين الإعتبار،هذه الارتباطات العولمية والقومية والمحلية وتجري مقارنتها مع نظائرها من المدن المتنوعة ثقافيًا.

الجذور الإقتصادية والاجتماعية للجريمة في سيدني

ان المجموعات – كاللبنانيين والاتراك والفيتناميين لجهة المولد – التي تحتوي على اعلى نسبة من السجناء، هي نفسها التي تعاني من أعلى نسبة البطالة. ولعدد من العقود بلغت معدّلات البطالة في أوساط تلك الجاليات ثلاثة أضعاف المعدّل الوطني العام، وخصوصًا شبيبة الجيلين الأول والثاني بعد الأبوريجينال. وتتأثر انماط الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعيقة للافراد في مدينة سيدني بعرقنة سوق العمل الاسترالي المستمر بحيث تعاقب تلك السوق رأس المال المهاجر المتأتي عن التنوّع في المؤهلات اللغوية والمعارف الثقافية، عوضًا من مكافأته. غير ان التصورات المعرقنة تعمل على إخفاء الجذور الاقتصادية والاجتماعية للجريمة بتقديم تفسيرات ترتكز على ميزات إثنية ومشيأة.

وفي الوقت الذي قدّمنا في الفصل الرابع رؤية عامة لمعدلات الفقر والبطالة للمجموعات التي تتكون منها المجتمع الاسترالي بحسب امكنة ولادتها، اظهرت تحقيقاتنا بانه هناك الكثير مما لا نعرفه عن الجذور الاقتصادية والاجتماعية للجريمة الاثنية في سيدني. ومع ذلك، فان هناك القليل من الابحاث حول مدى الاقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه هذه المجموعات، لا سيما فئة الشبيبة منها – اي مدى شعورها بعدم الانتماء الى المجتمعات التي تعيش في وسطها. ان إقصاء السود واللاتينو في لوس انجلوس – اي عزلهم او شعورهم بالاستلاب بالنسبة الى اهم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية – كان في اساس الاضطرابات التي شهدتها المدينة. إلاّ أنّه في سيدني ما زال استمرار دفع بدلات البطالة والضمان الصحي يلعب دورًا في منع تكرار ما حدث في لوس أنجلوس، على الرغم من جهود السياسيين المحافظين لأحداث الفتوق في شبكات الأمان التي توفرها دولة الرعاية.

عصابات الشبيبة الإثنية في سيدني

إنّ هذا النقاش وبجانب كبير منه ارتكز على وضع تصوّر وجود عصابات إثنية في سيدني في سياقه الاجتماعي. وقد تناول الفصل الخامس بالتحليل تجارب الشبيبة الناطقة بالعربية محاولاً استكشاف تعقيدات الحياة المعاشة، التي تمّ تجاهلها في غمار التفتيش عن أكباش محرقة وتقديم الحلول المبسطة. كما استكشف هذا الفصل العلائق بين الإثنية والذكورية والطبقة والفرص الإقتصادية في التجارب اليومية لمجموعة من الشباب، وفي الوقت الذي اكد فيه على ارتباط قضايا الإثنية بالهوية وتشكل الجماعة في أوساط الشبيبة من ناحية، وبالنشاطات الإجرامية من ناحية ثانية، فان هذا الارتباط ليس بسيطًا ومنتظمًا.

وقد تمّ وبوضوح تبيان أنّ هناك فروقات كبيرة بين مجموعة من الشباب الذين يتجمعون في الأماكن العامة كأصدقاء وأولئك المتورّطين بنشاطات إجرامية محترفة. وكان هناك حالات أخرى بين الجماعتين الآنفتي الذكر كبعض اليافعين الذين قدّموا أنفسهم كـ«عصابة» مع كونهم غير متورّطين في شكل من أشكال السلوكيات الإجرامية. وقد صوّرهم الإعلام كعصابات شبيبة، بينما كان هؤلاء الفتية في الحقيقة ينجزون ذكورتهم وإثنيتهم بالاعتماد على القوّة الرمزية الناشئة حول خرافة عصابات الشبيبة الإثنية، وخطر «الغريب» الذي لا يمكن التنبّؤ بسلوكه، وكل ذلك في غياب امتلاكهم لقوّة إجتماعية حقيقية ناتجة عن مواقعهم الطبقية. وكان يمكن رؤية هؤلاء الشبيبة كعصابة في الأماكن العامة من منظار الشبيبة من غير العرب، والمسنّين، ورجال الشرطة... هكذا، وبكل بساطة لتواجدهم في مكان عام وكونهم يمثلون إحساسًا بالخطر والفظاظة الإجتماعية. وكما بيّن هؤلاء الشباب في حديثهم عن مضايقات رجال الشرطة لهم، فان آدائهم في الاماكن العامة يمكن اعتباره ناجحًا بصورة مميزة. ولكن من المهم التذكير هنا بأنّ هذه الاشكال من التكتل هي أولاً وقبل كل شيء ليست أكثر من مجموعات تقوم اساسًا بوظيفة دفاعية بمواجهة ممارسات التهميش والعنصرية.

وفي المقلب الآخر يبدو المجرمون المحترفون أقل اكتراثًا بأسئلة الإثنية وعلاقتها بأنشطتهم الإجرامية، على الرغم من إعلان أكثرهم عن عدم التردّد في استخدام علاقاتهم في الجالية إذا كان في ذلك ثمة فائدة لهم. وكانت الإثنية على درجة من الأهمية لبعض هؤلاء الرجال، وخاصة فيما يتعلّق بقضايا الهوية والعائلة والجالية. وكان أكثر أهمية بالنسبة للمجرمين المحترفين الفرص الاقتصادية التي وفّرها إقتصاد الجريمة في ظل البطالة والمعوقات الإثنية في سوق عمل مقسّم! هؤلاء الرجال هم المجرمون المتفرّغون. ولكن جرائمهم تتعلّق بعملية إعادة الهيكلية الاقتصادية والتهميش أكثر من كونها باثولوجية إثنية.

وبين هاتين الفئتين يقبع بعض الفتية المتورّطين ببعض الارتكابات كالجنح

الصغيرة التي توفّر لهم مكاسب مادية متواضعة بين الحين والآخر، ولأنّ تجارة المخدرات وسرقة السيارات تتقاطع مع رغباتهم بملاحقة متعهم الخاصة.

لقد ألمحنا إلى أنّ السعي للاستحواذ على الرأسمال الثقافي من خلال التقيد بقانون الاعتبار الاجتماعي كان عامًا في أوساط هذه الجماعات، ويرتبط ذلك بتجربة معاناة التهميش الاجتماعي. وأشرنا أيضًا إلى أنّ هذه الذهنية كانت ذكورية الطابع - تتمحور حول خصائص الشدة والخشونة - ولكنّها شملت أيضًا أسئلة حول الإثنية والطبقة الاجتماعية. إنّ هذه الذهنية وأشكال التعريف الإثني التي اعتمدها هؤلاء الفتية تمّ استنفارها كآليات دفاع بوجه آليات التهميش كشكل بديل عن القوّة الرمزية التي جعلتها الأكثرية بعيدة عن متناولهم.

سياسات التعدّدية الثقافية

إنّ زعماء الجالية اللبنانية والأهالي والعاملين الإجتماعيين الذين قابلناهم كانوا قلقين بسبب السلوكيات الإجرامية لبعض شبيبتهم، ولكنّهم رفضوا عرقنة الجريمة التي اكتمل بناؤها بواسطة الإعلام والسياسيين معلنين بأنّ أولادهم لا يختلفون عن غيرهم، وبأنّ بشرًا من خلفية عربية أو لبنانية مسلمة ليسوا ميّالين إلى السلوكيات الإجرامية. و كشف الفصل السابع من هذا الكتاب بعض المناحي الملفتة والمآزق المحرجة لسياسات الجالية في أستراليا المتعدّدة ثقافيًا. افرز مخطط تقرير غالبالي حول التعددية الثقافية وآليات التمويل التي اتبعها تجاه المهاجرين، هرميات من الجاليات الاثنية حيث تتنافس القيادات الاثنية لاكتساب الشرعية في نظر السلطة، وبالتالي نميل الى الاعتقاد بان هذه المنظمات وزعمائها هي الجالية بالذات. وهذا بدوره يدعم ما يسمّيه جاكوبوفيتش وموريسي وبالزر (١٩٨٤) بتشييء الحدود الفاصلة للجاليات والهويات الاثنية. وبكلام آخر إنّ الجاليات الإثنية شديدة التنوّع وغالبًا مقسّمة، وهي تجمّعات على قدر كبير من التنوع الثقافي داخل الجماعة الإثنية الواحدة. اضافة، ان الزعامة السياسية التي ترعرعت في كنف التعددية الثقافية لغالبالي هي محط نزاع دائم مما يزيد في تفتيت وحدة الجالية.

وبعض تلك المآزق التي عاناها زعماء الجالية، أثناء أحداث ١٩٩٨، كان إحساسهم من جهة بالفجيعة بسبب تجريم الجالية العربية بكاملها ومن جهة ثانية استجابتهم الحماسية للعب دور الزعامة الشعبية من خلال مطالبتهم بمناقشة الأحداث وبحثها. والمفارقة المزدوجة هنا هي ان ممارسة السياسية في وسط الجالية تتطلب من جهة، وجود زعماء يتنافسون على حق من يتكلم باسمهم، مع ما يشمله ذلك من محاولات لخلق احساس بوجود جالية متجانسة، ولا يلبث هذا الاحساس ان يتبدد بسبب الانقسامات المتأججة من التنافس بين زعماء الجالية. ومن جهة اخرى، يسهم الزعماء في البناء الاجتماعي لـ«الجالية

العربية»، الامر الذي يسمح للاعلام ورجال الشرطة والسياسيين ان يحولوا هذه الجالية الى جالية مرضية بالتعريف. والزعم بأحقية الكلام باسم الجالية الإثنية كان بمثابة محاولة لتجاوز فروقات الأصل الوطني، والتابعيات الدينية، والفروقات العمرية، والاختلافات الطبقية وغيرها.

إن وجهات النظر المختلفة التي يمتلكها الأهل والزعماء السياسيون والعاملون الإجتماعيون هي بمثابة شاهد على هذه الفروقات المشار اليها. في المقابل تستند التعدّدية الثقافية وبكل ثقلها على تحديد وتمثيل جاليات ذات معالم واضحة، الامر الذي يشير الى احدى تناقضات التعددية الثقافية في استراليا.

وبكلام آخر، لقد عززت التعدّدية الثقافية حتى الآن مفهوم الجماعة الإثنية، وإن كانت قد ساعدت وبشكل غير مباشر في عملية البناء الاجتماعي للجاليات بكونها منسجمة ومتناغمة، بينما هي في الواقع على درجات كبيرة من التنوّع. تمّت ترجمة التعدّدية غالبًا بالقول إنّ الجالية غير الناطقة بالانكليزية هي إثنية في الأساس، بالرغم من التشديد الدائم للسلطات الرسمية على أنّ التعدّدية هي لجميع الأستراليين. ولكن التناقض هنا أنّ أعضاء الجماعات غير الناطقة بالانكليزية، كاللبنانيين مثلاً، يشتركون في عملية بناء هوية إثنية وهمية. وهم بالفعل يشتركون في عرقنة مقولات وطنية ولغوية، ولكن بالنتيجة كانوا مطالبين بمواجهة الاستجواذ على تلك الهوية واستغلالها من قبل الآخرين، كالشرطة والسياسيين والاعلام.

ولقد لفتنا أيضًا بأنّ هويات «عربي» أو «لبناني» أو «مسلم» أو أية هوية أخرى للبالغين والأحداث، هي ليست فقط نتاج بناء اجتماعي وانما ايضًا محط تنازع ومفاوضات داخل مؤسسات السلطة التي تحتويها. وتصبح مثل هذه الهوية حاجة بمثابة الكيان الجوهري كما بالنسبة للشباب الذين قابلناهم، حيث تحوّلت لبنانيتهم إلى آليات دفاع، أو هوية مقاومة يمكن استخدامها كقوّة جامعة، واستنفارها في وجه العنصرية وتجارب الاقصاء، ولكن التناقض هو في كون ان الخطاب الناشئ لدي الرأي العام حول الجريمة اللبنانية يعيد إنتاج ظروف ذلك الاقصاء، حيث يعاد نشر وتعزيز التنميط الثقافي السلبي في وعي الناس عمومًا. ومن خلال هذا الخطاب للرأي العام، كلما أعلن شخص ما عن كونه «لبنانيًا» أو «عربيًا»، أو أُعلن عنه كذلك، يتوقف الآخرون عن اعتباره «مواطنًا» استراليًا.

إنّ الإحساس بالاقصاء كان طاغيًا لدى الأهالي، وزعماء الجالية، والعاملين الإجتماعيين على حد سواء. وكان هناك إحساس أيضًا بأنّ أحداث ١٩٩٨ قد كشفت حدود التسامح المستمد من التعددية الثقافية في المجتمع الأسترالي. وعلى حدّ تعبير أحد الذين جرت مقابلتهم لقد كان ذلك اختبارًا حقيقيًا للدعم الشعبي للتعدّدية الثقافية، ولما تعنيه التعدّدية هذه في أستراليا: لقد تبين انها تعاني من نقص وبحسب الحاج (١٩٩٨) الذي اشار الى ان التسامح هو علاقة تسلط،

وعليه فان القيام بفعل التسامح قد يخلي الساحة دومًا الى ممارسة العنصرية. ولقد علّق الكثيرون ممّن جرت مقابلتهم على السرعة الكبيرة التي لجئ فيها الاعلام «الليبرالي» في استخدام صورة العربي العنيف والقذر وغير الحضاري.

ولكن التعدّدية الثقافية ساعدت من ناحية أخرى على هدم العزلة الإجتماعية وحالة التردّي الاقتصادي في أوساط الأقليات المهاجرة، بكونها حلّت مكان سياسة الدمج القسري (assimilation) التي طالبت كل المهاجرين بالتخلّي عن إرثهم الثقافي وأن يتحوّلوا إلى أستراليين؛ ولكن سياسة الدمج لم تفسح في المجال لأية سياسات أو برامج للتعامل مباشرة مع الحاجات المختلفة للاقليات المهاجرة في أستراليا. وهكذا، فقد وفّرت التعدّدية الثقافية حسب مفهوم غالبالي ليس فقط الحيّز الفلسفي للمهاجرين في الحياة الأسترالية، بل وأيضًا الوسائل الكفيلة بمعالجة المناحي الأكثر سطوعًا في حالة التردّي الاجتماعي والاقتصادي التي يعانون منها (كولنز، ١٩٩١ ومارتن، ١٩٧٨). اضافة، في الوقت الذي لا يعطي الكثير من الاستراليّون البيض موقعًا متساويًا للاقليات المهاجرة والابورجينية في المخيلة القومية، ينبغي التذكير بان الكثير من الجاليات المهاجرة صارعت لانهاء سياسة الدمج القسري ولاحلال التعددية الثقافية مكانها (كوينز، ١٩٩٩ آب ومارتن ١٩٧٨).

والمطلوب الآن هو استمرار تطوير التعدّدية الثقافية في أستراليا، ليتم الاعتراف بأنّ لجميع الناس إنتماءاتهم الإثنية، وبذلك لا تعود تعني فقط الغرباء (الـ«ووغ»)، ويجب أيضًا أن تشمل التعدّدية الغالبية الأنغلو – سلتية على تنوّعها، كما هي الحال بالنسبة للجاليات الإثنية قاطبة.

إنّ مرتكزات التعدّدية الثقافية الثلاثة: الهوية الثقافية والعدالة الإجتماعية والتنوّع المنتج، تحتوي على امكانية أستراليا على العمل بشكل أفضل لازالة حالة التردّي الاجتماعي والاقتصادي من أمام المهاجرين وغير المهاجرين على حدّ سواء. ولكن لا يمكن الإستخفاف بذلك التحدّي. وبهذا المعنى تكون التعدّدية الثقافية جزءًا من الحل وليست جزءًا من المشكلة. وينبغي على التعددية الثقافية ان تتحدى كل اشكال التنميط التي تطال الجاليات الاثنية وثقافاتها، هذا التنميط الذي دخل في تكوين المقومات الاجتماعية للاحداث التي درسناها في هذا الكتاب.

ما هو الحل؟ ما هي المشكلة؟

ليس هناك علاج سحري للجريمة. ولأنّ أسباب الجريمة المعقدة والمتفاوتة الاهمية تتطلب ردود سياسية معقدة للتعامل معها. فقد اشارات مؤسسة Lawlink (١٩٩٩، ص ١) إلى أنّ «إجماع رأي العاملين على منع وقوع الجريمة هي أنّ

للجريمة أكثر من بعد واحد، وهي بالتالي ظاهرة متعدّدة الأوجه. وكذلك، فإنّ تعريف الجريمة ما يلبث أن يتغيّر بتغيّر التشريعات، وبحسب الضرورات الاجتماعية والسياسية، وبحسب الفوارق الثقافية بين مجتمع وآخر، وبين حقبة زمنية واخرى».

ليس هناك حلول سهلة لمشكلات الشبيبة والإثنية والجريمة، كما وليس هناك اتفاق على طبيعة المشكلة. بالنسبة للبعض المشكلة هي الشبيبة الإثنية ولبعضهم الآخر هي الثقافة الغربية المتساهلة، ولآخرين هي سياسات الشرطة المتشدّدة. كما أنّ هناك من يتحسّر على غياب سياسة الاحتواء والدمج القسري للمهاجرين، ومن يشجب الطغيان العنصري في المجتمع الأسترالي والتغطية الإعلامية التي تستهدف الجماعات الإثنية. وبعض الجماعات المحدّدة كان لها آراء متناقضة، وكمثال على ذلك فإنّ زعماء الجالية والأهالي الذين جرت مقابلات معهم وجّهوا اللوم إلى الجهاز القضائي واتهموه بالتقاعس، وطالبوا بقوانين أكثر تشدّدًا مع الشبيبة. ولكنّهم في الوقت نفسه يعتقدون أنّ الحكومة قد صادرت منهم سلطتهم على أولادهم. إنّهم يريدون التشدّد من قبل رجال الشرطة وفي الوقت نفسه يريدون أن تتوقف تحرشات الشرطة بأولادهم. وبالتأكيد، فإنّ فعل الحكومة المباشر هو التشدّد في مقاربتها لجرائم الشبيبة في الشوارع. في الوقت الذي تذمّر العاملون الاجتماعيون من أنّ المشكلة هي في قلّة فرص العمل واغتراب الشباب ووجود الأماكن العامة بعيدًا عن متناولهم. وبحسب أكثر الدراسات الشاملة حول ارتكابات الشبيبة في الشوارع (Pe-Pua، ١٩٩٦)، فإنّ الحديث ينطلق من مجموعة من الأبعاد التي يجب فهمها والتعامل معها إذا ما أردنا إحداث تغيّرات فاعلة بالنسبة لمسألة جريمة الشباب في سيدني. وتشمل تلك الابعاد فيما تشمل تغيّرًا إقتصاديًا، البطالة والفقر، حاجات الترفيه عن النفس، توفير المعلومات، التعليم والتدريب المهني، الرعاية الصحية وقضايا قانونية وخدمات الشبيبة. كما أنّ المشاكل والحلول قلّما تكون ذات علاقة بالشرطة والقانون. وهذه الأمور على أهميتها، كمثيلاتها من القضايا الأكثر أهمية واتساعًا، مثل: سياسات البنى التحتية الاقتصادية، خلق فرص العمل، سياسات الهجرة، الإسكان، النظام التعليمي، قطاع المواصلات وتخطيط المدن وغيرها (وايت وآل، ١٩٩٩، ص ٣٣ – ٣٤). إنّ العنصرية والتحيّز يتربعان في المؤخرة وبنسب مختلفة على امتداد كل تلك الميادين.

وبخليط من المبادرات المحلية والفيدرالية يجب التصدّي للجريمة، وتحديدًا ينبغي اطلاق مبادرات لمعالجة تصاعد اللامساواة الاقتصادية والبطالة المديدة في أستراليا. ومبادرات للسلطات المحلية التي يمكن لها ان تشمل انشاء ملاعب لكرة السلة واماكن للعب بـ«skate board» مع إضاءات للزوايا المعتمة، هي بعض الأساليب التي يمكن للحكومة المحلية استخدامها لإحداث بعض التغييرات. ولكن هذه المبادرات السياسية يجب تطويرها بالتعاون مع الشرطة والحكومات المحلية

ومجالس البلديات والمنظمات الاقتصادية. والأكثر فعالية أن يتم ذلك بالتعاون مع الشبيبة أنفسهم، الأمر الذي يتطلب ليس فقط برامج منفردة، وانما مقاربات منسقة تتمكن من ربط البرامج السياسية المتنوعة على مستويات حكومية مختلفة.

الحلول الاقتصادية

إنّ التكرار المستمر للجذور الاقتصادية والاجتماعية للجريمة في أدبيات البحث يذكرنا بالحاجة إلى حلول إقتصادية واجتماعية مبتكرة للجريمة الإثنية في سيدني. اننا بحاجة الى نقل اهتمامنا من التركيز على ثقافة هذه الجاليات إلى التركيز على التردّي الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه، الامر الذي يقودنا الى تحديد الحاجة إلى فرص عمل بكونها الخطوة الأولى على طريق محاربة الجريمة في سيدني. وبعض الآمال بحصول هؤلاء الفتيان على فرص عمل إنّما تتحقق في تشجيع نمو المصالح التجارية الصغيرة، باعتبارها الميدان المفضل تاريخيًا للكثير من المهاجرين من الخلفيات غير الناطقة بالانكليزية (كولينز، ١٩٩٨)، مع تأكيد الحاجة إلى مبادرات سياسية مبتكرة إذا ما أريد لـ«مزمور» الجريمة اللبنانية أن ينتهي.

والمفارقة هي أنّ سوق العمل تعاقب عوضًا عن أن تكافئ المهاجرين لتنوّع لغاتهم ومهاراتهم المتوافرة في أستراليا المتعدّدة ثقافيًا. وبعض الحلول لتورّط شبيبة المهاجرين بالارتكابات الجرمية هو في إيقاظ القطاع العام للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة المتأتية عن فشل السوق في التجاوب وبالشكل المناسب مع تعدّدية أستراليا الثقافية. إنّ هذه المسألة على درجة من الأهمية لأنّ أستراليا، وفيما لو أرادت مواجهة تحدّيات العولمة، يجب عليها استغلال أفضل طاقاتها المتمثلة بتنوّع سكانها وتنويعاتهم العلمية واللغوية. وعليها تسليط المزيد من البحث في قضايا الاقصاء الاجتماعي للمهاجرين والأبوريجينال، إذا كان الهدف في النهاية هو منع حدوث نزاعات إجتماعية. ومن المؤسف أنّ شبكة الرعاية الإجتماعية، على أهميتها، آخذة بالتآكل وبشكل مستمر على أيدي الحكومة الفيدرالية وزعماء الولاية السياسيين.

إستعمال الشدّة مع الجريمة

لعدّة أسابيع تلت مقتل إدوار لي اعتمدت الشرطة تكتيكات وُصفت بعبارة«بلا رحمة»، و«أوقف وفتش»، متصدّية وبشكل متواصل لمثيري الشبهات، وأولئك الذين من المحتمل قيامهم بارتكابات جرمية في الشوارع، ومبعدة اليافعين من الأماكن العامة. وهكذا، وبرأينا، كان كل ذلك بلا جدوى. لأنّ تلك التكتيكات والتي بدت

تستهدف اعتقال مرتكبي الجريمة، لم تسفر عن اعتقال أحد، بل زادت من حالة التشنج في علاقة الشرطة بالجالية اللبنانية وتحديدًا الشبيبة، واشتكى الكثيرون من تحرّشات الشرطة بهم وبأولادهم. وليس من المفاجئ أن يصطدم رجال الشرطة بعد ذلك بما صار إلى تسميته بجدار الصمت في أوساط الجالية. وبذلك ارتفعت درجات الإحتقان الإثني، ما عزز اعتقاد الشبيبة بإجحاف رجال الشرطة في حقهم واستهدافهم للشباب الإثني.

وليس من المصادفة أن تكون «الذكورية» مسألة أساسية في نقاش تصوّرات رجال الشرطة وردود فعلهم، كونهم يتشاركون مع الشبيبة بالثقافة الذكورية نفسها عند حدوث المواجهات بينهم كما أشار كامبل (١٩٩٣) في دراسته لهذه الحالة في المجتمع البريطاني. وفي مثل هذا السيناريو الذي يعتمد على سياسة التشدّد الأمني المطلق (zero tolerance)، من الممكن أن يستثار الشباب ويُحفّزوا على تأكيد ذكوريتهم وخاصة عندما يكون هناك أبعاد إثنية أو عرقية. وبالتأكيد فإنّ الشبيبة الذين جرت مقابلتهم اشتكوا من عنصرية رجال الشرطة. ومن انعدام الاحترام لهم والمضايقات الطفيفة التي يمارسها الشرطة عليهم. وفي المقابل، أكدت الشرطة على استفزاز الشبيبة لهم. وعلى أية حال، فإنّ تركيز رجال الشرطة على الشبيبة في الشوارع يؤكد ليس فقط حصر السلوك الإجرامي بالشبيبة وحسب، وإنّما حضورهم في الشارع يسهم في اضرام النار في النزاع مع الشبيبة، خاصة وإنّ نظرتهم تقوم إلى العالم على قسمة الناس إلى ضحايا وأشرار.

على كل حال، يجب أن نتذكر بأنّ رجال الشرطة يؤدّون واجباتهم في ظروف صعبة متعاملين مع أناس عدوانيين في مناخات ليست بالضرورة تحت سيطرتهم، وهم محكومون بقوانين لم يضعوها بأنفسهم، ولكن من الواضح أنّ سياسة «بلا رحمة» كانت بمثابة ادارة علاقات عامة أكثر من كونها فرضًا للقانون والنظام. ولقد أظهرت أبحاث ما وراء البحار بأنّ مثل هذه الأساليب القسرية لفرض النظام هي أقل فعالية ممّا يروّج له أيديولوجيًا، وفي أحيان كثيرة يكون لها مردود عكسي. ولقد ظهرت ميول لمعالجة الجريمة بواسطة الابتعاد عن الاجراءات القسرية واعتماد الاساليب الوقائية (مالكوم، ١٩٩٩). وهكذا فإنّ تصعيد عمليات مراقبة الأماكن العامة تسهم في انتقال المرتكبين إلى الأماكن قليلة الإضاءة (غياك، ١٩٩٣)، الامر الذي يعمّق حالة العداء المؤسساتي.

كذلك فأن البحث في عنصرية الشرطة يجعل من الصعب تبنّي عمليات إصلاح أساسية في أجهزة الشرطة بحسب جانيت شان (١٩٩٤، ص ١٨٠):

«يعتقد رجال الشرطة بأنّ منتقديهم ليسوا على حق، ولديهم دوافع سياسية ذات مفاعيل تخريبية. وغالبًا ما يجد دعاة إصلاح الأجهزة أنفسهم في مواقع ضعيفة، بحيث يتم التخلّي عن فكرة الإصلاح الجذري لصالح مبادرات تجميلية وقصيرة الأجل لا تنفذ إلى العمق وتقتصر غايتها على تهدئة الرأي العام. وفي أحيان

أخرى يكون بإمكانهم تحويل النقد الخارجي لمصلحتهم مستخدمين أصوات المنتقدين لتدعيم وجهات نظرهم الداعية إلى الإصلاح. وفي حالات أخرى كل زعم حول عنصرية الشرطة يسهم بإبعاد رجالها عن منتقديهم أكثر فأكثر».

وعلى كل حال، فحلول مشاكل الجريمة قد ترضي بعض قطاعات المجتمع على حساب قطاعات أخرى. وتشير جانيت شان (١٩٩٤، ص ١٩١) إلى استراتيجية استخدام رجال البوليس المشاة كما هي الحال في الكثير من مناطق سيدني ونيو ساوث ويلز: «وهكذا، فإنّ رؤية المشاة، من رجال الشرطة قد تكون باعثًا على الإحترام والإحساس بالأمان بالنسبة للمسنّين، وعلى عكس ذلك بالنسبة للشبيبة حيث يرون في ذلك دلائل إضافية على أنّ رجال الشرطة في صدد التحرّش بهم ومضايقتهم».

ومن الواضح أنّ بعض أجزاء استراتيجية التعامل مع الجريمة يجب أن تركز على إصلاح جهاز الشرطة في نيو ساوث ويلز نفسه، لأنّ المزاعم حول عنصرية رجال الشرطة تشير إلى الحاجة إلى زيادة معدّلات الإثنيين في صفوفهم لتنسجم مع درجة التنوّع الاثني على مستوى المجتمع الاسترالي. ولكن أي من هذين التوجهين لا يقدّم حلاً سحريًا لمشكلة العلاقة بين الشرطة والشبيبة الإثنية في نيو ساوث ويلز، ويصبح المزيد من الاصلاح الجذري بعيد المنال كما يظهر تاريخ جهاز الشرطة في نيوسوث ويلز. لقد استنتجت شان (١٩٩٤، ص ١٩٤)، أنّ مصاعب القيام باصلاح الشرطة لا تعني أنّ الإصلاح مستحيل. إنّها تعني ببساطة أنّ الإصلاح يسير ببطء، وأنّ نفوذ القوى المعادية للتغيّر هائلة وأنّ النصر ليس مؤمنًا كحالة دائمة.

على امتداد السنتين الماضيتين تعاملت شرطة نيو ساوث ويلز مع هذه القضايا، بحيث انخرط أعضاء جهاز الشرطة القدماء والجدد على حد سواء ببرامج تهدف إلى فهم أفضل للثقافات، منفذين بذلك ما أشارت إليه Pe-Pua (١٩٩٦)، من الحاجة إلى استبدال مجرد ثقافة تقديم الخدمات الامنية بمقاربة امنية اكثر تفهمًا للمجتمع الاسترالي المتعدد ثقافيًا. الامر الذي دفع بجهاز الشرطة لاعتماد سلوكيات أكثر انسجامًا مع المجتمع المتعدّد ثقافيًا. فكان لا بد له من تجنيد الإثنيين في أوساطه ليعكس الطبيعة المتنوّعة ثقافيًا للمجتمع في نيو ساوث ويلز. وعلى كل حال، فهناك الكثير من الإبتكارات التي يجري اختبارها من خلال برنامج «ذئش» في الوقت الحاضر، في العديد من أحياء سيدني ذات الكثافة السكانية المهاجرة، ومنها بانكستاون. وعلى الرغم من ذلك نجد أنه في الوقت الذي أخذ هذا الكتاب طريقه إلى المطبعة (الطبعة الانكليزية، ٢٠٠٠) رفعت العنصرية في وسط جهاز السلطة رأسها من جديد، حيث انتقد الكثيرون في أوساط الجالية اللبنانية مفوض الشرطة السيد راين بسبب التصريحات التي أدلى بها في أعقاب موجة الجريمة، ووجّه اللوم ومن جديد إلى «العصابات

اللبنانية» في جنوب غربي سيدني – (صحيفة الـ«سيدني مورنينغ هيرالد»، ١٨ آذار ٢٠٠٠). يبدو أن هناك القليل ممّا تعلمه رجال الشرطة وعلى اختلاف رتبهم من تجربة لاكمبا كما أظهرت مؤخرًا تسجيلات الفيديو المعدة اصلاً للمراقبة خلال حملة رجال الشرطة على شارع تولوبيا (Sydney Moning Herald)، ٢٠٠٠/٣/٢١، ص٣٠). وعلى اية حال، فاننا لسنا من المقتنعين بأنّ عنصرية الشرطة هي المشكلة الأساس بالنسبة لجريمة الشباب، رغم انها تشكل جزءًا من المشهد. علمًا وان محاولات الإصلاح في جهاز الشرطة هي جزء من الحل لما يعْتَبَر انه مشكلة جريمة الشباب الإثني. ولكن لا يمكن تحميل رجال الشرطة مسؤولية مشكلات البطالة، والتغيّرات الاقتصادية، والقيم الاجتماعية المتعلّقة بالذكورية، والتهميش الاجتماعي، لأنّ ذلك يقع خارج نطاق مسؤولياتهم، بل هو في الأصل من مسؤوليات الحكومة الاكثر شمولية.

إنّ التوجّه نحو «امن الجماعات» او ما تسميه فلارس واليوت (١٩٩٢) بـ«امن متعدد الثقافات»، قد يبدأ، ليس فقط باعادة تشكيل ممارسات الشرطة الامنية، وانما باعادة بناء العلاقة بين الشرطة والمجتمع. وهذا لا يتطلب فقط برامج لشحذ الوعي الثقافي لدى رجال الشرطة بل أشكالاً جديدة من التعامل بينهم وبين المجتمع. ويمكننا أن نزيد على ذلك بان التوصل الى «امن متعدد الثقافات» فعّال، يَتَطَلّب التصدّي لمشكلات الأماكن العامة ووضع استراتيجيات تتيح للشبيبة استخدامها (وايت، ١٩٩٨)، كما ينبغي معالجة ما هو اشمل كمسألة تأمين الاحترام والتمتع بحق الحرية وتقرير المصير على امتداد علاقات الطبقة والسن والنوع والإثنية والعرق.

هل يجب على شرطة نيو ساوث ويلز جمع المعلومات حول الإثنية؟

إنّ غياب المعلومات الدقيقة، كما بيّنا في الفصل الثالث، حول الخلفيات الثقافية للأفراد في نيو ساوث ويلز، يعيق الأبحاث الإجتماعية التي تتناول علم الجريمة. ولا يمكننا القول مثلاً إنّ جماعة إثنية ما تنخرط أكثر أو أقل من غيرها بالنشاطات الجرمية. المعلومات الدقيقة حول مكان الولادة والأهل والدين واللغة المحكية في المنزل يمكن لها أن تسهم في نقاء الصورة، فيما لو تمّ ربطها بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ المعطيات المتعلقة بإثنية مَن تمّ التعاطي معهم من خلال الأجهزة القضائية في نيو ساوث ويلز وغيرها من الولايات، تقدّم الدليل القاطع لتحدّي خرافة أنّ بعض الجماعات الإثنية هي أكثر تورطًا بالأنشطة الإجرامية من غيرها. وعندما تُطرح هذه المسألة، وغالبًا في أعقاب وقوع حادث في حوادث «الجريمة الاثنية» تسمح هذه المعطيات بتعريف المشكلات الكامنة وراء الجماعات التي تميّزت بارتفاع معدّلات الجريمة في أوساطها، بحيث يمكن استخدام هذه المعلومات بواسطة

جماعات الضغط وصناع القرار السياسي لاستنباط استراتيجيات ملائمة للتعامل مع تلك المشكلات.

ومن الواضح بأنّ هناك مخاوف في أوساط الجاليات الإثنية من أنّ مثل هذه المعلومات سوف يستثير مجدّدًا حالة من الذعر الأخلاقي حول إجرامية، ليس فقط الأفراد، بل جاليات بأكملها. وهذا الخوف حقيقي بالفعل كما بيّنت ردود فعل الإعلام بالنسبة لأحداث ١٩٩٨، ولكن تلك المعلومات يمكن لها أن تفسح في المجال أمام الباحثين والمهتمين للمطالبة ببرامج خاصة وخدمات لتحييد الظروف الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء ارتفاع معدّلات الجريمة.

ومثال على ذلك إنّ توافر الإحصائيات حول ارتفاع نسب موت الأبوريجينال تحت الإعتقال فسحت في المجال لاستكشاف أعماق المشكلة، وبالتالي تعريفها، لأنّها وضعت تحت دائرة الضوء المشكلة برمّتها وحتمت الإستجابة لها بواسطة «لجنة التحقيق بموت الأبوريجينال رهن الإعتقال». وبشكل مماثل إذ ما أظهرت الإحصائيات بأنّ جماعة إثنية معيّنة أكثر تورّطًا من غيرها بالأنشطة الإجرامية سيتم دفع الحاجة لتقديم الحلول السياسية لها الى الواجهة. عندئذٍ يدور السجال فقط حول الاجابة السياسية الملائمة لهذه المعطيات. ينظر أنصار «حزب أمة واحدة» والمعلّقون الإذاعيون العنصريون إلى تلك المعطيات بأنّها براهين إثبات لمخاوفهم بأنّ التعدّدية الثقافية تدمّر نسيج المجتمع الأسترالي. اما بالنسبة لبعض جماعات الدفاع عن الشبيبة فيمكن قراءة هذه المعطيات كأدلة على عنصرية الشرطة ولإظهار الحاجة إلى رفع معدّلات تدريب أفرادها على مبادئ رعاية الامن في مجتمع متعدد ثقافيًا. وبالنسبة للعلماء الاجتماعيين، فان تلك المعطيات تجعل تلك المعلومات تجعل من الممكن إثبات العلاقة بين ارتفاع معدّلات الجريمة وارتفاع معدّلات البطالة في أوساط الشبيبة،الامر الذي يوفّر فهمًا أكثر وضوحًا لعلاقة العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالجريمة. لا احد يسيطر على كيفية استخدام الاحصائيات في هذا المجال. وهذا الواقع يجب أن يحتل أهمية أساسية في النقاش الدائر حول جمع مثل هذه المعطيات الاحصائية، وكذلك فيما يعني القرارات المتعلّقة بالسياسات والوسائل المؤثرة في عملية هذا الجمع. وفي هذا الصدد يصبح النقاش حول كيفية جمع تلك المعلومات بأهمية السؤال نفسه فيما إذا كان جمعها مطلوبًا في الأساس.

وهناك أيضًا بعض المسائل التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار كمثل أن يكون صناع القرار السياسي لمدن متنوّعة ثقافيًا مثل سيدني على درجة كبيرة من الحساسية للإرث التاريخي للعنصرية، ولتأثير العرقنة على فرص المهاجرين والأبوريجينال في سيدني اليوم. وهذا يعني أنّ تطوير السياسات يجب أن يراعي حساسية وجود العنصرية والتنميط العنصري، وأن نكون على جانب من الدقة بالنسبة

لاستخدام المعلومات، لأنّه إذا ما استخدمت هذه السياسات بشكل مغلوط سوف تؤدّي إلى إثارة التعصب العرقي.

لقد أثبتت تجارب التاريخ الحديث في المجتمعات المتعدّدة ثقافيًا مثل أستراليا بأنّ صناع القرار السياسي يجب أن يكونوا على درجة كبيرة من الحساسية بالنسبة للتنميط العرقي للمجرمين وللمواقف والممارسات العنصرية بواسطة رجال الشرطة الناتجة عن والتي تساعد على إعادة إنتاج هذا التنميط. وكما أشارت شان بأنه حتى لو لم يكن هناك ممارسات عنصرية بواسطة الشرطة تستهدف الشبيبة الإثنية، فإنّ الإنطباع السائد عن مثل هذه العنصرية ينتج الكثير من المشكلات:

«وحيث أنّ الخوف وانعدام الثقة برجال الشرطة لدى بعض الجماعات ما زال سائدًا، فإنّ أية أدلة عن التعامل غير المنصف يمكن له أن يوسع الشرخ بين الشرطة والأقليات. وليس من المفاجئ إذن أن يجد رجال الشرطة أنّ الحصول على تعاون أبناء الأقليات هو بمثابة تحدّ كبير» (شان، ١٩٩٧، ص ٣).

والخطر الكبير باعتماد التغيّرات في جهازي الشرطة والقضاء لجهة تسجيل اثنية المرتكبين يكمن في ان هذه الخطوة يمكن ان تعزز رسميًا عرقنة الجريمة والجريمة في استراليا. هذا يعني إنّ اعتماد أساليب تهدف فقط إلى تعريف الخلفية الإثنية للمرتكبين قد تكون خاطئة، لأن الأساسي هنا هو نزع صفة العرقنة عن الجريمة في نيو ساوث ويلز. ولهذا الأمر مركز الصدارة عند اتخاذ القرارات حول التفاصيل المفهومية والعملانية لجمع مثل هذه المعلومات.

وهناك أيضًا مشكلة تتعلق بـ«تمليك» الجريمة للجاليات الاثنية. لأنّه إذا ما تمّ النشر المنتظم للمعطيات المتعلقة بالخلفية الاثنية، فهناك خطر بأن يُنظر إلى الجريمة وكأنّها شأن إثني فقط، يُفهم من خلاله أنّها تعني غير الناطقين بالانكليزية حصرًا. وبموازاة ذلك، تصبح مسألة ايجاد الحلول بالنسبة للبعض تقع على عاتق زعماء الجاليات وليس على عاتق الجاليات بأكملها. وبكلام آخر، هناك خيط رفيع بين إشراك زعماء الجالية لتقديم المساعدة لإيجاد حلول لجريمة الشباب في اوساط جاليتهم وبين الموقف الداعي إلى لوم الثقافات الإثنية وتحميلها مسؤولية الجريمة. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى برنامج (PACT) الذي اطلقته دائرة الخدمات في جهاز الشرطة في الآونة الاخيرة.

هناك مشكلات إجرائية مهمّة تتعلّق بمتى يجب أن تبدأ عملية توثيق المعلومات الإحصائية في سياق الأنشطة الإجرامية. وبحسب ماكريجي (١٩٩٩)، فإنّ «المعلومات الإحصائية حول الإثنية والجريمة يجب جمعها على كل مستويات أنظمة العدالة»، بحيث يبدأ توثيق المعلومات على مستوى الشرطة، أي على مستوى المشبوهين والذي يتم توقيفهم؛ وعلى كل حال، فهناك مشكلة تواكب هذه المقاربة، تتمثل في خطر الوقوع في الاسهام بما تشير اليه النبؤة. اي انه إذا كانت

شرطة نيو ساوث ويلز تحمل مواقف سلبية مسبقة حول جرائمية بعض الجماعات الإثنية، مثل اللبنانيين والفيتناميين، فان تعريف الناس كمتحدّرين من هاتين الخلفيتين قد يسهم في رفع معدّلات اتهامهم وتجريمهم، وبالتالي توريطهم في متاهات النظام الجزائي العدلي. وبكلام آخر، ان تحيزًا راسخًا وغير مقصود قد يتطور خلال ممارسة رجال الشرطة لمهمتهم، الامر الذي يرفع من احتمال أن يتم التعامل مع الشاب الإثني محط اهتمام الشرطة بأكثر شدة من غيره من الشبيبة.

وهناك بعض الأدلة على ذلك، كما رأينا في هذا الكتاب، من أنّ شرطة نيو ساوث ويلز تحمل الكثير من التنميط السلبي. ولقد أشارت لجنة البحث الوطنية حول العنف العنصري («HREOC»، ١٩٩١) إلى الكثير من حالات التحرّش العنصري والإيذاء للأقليات العرقية للأبوريجينال والمهاجرين في أستراليا. واستنتجت شان (١٩٩٧، ص ٢٢٥) في دراستها للموضوع أنّ «الثقافة السائدة في أوساط الشرطة تشكّل مصدرًا مهمًا لشرح ولإثبات وجود العنصرية والتعامل معها بتسامح، ممّا قد يكون سببًا من أسباب فشل عمليات الإصلاح الموجهة لجهاز الشرطة». وفي أحد المؤتمرات في سيدني سنة ١٩٩٨، تحدثت ناديا عبدو عن لقاء مع ثلاثين من رجال الشرطة. وكان الإجتماع مفيدًا، لأنّ معظم المشاركين لم يكن لديهم أي معرفة مسبقة بالثقافة الإسلامية. في المؤتمر نفسه أشار البروفيسور دايفد ديكسون إلى أنّ شبيبة الأقليات الإثنية في سيدني يخشون تحرّشات الشرطة وعنصريتها في نيو ساوث ويلز بالاستناد إلى تجاربهم معها وهم غاضبون ومصابون بالخيبة. وأشار أيضًا إلى أنّ الكثيرين من رجال الشرطة متأثرون بالمواقف المسبقة حول ثقافة الفيتناميين، من خلال تصوّر أنّهم يستسيغون النشاط غير القانوني ويتكاتفون بصمتهم إزاء رجال الشرطة.

وهناك مشكلة مفهومية، كما أشرنا، تتمثل في أنّ تعبير «جريمة إثنية» ملتبس القيمة لافتقاره إلى الدقة. ويجري استخدامه لتوصيف جاليات بأكملها على قاعدة تجانس مفترض غير موجود في الأساس. وكما رأينا، طالما أنّنا جميعًا من أصول إثنية مختلفة، وبالتالي جميعًا إثنيون، فإنّ جزءًا من إثنية الجريمة يصبح فائضًا عن الحاجة. وهناك أيضًا مشكلة أنّ إحصاءً واحدًا تمّت على أساسه عملية جمع المعلومات حول الإثنية، وكان ذلك لأربع عشرة سنة خلت، ولأنّنا نرتكب الخطأ بتحديدنا للإثنية على أساس مكان الولادة، وذلك غير دقيق على الإطلاق، لأنّ الكثيرين من الجماعة الإثنية نفسها كالصينيين مثلاً ولدوا في بلدان مختلفة. وعلينا أن نضيف أيضًا معلومات حول اللغة المحكية في البيوت والمعتقد الديني، ليكون بإمكاننا التعاطي بشكل دقيق مع الإثنية بأشكالها المعاشة في أستراليا. وإذا ما كان لجمع المعلومات عن الإثنية أن يحدث يجب أن يرتكز على مسألة التعريف الذاتي، كما هي الحال بالنسبة للأبوريجينال. قد يخلف ذلك مشكلات تتعلق بالشيء الذي يتم قياسه. لأنّ كل من هم مواطنون

أستراليون من أبناء الجيل الأول يجيبون على السؤال بكونهم أستراليين، وكذلك أبناء الجيل الثاني الذين هم من مواليد أستراليا لهم الحق في ذلك أيضًا. ولكن ذلك ليس بالضرورة تحديدًا مناسبًا لما تمّ اعتباره إثنيًا وبشكل عام. إنّ الحاجة إلى معلومات دقيقة عن العلاقة بين الإثنية والجريمة توصلنا، بالاتفاق مع ماكرجي، إلى استنتاج بأنّ كل أنواع المعلومات يجب توثيقها، وعلى مختلف مستويات النظام الجزائي العدلي، مشتملاً على مكان ولادة الأفراد وأمكنة ولادة أهلهم، والإيمان الديني واللغة المحكية في المنازل. والجدير ذكره، ان الحدود العملية لهذه الطريقة في جميع المعطيات لا تزال بحاجة الى التدقيق.

من المحتمل ان يؤدي هذا الاجراء الى ترسيخ التنميط الاثني لدى الشرطة وازدياد حالة التدهور في العلاقة بين الشرطة والشبيبة. وإذا ما استمرّ جمع المعلومات عن الإثنيات هناك استمرار في النظر إلى الجريمة كشأن إثني، وبذلك يتم فصلها عن خلفيتها الاقتصادية والاجتماعية. يثير ماكاريجي (١٩٩٩، ص ١٢)، نقطة مهمة، وهي «أنّ الإحصاءات حول الجريمة والإثنية تكون ذات فائدة إذا ما أخذت بعين الاعتبار إحصائيات الديموغرافيا والإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المهاجرة، بحيث يتم استخدامها ليس فقط لفهم الفروقات بين جماعات المهاجرين بل لشرح العلاقة، إذا ما كانت بالفعل موجودة، بين الإثنية والجريمة».

وكنقطة أخيرة، نرغب بالتشديد على أنّه لا يمكن اختزال الإثنية بالإحصائيات لأنّها تمثل عملية بناء ثقافي للهوية في سياقات محدّدة. ومن أجل ذلك، تبرز الحاجة إلى أبحاث نوعية (Qualitative research) تهدف إلى استكشاف هذه القضايا في سياقها الاجتماعية، وخاصة فيما تعنيه على صعيد العلاقة بين الشرطة والشبيبة. مثل هذه الأبحاث النوعية هي مهمّة ليست لأنّها تساعد في كشف افضل للاسباب الخفية للجريمة فقط، بل لأنها تساعد في وضع السياسات المناسبة للتعامل معها.

حيازة الأماكن

كما أشار الكثير من التقارير مؤخرًا، إنّ توافر استخدام الاماكن العامة للشباب يضيف بعدًا مهمًا بتأثيره على منع السلوكيات المنحرفة والإجرامية. الكثير من المراهقين يعيشون حياتهم الجماعية خارج البيوت، وتتحوّل الأماكن العامة بالنسبة لهم إلى فسحات لقاء طبيعة، والى اماكن للكثير من السلوكيات الجرمية. الامر الذي يؤثر في انتاج الخوف من الجريمة في سيدني. هناك تناقض بين تسليع الأماكن العامة في سيدني وحق وحاجة المراهقين في استخدامها. إنّ المراهقين يفتقرون إلى الأماكن العامة التي يحتاجها الشباب، ويُنظر إليهم كخطر عند تواجدهم فيها. ولافتقار الكثير من أحياء سيدني إلى

المرافق العامة، تتحوّل الأسواق إلى أماكن اللقاء الأساسية لهم. وكما أظهر الكثير من الدراسات أنّ المراهقين يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى مركز المدينة للقاء أصدقائهم وللترفيه عن أنفسهم. ونظرًا لأنّ أصحاب المحلات ورجال الشرطة يعتبرون وجودهم مشكلة ويعمدون إلى إزاحتهم، فتتحوّل تلك الأماكن إلى ساحات نزاع. ونظرًا لأن هذه الاماكن العامة هي في الواقع ملكية خاصة، فهي تحمّل صفة ملتبسة. لذلك ينبغي النظر الى الشبيبة كمستخدمين شرعيين لهذه الامكنة وليسوا غزاة لها. وهكذا، فالمشكلة ليست كناية عن نقص في الموارد والمرافق وإمكانية استخدامها، ولكن في حاجة المراهقين إلى الإحساس بنوع من الملكية لتلك الأماكن لتشريع تواجدهم فيها (لينش واوغليفي، ١٩٩٩). لقد عُمل على تنفيذ الكثير من المشاريع الشبابية التي تصدت لهذه المسألة، وكانت على قدر كبير من النجاح (روبنسون، ١٩٩٩ - وايت، ١٩٩٨) ولكنّها لم تكن جزءًا من سياسات أكثر شمولاً. واذا اردنا وضع سياسات تتوخى حل مشكلة تواجد المراهقين في الأماكن العامة كجزء من خطة وقائية حيال ارتكاب الجرائم، فينبغي اشراك الشبيبة انفسهم بوضعها، الامر الذي يعني مشاركتهم في تخطيط وإدارة الأماكن العامة ووسائط النقل وغيرها. هناك حاجة لحلول خلاقة ومحلية لهذا التناقض. في بعض الحالات، وينبغي على المجالس البلدية ان تستحدث المرافق الرياضية المضاءة من أجل توفير أماكن بديلة لتواجد المراهقين في الأسواق ومحطات القطار. ان التركيز على ان ارتكاب الجرائم غالبًا ما يحدث على يد الشبيبة الذين يسكنون في الاماكن حيث تقع الجريمة، يؤكد الحاجة الى حلول محلية تشتمل توفير العمل والاماكن العامة المخصصة للشبيبة.

وأحد تلك المشاريع الرائدة كان بمبادرة وبتمويل من هيئة الشؤون الإثنية في نيو ساوث ويلز في أواخر ١٩٩٨ لإشراك الشبيبة في إيجاد السبل المناسبة، التي تمكّن جميع الناس من المشاركة بالتساوي في المساحات العامة على مقربة من تجمّعات التسوّق (shopping malls). وسُمِّيَ ذلك بمشروع «توفير المكان بالتساوي»، بحيث جمع من خلاله المراهقون واصحاب المحلات والمولجون حفظ الامن والادارة للعمل من أجل إيجاد الحلول المبتكرة. وبكونه من المبكر الحكم على نجاعة ذلك المشروع، لا بد من لفت النظر إلى أنّ المطلوب هو مثل هذه المبادرات.

إعادة التفكير بالمشكلة

ان شمولية الحلول السياسية والعملية المقترحة يبعث على الخوف، ولكن من المهم أن نبدأ بمحاولة فهم المشكلة وإعادة التفكير فيها والا تبؤ هذه الحلول بالفشل. وهذا يتطلب تكثيف البحث لاستكشاف المشكلة من خلال مظاهرها في المجتمعات المحلية، لأنّ ذلك مفتاح التحليل كما السياسات وتطبيق تلك السياسات. ولكن

المحلي المقصود يجب وضعه في الإطار المناسب الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى المنطقة والمدينة والدولة وعلى الصعيد الوطني والعالمي. ان جميع هذه العوامل ومستوياتها المختلفة لها دور في انتلج الجريمة في مدينة سيدني الكوزمو بوليتية.

ولقد استكشفنا عددًا من المجالات لبحث المشكلات المتعلّقة بالإثنية وجريمة الشباب في سيدني. إنّ بعض تلك المشكلات لها صلة بالمفاهيم المستخدمة وبعضها له علاقة بنوعية البحث والتقصي، اما البعض الآخر فيتعلق بالسياسة والتطبيق. ولقد أشرنا إلى أنّ النظر إلى الجريمة الاثنية بكونها قضية مفهومية بحدّ ذاتها قد حرّفت الطريقة التي نرى المشكلة من خلالها معتمدين على مفاهيم صَنَمِيّة حول الإثنية. وبمتابعة تلك القضية يمكننا تلمّس خط سيرها في العودة إلى قضايا التعدّدية الثقافية والهوية الوطنية الأكثر اتساعًا في المجتمع الأسترالي. إنّ هناك حاجة كبيرة للمزيد من البحث قبل التوصّل إلى فهم تام للمسائل التي تعرّضنا لها بالنقاش في هذا الكتاب. ونريد هنا أن نقترح بعض التوجهات بما يخص الأبحاث المستقبلية حول جريمة الشباب في سيدني.

عوضًا عن المبالغة بالعلاقة بين الإثنية والجريمة، من المهم بالنسبة للبحث في موضوع الجريمة وللعلاجات السياسية أن تأخذ الذكورية بالجدية المطلوبة (نيوبرن وستانكو، ١٩٩٤). وبكلام آخر، يجب علينا، اضافة الى الإعتراف بالأهمية المركزية للعلاقة بين الطبقة الإجتماعية والجريمة، ان نعترف ايضًا باهمية الارتباط بين الجندرة والجريمة. والواضح ان السمة الظاهرة للعيان هي ليس فقط ان اغلبية المرتكبين هم ذكورًا، ولكن المؤسسات المولجة بمهمة السيطرة على الجريمة- كالشرطة والنظام القانوني ومجلس التشريع - محكومة هي ايضًا بانظمة ذات صفة ذكورية بارزة. هذا لا يعني إقصاء المرأة من المعادلة، كما فعلت بسهولة الدراسات حول الشبيبة والجريمة في الماضي. كما لا يعني ذلك انه ينبغي ان نستخدم «الذكورية» كمفهوم شامل وفريد، وذلك لشرح مسألة اجتماعية معقدة (كولين، ١٩٩٨). بدلاً من كل ذلك، ينبغي ان نتفحص كيف ان علاقات الجندرة الاجتماعية ومقولات شتى، كالذكورية، تحقق ذاتها بسبل معينة عن طريق ارتكاب الجريمة واشكالاً اخرى من الارتباطات الشبابية، وتبيان كيف ان تقاطع علاقات الجندرة والعمر والطبقة الاثنية يؤثر في تحديد تعقيدات التجربة الانسانية المعاصرة. هذا يعني ان نرى السلوكيات المنحرفة والجرمية والتشكيلات الثقافية الفرعية للشبيبة ليست كظواهر معزولة ومستقة، وانما كتجارب ذات صلة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والحياة العائلية والجماعات المحلية.

ويجب أن نضيف هنا بأنّ هذه المهمّة لن تكون محدودة باستكشاف أسباب وقوع الجريمة، أو لماذا دواعي تشكل العصابات! علينا أن نسأل: كيف يتم النظر إلى

بعض السلوكيات بصفتها سلوكيات جرمية، وكيف يتم النظر إلى بعض الجماعات بكونها عصابات، وكيف تتحوّل الإثنية على سبيل المثال إلى مرآة تنعكس عليها العلاقات الاجتماعية بصورة متشظية. والعلاقة هنا بين الاهتمام الناشئ بظاهرة «الخوف من الجريمة» وتحليلها الإجتماعي يجب أن تستند إلى دراسات امبيريقية مفصلة لبعض الجماعات، ويكتسب ذلك اهمية اكبر نتيجة للنقد المتكرر للدراسات حول الثقافات الفرعية للشباب والجريمة بانها دراسات تعالج ثقافة الشارع المشهدية للفتيان خاصة بصفتها ظاهرة مستقلة لا علاقة لها مع العائلة والمحلة والجماعة (ديكو وفان وينكل، ١٩٩٦).

إنّ أي دراسة جديدة حول الجريمة في سيدني يجب ألاّ تأخذ بالاعتبار مشاكل الفهم التحليلي للمجتمعات المتنوّعة ثقافيًا مثل أستراليا فقط، بل أيضًا الأسئلة السياسية المتعلقة بالموضوع مثل: نقاش مسألة الأمن والنظام على النطاق العالمي، وخاصة في الغرب، كونها تتضمن قلقًا اجتماعيًا واسع للنطاق ومخاوف محددة حول معدلات الجريمة الصاعدة.

والتناقض هنا يكمن في كون حالات القلق العصابي حقيقية ووهمية في الوقت نفسه. إنّه قلق من التغيّرات الاقتصادية وفقدان التماسك الاجتماعي، وضياع التوجهات للسلطة السياسية، والأزمات الأخلاقية، والانحطاط المدني، واللامساواة والتردي الاقتصادي، والاختلاف الثقافي... وقد نجح «حزب أمة واحدة» باستغلال هذا القلق العصابي بمهارة ولو لفترة وجيزة. إنّ هذه القضايا أكبر بكثير من ثقافات الشبيبة الفرعية. ورغم ذلك فان حالة الذعر حول عصابات الشبيبة الإثنية تُظهر من جديد كيف ان قضية الفروقات الثقافية وقضايا الهجرة والتعددية الثقافية والخدمات الموجهة لاثنيات محددة ومنظمات الجالية، كيف ان جميع هذه القضايا باتت تتحمل بصورة متصاعدة وزر جميع المشاكل الباعثة للقلق العصابي. والاستنتاجات المبسطة التي خلص إليها بعضهم تتمثل بالدعوة الى إيقاف الهجرة، وبذلك تتخلص استراليا من كل المشاكل. ولكن حتى لو توقَفَت الهجرة ستبقى سيدني واحدة من أكثر مدن العالم تعدّدية حتى القرن الثاني والعشرين.

إنّ الدروس التي علينا تعلمها من أحداث بانشبول ولاكمبا سنة ١٩٩٨، تتعلّق بمسائل أكثر اتساعًا حول التعدّدية الثقافية، ومنظمات الجالية، وإدارة وتنظيم حيوات البشر في المجتمعات المتعدّدة ثقافيًا. إنّ تحديات التنوّع الثقافي من الإنشغالات الكبرى في المجتمع الأسترالي المعاصر، لكونها تحديات العقلانية الاقتصادية واعادة الهيكلة الاقتصادية المعولمة، وضحالة الزعامات السياسية، وتجارب التهميش الاجتماعي. تتطلّب الحقائق في أستراليا المعاصرة قدرة على التعاطي العميق مع التنوّع الثقافي أكثر ممّا سمحت به سياسات التعدّدية الثقافية حتى الآن. ونقطة الإرتكاز بالنسبة لذلك هي الهوية الوطنية. على الرغم من أنّ

غالبية الشبيبة اللبنانيين المتورّطين بالأنشطة الإجرامية من مواليد أستراليا، ولهم الحق بحمل جواز سفر أسترالي والحق بالاقتراع، ما انفك الإعلام يجهد في بناء «هوية لبنانية» خارجة عن المجتمع الأسترالي. والكثيرون من زعماء الجالية والعاملون الإجتماعيون والأهالي يستاؤون من رفض «أستراليتهم». لقد كان هناك إحساس عميق بفقدان حقوق المواطنية في أوساط الذين تمّت مقابلتهم. ان مهمة تحقيق التمفصل والتصالح بين مفهوم الامة والتنوع الثقافي لا تزال في غرفة الانتظار. لا يمكن للمجتمع الأسترالي أن يدير ظهره لحاجات أكثر من نصف سكانه بنتيجة أكثر من نصف قرن من الهجرة، كما لا يمكنه التراجع عن متطلبات التنوّع الثقافي في وقت تعاظم الإتجاه نحو العولمة، هناك حاجة ملحة لاجتراح سياسات وممارسات من نوع آخر على الصعيد المحلي والفيدرالي، ولطرق جديدة في بناء الامة والجماعة.

لقد طرحنا الكثير من الأسئلة في هذا الكتاب، كما قدّمنا الكثير من الأجوبة، ولم يكن نجاحنا كبيرًا بالكشف وبشكل كامل عن المشكلات المعقّدة للشبيبة والإثنية والجريمة في سيدني... وهذا كثير ممّا يتوقع من دراسة واحدة! ولكنّنا شدّدنا على الحاجة إلى دراسة جريمة الشباب من مختلف ابعاد التجربة الاجتماعية التي تعالج التعقيدات والاختلاف في مناطق وجاليات محدّدة، كما وقدّمنا فهمًا أكثر شمولاً للوطني والعالمي والاقتصادي والسياسي. نأمل في ان هذه المقارنة سوف تسهم بتطوير مجموعة من الاجراءات السياسية والعملية الاكثر نجاعة وواقعيةً لمعالجة جريمة الشباب في سيدني لعدة عقود قادمة.

الفهرس

لائحة بالجداول والبيانات

جداول

بيانات

References

Abella, M. & Lim, L.L. (1993) «The Movement of People in Asia: Internal, Intra-regional and International Migration», paper presented to the Conference on Asia-Pacific Migration Affecting Australia, Darwin, 14-17 September.

Ackland, R. & Williams, L. (1992) Immigrants and the Australian Labour Market: The Experience of Three Recessions, Bureau of Immigration Research, AGPS, Canberra.

Advisory Council on Multicultural Affairs (ACMA) (1988) Towards a National Agenda fm a Multicultural Australia, AGPS, Canberra.

Alexander, C. (1996) The Art of Being Black, Clarendon Press, Oxford. An-Nahar (an Arabic newspaper published in Sydney).

Appleyard, R.T. (1971) Immigration: Policy and Process, ALPS Monograph N°. 7.

Aumair, M. & Warren, I. (1994) «Characteristics of juvenile gangs in Melbourne», Youth Studies Australia, 13, 2, pp.40-44.

Australian (1998) «Police search for shooting witness», 3 November, p.l.

Australian Bureau of Statistics (1998) Social Atlas of Sydney, AGPS, Canberra.

Australian Law Reform Commission (1992) Mutticulturalism and the Law Report, N°. 57, Australian Law Reform Commission, Sydney.

Awasthi, S.P. & Chandra, A. (1993) «Migration from India to Australia»,
paper presented to the Conference on Asia-Pacific Migration Affecting Australia, Darwin, 14-17 September.

Bacon, W. (1999) «Speaker on the media», in Ethnicity and Crime Under the Microscope (Dispelling the Myths) Forum Papers, Monday, 2 November 1998, Ethnic Communities Council of NSW, Sydney, pp.44-48.

Barrett, S.R. (1991) «White supremists and neo-Fascists: laboratories for the analysis of racism in wider society», in 0. McKague (ed) Racism in Canada, Fifth House Publishers, Saskatoon.

Bayley, D.H. & Mendelsohn, H. (1969) Minorities and the Police, The Free Press, New York.

Bearup, G. (1998) «Police stage soothing show of force», Sydney Morning Herald, 30 October.

Bearup, G. (1998a) «Ryan: We will get you», Sydney Morning Herald, 2 November, p 1.

Bearup, G. (1998b) «Fight to restore confidence», Sydney Morning Herald, 2 November, p.4.

Bearup, G. (1998c) «Under fire», Sydney Morning Herald, 2 November, pp.33, 43.

Bearup, G. (1998d) «Police hit gang wall of silence», Sydney Morning Herald, 4 November, p.l.

Bearup, G. (1999) «Another day in Telopea Street:«We see nothing»,» Sydney Morning Herald, 18 September, p.6.

Bessant, J. (1994) «Naughty, immoral and depraved», Youth Studies Australia, 13, 2, pp.45-50.

Bird, G. (1991) «Bridging the language barrier», in The National Conference on Police Services in a Multicultural Australia Conference Report, Victoria Police and the Australian Bicentennial Multicultural Foundation, Carlton.

Blainey, G. (1984) All For Australia, Methuen, North Ryde.

Borowksi, A. & Thomas, D. (1994) «Immigrants and crime», in H. Adelman, A. Borowski, M. Burstein & L. Foster (eds), Immigration and Refugee Policy: Australia and, Canada Compared Vol II, Melbourne University Press, Melbourne, pp.631-53.

Bottomley, G. et al (1991) Intersexions: Gender/class/culture/ethnicily, Allen & Unwin, Sydney.

Bourdieu, P. (1984) Distinction, Harvard University Press, Cambridge.

Bourdieu, P. (1991) Language and Symbolic Power, Polity, Cambridge.
Bourgois, P. (1995) In Search of Respect: Selling Crack in El Barrio, Cambridge University Press, Cambridge.
Brah A. (1996) Cartographies of Diaspora, Routledge, London. Braithwaite \ (1992) «Good and bad police services and how to pick them», in D. Moore & R. Wettenhall (eds). Keeping the Peace: Police Accountability and Oversight, University of Canberra and the Royal Institute of Public Administration, Canberra.
Brockie, J. (1992) Cop It Sweet, (videorecording, 65 mins), Jenny Brockie producer and director, Australian Broadcasting Corporation, Sydney. Buchan, N. & Hilferty, T. (1999) «Intimidation: firebomb linked to MP's Crime crusade», Daily Telegraph, 1 March, pp.1-2.
Business Review Weekly (1994) «Rich 200», Vol. 16, No. 18, May 23. Campbell, B. (1993) Goliath: Britain's Dangerous Places, Virago, London.
Casey, M. (1998) «Community in crisis as tension turns to gunfire». Daily Telegraph, 2 November, p.4.
Casey, M. & Ogg, M. (1998) «Dial-a-Gun: gang says it's easier than buying a pizza», Daily Telegraph, 3 November, pp.1, 4.
Castells, M. (1997) The Power of Identity, Vol. 2, Blackwell, Cambridge, Mass.
Castells, M. (1998) End of the Millennium, Blackwell, Oxford and Cambridge, Mass.
Castles, S., Cope, B., Kalantzis, M. & Morrissey, M. (1988) Mistaken Identity: Multiculturalism and the Demise of Nationalism in Australia, Pluto Press, Sydney.
Castles, S., Foster, W., Iredale, R. & Withers, G. (1998) Immigration and Australia: Myths and Realities, Allen & Unwin, St Leonards.
Castles, S. & Miller, M. (1993) The Age of Migration, Macmillan, London.
Chan, J. (1994) «Policing youth in "ethnic" communities», in R. White & C. Alder (eds) The Police and Young People in Australia, Cambridge University Press, Cambridge, pp.175-198.
Chan, J. (1996) «Police racism», in E. Vasta & S. Castles (eds) The Teeth are Smiling: The Persistence of Racism in Multicultural Australia, Allen & Unwin, St. Leonards.
Chan, J. (1997) Changing Police Culture: Policing in a Multicultural Society, Cambridge University Press, Cambridge.
Chapman, BJ. (1991) «Aboriginal employment, income and human capital: towards a conceptual framework», in J.C. Altman (ed) Aboriginal Employment Equity by the Year 2000, Research Monograph N°. 2, Centre for Aboriginal Economic Policy Research, Australian National University.
Chapman BJ. & Iredale R.R. (1990) «Immigrant qualifications»: recognition and relative wage outcomes. The Australian National University Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper N°. 240.
Chappell, D. (1990) «Foreword», in K.M. Hazlehurst (ed) Crime Prevention for Migrant Communities, Australian Institute of Criminology, Canberra.
Chesterton, R. (1999) «Ethnic leaders must break wall of silence», Daily Telegraph, 18 March.
Chin, K. (1996) Chinatown Gangs: Extortion, Enterprise and Ethnicity, Oxford University Press, New York.
Clark, C.M.H. (1987) A Short History of Australia, Third edition. Mentor Books, New York.
Clarke, J. et al (1976) «Subcultures, culture and class: a theoretical overview», in S. Hall and T. Jefferson (eds) Resistance Through Rituals, Unwin Hyman, London.
Clennell, A. and Kennedy, L. (1998) «Kneecappings may be linked to boy's murder», Sydney Morning Herald, 19 October, p.3.
Cohen, A. (1955) Delinquent Boys, The Free Press, New York.
Cohen, A. (1990) «Foreword and overview', in C. Huff»(ed). Gangs in America, Sage, Newbury Park.
Cohen, S. (1980) Folk Devils and Moral Panics: The Creation oftheMods and Rockers, Second edition, St Martin's Press, New York.
Coleman, P. & Tanner, L. (1978) Cartoons of Australian History, Thomas Nelson, Melbourne.

Collier, R. (1998) Masculinities, Crime and Criminology, Sage, London.
Collins, J. (1978) «Fragmentation of the working class», in E.L. Wheelwright & K. Buckley (eds) Essays in the Political Economy of Australian Capitalism, Vol. 3, ANZ Books, Sydney.
Collins, J. (1989) «Immigrants in New South Wales: A Profile of Recent Settlement and Labour Market Patterns», Kuring-gai CAE Centre for Labour Studies Working Paper, No. 4, September.
Collins, J. (1991) Migrant Hands in a Distant Land: Australia's Post-war Immigration, Pluto Press, Sydney and London.
Collins, J. (1993) «Cohesion with Diversity? Immigration and Multiculturalism in Canada and Australia», UTS School of Finance and Economics Working Paper, No. 28, March, pp. 1-37.
Collins, J. (1994a) «Confronting racism in Australia», Multicultural Education Quarterly, Vol. 1, no. 2/3, Winter, pp.34-36.
Collins, J. (1994b) «From John Chinaman to John Newman: challenging Asian stereotypes», Australian Quarterly, Vol. 66, No. 4, Summer, pp.27-48.
Collins, J. (1996a) «The changing political economy of Australian racism», in S. Castles and E. Vasta (eds) The Teeth are Smiling: The Persistence of Racism in Multicultural Australia, Allen & Unwin, Sydney, pp.73-96.
Collins, J. (1996b) «Vocational education and training and the accent ceiling». Education Links, 51, Summer, pp.20-23.
Collins, J. (1996c) «The economics of racism or the racism of economies», in G. Argyrous and F. Stilwell (eds) Economics as a Social Science: Readings in Political Economy, Pluto Press, Sydney, pp.41-45.
Collins, J. (1998) «Immigrant unemployment and ethnic small business in Australia», in E. Carson, A. Jamrozik & T. Winefield (eds) Unemployment: Economic Promise and Political Will, Australian Academic Press, Brisbane, pp.133-147.
Collins, J. (1999) «Globalisation and Changing Patterns of Immigration and Immigrant Opportunity in Australia», paper presented to the Fourth Annual International Metropolis Conference, Washington, DC, USA, December 8-11. Collins, J. (forthcoming) «Arab entrepreneurs in Australia», in G. Hage (ed) Arabs in Australia, Melbourne University Press, Melbourne.
Collins, J. & Castillo, A. (1998) Cosmopolitan Sydney: Explore the World in One City, Pluto Press, Sydney.
Collins, J., Gibson, K., Alcorso, C., Tait, D. & Castles, S. (1995) A Shop Full of Dreams: Ethnic Small Business in Australia, Pluto Press, Sydney and London.
Collins, J. & Henry, F. (1994) «Racism, ethnicity and immigration in Canada and Australia», in H. Adelman, A. Borowski, M. Burstein & L. Foster (eds) Immigration and Refugee Policy: Australia and Canada Compared, Vol. II, Melbourne University Press, Melbourne, pp.515-48.
Collins, J., Morrissey, M. & Grogan, L. (1995) «Employment», in Federal Race Discrimination Commissioner, 1995 State of the Nation: A Report on People of Non-English Speaking Background, AGPS, Canberra.
Collins,J.t Reid, C. (1995) «Chinese in Australia 1945-1994: Changing Patterns of Migration, Racialisation and Opportunity», UTS School of Finance and Economics Working paper, No. 44, March.
Committee on Discrimination Against Arab Australians (1992) Racism, Arab and Muslim Australians and the War Against Iraq, Vol. 2, November 1990-July 1991, June.
Connell R W (1995) Masculinities, Allen & Unwin, St Leonards.
Connell', R.W. & Irving, T. (1980) Class Structure in Australian History, Longman Cheshire, Melbourne.
Cornford, P. (1998a) «Lakemba was vulnerable and easy to get away, from», Sydney Morning Herald, 2 November, p.4.
Cornford, P. (1998b) «Pointing the finger», Sydney Morning Herald, 27 February, p.36.

Cornford, P (2000) «Lebanese leaders condemn Ryan», Sydney Morning Herald, 18 March, p.l5.
Corriean P (1979) Schooling the Smash Street Kids, Macmillan, London.
Cotterell, J. (1996) Social Networks and Social Influences in Adolescence, Routledge, London.
Coughlan, J E. & McNamara, D.J. (eds) (1997) Asians in Australia: Patterns of Migration and Settlement, Macmillan, Melbourne.
Crawford, B. (1998) «Terror Australis: police in the firing line», Australian, 2 November, p.l.
Crosweiler, A. (1998) «Blast rocks police station: arrests after new attack» , Daily Telegraph, 4 November, p.l.
Cunneen, C. (1994) «Enforcing genocide? Aboriginal young people and the police», in R. White and C. Alder (eds) The Police and Young People, Cambridge University Press, Cambridge and Melbourne.
Cunneen, C. (1995) «Ethnic minority youth» and juvenile justice in C. Guerra and R. White (eds) Ethnic Minority Youth in Australia, National Clearinghouse for Youth Studies, Hobart.
Cunneen, C., Findlay, M., Lynch, R. & Tupper, V. (1989) Dynamics of Collective Conflict: Riots at the Bathurst Bike Races, The Law Book Company, Sydney.
Cunneen, C. & Robb, T. (1987) Criminal Justice in North West New South Wales, NSW Bureau of Crime Statistics and Research, Sydney.
Daily Telegraph, (1998) «Truth the path to justice» (editorial), 3 November, p.10.
Daily Telegraph (1998a) -«Two weeks of tension, threats and violence», 2 November, p.5.
Daily Telegraph (1998b) «Anarchy pulls the trigger», 2 November, p.10.
Daily Telegraph (1998c) «Man stabbed as tensions increase», 4 November, p.2.
Davis, M (1988) «Los Angeles: civil liberties between the hammer and the rock», New Left Review, 170, pp.37-60.
Davis M. (1990) City of Quartz, Verso, London.
Davis, M. (1993) «Who killed Los Angeles? Part Two: the verdict is given», New Left Review, 199, pp.29-54.
Davis, M. (1998) Ecology of Fear: Los Angeles and the Imagination of Disaster, Henry Holt, New York.
Decker, S. & van Winkle, B. (1996) Life in the Gang: Family, Friends, and Violence, Cambridge University Press, Cambridge. de Lepervanche, M. (1984) «Immigrants and Ethnic Groups», in S. Encel and L. Bryson (eds) Australian Society, Longman Cheshire, Melbourne. Department of Education, Employment, Training and Youth Affairs (DEETYA) (1997) «Small Area Labour Markets-Australia, March and June quarters http://www.deet.gov.au/divisions/epad/salm».
Department of Immigration and Ethnic Affairs (1986) Migrant Attitudes Survey: A Study of the Attitudes of Australians and Recently Arrived Migrants from Asia and the Middle East in Close Neighbourhoods in Sydney and Adelaide, AGPS, Canberra.
Dixon, D. (1998) «Walls of Silence», paper presented to the Future of Australian Multiculturalism Conference, University of Sydney, 7-9 December.
Doherty, L. (2000) «Racist remarks by police caught on video», Sydney Morning Herald, 21 March, p.3.
Dunphy, C. (1969) Cliques, Crowds and Gangs, Cheshire, Melbourne.
Easteal, P. (1997) «Migrant youth and juvenile crime», in A. Borowski and I. O'Connor (eds) Juvenile Crime, Justice and Corrections, Addison Wesley Longman, Melbourne.
Economist (1999) «The shadow economy: black hole», 28 August, p.63.
El-Telegraph (1998) (an Arabic newspaper published in Sydney), 21, 23, 26, 28, 30 October.
Emerson, S. (1996) «Police use laws to persecute youth: report», Australian, September, reprinted in K. Healey, Youth Gangs, The Spinney Press, Balmain, pp.12-13.
English, B. (1998) «Parents told to control children», Daily Telegraph, 4 November, p.2.
Ethnic Affairs Commission of NSW (1986) Not a Single Problem: Not a Single Solution. A Report to the Premier and Minister for Ethnic Affairs on recent clashes between youth in Bankstown and Marrickville, Ethnic Affairs Commission of NSW, Sydney.

Ethnic Affairs Commission of NSW (1994) Police and Ethnic Communities, Ethnic Affairs Commission of NSW, Sydney.
Ethnic Affairs Commission of NSW (1998) The People of New South Wales: Statistics from the 1996 Census, Ethnic Affairs Commission of NSW, Sydney.
Ethnic Communities Council of NSW (1999) Ethnic Crime Under the Spotlight, ECCNSW, Sydney.
European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (1999) «The Stephen Lawrence legacy», Equal Voices, Issue N°.1 EV7.8.9/99, pp.9-11.
Evans, M., Jones, F. & Kelley, J. (1988) «Job discrimination against immigrants?», in Australian Attitudes: Social and Political Analyses from the National Social Science Survey, Allen & Unwin, Sydney.
Evans, M.D.R. & Kelley, J. (1988) «Migrants - do employers discriminate?» National Social Sciences Report, 1, 2, pp.1-3.
Evans, R., Saunders, K. & Cronin, K. (1975) Exclusion, Exploitation and Extermination, ANZ Books, Sydney.
Fagan, F. (1990) «Social processes of delinquency and drug use among urban gangs», in C. Huff (ed) Gangs in America, Sage, Newbury Park.
Fife-Yeomans, J. (1998) «Do me a favour and kill John Newman», Australian, 4 March, p.3.
Finch, L. (1993) «On the streets: working class youth culture in the nine- teenth century», in R. White (ed) Youth Subcultures: Theory, History and the Australian Experience, National Clearinghouse for Youth Studies, Hobart, pp.75-79.
Fitzgerald, S. (1997) Red Tape, Gold Scissors, State Library of NSW Press, Sydney.
Fleisher, M. (1998) Dead End Kids: Gang Girls and the Boys they Know, University of Wisconsin Press, Madison.
Fleras, A. & Elliott,J.E. (1992) The Challenge of Diversity: Multiculturalism in Canada, Nelson Canada, Scarborough.
Foote, P. (1993) «Like, I'll tell you what happened from experience»: Perspectives on Italo-Australian youth gangs in Adelaide', in R. White (ed) Youth Subcultures, National Clearinghouse for Youth Studies, Hobart.
Foster, L., Marshall, A. & Williams, L. (1991) Discrimination Against Immigrant Workers in Australia, AGPS, Canberra.
Francis, R.D. (1981) Migrant Crime in Australia, University of Queensland Press, St Lucia.
Garcia, L. M. (1998) «Prosecutor lashes new law and order push», Sydney Morning Herald, 13 November, p.8.
Geake, E. (1993) «No hiding place». New Scientist, 8 May.
Gibbs, S. (1999a) «Accused shooter harassed: magistrate», Sydney Mornin Herald, 27 November, p.9.
Gibbs, S. (1999b) «O'Shane frees gunman and lashes police», Sydney Morning Herald, 30 November, pp.1, 4.
Giddens, A. (1991) Modernity and Self-Identity, Polity Press, Cambridge.
Gilroy, P. (1987) «here Ain't No Black In The Union Jack», Unwin Hyman, London.
Goldberg, D. (1993) Racist Culture, Blackwell, Oxford.
Goldstein, A. (1991) Delinquent Gangs: A Psychological Perspective, Research Press, Champaign, Illinois.
Goodall, H., Jakubowicz, A., Martin, J., Randall, L. & Seneviratne, K. (1994) Racism, Ethnicity and the Media, Allen & Unwin, Sydney.
Goodsir, D. (1998) «Sleuth MP tips a bust», Sun-Herald, 22 November, p.l9.
Goot, M. (1988) «Immigrants and Immigration: Evidence and Arguments from the Polls 1943-87», in Commitment to Australia: «Consultants» Report, CAAIP, AGPS, Canberra.
Gordon, P. (1983) White Law: Racism in the Police, Courts and Prisons, Pluto Press, London.
Gordon, P. (1992) «Black people and the criminal law», in P. Braham, A. Rattansi & R. Skellington (eds) Racism and AntiRacism: Inequalities, Opportunities and Policies, Sage Publications, London, pp. 179-94.

Gordon, R. & Foley, S. (1998) Criminal Business Organizations, Street Gangs and Related Groups in Vancouver: The report of the Greater Vancouver Gang Study, Ministry of Attorney-General, Vancouver.

Gorman, C. (ed) (1990) The Larrikin Streak: Australian Writers Look at the Legend, Pan Macmillan, Sydney.

Grassby, A. (1984) The Tyranny of Prejudice, AE Press, Melbourne.

Green, P. (1998) «Stab death at random», Australian, 19 October p. 3.

Guerra, C. & White, R. (1995) «The making of ethnic minority youth», in C. Guerra and R. White (eds) Ethnic Minority Youth in Australia, National Clearinghouse for Youth Studies, Hobart, pp. 1-10.

Hage, G. (1991) «Racism, multiculturalism and the Gulf War», Arena 96, pp.8-13.

Hage, G. (1998) White Nation: Fantasies of White Supremacy in a Multicultural Society, Pluto Press, Sydney.

Hagedorn, J. (1990) «Back in the field again: gang research in the nineties», in C. Huff (ed) Gangs in America, Sage, Newbury Park.

Hahlo, K. (1998) Communities, Networks and Ethnic Politics, Ashgate, England.

Hall, S. (1988) «New ethnicities», in K. Mercer (ed) Black Film/British Cinema, ICA, London.

Hall, S. (1996) «Introduction: Who Needs Identity?», in S. Hall and P. Du Gay (eds) Questions Of Cultural Identity, Sage, London.

Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke.J. & Roberts, B. (1978) Policing the Crisis: Mugging, the State, and Law and Order, Macmillan London.

Halstead, B. (1992) «Young People as Victims of Violence», discussion paper for the National Youth Affairs Research Scheme, National Clearing House for Youth Studies, Hobart, p.28, cited in National Crime

Prevention (1999) Living Rough: Preventing Crime and Victimisation Among Homeless Young People, National Crime Prevention, Canberra.

Hatch, A. & Griffiths, C.T. (1992) «Youth crime in Canada: observations for cross-cultural analysis». International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice, 16, 2, Fall, pp.165-83.

Hawthorne, L. (1994) Labour Market Barriers for Immigrant Engineers in Australia, Bureau of Immigration and Population Research, AGPS Canberra.

Hazlehurst, K.M. (1987) Migration, Ethnicity and Crime in Australian Society, Australian Institute of Criminology, Canberra.

Hazlehurst, K.M. (1990) Crime Prevention for Migrant Communities, Australian Institute of Criminology, Canberra.

Healey, K. (1996) Youth Gangs, The Spinney Press, Balmain.

Hetherington, K. (1998) Expressions of Identity, Sage London

Hogarth, M. (1998) «The troubled life of Phuong Ngo», Sydney Morning Herald, 16 March, p. 11.

Holton, R. & Lanphier, M. (1994) «Public opinion, immigration and refugees», in H. Adelman, A. Borowski, M. Burstein & L. Foster (eds) Immigration and Refugee Policy: Australia and Canada Compared, Vol. I, Melbourne University Press, Melbourne, pp. 125-48.

Horin, A. (1994) «Ganging up on young people is not the answer», Sydney Morning Herald, June, reprinted in K. Healey (1996) Youth Gangs, The Spinney Press, Balmain, pp.10-12.

Horrocks, R. (1994) Masculinity in Crisis, St Martin's Press, New York.

Hughson,J. (1999) «The boys in blue and the bad blue boys», Australian Journal of Social Issues, 34, 2, pp.1671-1682.

Human Rights and Equal Opportunity Commission (1991) Racist Violence: Report of the National Inquiry into Racist Violence in Australia, Australian Government Publishing Service, Canberra.

Humphrey, M. (1998) Islam, Multiculturalism and Transnationalism: From the Lebanese

Diaspora. The Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris Publishers, New York and London.

Humphries, D. (1998) «Lebanese youths and police to meet», Australian, 4 November, p.5.

Humphries, D. & Marsh, J. (1998) «Lakemba backs police: attack was un- Australian», Sydney Morning Herald, 3 November, p.l.

Inglis, C. (1992) «An Overview of Australian Migration Policy and Flows», paper presented to the Conference on Immigration and Refugee Policy: The Australian and Canadian Experiences, York University, Toronto, Canada, 2-5 May.

Inner Western Suburbs Courier (1998a) «Victims of crime», 2 November, p.4.

Inner Western Suburbs Courier (1998b) «It is not Australian», 9 November, p.4.

Irving, T, Maunders, D. & Sherrington, G. (1995) Youth in Australia: Policy, Administration and Politics, Macmillan Education Australia, Melbourne.

Jackson, S. (1998) «Families cower under lock, key», Australian, 3 November, p.5.

Jackson, S., Harris, T. and Nason, D. (1998) «Call to community on shooting», Australian, 3 November, p.5.

Jakubowicz, A., Morrissey, M. & Palser, J. (1984) «Ethnicity, class and social policy in Australia», SWRC Report, No. 46.

Jamal, N. (1998) «Islamic chief warns on rush to judgment», Sydney Morning Herald, 3 November, p.6.

Jamieson, T. (1998) «Take control of streets, Carr told», Sydney Morning Herald, 2 November, p.4.

Jeffords, S. (1989) The Remasculinisation of America, Indiana University, Bloomington.

Johnston, Bruce (1999) «Speaker on Police Service», in Ethnicity and Crime Under the Microscope (Dispelling the Myths) Forum Papers, 2 November 1998, Ethnic Communities Council of NSW, Sydney, pp.19-21.

Jupp, J., McRobbie, A. & York, B. (1991) Metropolitan Ghettoes and Ethnic Concentration: Working Papers on Multiculturalism No. 1 (2 vols.), Office of Multicultural Affairs and the University of Wollongong, Wollongong.

Keegan, Des (1985) «It's time for the silent majority to speak up», Australian, 17 December.

Kennedy, L. (1998a) «Armed escorts for officers after radio threats», Sydney Morning Herald, 22 October.

Kennedy, L. (1998b) «They all know Edward's killer, but won't talk», Sydney Morning Herald, 5 November, p.l.

Kennedy, L., Bearup, G. & Connolly, E. (1999) «Ryan claims "safe streets" as raids net 9», Sydney Morning Herald, 18 September, p.6.

Kerkyasharian, Stepan (1999) «Official address», in Ethnicity and Crime Under the Microscope (Dispelling the Myths) Forum Papers, Monday 2 November 1998, Ethnic Communities Council of NSW, Sydney, pp.13-16.

Khoo, Siew-Ean et al (1993) «Asian Immigrant Settlement and Adjustment in Australia», paper presented to the Conference on Asia-Pacific Migration Affecting Australia, Darwin, 14-17 September.

Klein, M. (1971) Street Gangs and Street Workers, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

Kondos, A. (1992) «The politics of identity: "conspirators" against the state, or institutional racism?», Australian and New Zealand Journal of Sociology, 28, 1, pp.5-28.

Latham, M. (1998) «The trouble with immigration: open invitation a welcome mat to gatecrashers». Daily Telegraph, 6 November, pp.1, 11.

Lawlink NSW (1999a) «Juvenile Crime in NSW Report: Dimensions of Juvenile Crime», http://www.lawlink.nsw.gov.au/cpd.nsf/pages/JJRCHP1

Lawlink NSW (1999b) «Juvenile Crime in NSW Report: Costs of Juvenile Crime», http: //www.lawlink.nsw.gov.au/cpd.nsf/pages/JJRCHP2

Lawlink NSW (1999c) «Juvenile Crime in NSW Report: Statistical Profile of Juvenile Offenders», http://www.lawlink.nsw.gov.au/cpd.nsf/pages/JJRCHP3

Lawlink NSW (1999d) «Factors Influencing Criminal Offenders», http://www.lawlink.nsw.gov.au/cpd.nsf/pages/JJRCHP4

Law Reform Commission (1992) Multiculturalism and the Law, Report N°.
75, Commonwealth of Australia, Sydney, cited in P. Easteal (1997) «Migrant youth and juvenile crime», in A. Borowski & I. O'Connor (eds) Juvenile Crime Justice and Corrections, Longman, South Melbourne, p.159.

Lever-Tracy, C. & Quinlan, M. (1988) A Divided Working Class, Routledge & Kegan Paul, London.

Lewis, J. (1989) «Tragic community suffers trial by rumour and suspi-
cion», Sydney Morning Herald, 11 November, p.3.

Low, L. (1993) «People Movement in the Asia Pacific: Issues and Prospects», paper presented to the Conference on Asia-Pacific Migration Affecting Australia, Darwin, 14-17 September.

Lucas, T. (1998) «Youth gangs and moral panics in Santa Cruz, California», in T. Skelton & G. Valentine (eds) Cool Places, Routledge, London, pp.145-160.

Luke, G. & Cunneen, C. (1995) Aboriginal Over-representation and Discretionary Decisions in the NSW Juvenile Justice System, Juvenile Justice Advisory Council of NSW, Sydney.

Lundman, R., Sykes, R. & Clark, J. P. (1978) «Police control of juveniles», Journal of Research in Crime and Delinquency, 15, 1, pp.74-91.

Lupton, D. (1999) «Dangerous places and the "unpredictable stranger": constructions of fear of crime», Australian and New Zealand Journal of Criminology, 32, 1, pp.1-15.

Lynch, M. & Olgilvie, E. (1999) «Access to amenities: the issues of owner- ship», Youth Studies Australia, 18, 4, pp.17-21.

Lyons, J., Lewis, J. & Watkin, A. (1989) «A night of savagery: Leigh's last hours», Sydney Morning Herald, 7 November, p. l.

Mackenzie, J. (1998) «Lebanese" problem is Australia's», Sydney Morning Herald, 6 November, p.22.

Maher, L., Nguyen, T. & Thanh Le, T. (1999) «Walls of silence: stories of Cabramatta street youth», in R. White (ed) Australian Youth Subcultures, Australian Clearinghouse for Youth Studies, Hobart.

Malcolm, D. (1999) «Young people and the law». Youth Studies Australia, 18, 4, pp.29-35.

Markus, A. (1979) Fear and Hatred: Purifying Australia and California 1850-1901, Hale and Iremonger, Sydney.

Markus, A. (1988) «How Australians see each other», in Commitment to Australia: Consultants' Report, CAAIP, AGPS, Canberra.

Markus, A. (1994) Australia's Race Relations 1878-1993, Allen & Unwin, Sydney.

Marsh, J. (1998) «A question of context», Sydney Morning Herald, 7 November, p.43.

Marsh, J. & Jamal, N. (1998) «Migrant crime link a "lethal cocktail"», Sydney Morning Herald, 2 November, p.5.

Martin, J. (1978) The Migrant Presence: Australian Responses 1947-77, Allen & Unwin, Sydney.

Massey, D. (1998) «The spatial construction of youth cultures», in T. Skelton & G. Valentine (eds) Cool Places, Routledge, London, pp.121-29.

McKay.J. & Batrouney, T. (1988) «Lebanese immigration until the 1970s», in J. Jupp (ed) The Australian People: An Encyclopedia of the Nation, Its People and Their Origins, Angus & Robertson, Sydney, pp.666-71.

McNamara, D. J. (1997) «Overview of Asian immigration, 1982-95», in J.E. Coughlan & D.J. McNamara (eds) Asians in Australia: Patterns of Migration and Settlement, Macmillan, Melbourne.

McQueen, H. (1970) A New Britannia, Penguin, Ringwood.

McRobbie, A. (1991) Feminism and Youth Culture, Routledge, London.

Messerschmidt,J. (1993) Masculinities and Crime, Rowman and Littlefield, Lanham, Maryland.

Miles, R. (1982) Racism and Migrant Labour, Routledge & Kegan Paul, Boston.

Miles, R. (1989) Racism, Routledge, London.

Miller, P.W. (1991) «Aboriginal and non-Aboriginal youth unemploy- ment», in J. C. Altman (ed) Aboriginal Employment Equity by the Year 2000, Research Monograph No. 2, Centre for Aboriginal Economic Policy Research, Australian National University, Canberra.

Milohanic, S. (1998) «Sydney's night of knives: police seize 1100 weapons in four-month blitz», Daily Telegraph, 15 November, p.5.

Mitchell, C., Tait, D. & Castles, S. (1989) The Recognition of Overseas Trade Qualifications, AGPS, Canberra.

Monti, D. (1994) Wannabe: Gangs in Suburbs and Schools, Blackwell, Oxford. Moore, D. (1994) The Lads in Action, Arena, England.

Morgan, G. (1997) «The Bulletin and the larrikin moral panic in late nine- teenth century Sydney», Media International Australia, 85, pp. 17-24.

Morrissey, M. &Jakubowicz, A. (1980) Migrants and Occupational Health: A Report, Social Welfare Research Centre Reports and Proceedings, N°. 3, November, University of NSW.

Moss, I. (1993) State of the Nation: A Report on People of Non-English Speaking Backgrounds, AGPS, Canberra.

Mugford, S. (1997) «Crack in Australia: why is there no problem?», in C. Reinarman and H. Levine (eds) Crack in America, University of California Press, Berkeley, pp.194-213.

Mukherjee, S. (1999) «Crime in our society», in Ethnicity and Crime Under the Microscope (Dispelling the Myths) Forum Papers, 2 November 1998, Ethnic Communities Council of NSW, Sydney.

Mukherjee, S. (1999a) «Ethnicity and Crime», paper presented to the 3rd National Outlook Symposium on Crime in Australia, Australian Institute of Criminology, Canberra, 22-23 March.

Mukherjee, S. (1999b) «Crime in our society», in Ethnicity and Crime Under the Microscope (Dispelling the Myths) Forum Papers, 2 November 1998, Ethnic Communities Council of NSW, Sydney.

Mukherjee, S. (1999c) «Ethnicity and crime», Trends and Issues in Crime and Criminal Justice 117, Australian Institute of Criminology, Canberra.

Murphy, D. (1998) «Collins calls for tough laws, safety equipment», Sydney Morning Herald, 3 November.

Murphy, D. & Power, B. (1998) «Agony over murdered son», Sydney Morning Herald, 20 October, p.2.

National Crime Prevention (1999) Hanging Out: Negotiating Young People's Use of Public Space (Summary Volume), National Crime Prevention, Attorney-General's Department, Canberra.

National Crime Prevention (1999) Living Rough: Preventing Crime and Victimisation Among Homeless Young People, National Crime Prevention, Canberra.

Neals, S. (1989) «Finance still a problem for new entrepreneurs», Sydney Morning Herald, 18 July, p.67.

Newburn. T. & Stanko, E. (eds) (1994) fust Boys Doing Business? Routledge, London.

Noble, G., Poynting, S. & Tabar, P. (1999) «Youth, ethnicity and the mapping of identities»: strategic essentialism and strategic hybridity among male Arabic-speaking youth in South-western Sydney', Communal/Plural, 7, 1, pp.29-44. NSW Parliament Legislative Council Standing Committee on Social

Issues (1995) A Report into Youth Violence in NSW, NSW Parliament, Sydney.

Ogg, M. (1998) «Knife seized as police chief pledges to reclaim streets», Daily Telegraph, 30 October.

Ogg, M. & Casey, M. (1998) «An act of war: gang fires 18 shots at police station», Daily Telegraph, 2 November, pp.1, 4-5.

Omaji, P. (1997) «The violent juvenile offender», in A. Borowski & I. O'Connor (eds), Juvenile Crime, Justice and Corrections, Longman, South Melbourne.

One Nation (1998) -Pauline Hanson's One Nation Policy Document: Immigration, Population and Social Cohesion', 27 August, http//www.gwb. corn. au/onenation/'policy/imrrag.html

Ostrow, R. (1987) The New Bay Network, William Heinemann Australia, Richmond.

Parker, D. (1995) Through Different Eyes: The Cultural Identities of Young Chinese People in Britain, Avebury, Aldershot.

Parker, D. (1998) «Rethinking British Chinese identities», in T. Skelton & G. Valentine (eds) Cool Places, Routledge, London, pp.66-82.

Partridge, E. (1972) The Penguin Dictionary of Historical Slang, abridged by J. Simpson, Penguin, Harmondsworth.

Pearson, G. (1983) Hooligan: A History of Respectable Fears, Macmillan, London.

Pe-Pua, R. (1996) «We're Just Like Other Kids»: Street-Frequenting Youth of Non- English Speaking Background, AGPS, Canberra.

Pitts, J. (1996) «The politics and practice of youth justice», in E. McLaughlin and J. Muncie (eds) Controlling Crime, Open University Press, Buckingham.

Poynting, S. (1999) «When zero tolerance looks like racial intolerance: Lebanese youth gangs, discrimination and resistance», Current Issues in Criminal Justice, 11, I, July, pp. 74-78.

Poynting, S., Noble, G. & Tabar, P. (1998) «If anyone called me a wog, they wouldn't be speaking to me alone»: protest masculinity and Lebanese youth in Western Sydney', Journal of Interdisciplinary Gender Studies, Special Issue on Australian Masculinity, 3, 2, December, pp.76-94.

Poynting, S., Noble, G. & Tabar, P. (1999) «Intersections» of masculinity and ethnicity: a study of male Lebanese immigrant youth in Western Sydney', Race, Ethnicity and Education, 2, 1, March, pp.59-77.

Pulse Consultants (1994) Street Gangs, NSW Police Service, Sydney.

Raskall, P, (1996) «Widening income disparities in Australia», in G. Argyrous and F. Stilwell (eds) Economics as a Social Science: Readings in Political Economy, Pluto Press, Sydney, pp.16-18.

Reardon, D. (1999) «The shipping news», Sydney Morning Herald, 20 November, p.39.

Reiner, R. (1985) «The police and race relations», in J. Baxter and L. Koffman (eds) Police: the Constitution and the Community, Professional Books, London.

Richards, B. (1994) Disciplines of Delight, Free Association Books, London.

Richmond, A. (1988) Immigration and Ethnic Conflict, St Martin's Press, New York.

Rimmer, S.J. (1991) The Costs of Multicultwalism, Flinders Press, Bedford Park.

Robinson, N. (1999) «Rites of passage: insights and experience from a youth project in a large shopping mall', Youth Studies Australia, 18, 4, pp.22-25.

Rowlands, L. and Ogg, M. (1998) «24 arrests as police swoop to reclaim «their patch», Daily Telegraph, 30 October, p.9.

Royal Commission into Aboriginal Deaths in Custody (1991) National Report: Overview and Recommendations, AGPS, Canberra.

Ryan, P. (1999) «Speech to the Ethnic Communities Council of New South Wales», address to a Special Public Meeting with the New South Wales Police Commissioner Mr. Peter Ryan, Ashfield Town Hall, 27 January.

Safe, G. (1998) «Police at odds over gun links». Weekend Australian, 7-8 November, p. 13.

Said, E. (1979) Orientalism, Vintage, New York.

Sassen, S. (1991) The Global City: New York, London, Tokyo, Princeton University Press, Princeton.

Saunders, P. (1994) Welfare and Inequality, Cambridge University Press, Cambridge.

Saunders, P. & King, A. (1994) Immigration and the Distribution of Income, Bureau of Immigration and Population Research, AGPS, Canberra.

Scarman, R. (1981) The Brixton Disorders 10-12 April 1981: Report of an Inquiry by the Rt Hon Lord Scarman, OBE, Her Majesty's Stationery Office, London.

Sercombe, H. (1995) «The face of the criminal is Aboriginal», in J. Bessant et al (eds) Cultures of Crime and Violence in Australia, La Trobe University Press, Melbourne.

Sercombe, H. (1999) «Boots, gangs and addictions: youth subcultures and the media», in R. White (ed) Australian Youth Subcultures: On the Margins and in the Mainstream, Australian Clearinghouse for Youth Studies, Hobart, pp.5-15.

Shaw, J. (1999) «Official opening», in Ethnicity and Crime Under the Microscope (Dispelling the Myths) Forum Papers, 2 November 1998, Ethnic Communities Council ofNSW, Sydney, pp.10-12.

Sheehan, P. (1998) Among the Barbarians: The Dividing of Australia, Random House, Sydney.

Skolnick,J. (1966) Justice Without Trial,]ohn Wiley & Sons, New York.

Sloan,J. & Kennedy S. (1992) Temporary Movements of People To And From Australia, AGPS, Canberra.

Social Justice far Indigenous Australians 1993-94 (1993) AGPS, Canberra.

Solomos, J. (1989) Race and Racism in Contemporary Britain, Macmillan, London.

Solomos, J. (1992) «The politics of immigration since 1945», in P. Braham, A. Rattansi and R. Skellington (eds) Racism and AntiRacism: Inequalities, Opportunities and Policies, Sage Publications, London, pp.7-29.

Solomos, J. & Back, L. (1996) Racism and Society, Macmillan, Basingstoke.

SOPEMI (1995) Trends in International Migration: Annual Report 1995,
OECD, Paris.

South Bank Youth Action Research Project (1995) Young People and Public Space in Inner Brisbane, Feral Arts, Brisbane.

Spergel, I. (1995) The Youth Gang Problem: A Community Approach, Oxford University Press, New York.

Spivak, G. (1990) Post-Colonial Critic, Roudedge, London.

Stanko, E. (1990) Everyday Violence, Pandora, London.

Stephens, T. (1998) «Hard questions for a horrified city: now, hard questions for a city in terror», Sydney Morning Herald, 2 November, pp.1, 5.

Sterio, G. & Nakad, R. (1994) «Looking for the legends», Different and Proud Young non-Anglo People 12-25, 4, 2, Youth Action and Policy Association, reprinted in K. Healey (1996) Youth Gangs, The Spinney Press, Balmain, pp.13-16.

Stevenson, A. (1998) «Cultural crossfire», Daily Telegraph, 7 November,pp.32-33. Stilwell, F. (1993) Reshaping Australia: Urban Problems and Policies, Pluto Press, Sydney.

Stockwell, C. (1993) «The role of the media in the juvenile justice debate in Western Australia», in L. Atkinson and S. Gerull (eds) National Conference on Juvenile Justice. Australian Institute of Criminology, Canberra.

Strombak, T. & Williams, T. (1985) «Do migrants earn what they should?», Bulletin of Labour Market Research, 15, June.

Sunday Telegraph (1998) «Ethnic leaders' help on stabbing», 25 October, p.l9.

Sun-Herald (1999) «Invaded: Coast patrol's fury as boat people land in NSW», 11 April, p.l.

Swartz, D. (1997) Culture and Power, The Sociology of Pierre Bourdieu, University of Chicago Press, Chicago and London.

Sydney Morning Herald (1994) «State MP shot dead in drive-by attack», 6 September, p.l.

Sydney Morning Herald (1997) ««Ethnic» crime», 5 February, p.l4.

Sydney Morning Herald (1998) «Time to face up to the gang»' (editorial), 3 November, p.l4.

Sydney Morning Herald (1998a) «Constable "partly scalped" in attack», 7 October, p.50.

Sydney Morning Herald (1998b) «"Scene is from Northern Ireland", says shocked Ryan», 2 November, p.5.

Sydney Morning Herald (1999) «Police arrest 10 on beach», 20 January.

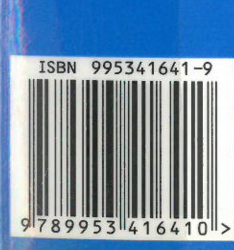
Sydney Morning Herald (1999a) «Wild south-west: the law strikes back», 18 September, p.6.

Tabar, P., Poynting, S. & Noble, G. (1998) «"They Don't Deserve to be Australian": The Politics of Representation Among a Migrant Community', paper presented to the Annual

Conference of the Australian Sociological Association, Queensland University of Technology, Brisbane, 3 December.
Temple, W. & Trute, P. (1998) «Across the divide». Daily Telegraph, 20 October, p.5.
Thomas, D. (1999) «The Foreign-born in the Federal Prison Population», paper presented to the Canadian Law Society Association Conference, Carleton University, Ottawa, 8 June.
Thomas, M. (1999) Dreams in the Shadows: Vietnamese Australian Lives in Transition, Allen & Unwin, Sydney.
Thornton, S. (1995) Club Cultures, Polity Press, Cambridge.
Tomsen, S. (1996) «Ruling men? Some comments on masculinity and juvenile justice». The Australian and New Zealand Journal of Criminology, 29, pp.191-94.
Tomsen, S. (1998) «"He had to be a poofter or something": violence, male honour and heterosexual panic», Journal of Interdisciplinary Gender Studies, 3, 2, pp.44-57.
The Torch (1998) «Police operation targets criminals», 4 November, p.7.
Trute, P. (1998) «Mother's tears for her "precious thing"». Daily Telegraph, 21 October, p.21.
Trute, P. & Stevenson, A. (1998) «Street where no one talks: appeal for witnesses to show courage». Daily Telegraph, 5 November, p.7.
Turpin T. (1986) Migrant Workers in Victoria: Perceptions of Barriers and Change, mimeograph, Victorian Ethnic Affairs Commission, Melbourne.
Usher, M. (1998) «Station shootup». National Nine News, 2 November. Valentine, G., Skelton, T. & Chambers, D. (1998) «Cool places: an introduction to youth and youth cultures», in T. Skelton & G. Valentine (eds) Cool Places, Routledge, London, pp. 1-32.
Vinson, T. (1999) Unequal in Life: The Distribution of Social Disadvantage in Victoria and New South Wales, The Ignatius Centre for Social Policy and Research, Melbourne.
Viviani, N. (1984) The Long Journey: Vietnamese Migration and Settlement in Australia, Melbourne University Press, Carlton.
Viviani, N. et al (1993) Indochinese in Australia: The Issues of Unemployment and Residential Concentration, AGPS, Canberra.
Waldinger, R., Aldrich, H., Ward, R. & Associates (1990) Ethnic Entrepreneurs - Immigrant Business in Industrial Societies, Sage, London and New Delhi.
Walker, F. (1998) «Liberals woo ethnic voters», Sun-Herald, 22 November p.l7.
Walker, F. & Chulov, M. (1999) «-We'll shame young crims: fading Coalition plays crime card», Sun-Herald, 21 March, p.l.
Walker, L. (1998) «Under the bonnet: car culture, technological dominance and young men of the working class». Journal of Interdisciplinary Gender Studies, 3, 2, pp.23-43.
Walker, L. (1999) «Hydraulic sexuality and hegemonic masculinity: young working-class men and car culture», in R. White (ed) Australian Youth Subcultures: On the Margins nd in the Mainstream, National Clearinghouse for Youth Studies, Hobart, pp. 178-87.
Watt, P. & Stenson, K. (1998) -The street: "It's a bit dodgy around here"', in T. Skelton & G. Valentine (eds) Cool Places, Routledge, London pp.249-65.
Werbner, P. (1991) «Introduction II - black and ethnic leaderships in Britain: a theoretical overview», in P. Werbner and M. Anwar Black and Ethnic Leaderships in Britain, oudedge, London and New York.
Werbner, P. & Anwar, M. (1991) Black and Ethnic Leaderships in Britain, Roudedge, London and New York.
West, A. (1999) «Labor to check on Ngo records», Sun-Herald, 3 October, p.9.
West Australian (1999) «-Youth sought over teenage murder», 4 Tanuarv p.28.
White, R. (1994) «Street life», in R. White and C. Alder (eds) The Police and Young People in Australia, Cambridge University Press, Cambridge, pp.102-127.
White, R. (1996a) «Racism, policing and ethnic youth gangs». Current ISSMS in Criminal Justice, 7, 3, pp.302-13.
White, R. (1996b) «Youth gangs», in R. White (ed) Australian Youth Subcultures: On the Margins and in the Mainstream, National Clearinghouse for Youth Studies, Hobart, pp.36-45.

White, R. (1998) Public Spaces for Young People, Australian Youth Foundation, East Sydney.
White, R. (1999) «Young people, drugs and the criminal economy». Youth Studies Australia, 18, 1, pp.29-36.
White, R., Perrone, S., Guerra, C. & Lampugnani, R. (1999a) Ethnic Youth Gangs: Do They Exist? Overview Report, Australian Multicultural Foundation, Melbourne.
White, R., Perrone, S., Guerra, C. & Lampugnani, R. (1999b) Ethnic Youth Gangs: Do They Exist? Report No. 2 - Turkish Young People, Australian Multicultural Foundation, Melbourne.
Wilkins, L.T. (1964) Social Deviance: Social Policy, Action and Research, Tavistock Publications, London.
Williams, L. & Batrouney, T. (1998) «Immigrants and poverty», in R. Fincher and J. Nieuwenhuysen (eds) Australian Poverty: Then and Now, Melbourne University Press, South Carlton, pp.258-75.
Willis, P. (1990) Common Culture, Open University Press, Milton Keynes. Winant, Howard (1994) Racial Conditions: Politics, Theory, Comparisons, University of Minnesota Press, Minneapolis and London.
Wong, D. (1998) «Community space and NESB young people», in K. Healey (ed) Youth and the Law, The Spinney Press, Balmain.
Woodcock, L.G. (1956) The Lewis Case and You, Liberty Press, Sydney.
Wooden, M. (1990) «Factors associated with workplace accidents: evidence from the 1983 health survey», Journal of Occupational Health and Safety -Australia and New Zealand, 6, April, pp.97-102.
Wooden, M. (1994) «The labour market experience of migrants», in M. Wooden, R. Holton, G. Hugo &J. Sloan (eds) Australian Immigration: A Survey of the Issues, 2nd Edition, AGPS, Canberra.
Wynhausen, E. (1994) «The politics of gang warfare», Sun-Herald, 10 July, p.29.
Wynhausen, E. & Safe, G. (1998) «Gunshots that broke our peace», Weekend Australian, 7-8 November, p.l3.
Yablonsky, L. (1962) The Violent Gang, Penguin, Baltimore. Youth Justice Coalition, Western Sydney Juvenile Justice Interest Group, and Youth Action and Policy Association (NSW) (1994) Nobody Listens: The Experience of Contact Between Young People and Police, Youth Justice Coalition, Western Sydney Juvenile Justice Interest Group, and Youth Action and Policy Association (NSW), Sydney.

هو كتاب مؤلف من أكاديميين
استراليين تتوزع اختصاصاتهم
على فروع الاقتصاد السياسي
وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا
والدراسات الثقافية. يجمع
هؤلاء الكتاب همّ مزدوج: الاول
اكاديمي والثاني موقفهم المناهض
للعنصرية وسعيهم لتطوير
تجربة التعددية الثقافية في
استراليا، واستطرادا في العالم،
بما تعنيه اساسا المزاوجة بين بناء
المواطنية والعدالة الاجتماعية
وصيانة التنوع الثقافي. ينطلق
الكتاب من حادثة وقوع جريمة
في احدى ضواحي سيدني
(بانشبول) ليرصد من بعدها
ردود فعل المجتمع الاسترالي
بمختلف مستوياته وفئاته على
هذه الحادثة التي ثبُتَ لاحقًا بان
مرتكبيها هم صبية استراليون
من خلفية لبنانية.


ISBN 995341641-9
9 789953 416410